د. عدي الهواري

الاستعمار الفرنسي في الجزائر

سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي

١٨٣٠
١٩٦٠



ترجمة : جوزف عبدالله

الاستعمار الفرنسي في الجزائر

سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي

١٨٣٠ - ١٩٦٠

الطبعة الاولى
١٩٨٣

د. عدي الهواري

الاستعمار الفرنسي في الجزائر
سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي
١٨٣٠ - ١٩٦٠

ترجمة: جوزيف عبدالله



دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع
ش.م.م
ص.ب: ١٤/٥٦٣٦ - بيروت. لبنان

مقدمة

غالباً ما تمت مقاربة اسباب التخلف بنظرية العوامل التي تميز بين عوامل مختلفة ومنعزلة عن بعضها البعض في سياق تحديد التطور الشامل لمجتمع بشري ما . تؤدي العلمجتماعوية Sociologisme(*) المستندة إلى هذه المقاربة إلى منطق دائري هو نتاج للوضعية والوصف التجريبي . إن تفكيك الحياة الاجتماعية إلى أجزاء ودراستها من خلال الحواجز الموضوعة بين الاقتصاد والحقوق والدين . . . يعني حرمان الباحث نفسه من فهم كلية الحياة الاجتماعية والحركة الجدلية التي تحركها تحت ضغط تناقضات شتى العناصر المكونة لها . وتعطي العلمجتماعوية لعامل من العوامل الامتياز في تفسير التخلف : يميل الدين أو الثقافة أو البنى الذهنية للانتصاب عقبة امام التطور ، كما لو إنه بوسع الثقافة أو البنى الذهنية أن تُفسَّر بذاتها ، دون الرجوع إلى التاريخ أو الحركة الشاملة(1) .

(*) Sociologisme : اتجاه يقول بان العمجتماع قادر على تفسير شتى الوقائع الاجتماعية على ضوء القوانين الاجتماعية وحدها ، دون الاستعانة بغيره من العلوم . (المترجم) .

(1) يقول ك. كوزيك (k.:kosik) في معرض نقده الاسس المنهجية لهذه المقاربة : « تتحول شتى اوجه الكل الاجتماعي ، في الرؤية التحليلية ـ الغيبية ، إلى مقولات خاصة ومستقلة . وتصبح العناصر المتميزة للنشاط الاجتماعي عند الانسان ـ الحقوق ، الاخلاق ، السياسة ، الاقتصاد ـ في فكر الافراد ، قوى مستقلة تحدد النشاط البشري . تطرح مسألة تحول شتى أوجه الكل الاجتماعي إلى عدد مماثل من الافكار التجريدية مسألة ارتباطها المتبادل ، مثلاً تحديد الحقوق بالعامل الاقتصادي » . La dialectique du concret , Maspéro, 1978,P, 75.

تعمل المادية التاريخية ، بعكس العلمجتماعوية ، انطلاقاً من مفهوم التشكيلة الاجتماعية ، وتشدد على ترابط مختلف « الأجهزة » اكثر مما تعطي لواحد منها امتيازاً على الآخر . يُقرأ هذا الترابط في الحركة الجدلية للتطور الذي ينتظم حول علاقة الانتاج الاجتماعية التي يكون مضمونها تاريخياً لأنه يتغير تبعاً لكل العناصر الاقتصادية ـ الاجتماعية المحيطة به . ان التغير الكيفي لعلاقة الانتاج الاجتماعية ليس حتمياً ولا متواصلاً . ويمكن ايقافه من خلال انتاج متماثل لشروط الحياة المادية ، وهو انتاج يقابله وعي اجتماعي يرسخ تماسك التشكيلة الاجتماعية . ولكن الترابط يسيء ايضاً تفسير الظاهرة عندما يوحي بفكرة اجزاء مُفرَّدة ، ولكنها تتصل ببعضها البعض . يزيد هذا الايحاء في غموض الواقع اكثر مما يوضحه . تشكل علاقة الانتاج الاجتماعية احد مظاهر القوى الانتاجية ، وتعبر بنوعيتها عن مستوى تطور هذه القوى . بيد ان القوى الانتاجية تعبر أيضاً عن علاقة انتاج اجتماعية بوسعها (القوى الانتاجية) ان توقفها أو أن تحول دون تطورها . ويشكل الوجود الاجتماعي والوعي وحدة جدلية تحركها تناقضات هي محرك التطور . ولا تُنتج الكلية بتناغم وبدون تعارض ، بل تنتج ، تاريخياً ، من خلال التناقضات بين جميع العناصر المكونة لها . تتطور التشكيلة الاجتماعية بضغط الصراع الطبقي الذي لا تختلف كيفياته الملموسة واشكاله الخارجية من تشكيلة اجتماعية لأخرى ، فحسب ، بل أيضاً وخاصة في التشكيلات الاجتماعية المحكومة بانماط انتاج مختلفة . ان التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية ، باعطائها اولوية للميدان الاقتصادي وبجعله المجال الاساسي للصراع الطبقي ، تشير هي نفسها إلى المنهجية الواجب استعمالها في التحليل[٢] . يثبت ذلك ، على الأقل ، ان كل موضوع دراسة يفرض منهجيته بصرف النظر عن المناهج الشكلية المطلقة

---

(٢) « يعترض النقد بان النظرية المادية في التاريخ لا تصح الاّ على العصر الرأسمالي ، لأن المصالح المادية تهيمن فيها ، بينما كانت الكثلكة تهيمن في العصر الوسيط والسياسة في العصور القديمة . يرجع هذا النقد إلى عدم فهم نظرية ماركس . فلا يمكن ، بالعكس ، تفسير هيمنة السياسة في العصور القديمة والكثلكة في العصور الوسطى والمصالح المادية في الأزمنة الحديثة الاّ انطلاقاً من النظرية المادية التي تحدد البنية الاقتصادية لكل من هذه المجتمعات » . ك. كوزيك ، المرجع السابق ، ص : ٧٧ .

والابدية . لا يؤدي التطلع إلى تكوين ابيستمولوجيا للعلوم الاجتماعية ، إن هو صرف النظر عن موضوع الدراسة في هذه العلوم ، إلا إلى نظام بدهيات فارغ وغير مجد .

لا يمكن لتحليل التخلف ، بوصفه ظاهرة تطبع وتميز التشكيلات الاجتماعية التابعة ، ان يتم الاَّ داخل مثل هذه المشكلية الشمولية والتاريخية . ولا يمكن ادراك التخلف بدون ربطه بالاقتصاد الرأسمالي العالمي ، فهو من انتاج هذا الاقتصاد (الذي يعيد انتاجه) ، وبدون الرجوع إلى التاريخ . يشبه التاريخ ما قبل الرأسمالي للبلدان المتخلفة اليوم ، بشكل غريب ، التاريخ ما قبل الرأسمالي للبلدان المتطورة اليوم . كان الانتاج المادي قائماً ، في الحالتين ، على الأرض والعمل الزراعي . وكان النظام الاجتماعي يستند إلى الغيبية الدينية التي كان يستمد منها توازنه ، ولم يكن هناك أي فرق اساسي ليطبع نشوء وتوزيع الفائض في افريقيا وآسيا وأوروبا . ومن وجهة النظر هذه تقترب من بعضها البعض ، اكثر مما تبتعد ، الاقطاعية الاوروبية ونظام الولاية الآسيوية او الزعامة المغربية . وعندما حصلت القطيعة الرأسمالية في أوروبا توحد العالم وانقسم في آن واحد . توحد بتداول السلعة ، وانقسم بالعمل . ومن هذا التناقض نشأ التخلف .

تعرضت التشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية التي امتصتها الدائرة الرأسمالية العالمية ، إلى عملية تفكك اجتماعي تذكر بالعملية التي جرت في أوروبا في مجرى مرحلة التراكم الأولي لرأس المال . بيد ان هذه العملية لن تشهد عدم الاكتمال الذي شهدته في أوروبا . لم يكن بوسع البنية التحتية الرأسمالية التي لم ترَ النور استيعاب القوى الاجتماعية التي ابطل فعلها المنطق الاجتماعي ما قبل الرأسمالي . ولذلك تراجعت هذه القوى إلى الاستثمار الزراعي التقليدي الذي **تجاوزه الزمن** الآن **وفقد قيمته** . ليست زراعة الاكتفاء ـ الذاتي من البقايا ما قبل الرأسمالية : انها نتاج للتفكك الرأسمالي .

ان الرأسمال التابع الذي يعجز عن الذهاب بالتراكم الأولي لرأس المال إلى نهايته ، ويعجز عن اجراء تراكم مركز ـ ذاتياً ، لن يؤدي الاَّ إلى ظهور بنى اقتصادية مشوهة تعيد انتاج نفسها في زراعة موجهّة نحو الخارج

وفي صناعة استخراجية يخصص انتاجها للتصدير . تحمل هذه البنى الاقتصادية مصالح ضخمة نسبياً وتتمفصل على فئات اجتماعية تعارض بشدة كل تطور يعرض هذه المصالح للخطر . ان انتاج التخلف يخدم كقاعدة مادية لمصالح طبقية يتجاوز الصراع حولها الحدود الجغرافية .

بيد انه من الخطأ الاعتقاد بان التشكيلة الاجتماعية المختلفة محكومة بعلاقات اجتماعية اقطاعية او غيرها من العلاقات ما قبل الرأسمالية . ينجم هذا الخطأ عن وهم الاعتقاد بوجود « بقايا ما قبل رأسمالية » . في حين تتخلل العلاقة الاجتماعية الرأسمالية وتنتج كل التشكيلة الاجتماعية التابعة التي هي تشكيلة اجتماعية رأسمالية تنتظم بفعل العلاقة الاجتماعية الرأسمالية . ان فائض انتاج زراعة الاكتفاء الذاتي ، هذا القطاع المعتبر خطأً كبقايا ما قبل رأسمالية ، هو **سلعة** . وإذا كان الاستهلاك الذاتي كبيراً ، فان ذلك يرجع إلى الضعف النسبي لفائض الانتاج الاجمالي . يتم الانتاج في زراعة الأكتفاء الذاتي في استثمارات زراعية عائلية ضيقة النطاق ، بيد انه يجب ألّا تفوت الاشارة إلى أن علاقة القرابة غالباً ما تخفي أوالية استغلال وسلب للعمل الزائد . ولكن ما إن تتجاوز حدود الاستثمارة قدرة العائلة الموسعة ، حتى يتم اللجوء إلى قوة العمل بشكل مؤقت او دائم . ويرتسم بوضوح ، في زراعة الاكتفاء الذاتي ، ميل إلى العمل المأجور يكبحه مستوى القوى الانتاجية المتدني ، ويخفيه الوعي الاجتماعي الموروث عن الماضي القريب ، هكذا يضيق الخناق على توسع العمل المأجور الذي يقتصر على الزراعة وعلى الاقتصاد الكولونياليين . بيد أن باقي ميادين الاقتصاد (الاقتصاد المسمى تقليدياً) لا يستند لهذا السبب إلى علاقة اجتماعية ما قبل رأسمالية أو لا رأسمالية .

انه يستند إلى علاقة اجتماعية رأسمالية تُدخل عناصر لم تبلورها البنية الاجتماعية الرأسمالية ، عناصر في طريق البلورة . ففي التشكيلة الاجتماعية التابعة تجمدت العلاقة الاجتماعية الرأسمالية في مجرى التحول ، في مجرى الانتقال من نمط انتاج إلى نمط آخر ، انتقال يغذيه الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية . استمرت لحد ما لاشكال الاجتماعية المنزلية في الانتاج والاستهلاك والسابقة على ولادة الرأسمالية التي دمرتها ، في زراعة الاكتفاء

الذاتي ، بيد ان هذا الاستمرار لم يكن كاملاً لأن هذه الاشكال انحطت وتبدلت . فالاشكال الاجتماعية للانتاج والاستهلاك المنزليين فقدت من تماسكها لاختراقها بتيار التبادل النقدي .

هل يمكن الاستمرار بالحديث عن زراعة الاكتفاء الذاتي وعن اشكال الانتاج والاستهلاك المنزليين ، بعد دخول التداول النقدي الذي ليس بوسع زراعة الاكتفاء الذاتي الافلات منه بحكم الضرائب والرسوم الواجب دفعها للادارة ، وبحكم عملية الحصول على بعض المنتوجات المعروضة في السوق (الزيت ، الصابون ، القهوة . . .) ؟ يؤمن النقد تداولاً للقيم الاجتماعية ويحمل علاقة اجتماعية لا تتوافق مع نظام الاكتفاء الذاتي في المتحدات البشرية . ان النقد علامة جلية على إظفاء الطابع الاجتماعي (Socialisation) على الانتاج والاستهلاك ، وبالتالي علامة على التقسيم الاجتماعي للعمل . ويعبر النقد عما يحمله في نفس الوقت من علاقة اجتماعية تربط الناس . ببعضهم البعض في انتاج واستهلاك القيم الاجتماعية المنتجة .

ان التشكيلة الاجتماعية التابعة تشكيلة اجتماعية رأسمالية تمنعها الظروف التاريخية لنشوء الرأسمالية من خلق تماسك مستقل يشكل شرطاً اساسياً للتراكم المركز ذاتياً . وتكون العلاقة الاجتماعية في اساسها علاقة أجرية تعبر عن نفسها تماماً في الزراعة الكولونيالية والصناعة الاستخراجية ، ولكن نموها واكتمالها يتعرضان لعدة عقبات في زراعة الاكتفاء الذاتي ، ما هي هذه العقبات؟ هذا هو السؤال الذي يحاول الاجابة عليه التأمل المتضمن في هذا المؤلف المنقسم إلى قسمين يُمكن قراءتها بانفصال عن بعضها البعض .

ولكن التأمل شامل ويتناول الجزائر ، في تطورها من المرحلة ما قبل ـ الكولونيالية حتى الحرب العالمية الثانية[٣] . يشكل الاقتصاد والمجتمع

---

(٣) ليس تحديد زمان هذا التأمل ـ الحرب العالمية الثانية ـ تعسفياً . كان الاستعمار في ذلك الحين مترسخاً جداً في الجزائر ، وكانت نتائج تدمير البنية الاجتماعية المتزايدة حدة تتحكم بشدة بالمصير المستقبلي للمستعمرة . ونظراً للظروف الذاتية المتحدة مع التغيرات الجغرافية ـ السياسية ، فإن الحرب العالمية الثانية تشير إلى قطيعة واضحة في تاريخ الجزائر بين ماضيه ومستقبله .

الجزائريان وجهين لواقع تاريخي واحد كان قد تطور بضغط الاستعمار وانتج التخلف . كيف كان الأمر عام ١٨٣٠ ؟ هل كان على الجزائر ان تتطور حتماً نحو التخلف ؟ هل كبح الاستعمار وألغى التطور ؟ تستلزم هذه الاسئلة تحليل التشكيلة الاجتماعية الجزائرية ما قبل الكولونيالية ، من خلال اسسها الاجتماعية التاريخية ، من اجل تقدير القطيعة في المنطق الاجتماعي ما قبل ـ الكولونيالي وقلب انماط حياة السكان المحليين إثْرَ تأثيرات الاستعمار المدمرة للبنية . كان الاستعمار رافعة دخلت بواسطتها الرأسمالية الأوروبية مخلعة مفاصل البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية المحلية التي اصبحت عاجزة ، في غضون ذلك ، عن تجاوز نفسها لتخلف تطوراً مركزاً ـ ذاتياً . ١

يشكل هذا العجز عن خلق تراكم مركز ذاتياً المسألة الاساسية في القسم الثاني من هذا المؤَلف ، وهو سيأخذ عنوان **الاقتصاد والاستعمار** . ولكن لماذا بقيت الرأسمالية الكولونيالية رأسمالية مسيطراً عليها ، مع ان المستعمرة تجمع ما بين قوة العمل ومواد أولية وافرة ؟ هل كانت تفتقر إلى الرساميل ؟ لماذا لم يتم اجتذاب رساميل المتروبول ؟ طُرحت هذه الاسئلة بغرض تناول المقاربات المثالية لتكوّن التخلف ، وهي مقاربات غالباً ما تستند إلى المظاهر السياسية يجب البحث عن اسباب التخلف في الفرق بين مستوى تطور مجالات اقتصادية يجمعها تبادل تجاري رأسمالي يعمل لصالح تشكيلات اجتماعية بلغ فيها قانون القيمة ارفع درجة من تبلوره . ذلك ان قانون القيمة المتطور بشكل متفاوت هو الذي حال ، لعقود طويلة ، دون التصنيع في التشكيلات الاجتماعية التابعة . سنحاول اذن تفسير التخلف من خلال مثال الجزائر الكولونيالية التي يعيد اقتصادها انتاج السمات الاساسية للتخلف .

القسم الأول

الجزائر : المجتمع والاستعمار

يبدو من العبث البحث عن اسباب التخلف في جذور البلد المتخلف ما قبل الرأسمالية . بوسع الوهم الغائي ان يوحي بذلك . ولكن هل من المناسب التساؤ ل لماذا لم يظهر رأس المال الصناعي هنا ؟ لماذا لم تنفجر الثورة الصناعية هناك (في الصين مثلاً) ؟ ألاّ نخاطر بالوقوع في التفسير المثالي مع هذا النمط من الاسئلة ؟ يجب الاعتراف بأنه من الصعوبة بمكان تفسير حدث تاريخي ما يحصل نتيجة لمجموعة من العوامل ، فكيف يكون الأمر عندما لا يحصل هذا الحدث ؟ هل بوسع العلم تفسير عدم ظهور ظاهرة اجتماعية ما دون المجازفة بالوقوع في مقاربات مثالية وآلية ؟ من خصائص العلم حيازة موضوع ما ، فلا يمكن تأسيسه على لا ـ موضوع ، أو على موضوع سلبي ، أو أيضاً على موضوع غير موجود !

يقدم ماكس ويبر ، مثلاً ، رداً ايديولوجياً كتفسير لظهور الرأسمالية في قسم من أوروبا . كانت الاخلاق البروتستنتية[1] برأيه محدِّدة ، وبالتالي فان البلدان التي لم توجد فيها فئات اجتماعية بروتستنتية كان حظها قليلاً في « ابتكار » الرأسمالية . كانت هذه البلدان اذن جامدة ومحكوماً عليها بالانتاج البسيط دون أي أمل لها بالخروج من « التاريخ البارد » ، أو محكوماً عليها بالأحرى بعدم الدخول كفاعل في التاريخ المعتبر كتاريخ للانسانية المتطورة صعداً نحو اهداف مجهولة . فثمة يد خفية ترسم رحلة الانسانية ، وثمة

---

(١) M.Weber: L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme, plon, 1964.

صوت غير مسموع يعين الشعب المختار ليقود الشعوب الاخرى إلى هذه الطريق . استعادت هذا الخطاب الغائي والمركزوي - الغربي الاتنولوجيا والانتروبولوجيا ، لا سيما الانغلو - ساكسونية منها ، معددة عوامل جمود هذه المجتمعات : تقليد يتنافى مع عقلية المبادر الرأسمالي ، ثقافة غير ملائمة لجاذبية الربح ، عقلية ما قبل - منطقية ، الخ . ان المسألة معقدة لأنها لا تجد حلها في الرجوع إلى المستوى الاقتصادي وحده . كما أنه من الأكيد ان بوسع التداخلات المتعددة على شتى المستويات تفسير التطور الشامل . بيد ان المقالة الاثنولوجية استُعملت لتبرير السيطرة الغربية بتقديمها التشكيلات الاجتماعية التي درستها وكأنها بدون تاريخ ، وبالتالي جامدة ، هكذا لا يكون للغرب اية مسؤولية في جمود هذه المجتمعات ، لأن هذه الحالة سابقة على التوسع الأوروبي . ان مفهوم الجمود هذا مهم بحد ذاته من عدة وجوه ، ويبدو أكثر افادة لنا حول الايديولوجيا التي تستنتج هذه الحالة من إفادته حول المجتمع المزعوم جامداً . إنه لا يتلائم مع العلم التاريخي ، ويمكنه ان يتجمد ، دون يكون قولنا هذا لعباً بالالفاظ . ذلك ان التاريخ البشري هو في الحقيقة تطور : تطور بطيء ، غير مرئي ، ولا يُقاس ، علاوة على ذلك ، بنفس الوحدات الزمنية في حضارات مختلفة[٢] . ثمة عوامل لا تحصى تطورات خفية لتعدَّ التغير العنيف أو السلمي الذي يطرأ فجأة بشكل جلي ، والذي بوسع اسبابه ان ترجع إلى حقب مغرقة في قدمها . ليس امام الملاحظة التجريبية فعلاً إلا استنتاج الجمود ان هي اكتفت بالنظر إلى هذه المجتمعات ، المسماة باردة ،

---

(٢) لنتأمل فكرة ف. بروديل (F.Braidel) التالية : « لوحظ . . . البطء المتناهي للتغيرات ، البدو الرحل مقابل رعاة مواضع الكلأ ، ابناء الجبل مقابل ابناء السهول أو المدن . يتطلب انجاز كل هذه الحركات قرونا بكاملها . ينفتح السهل على حياة أكثر نشاطاً ، ويكافح ضد المياه الطبيعية ، بشق الطرق وَمَدِ الاقنية ، يتطلب ذلك مدى قرن او قرنين . يبدأ الجبل بالنزوح ، ويستمر وفود ابناء الجبل طالما يسمح انطلاق السهل بذلك ، وهذا ما يتطلب ايضاً قرناً أو قرنين . هذه سيرورات تتطلب قروناً لتكتمل ، ولا تنكشف حركتها إلا اذا كان الحقل الزمني للمراقب مفتوحاً للنهاية » .
La méditerraneé et le monde mediterranéen à l'epoque de phillipe II, A. Colin, 1976, t. 1, p. 92.

من زاوية جيل واحد أو جيلين . هذا في حين ان التغيرات الاجتماعية لا تبالي بمرور الاجيال ، ولا تُقاس ، عبر الزمن بمقاييس الاجيال . بيد ان الاتنولوجيا الاستعمارية والانتروبولوجيا الثقافية استنتجت بان المجتمعات المسماة تقليدية هي جامدة من خلال استخدامها تحليلاً تزامنياً ، ناسية ان فرضية التزامن هي الجمود نفسه .

ربما استطاع التحليل التاريخي لهذه المجتمعات اثبات تطور يمتد في الزمن ، بيد ان ثمة فرضية كانت تمنع ذلك ، انها الفرضية القائلة بان هذه المجتمعات بدون تاريخ . تنفي الفرضيات التحليل التاريخي ، علماً بانه صحيح أن المؤرخ يعمل على وثائق ومواد ونتائج اثرية والخ ، وليس على نظريات معدة مسبقاً . قد تؤدي أيضاً الدراسة التاريخية للحياة اليومية في العصر الوسيط الأوروبي إلى استنتاج جمود المجتمع القروي الأوروبي ،وذلك باكتشاف تماسك البنى الاجتماعية التي تصمد على مدى عدة اجيال . بيد ان هذا التماسك كان مثقلاً بتغيرات عميقة شهدتها بضعة قرون قادمة . ثمة خطورة في الخلط بين جمود المجتمع والمنطق الاجتماعي . تمتاز كل المجتمعات بمنطق يمكنها من اعادة انتاج نفسها كما هي ، مع الأخذ بعين الاعتبار لإرث الماضي واحتمالات الحاضر . يخلق هذا المنطق توازناً لا تُدرك حركيته إلاّ بصعوبة ، ويستطيع التحليل التاريخي وحده اجلاءه . كانت الاثنولوجيا الاستعمارية عاجزة عن انتاج تحليل تاريخي ، ومن هنا خاصيتها الايديولوجية ، وبطلانها وفشلها .

يجب استخدام مفهوم التوازن بحذر ، وهو مفهوم قريب من مفهوم الجمود . ليس المقصود توازناً فيزيائياً ، توازن الجسم الذي يعود إلى حالته الأصلية بعد اهتزازه ، بل المقصود بالأحرى توازن انتاج يتسم بالميل إلى الضبط المستمر لمستوى الانتاج مع الحاجات الاجتماعية . فالتوازن بحد ذاته لم يوجد ابداً ، إذ ان وباءً ما أو مجاعة تغيران حجم السكان تبعاً لانتاج شروط الحياة المادية . انه ميل إلى توازن « سابق ـ لاحق » (ext-post) يمكن الجماعة البشرية في المجتمع المسمى تقليدياً من انتاج نفسها والمحافظة على ذاتها واستمرارها . انه ليس توازناً يمكن حسابه ، وإلا توجب تقدير الجانب

« السلبي » عند المتحد الاجتماعي بكميات الالم والحرمان سواء أُدركت بوصفها هذا أم لا ، وبمقادير الوفيات اثر الأوبئة أو المجاعة أو الحروب . . .

يتم السعي إلى التوازن من خلال منطق اجتماعي يعين ممارسات الانتاج والاستهلاك والتوزيع ، ويخلق علاقات ما بين الافراد أو ما بين المتحدات الاجتماعية . بوسع العلم ، من خلال دراسة هذا المنطق الاجتماعي ، تفسير بعض التصرفات وبعض الافعال الاجتماعية التي قد تبدو للمراقب الغريب **غير معقولة** . يمكن ، في الحقيقة ، الحديث عن اللامعقولية لأن مقاييس المراقب الغريب ليست هي نفسها مقاييس المواطن الأصلي . فكل فرد يحاكم من خلال مقاييس العقلانية الخاصة بمجتمعه ، وذلك لغياب ما فوق ـ العقلانية ، لغياب المعيار الكوني . ولهذا السبب وصف البعضُ البعض الآخر بانه بربري وغير متمدن ، ومتوحش ، بينما لم ينظر الآخرون إلى الأوائل بأقل من هذه النظرة .

اطلق حصول العديد من البلدان الآسيوية والافريقية على الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية النقاش حول التحقيب ، بخلفية تقول بامكان « تنظيم » نمط انتاج ؛ يعني « تجاوز » نمط الانتاج الرأسمالي لصالح الجماهير الشعبية الواسعة التي تغلبت على السيطرة الاستعمارية بعد ان خاضت نضالات قومية طويلة . تركزت النقاشات النظرية المتعلقة بالمراحل التاريخية ، في لحظة من تطور حركات التحرير القومي ، في السعي إلى « معرفة الماضي التي تنير الحاضر » . بيد ان التفكير احتمل مع الزمن احتمالات التاريخ ، وتوصل إلى التخلي عن رومنسية الصياغات المثالية . وإذا كان على العلم تحاشي عيوب الاتنولوجيا ومقالاتها ، فعليه ان يتحاشى بنفس القدر عيوباً اخرى منتجة لمقالات ايديولوجية اخرى . تنتمي الرومانسية القومية وأمثَلة (Idéalisation) الماضي ، في النهاية ، إلى اطار الاتنولوجيا النظري ، لأنها امتداده المقلوب .

لذلك ، سنتناول في هذا القسم الأول الأسس الاجتماعية ـ التاريخية للتشكيلة الاجتماعية ما قبل ـ الكولونيالية ، من خلال المنطق الاجتماعي الداخلي ، والتقسيم الاجتماعي للعمل في نمط الانتاج الزراعي ـ الرعوي

وغياب الريع العقاري ، وذلك من أجل اثبات ضخامة قطيعة التوازن الاجتماعي ما قبل الكولونيالي التي احدثها نشوء الملكية العقارية الفردية ، وتكوين الدوار douar ، مما ادى إلى قلب انماط حياة المجموعات السكانية المحلية .

I ـ الاسس الاجتماعية ـ التاريخية للتشكيلة الاجتماعية الجزائرية ما قبل ـ الكولونيالية

أ ـ المنطق الاجتماعي الداخلي :

كان اقتصاد المجتمع الجزائري ما قبل ـ الكولونيالي يستند إلى نشاطين اساسيين : زراعة الحبوب وتربية الماشية . ففي السهول وحتى تخوم الصحراء كانت تسود الاقامة في مناطق الكلأ ، ونصف البداوة ، اقامة تطلبتها اعمال تربية الماشية ونظام زراعة الأرض مرة واحدة كل سنتين ، وزراعة الحبوب . تتغير نسبة تربية الماشية ونسبة زراعة الحبوب تبعاً لأتجاهنا شمالاً أو جنوباً . اما في السهول الداخلية المرتفعة فقد كان النشاطان يتشابكان ، بحيث يكون الواحد دعماً للآخر . ولا تسود في الجبال زراعة الحبوب وتربية الماشية ، مع انهما تتوفران هناك . يتسم الواقع الاجتماعي في المغرب ، عامة ، بازدواج نمط الحياة الحضري والبدوي ، الأول ينتمي إلى الجبل والآخر إلى السهل . ليست الحياة الحضرية مدينية بوجه الحصر ، بل ريفية إلى حد كبير بحيث أن البلد ريفي اساساً مع وجود دائم لتجمعات سكنية مدينية(٣) .

تشكل المجالات الواسعة للأراضي الخاضعة لنظام الزراعة مرة كل

---

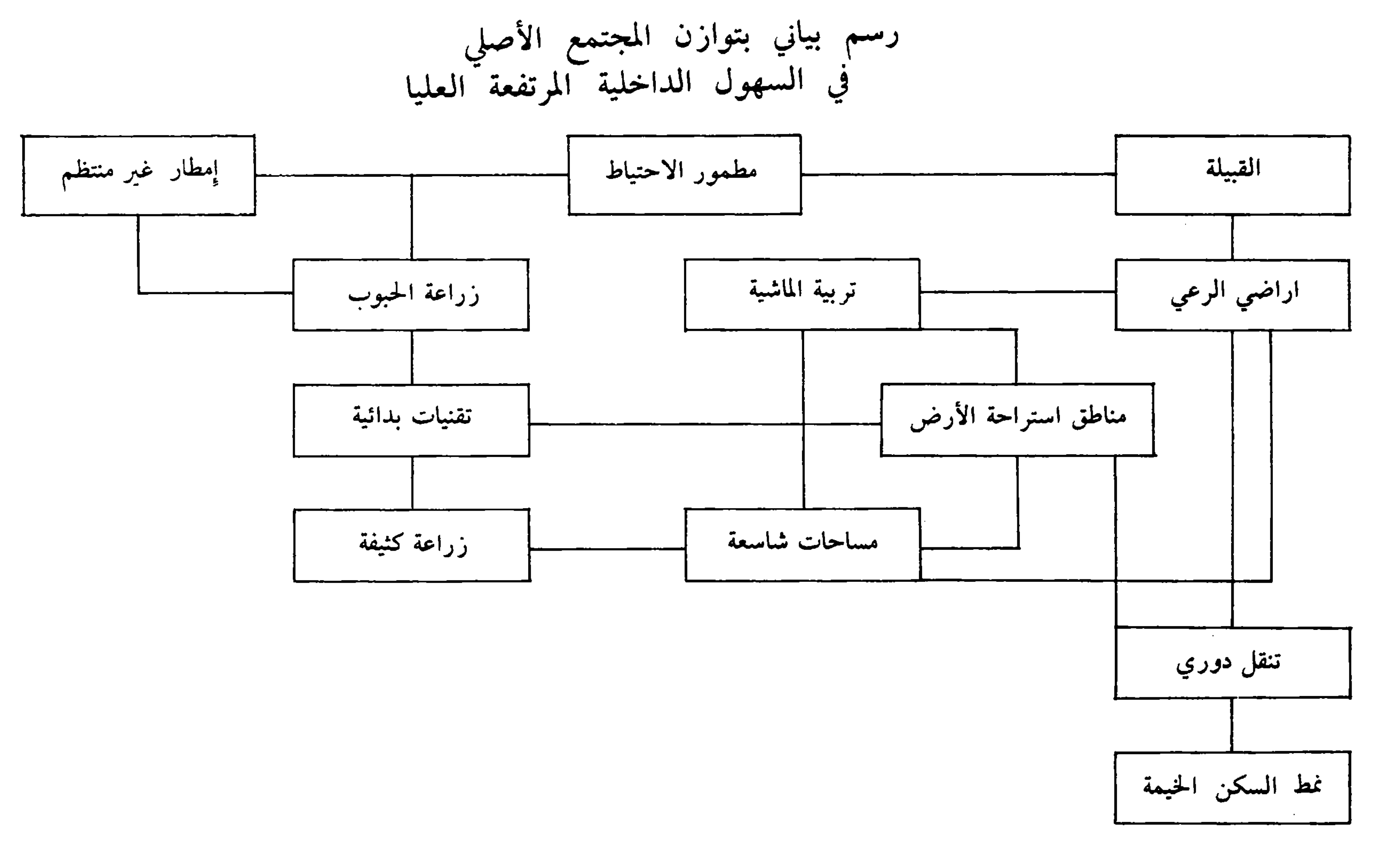
(٣) اوجدت الحضارة العربية ـ الاسلامية على غرار افريقيا الشمالية الرومانية ، مدناً مزدهرة هامة انهارت في المغرب الوسيط بحيث اصبحت قرى في مطلع القرن التاسع عشر . يذكر أ. نوشي (A.Nouschi) : « اقدر نسبة سكان المدن ، ليس في الجزائر فحسب ، بل وفي مراكش ايضاً ، بأقل من ١٠٪ من مجموع السكان قبل الفتح ؛ لا وجود ابداً للمدن الكبيرة ، بل فقط قرى تصل في اكبرها إلى حوالي من ٢٥ الفاً إلى ٣٥ الفاً » . Cahiers du C.E.R.M., sur le féodaolisme, éd. sociale, 1974, p. 182.

سنتين مراع للقطعان التي يعتبر زبلها سماداً طبيعياً . ولما كانت اقاليم القبائل واسعة ، كانت بطونها تتنقل فيها بعد جني محاصيل الحبوب باحثة عن حقول جددتها القطعان وعن أراض مرتاحة لفلاحتها وزرعها من جديد . لا يتفق المسكن الثابت المبني بالحجارة مع هذه النشاطات الزراعية ـ الرعوية ، لهذا السبب نجد الخيمة المتحركة التي يسهل طيها (راجع الرسم لاحقاً) . يقتصر الانتقال الدائم على اقليم القبيلة ،كيلا يحصل التعدي على مناطق قبيلة مجاورة . ولذلك لا يكون التنظيم القبائلي عنصراً خارجياً ، بل انه الاطار الاجتماعي ـ الاقليمي الذي يندرج داخله اشتغال المتحد الاجتماعي . غالباً ما يكون سبب النزاعات داخل القبيلة صراعاً حول قطعة من الأقليم ، ولكن هذه النزاعات لا تكون دائمة بقدر ما يكون الأقليم واسعاً ويكفي لاعالة جميع اعضاء القبيلة[٤] . وان حصل ان اصبح اقليم قبيلة ما ضيقاً ، تحاول هذه القبيلة ابتلاع قبائل مجاورة ، هذا ان لم يتدن عددها اثر النزاعات المتتابعة ، مما يؤدي إلى إزالة ضغوطات ضيق المجال . لا يكون الانتقال ، داخل القبيلة ، مصدراً للنزاعات ، لأن الأرض ملك للجماعة ، ويكفي ان يكون المرء فرداً في القبيلة حتى يكون من حقه التمتع بالأرض . ويبدو فعلاً ان السمة الحقوقية للنظام العقاري تنجم عن متطلبات الاقامة في مواضع الكلأ .

لم يكن ممكناً القيام بزراعة الحبوب وبتربية الماشية ، بالحد الذي كانت تتيحه معارف ذلك العصر التقنية ، الا في اطار التنظيم القبائلي ، القائم على ملكية الجماعة للأرض ، وذلك لأن هذين النشاطين يتطلبان مجالات واسعة

(٤) تجدر الاشارة إلى بعض الالتباس في فكرة القبيلة . فمن وجهة النظر المعرفية لا تستطيع الفكرة ادعاء الوضع العلمي للمفهوم ، وتشير إلى حقيقة ملموسة اكثر مما تدل على مفهوم مجرد . لا تزودنا فكرة القبيلة بأي شيء حول أواليات التنظيم الاجتماعي وانتاج شروط الحياة المادية ، او الشروط التوزيع . بيد ان لها الفضل بالاشارة إلى ان الناس لا يعيشون منعزلين ومنطوين داخل الاطار العائلي ، بل يتجمعون للدفاع عن أرض الجماعة القبلية ، ولتحديد انفسهم في مجال محدد ، من خلال نسب حقيقي أو وهمي ، بعد ايضاح هذا الأمر نقول بان القبيلة تجمع بشري يظهر مصالح مشتركة . قد ينطبق هذا التحديد ، لحد ما ، على أي مجتمع شامل أو على أية وحدة عائلية دون ان نعرف أي شيء عنها .

رسم بياني بتوازن المجتمع الأصلي
في السهول الداخلية المرتفعة العليا



بحيث ان تقسيم الأرض على المجموعات العائلية ، وبالأحرى على الأفراد ، من شأنه ان يعيقها . وقد تبدو تربية الماشية كمكمل مساعد للزراعة ، ولكنها كانت في الواقع ضرورية ضرورة الزراعة في الجبال والسهول على حد سواء . في حين أنها كانت بالنسبة للبدو الرحل في الصحراء وفي التخوم الصحراوية النشاط الوحيد ، وكان يتم الحصول على الحبوب بمبادلتها بمنتوجات تربية الماشية . يقول أستوبلون Estoublon وليفيبور Leféburc في **قانون الجزائر المشروح**: « يعيش ثلثا السكان المحليين ، في الواقع ، من حياة الرعي . يوفر القطيع ، لا سيما الماعز ، الحليب الذي يشكل الطعام الاساسي للعربي وعائلته ؛ ويستخدم صوف الخروف لصنع الثياب والبرنس ، كما يستعمل بعد مزجه بالوبر لتحسين الخيمة ، مسكن البدوي . هكذا نفهم اهمية الخراف والماعز في حياة ابناء المنطقة »(٥) ، يثبت التمفصل ما بين نمط زراعة الحبوب الخفيفة ، والاتساع النسبي للأراضي ، وضرورة نظام استراحة الأرض السنوية ، وضعف الأدوات الزراعية ، والحياة الرعوية ، والتنقلات الدورية ، ونمط السكن ، واخيراً عدم جواز تقسيم ارض الجماعة القبلية النابع من إرادة المجموعة في التكيف مع المعطيات الطبيعية ، يثبت كل ذلك وجود نظام شامل يمفصل بنى لا معنى لها إلا داخل منطق هذا النظام ، الذي هو المنطق الاجتماعي .

ترجع القبيلة أيضاً ، وهي الإطار الاجتماعي - السياسي ، إلى هذا المنطق في البنى الاجتماعية التي تنشد التوازن . لا تتشكل القبيلة من اشخاص يتحدرون ، بالضرورة ، من جد مشترك اعطى اسمه لهذه القبيلة . انها مجموع مكون من مجموعات عائلية ، او مجموعات نسبية ملفقة ، مجموع يمتص الفرد باخضاعه إلى ضرورات اخلاقية - دينية ، وبتذويبه في بنية تراتبية لا تعرف شكلاً محدداً . وتؤمن له ، في المقابل ، ضمانة بالتضامن والتماثل الاجتماعي ، بنسبة ارقى مما تؤمنه العائلة الموسعة . يستند النموذج القبلي إلى قاعدة ارضية ، وهو من جراء ذلك ارضي أكثر مما هو نَسَبي ، حتى وان كانت

---

(٥) Estoublon et Léfebure : code annoté de l'Algérie, t.II, 21 février 1903, Alger.

الاسطورة ترفع شعار الجد المشترك وتنشر فكرة القرابة الاجتماعية ، لتعزيز الايديولوجيا الأبوية . تُعاش القرابة الاجتماعية داخل القبيلة مثل القرابة البيولوجية ، وهذا ما يخلق قابلية للتخفيف من النزاعات المحتملة ، ويرفع نسبة التضامن بوجه « الآخر » . ولكن الاسطورة ، مهما كانت متجذرة ، لا تكفي لوحدها كل تناقضات المصالح التي قد تظهر داخل نفس القبيلة ، مما يخلق صراعات بين مجموعات نسبية مختلفة تطمح إلى وظائف نفوذ ، أو تريد مجرد الخروج من الجماعة القبلية لاعتقادها انها تكتفي بذاتها . يقول ج. بيرك (J. Berque) « تحكم كل هذا المجال ، ان جاز القول ، بنيةٌ متموجة تفسر قدرته على اجراء الاحتضانات الكبيرة والإنتشارات الواسعة ، وتفسر في نفس الوقت قوة القطيعة الكامنة دوماً فيه »(٦) ، بينما يعبر ب. بورديو P.Bourdieu(٧) عن نفس الفكرة تقريباً اثناء كلامه عن ميول الاندماج والانقسام المتعارضة والموجودة داخل المجموعة الكابيلية (Kabyle) .

ولكن السمة الاساسية في هذا التنظيم الاجتماعي ليست لا القبيلة ، ولا الحياة الرعوية ، بل هذا النظام العقاري الخاص جداً الذي يتحدد ، في النهاية ، بضرورات الانتاج الاجتماعي . لا يعني ذلك ان الملكية الخاصة لم تكن موجودة ، لقد وجدت فعلاً ، ودليلنا على ذلك املاك الحبوس التي تغذيها الهبات والأراضي التي تصبح بلا وريث بعد موت صاحبها . ان المشروع الاستعماري هو الذي اشاع فكرة عدم وجود الملكية الخاصة في الجزائر ، من أجل ان يضم إلى املاك الدولة المستعمرة اكبر قسم من الأراضي . تؤكد النظرية المسماة بنظرية ملكية الرقبة (nue-propriété) ان الملكية الخاصة لم تكن موجودة وان القبائل لم تكن تتمتع الا بحق الانتفاع بالأراضي التي كانت تستعملها . كما لو ان اشكال الملكية القانونية يجب ان تكون هي نفسها في التاريخ وعند كل الشعوب . كما ان أرض القبيلة لم تكن ملكية جماعية بمعنى انها لم تكن ميداناً لعمل جماعي أو لعمل تقدمه الجماعة . كانت ارض القبيلة

(٦) J. Berque : qu'est ce qu'une tribu Nord-Africaine, SNED-Ducoulot, Alger 1974.

(٧) P.Bourdieu : Trois essais d'ethnographie, Mouton, 1970.

ميداناً مشتركاً ، كانت أرض : عرش arch وتسمى بلاد الجماعة التي ترعى فيها قطعان وتملكها ملكية خاصة عائلات موسعة . هنا يكمن كل الفرق . يرجع محصول الحبوب المنتج في هذه الأراضي إلى العائلة التي زرعت قطعة الأرض . لم تكن القبيلة المغربية أبداً جماعة الشيوعية البدائية ، هذا ان وجدت هذه الشيوعية . وجدت الملكية الخاصة للثروات والأراضي بشكل مسيطر في الجبال ، حيث يضعف حجم الأراضي المشتركة ، وفي السهول حيث كانت القطعان ملكية خاصة .

يمكن الحديث عن المنطق الداخلي في المجتمع ما قبل ـ الكولونيالي ، وعن توازنه ، غير الثابت بالطبع ، الذي يستجيب إلى تدني نوعية التقنيات ، وإلى الضغوطات البيئية ، والذي تجد فيه الممارسات الاقتصادية والحقوقية والسياسية اساسها . تعتبر هذه البنية الاجتماعية ومتطلباتها المتعددة تكيفاً فعلياً مع الوسط الموجودة فيه . وبهذا الصدد يقول أ. نوشي ، في معرض كلامه عن السكان الريفيين في قسنطينة : « ان هذا التوازن الناشىء من معرفة عميقة بالأرض وثرواتها طبع بشدة حياة الفلاح القسنطيني . ولكن الفرد يندمج في الجماعة التي تدعمه : نجد في النظام العقاري شتى عناصر التوازن البارع بين الفرد والجماعة ، وبين الانسان والتقنيات والأرض »[٨] .

قد يبدو هذا التحليل بتعابير توازن وتماسك النظام مندرجاً في مقاربة وظائفية تنفي التناقضات الاجتماعية لاعتبارها غير موجودة . ثمة خطر كبير بالوقوع في « المقالة الوظائفية » لدى دراسة المجتمعات ما قبل ـ الرأسمالية المتسمة بالانتاج البسيط ، بخلاف الانتاج الموسع الذي ادخلته دينامية نمط الانتاج الرأسمالي . لقد ولد التيار الوظائفي مع اعمال الانتروبولوجي ب. ماليكوفسكي (B.Malikowski) الذي اعتبر ان « سكان جزر الباسيفيك وتروبريان يقومون بنشاطات متناسقة » . بدل فعالية الوظائفية يجب القول بأن التشكيلات الاجتماعية ما قبل ـ الرأسمالية تحل ، باعادة انتاج ذاتها انتاجاً

A. Nouschi : Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquete à 1919, tunis, 1960. p. 73.

متماثلاً ، التناقض الأولي الذي تواجهه من خلال تكيف سلكتها في العمل مع محيطها الطبيعي ، وذلك بخضوعها إلى العائق البيئي . ومن هنا ينبع مظهر التناسق ، والتماسك بين الوسط الطبيعي والتنظيم الاجتماعي . ان هذا التماسك نفسه نتاج جدلي لضبط العلاقة بين الرمزية والمحيط البيئي ، ضبط نُشد طيلة قرون . فكلما كان مستوى التقنيات ومعرفة الوسط الطبيعي متدنياً ، كلما كان الانسان اسير هذا الوسط ، ويخضع لـه ليستمر ويتكاثر . ان درجة التحرر من الوسط الطبيعي تتبع مستوى نمو القوى الانتاجية ؛ وبما ان كل علاقة مع هذا الوسط تنطوي على علاقات ما بين الناس ، فإن هذه العلاقات ترتبط هي أيضاً بمستوى نمو القوى الانتاجية . وعندما تزيد الجماعة من سيطرتها على الوسط الطبيعي ، فانها تخفض بنفس القدر سيطرتها على الفرد . ولهذا السبب نجد في التشكيلات الاجتماعية ما قبل ـ الرأسمالية ان « الضعف النسبي للتقنيات يتناقض مع تفوق الآلة الاجتماعية . . . هنا يشهد الاجتماعي تضخماً فعلياً . ويتجاوز الافراط ، في كل الجهات ، ايحاءات الوسط الطبيعي . تنتهي كل نسبة محافظ عليها بان تصبح سبباً للركود ، وهو سبب حاسم كما هي حال الغزارة الطقسية في أوساط طبيعية اخرى ، عمل التحليل على اظهار تفاصيل هذا التباين بين التقنيات المادية من جهة والمنظمات الاجتماعية من جهة اخرى »(٩) .

من هنا تنشأ اهمية الوساطات الرمزية ، وثقل أنظمة القيم الايديولوجية التي تؤسسها المجموعة الاجتماعية ، وتفرضها على كل فرد . وإذا كان صحيحاً ان هذه الوساطات الرمزية تقوم بوظائف محددة ، غالباً ما لا يتوفر بدونها الانتاج البسيط ، فلا تقل عن ذلك صحة حقيقة ان التناقضات الاجتماعية لا تعرف طريقها إلى الوعي . ان التناقض الاجتماعي الأول هو ذلك التناقض الذي يجعل الفرد في مواجهة مع الوسط ، وهو يُحل بفعل الرمز . ويؤثر هذا التناقض على باقي التناقضات الاجتماعية ، وهنا أيضاً يحجب الرمز بظله الكثيف التناقض . يعمل النظام اذن بتماسك ظاهر لفترة من الزمن محدودة باحداث يُعِّدها ، بشكل غير مرئي ، التطور الكمي للعوامل

---

(٩) J. Berque: les structures Sociales du Haut Atlas. Paris 1955. p. 441.

الداخلية والخارجية . ومن هنا ينشأ الوهم الوظائفي المتولد من حقيقة ان مقاربة التشكيلات الاجتماعية ما قبل ـ الرأسمالية تفضل المقطع المتزامن على الرؤ ية التاريخية .

شهـد المغرب انقلابات تاريخية غيرت التوازنات البنيوية التي تطورت بضغط المعطيات الجديدة . لقد اثرت بشدة أسلمة البلاد التي تلت تلك الاحداث التاريخية ، ونشوء المدن على بنى المغرب الاجتماعية ـ السياسية ، وادت إلى ظهور العلاقة الجدلية ، مدينة ـ قبيلة(١٠) التي ستطبع تاريخ المغرب طيلة قرون . فقدت القبائل المؤ سسة لسلالات حاكمة قوية باستيلائها على آلة الدولة وبتحولها إلى حياة المدينة ، ما كان يصنع قوتها ، وفقدت قبائل اخرى اثر عمليات جمع الضرائب ، واضعة بذلك مخطط تتابع القبائل الحاكمة . ولكن ثروات السلالة الحاكمة الكبيرة في المغرب (من القرن التاسع حتى القرن الثاني عشر) لم تكن تتغذى فقط بالضرائب التي كانت تدفعها القبائل الخاضعة . لم تستمد الحضارة المغربية ثروتها من فائض الفلاحين الزراعي ، بل من التجارة الكبيرة ، على غرار جميع السلالات الحاكمة في الحضارة العربية ـ الاسلامية التي كانت قاعدتها الاقتصادية تجارية لا زراعية ، باستثناء بعض الحالات الاقليمية . وغداة انقلابات الدوائر التجارية التي استنزفت مصادر الثروة لصالح المصارف الأوروبية ، اضطرت السلالات الحاكمة إلى زيادة الضرائب لتبقي جيوشها في الخدمة ، ومن هنا نشأ ترسيخ التنظيم القبائلي لمواجهة جمع الضرائب ، وهذا ما ادى إلى تقليص ميادين سيادة السلطة المركزية وانحطاط المدن . شهد تاريخ المغرب دولاً فعلية كانت قاعدتها الاجتماعية تجارية . ولقد اسست هذه الدول سلالات قوية كانت ، بالتحديد ، تسيطر على طريق الذهب وتجارة القوافل . توصل المرابطون Almoravides والموحدون Almohades ، وهم في الأصل من جنوبي ـ غربي المغرب إلى توحيد المغرب سياسياً وتأسيس دول قوية لأنهم كانوا يسيطرون على طول الأطلسى على حركة

---

(١٠) راجع بهذا الصدد كتابات ابن خلدون ، راجع أيضاً : أ. جغلول (A.Djeghloul) trois études sur Ibn-Khaldoun, cahiers du C.D.S.H., université d'Oran, 1980.

تجارة الجنوب ـ الشمال . اخضعت هذه السلالات الحاكمة ، بفضل قوتها ولتمتعها بجيش نظامي كبير العدد ، قبائل بعيدة عن العاصمة ، وفرضت اعتراف الاخرين بها بوصفها مؤتمنة على السلطة الزمنية والروحية . ولكن سلطتها كانت عابرة ، وتدهورت ما ان فقدت السيطرة على طريق الذهب . تبدو الدولة المغربية ، بصرف النظر عن مدة بقائها ، كظاهرة خاضعة لظروف معينة تفقد او تحفظ خصائصها (العنف الشرعي ، جمع الضرائب ، العدالة ، ادارة وتوسيع الميدان العام . . .) وفق احتمالات الظروف .

لذلك يصعب الكلام عن الدولة بالمعنى الحديث ، اي الدولة البرجوازية ، ولعله من الأصح الكلام عن سلطة دولة تنشأ في مدينة تجعلها عاصمة لها . وهذه السلطة تمتد على اقليم تتغير حدوده تبعاً لقوة الدولة ولقدرتها على تعبئة قوات مسلحة (نظامية او مخزن Makhsen) ، هذه القدرة التي ترتبط هي نفسها بطريق الذهب التي تغذي « بيت مال » الحاكم . لا يكون جمع الضرائب منتظماً ونافعاً إلا طالما تمتعت سلطة الدولة بوسائل الردع الذي تمارسه على القبائل . هل يُمكن في هذه الحالة الكلام عن دولة ؟ أَليس من الأصح الكلام عن مدينة ـ دولة ، او عن سلطة دولة ، أو جهاز دولة ؟ ان الدولة نتاج تاريخي لتعمق التقسيم الاجتماعي للعمل الذي يعبر عن نفسه من خلال تبادل المنتوجات الآتية من شتى الطبقات الاجتماعية ، في سوق لا يجري فيها تداول القيمة التبادلية فحسب ، بل أيضاً تبادل الامتيازات التي تؤمن الربوع . يخلق هذا الوضع التاريخي ظاهرة الدولة ويمنحها خصائص قادرة على تأمين الشروط الخارجية لاشتغال التقسيم الاجتماعي للعمل . فكيف كانت الحال في المغرب مع الانحطاط العربي ـ الاسلامي ؟ يرى المؤرخون بان ازدهار الدول المغربية كان على الدوام مرتبطاً بالسيطرة على « طريق الذهب » ، وما ان قُطعت هذه الطريق أو تحولت ، حتى انهارت دول المغرب . يعني ذلك ، على الأقل ، ان قاعدة الدول المغربية كانت تجارية ، وانه يجب ان نربط بين انحطاط الحضارة المغربية وبين التغيرات في دوائر التجارة العالمية . بقي الفائض الذي قامت عليه الدول المغربية ، لزمن طويل ، من مصادر خارجية ، ومن هنا السمة العابرة والمؤقتة للسلالات التي اسست دولاً في المغرب ، والسيطرة الضعيفة التي مارستها على الحياة الفلاحية المحلية . لم

تتمكن لا الجزائر ولا مراكش من تقديم قواعد زراعية لشتى الدول التي تكونت في التاريخ ، ويرجع هذا الوضع اساساً إلى بيئة غير ملائمة ، لا سيما كلما اتجهنا نحو الجنوب[11] . لقد أثر كثيراً على مصير المغرب ضعف الفائض الزراعي ، بمعنى انه دفع متحدات اجتماعية بكاملها إلى الانكفاء على ذاتها حتى تكفي نفسها بنفسها . يرجع استمرار تمرد القبيلة ـ الرعية إلى حقيقة ان ضعف الفائض لا يسمح بتسديد الضريبة . لم يكن امام قبيلة ـ المخزن المقيمة في جوار المدينة حيث تتربع السلطة المركزية[12] اية وسيلة لمقاومة جمع الضرائب ، وهذا ما يفسر سبب تعاونها مع السلطة كما تجب الاشارة إلى أن :

(أ) تقع المدينة التي تقيم السلطة فيها في مناطق زراعية غنية نسبياً .

(ب) تقيم القبائل ـ المخزن في أراضي ترويها الأمطار ، ولذلك يسمح الفائض الزراعي بتسديد الضرائب .

(ج) تقيم القبائل ـ الرعية اما في الجبال غير الملائمة كثيراً للزراعة ، وأما في السهول المرتفعة الداخلية ضعيفة الأمطار .

---

(١١) تبدو كلمة دولة غير ملائمة للحديث عن المراحل التاريخية ما قبل ـ الرأسمالية لأنه يوحي بتشابه مع الدولة الحديثة في المجتمع البراجوازي ، بطرحه ضمناً سمتها اللاتاريخية . ان الدولة ظاهرة تاريخية ، كما ان تطور هذه التشكيلة الاجتماعية او تلك قد يشهد حالة « ما قبل ـ الدولة » ، من خلال وجود جنين لبني الدولة . نجد هذا المثال في التشكيلات الاجتماعية الأوروبية القروسطية . (راجع : J.R. Strayer : Les origines médievales des l'Etat moderne, Ed. payot, 1979

يقول ب . اندرسون P.Anderson في معرض كلامه عن مجال جغرافي آخر : تقتصر اساساً العمليات الادارية في الدول البدوية على : جمع الضرائب ، مراقبة طرق التجارة ، تجنيد قوات الجيش ، نقل الحرفيين . لقد كانت اذن دولاً طفيلية تماماً ، لا جذور لها في نظام الانتاج الذي كانت تعيش على حسابه . (P.Annderson : Les passages de L'Antiquité au féodalisme, F.Maspéro, 1977, p.243.) .

(١٢) تقع القبيلة ـ المخزن ، عامة في الجوار المباشرة للمدينة ـ الدولة ، ولكن ذلك لا يصح على قبائل بعيدة جداً جغرافياً ، وخارج متناول سلطة المدينة ـ الدولة ، وهي قبائل تتحالف مع السلطة المركزية اما لاسباب تعاطف ايديولوجي وديني ، واما لاسباب استراتيجية كأن تريد اقامة توازن مع شبكة اخرى من التحالفات المعادية .

ثمة ظاهرة لم يهتم احد بالبحث عن تفسير لها ، انها القرصنة ، اهمل المفكرون الذين درسوا المغرب تفسير هذه الظاهرة . والحال ظهرت القرصنة مع انحطاط تجارة القوافل وانقطاع طريق الذهب ولما كان الفائض الزراعي ضعيفاً ، صادف الضغط الضريبي حداً لا يمكن تجاوزه ، مما اجبر السلطة المركزية على البحث عن مواردها في مجال آخر . كانت هذه الحقيقة من ثوابت تاريخ المغرب ، وهي سبب المخزن والسيبا (Siba) . سبق ان اشار ف. بروديل[١٣] إلى العلاقة السببية بين التغيرات أو انقطاع طريق الذهب وانهيار السلالات الحاكمة المغربية وانحطاط المدن المزدهرة . استندت قدرة السلطة المركزية على الدوام ، إلى مصدر خارجي للموارد . لم تكن قدرة الجزائر وتونس تستند ، اساساً ، في القرنين السابع عشر والثامن عشر إلى انتاج عمل فلاحي المخزن بل إلى انتاج القرصنة . يلاحظ دريس بنعلي Driss Benali في اطروحة اعدها بذكاء حول مراكش إن : « حركات التاريخ التي نجحت فيها بعض القوى الاجتماعية في اقامة وحدة مراكش ، كانت تنطبق على مراحل مواردها خارجية المصدر[١٤] . يجب اعادة قراءة تاريخ المغرب من خلال فكرة هذا الفائض الخارجي المصدر للتحقق من نتائج تغيرات دوائر تجارة الذهب على المدن ولإعادة تقويم علاقات المدينة ـ الريف على ضوء اعادة القراءة هذه .

---

(١٣) F.Braudel : La Méditerranée et le monde méditerranéen à L'epoque de philippe II, 2 vol., éd. Armand colin, 1976.

(١٤) Driss Benali: Essai d'analyse de la formation économique et sociale marocaine. thèse d'Etat, Sciences économiques, Grenoble II, 1978, p.47.

يعود لهذه الاطروحة الوثائقية حول مراكش ، الفضل في اقتراح مخطط اصيل للدينامية الاجتماعية المراكشية ، مخطط يمكن تعميمه على مجموع المغرب . وان يكن هذا المخطط اصيلاً ، فهو ليس منزهاً عن النقد . يبني المؤلف ، بتهور ، « نمط انتاج السيبا » و« نمط انتاج المخزن » ، يقترب الأول من « نمط الانتاج البدائي » ، والثاني من نمط الانتاج الاقطاعي . اما اشتغال نمطي الانتاج فهو متماثل باستثناء وجود علاقة سياسية ، في نمط انتاج المخزن ، مع السلطة المركزية التي تمارس علاوة على ذلك ضغطاً ضرائبياً . فهل يمكن التمييز بين نمطي انتاج استناداً إلى المعيار السياسي لوحده ؟

(ب) التقسيم الاجتماعي للعمل في نمط الانتاج الزراعي ـ الرعوي .

ان القبيلة نفسها نتاج مظفر للنزاع بين المدينة والريف . وكما لو ان التعارض بين المدينة والريف انتهى لصالح الريف ، حاجزاً بذلك افق التقسيم الاجتماعي للعمل في لحظة ولادته[١٥] . ان القبيلة بديل للتقسيم الاجتماعي للعمل ؛ انها نتيجة لتجمد تعميق التقسيم الاجتماعي للعمل ، الذي لا يمكنه ان يبدأ ويتم إلا بشرط ان تكون الفوائض الزراعية متوفرة بحيث تمكن مجموعات اجتماعية من التخلي عن العمل الزراعي ، مكرسة نفسها لنشاطات اخرى يُمكن مبادلة منتوجاتها بمنتوجات مأخوذة من الفائض الزراعي المخصص للتبادل . ولربما كان من شأن زيادة الانتاجية الزراعية تدمير البنية الجماعية . بتعميق التقسيم الاجتماعي للعمل ، وتجاوز الحواجز بين الوحدات ـ الصغيرة الانتاجية والاستهلاكية وتدمير التنظيم الاجتماعي للاكتفاء الذاتي . ان القبيلة وهي نتاج تاريخي يرفض دفع الضريبة التي تتطلبها المدينة ـ الدولة ، هي ايضاً نتاج للشروط البيئوية لأنها الاطار الوحيد لقيام الحياة في الكلأ ، ذلك ان أراضي الترحال الواسعة لا يمكنها ان تكون ملكية فردية . انها تستجيب إذن لضرورة مزدوجة من اجل الحفاظ على هم الجماعة في إنتاج الشروط المادية للحياة .

يتطابق التفاوت الاجتماعي داخل القبيلة مع تفاوت حجم العائلات الموسعة التي تتشكل منها القبيلة . ولعله من نافل القول التأكيد على أن هذا التفاوت الاجتماعي لا يبلغ حجم التفاوت الذي تتسم به الطبقات في تشكيلة اجتماعية اقطاعية على الطراز الأوروبي ، ولا سيما في التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية . يجب ربط التفاوت الاجتماعي بالتقسيم الاجتماعي للعمل . فإذا كان التقسيم سطحياً اكتفت المجموعات العائلية بذاتها ، ولا يكون التفاوت ، رغم وجوده ، مهماً . يجد التفاوت الاجتماعي اساسه في انتاج شروط الحياة المادية ، ويعبر عن نفسه في توزيع فائض الانتاج . والحال فإن

---

(١٥) لنتذكر هذه الفكرة الغنية لماركس : « يستند أساساً كل تقسيم متطور للعمل يتم بواسطة تبادل السلع الى الفصل بين المدينة والريف . يمكن القول بأن تاريخ المجتمع الاقتصادي يدور حول حركة هذا التضاد . . . » Le capital, L.I, éd Sociales, 1976, p.256.

كل عائلة موسعة في القبيلة تشبع حاجاتها الخاصة بها . وفيما خص تكاليف المظاهر الدينية ، فأما تقوم باعبائها الجماعة بكاملها ، وأما إنها تمول من انتاج اراضي الاوقاف (املاك الحبوس) . ويشتغل في هذه الأراضي (الحبوس) اما اعضاء من العائلة المكلفة باستثمار هذه الأراضي ، واما اعضاء من شتى العائلات التي تقوم مؤقتاً قوة عمل لهذه الغاية . ولعله من التهور ، باستثناء الحالات القصوى ، القول بوجود ارستقراطية دينية تعيش من استغلالها لقوة عمل دائمة او مؤقتة . ان التفاوت منزلي ، بين الرجال والنساء ، بين الشباب والشيوخ ، والايديولوجيا الأبوية قوية كفاية لقمع اية محاولة لاعادة النظر بهذه المسألة . ولا يمكن ، والحال هذه ، العثور على طبقات اجتماعية داخل القبيلة - على الرغم من وجود اشخاص يتمتعون بامتيازات - لأن النموذج القبائلي يمثل رفضاً للتفرقة الاجتماعية المتطورة .

يتوزع فائض الانتاج بين العائلات الموسعة وفقاً للمساحات المزروعة فردياً والقطعان المملوكة . وبما ان الطبقة الاجتماعية تتجابه مع طبقة اخرى في سلكة مجمل اعادة الانتاج اثر الانتاج والتوزيع ، فإن القبيلة لا تعرف الطبقات الاجتماعية او الفئات الاجتماعية المتناقضة . وعلى العموم ، فإن الفائض ليس كبيراً بحيث يكفي لجعل فئة من الأفراد معفاة من العمل الزراعي والرعوي ، اللهم إلا الاشخاص المسنين ، وهذا وضع يمر فيه جميع اعضاء القبيلة . تسهر الايديولوجيا الأبوية على ترسيخ احكام القواعد الاجتماعية الوافرة لتضمن استمرار النموذج القبائلي وابعاد كل احتمال تغيير من شأنه معارضة المنطق الاجتماعي .

يستمد تشكل الطبقات الاجتماعية في كل المجتمعات البشرية جذوره من إنتاج واعادة انتاج الثروات المادية . ان رفض هذا الافتراض يعني رفض صلاحية المادية التاريخية وتبني مراجع نظرية مثالية . يرتبط مباشرة تكوين الطبقات ، او حتى الفئات الاجتماعية ، ودرجة بلورتها ، بمدى عمق التقسيم الاجتماعي للعمل على مستوى التشكيلة الاجتماعية المعينة . ولكن ما هو التقسيم الاجتماعي للعمل ، ان لم يكن تخصص مجموعات اجتماعية بمهام نشاطات مختلفة يربط التبادل فيما بينها ؟ وإن لم يكن تجاوز الوحدات

الاجتماعية للاكتفاء الذاتي سواء على صعيد العائلة الموسعة او قسم من القبيلة ؟ يُلاحظ ، على ضوء المعارف الحالية عن المغرب ما قبل ـ الكولونيالي ، ان التقسيم الاجتماعي للعمل لم يكن موجوداً إلا داخل العائلة الموسعة التي كان الرجال فيها يهتمون بزراعة الحبوب وتربية الماشية بينما تهتم النساء بانتاج الأدوات المنزلية والمفروشات والثياب . وهذا ما يشكل في الواقع تقسيماً اجتماعياً للعمل جنينياً ومحدوداً جداً ، يُنتج قيماً استخدامية مخصصة للاستهلاك المحلي المباشر ، لا للتبادل .

اشار العديد من المفكرين إلى ركود المغرب القروسطي وما قبل ـ الكولونيالي ، دون ربط هذا الركود بصلابة التقسيم الاجتماعي للعمل . والحال فإن الركود يرتبط بالتحديد بهذه المسألة الاساسية . لماذا لم يتعمق التقسيم الاجتماعي للعمل خارج حدود الجماعات العائلية أو القبلية التي بقي محصوراً جداً فيها ؟ ان التقسيم الاجتماعي للعمل يرتبط ، برأينا بحجم الفائض الزراعي . لا يمكن لاي تقسيم اجتماعي للعمل ان ينطلق بدون فائض زراعي يسمح بتأمين معيشة كل من يخرجون من النشاط الزراعي لينكبوا على صنع منتوجات يحصلون مقابلها على المنتوجات الزراعية . بمعنى آخر ، يطرح كل تقسيم اجتماعي للعمل ، كشرط أولي ، وجود فائض زراعي متوفر ويكفي لسد الحاجات الغذائية لغير العاملين في الزراعة(١٦) . ولكن هذا الفائض الزراعي كان على الدوام ضعيفاً في المغرب بالتحديد ، ولقد طبع هذا الضعف تاريخ المغرب القروسطي .

(أ) تعيش المدن المغربية من فائض الأراضي المجاورة ـ الزراعي ـ ولا سيما اراضي قبائل ـ المخزن . وتتطابق مراحل ازدهارها مع مراحل سيطرتها على طريق الذهب ، وبالتالي مراحل حصولها على موارد خارجية .

(ب) عمدت القبائل الى الانفصال لرفضها دفع ضريبة لم يكن بوسع فائض الانتاج الزراعي الضعيف تأمينها . ومن هنا التمييز بين قبائل الرعية والمخزن .

---

(١٦) عبر ب. بيروك P.Bairoch عن هذه الفكرة بتقديره انه امكن للصناعة ان تظهر في أوروبا بفضل الفائض الزراعي الذي تم الحصول عليه اثر نمو الانتاجية الزراعية .

لم يكن المجتمع الريفي يستطيع تقديم فائض تعيش منه السلطة المركزية القوية ، كما أن المدن آنقسمت إلى قبائل تنتظم للدفاع عن اراضيها ، ولترفض الضريبة ما ان تتجاوز حداً لا يحتمل . وبقدر ما كانت تنحط قدرة المدن كانت تزداد مساحة بلاد السيبا ، اراضي القبائل المتمردة مقابل بلاد المخزن ، أراضي القبائل الخاضعة للسلطة المركزية او المتحالفة معها . وعندما كانت السلطة المركزية قوية وتسيطر على طريق الذهب كانت المدينة مزدهرة (فاس ، مكنس ، تلمسان ، بجايا ، تونس . . .) وبوسعها الاستغناء عن ضرائب القبائل . وكان بمقدروها تكوين بديلٍ عن التنظيم القبلي ، باحتوائها فلاحي القبائل المندثرة ، وبارتفاعها إلى مصاف قوة قادرة على حفظ نظام السلالات الحاكمة المسيطرة . ولكن هذا التطور توقف ، مما عزز التنظيم القبلي(١) وادى إلى انحطاط المدن . وعندما فاجأت أوروبا الاستعمارية المغرب ، كان هذا الأخير منظماً تنظيماً قبائلياً حاداً ومن هنا المقاومة العنيدة للاحتلال الاستعماري ، وفي نفس الوقت ، فشل هذه المقاومة المتوقع .

حاول بعض المفكرين وضع قواعد تستند إلى تعابير **نمط الإنتاج** لاستخلاص القوانين التي تحكم اشتغال وانتاج التشكيلة الاجتماعية المغربية . إلا انه يجب هنا تحاشي الوقوع في منزلقات التسمية اللفظية التي تحول مفهوم (نمط الانتاج) إلى جعبة نضع فيها كل شيء ، او منزلق المركزوية ـ الغربية التي تكمن في العثور على اقطاعيين واسياد في كل مكان ، واستخلاص وجود نمط انتاج اقطاعي .

يتحدث ر غاليو R.Gallissot(١٨) عن أرستقراطية ريفية ، وعن اقطاعية قيادة ، الخ ، وباختصار عن نمط انتاج اقطاعي تكون فيه البرجوازية ، بالمقارنة مع اورروبا ، ضعيفة ، ومن هنا استمرار الاقطاعية حتى

---

(١٧) « ليست اهمية (القبيلة) المستمرة في تاريخ المغرب في كونها اساس الركود ، بل في كونها استجابة ، على جمود جدلي . ينجم عن ذلك المظهر المزدوج لاستمرار الذات والدفاع عنها ، والتعلق التقليدي والتحول أيضاً » . A.Laroui : L'histoire du Maghreb, Maspéro, 1970, p.64

(١٨) Cahiers du C.E.R.M., sur le féodalisme, éd. sociales, 1974.

الفتح ، ومن هنا التخلف اللاحق . لا ينسى ر.غاليو تحذيرنا من المظاهر المزيفة التي تخفي علاقات اجتماعية اقطاعية ، سواء استغلال اراضي الحبوس او اراضي العازل azel أو حتى الأراضي المسماة أراضي العرش . يقوم على اكتاف الفلاحين المستغلين كل النظام الذي يخدم مصالح السلطة المركزية وعملائها المحليين والعائلات المسماة عائلات مرابطة او غيرها من العائلات المحاربة (النبالة الدينية ، النبالة المحاربة) . وبالتالي « هناك مغالاة في تقدير التضامن الاتيني ، والنموذج القبائلي وغيرها من مظاهر الحياة الجماعية » . ان ر غاليو يؤَوِّل الوقائع ، برأينا ، تأويلاً تعسفياً بتضخيمها ، مـن أجل البرهنة على نموذجه الاقطاعي . بالتأكيد ، ثمة امتيازات في المغرب ما قبل ـ الكولونيالي ؛ ولكن الاستناد إلى هذه الامتيازات لاستنتاج نمط انتاج اقطاعي يشكل امراً غير مقبول على الأقل . يعطي ر.غاليو ، ليدعم مقالته ، محاججة قد تكون مقبولة في حالة المخزن ؛ والحال لا يشكل المخزن الواقع الاجتماعي المسيطر ، لا سيما عشية الفتح ، لأن مساحة المخزن تتغير تبعاً لقدرة السلطة المركزية . نجد بمحاذاة المدن ، الاحواش والهنشير التي غالباً ما تكون ملكية سكان المدينة الذين يعيشون من الريع العقاري ؛ وعلى مسافة ابعد بقليل نجد قبائل المخزن التي تدفع الضريبة وتقدم قوات مسلحة للسلطة المركزية متى كانت بحاجة اليها . بجميع زعماء القبائل ـ المخزن الضرائب لحساب الداي أو الباي الذي يكافئهم فردياً ، ولكنهم في العادة لا يستمدون منه سلطتهم . تعمل قبيلة المخزن مثل باقي القبائل المسماة قبائل رعية أو سيبا : ارض جماعية للترحال ، اراضي ملك ، أراضي رعوية ، والخ ، وذلك مع فارق واحد يكمن في حقية ان قربها الجغرافي من السلطة المركزية يعرضها بسهولة إلى ضغط جمع الضريبة . انه لامر بدهي ان تعنى السلطة المهتمة باخلاص المخزن بنمط تعيين زعماء القبائل في حال شعور مركز الزعامة . فتمارس الضغوط وتدبر الدسائس ، ولكنها لا تعين هي بنفسها زعيم القبيلة الذي يجب ان يكون من عائلة ـ الزعامة . ربما امكن الكلام عن سيرورة ضعيفة لتحول المخزن إلى الاقطاع ، سيرورة اوقفها واعاد تكوينها الاستعمار ، بيد أنه لا يمكن تعميم ذلك على كل التشكيلة الاجتماعية .

على أية حال ، يفترض التفكير بمقاييس نمط الانتاج الاتجاه نحو المشكلية

النظرية التي تطرحها المادية التاريخية . والحال فإنه يجب ألّا ننسى ما هو أساسي في هذه المشكلية، وتحاشي الوقوف اما تعبيرات البنية الفوقية ، أو الوقوف أيضاً أمام تأثيرات الوعي الاجتماعي . لا تعطي دراسة التشكيلة الاجتماعية في منظور المادية التاريخية امتيازاً للمظهر السياسي لانتاج البنية الاجتماعية (الجماعة ، الديموقراطية العسكرية ، الارستقراطية الحربية أو المرابطة ، العلاقات مع السلطة المركزية ، الخ) ، وذلك دون ان ترفضه تماماً . ليس هناك ادنى شك بوجود زعامات عسكرية او مرابطة ، بيد ان هذه الزعامات لا تشكل **لوحدها** طبقة اجتماعية بحد ذاتها ولذاتها . انها تعبر وتدافع عن مصالح يجب توضيحها ، وتكشف مظهراً واحداً من التشكيلة الاجتماعية التي تنتمي اليها : المظهر السياسي والايديولوجي الضروري لاشتغال التشكيلة الاجتماعية . ويجب ربط هذا المظهر بالقاعدة المادية التي يقوم عليها انتاج شروط الحياة من خلال **نمط معين لتقسيم العمل الاجتماعي** . يجب الانطلاق من هنا لكشف السلكة الفعليَّة للانتاج ولتجريد تحليل التشكيلة الاجتماعية ، وذلك من أجل استدعاء ، أم لا ، مفاهيم الطبقة ، وتعيين مواقعها عند الاقتضاء في مجمل البناء الاجتماعي وامكنة تناقض هذه الطبقات .

لا يحكم التشكيلة الاجتماعية المغربية ما قبل ـ الكولونيالية نمط انتاج اقطاعي ، كما لا يحكمها ايضاً نمط الانتاج « الآسيوي » الخاص بالمجتمعات المائية . ليس المغرب مجتمعاً مائياً « تكون الدولة فيه اقوى من المجتمع » (ك . ويتوغل ـ K'Wittfogel) . ربما كان ل . فالنسي (L.Valenci)[(١٩)] على حق ، لحد ما ، بمقاربته المغرب ما قبل ـ الكولونيالي بمفاهيم نمط الانتاج البدائي ، وذلك لكون مستوى القوى الانتاجية ضعيفاً والبيئة غير ملائمة ، ولكن ما جدوى هذا المفهوم متى تعدى الأمر ميدان الملاحظة ؟ هل يستطيع تفسير طريقة الانتاج ؟ ما هي سلكة انتاج القيم الاستعمالية ؟ وكيف يتم توزيعها ؟ . . .

يجب التفكير ، برأينا ، انطلاقاً من المتحد القبائلي الذي يشكل الاطار

(١٩) Cahiers du C.E.R.M: sur le féodalisme, Ed. sociales, 1974.

الاجتماعي الذي يندرج داخله الانتاج والتوزيع . ان القبيلة كشكل للتنظيم الاجتماعي والسياسي حقيقة تاريخية مهيمنة في المغرب . لقد جرى اشتغال التشكيلة الاجتماعية من خلال فرضه على المدينة مجالاً جغرافياً محدوداً لسيادتها ، باستثناء حالات كانت المدن فيها تستحوذ على موارد خارجية المصدر تمكنها من اعداد جيوش كبيرة العدد . يجب ايضاً ان نطرح على انفسنا سؤالاً يتعلق بشرعية الكلام عن تشكيلة اجتماعية مغربية واحدة ، علماً بأن تبادل المنتوجات شبه معدوم ، وان التماسك يتأمن بفعل المستوى الديني والايديولوجي أكثر مما يتأمن بالمستوى الاقتصادي . أن تشكيلات اجتماعية قبائلية ، متفاوتة الاتساع ، بما فيها من خصوصيات ، وتعيد انتاج ذاتها في ظل نفسي نمط الانتاج الوحيد الذي يجب تحديده وتوضيحه ، وتقيم فيما بينها علاقات ضعيفة ، وتجعل من نفسها بمثابة جماعات مستقلة بدرجات متفاوتة ، حسبما تكون القبيلة رعية (وسيبا) أو مخزن ، ان هذه التشكيلات لا تعين انماط انتاج مختلفة في اساسها . فنمط الانتاج المهيمن هو نمط انتاج المتحدات الاجتماعية (الجماعي) . المتكيف مع الخصوصيات المحلية المتميزة بوضوح ، حسبما يكون المقصود السهول العليا حيث ميدان الاقامة في الكلأ ، أو الجبال حيث ميدان الزراعة الشجرية . ولا يختلف هنا وهناك ، بشكل ملموس ، انتاج شروط الحياة المادية ، والتقنيات المستعملة ، ونمط توزيع نتاج العمل ؛ هذا وان يكن التمييز الاجتماعي ، وهو محدود عامة ، اكثر وضوحاً في المخزن مما هو في قبائل الرعية (أو السيبا) ، وهذا ما يفسره ، في الأولى ، قدر النفوذ الذي تفوضه السلطة المركزية لملاك القيادة الذي يستمد امتيازات جوهرية من جمع الضرائب .

عندما طرقت اوروبا باب المغرب ، في العام ١٨٣٠ ، لم تدع إلى المقاومة وتنظمها طبقة اجتماعية تدافع عن مصالحها وتجعلها بمثابة مصالح عامة . لم يكن الدفاع يستهدف مظاهر سوق قومية ، بل كان وجود المتحدات الاجتماعية بحد ذاته مهدداً ، لذلك قاوم مجموع القبائل بالدعوة إلى الجهاد . وسقط جهاز دولة داي الجزائر كثمرة ناضجة لأنه لم يكن تجسيداً لمجموع القبائل ، حتى قبائل المخزن . لم يكن امتداداً للتنظيم السياسي القبائلي الذي بدونه يصبح هذا التنظيم مشلولاً . لم يكن هذا الجهاز نتاجاً لعلاقات

اجتماعية ، بل نتاجاً لعلاقات سياسية قضى عليها تدخل اجنبي مسلح في بضعة ايام . استمرت التشكيلة الاجتماعية المغربية بالاشغال ، كما في الماضي ، بوجود دولة مركزية أو بغيابها . تكون وظائف الدولة المنظمة للانتاج جنينية في القبيلة . ولذلك كان سقوط الدولة المركزية في الجزائر عام ١٨٣٠ ، عديم الأثر على التشكيلة الاجتماعية الجزائرية . وبالعكس ، فان تفكك القبيلة كان يعني قطيعة المتوازات الحيوية بالنسبة للجماعة . هذا ما ادركته ، في الجزائر ، الايديولوجيا العسكرية الاستعمارية التي انصبت على تشتيت القبائل لتزعزع اسس التوازن الاجتماعي ـ الاقتصادي ما قبل ـ الكولونيالي .

(ج) الريع العقاري ونمط الانتاج الزراعي ـ الرعوي

ان النقاش حول تعريف نمط الانتاج في الجزائر ما قبل ـ الكولونيالية ، اتسم بشدة ، في الستينات ، بفرضية هيمنة نمط الانتاج الاقطاعي . بيد ان الدراسات المؤيدة لهذه الفرضية لم تدخل في عمق سلكة مجمل الانتاج . بل استندت إلى الخصائص الدينية والسياسية ، على الأقل لتعيين الطبقة الاجتماعية التي اعتبرت طبقة الاسياد[٢٠] .

ألَّا ينطوي على تناقض منهجي تعيين وتحديد نمط الانتاج في المشكلية الماركسية ، انطلاقاً من البنية الفوقية أو بالأحرى بالبنية الفوقية ؟ أليس من المفارقة تحديد ماهية العناصر المكونة لتشكيلة اجتماعية ما « بالبنية الفوقية » وحدها ؟ هل يكفي للدلالة على طبقة اجتماعية اللجوء إلى مظاهرها

---

(٢٠) يمثل هذه الحالة بشكل خاص ر. غاليو الذي ايد في كتاباته السابقة على عام ١٩٧٦ اطروحة نمط الانتاج الاقطاعي في الجزائر ما قبل ـ الكولونيالية . راجع :
Cahiers du C.E.R.M.: sur le féodalisme, ed. sociales, 1972 la formation sociale Algérienne pré-coloniale, in Revue algerienne des sciences jiridques, Polivique et Economique, 1968.
الا انه يجب ذكر ان هذا المؤلف قد ميز مواقفه منذ مؤتمر فنسين Vincennes في كانون أول ١٩٧٦ ، الذي نُشرت اعماله بعنوان : struetures et Cultures pré-Capitatistes, Ed. Anthropos, 1981.

الايديولوجية فقط ، وان يكن المستوى الايديولوجي في التشكيلة الاجتماعية ما قبل ـ الرأسمالية يمتاز « بأهمية تفسيرية » أكبر مما هي في التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية ؟ ماذا يبقى إذن للمادية التاريخية على الصعيد المعرفي ، ان فقدت صلاحيتها العلمية في كل مرة لا يتعلق الامر فيها بتشكيلة اجتماعية تهيمن فيها الرأسمالية ؟

بيد انه من حسن حظ المادية التاريخية ـ في هذه الحالة التي تعنينا ـ ان الطعن في ملاءمتها يتم من خلال مناهج مقلوبة نابعة من المقاربات المثالية ، وليس طعناً يفرضه الواقع الاجتماعي المغربي ما قبل الكولونيالي . ان احترام الحد الأدنى من الدقة يفترض في مماثلة التشكيلة الاجتماعية الجزائرية ما قبل ـ الكولونيالية **بالنموذج الاقطاعي** المرور بالضرورة في تحليل **الريع العقاري** ، هذه العلاقة الاجتماعية الخاصة بنمط الانتاج الاقطاعي ، تلعب دوراً اساسياً في اعادة انتاج التشكيلة الاجتماعية الاقطاعية . والحال فإن الاطروحات التي تؤكد السمة الاقطاعية السائدة في المغرب لم تقم بأي تحليل للريع العقاري ، اللهم إلاّ الأوهام حول قيام « الزعامات الدينية » باقتطاع المال من الفائض الزراعي ، وهذا ما يتجلى في اغلب الاحيان بشكل عمل حي في الأراضي الموقوفة ؛ ان لم تكن ايضاً تلك الأوهام المتعلقة باقتطاع المال لصالح السلطة المركزية في حدود اقاليم المخزن أو أثناء قيام الحملات المنظمة لهذه الغاية .

لم تتأكد في أي مكان السمة الدائمة والهيمنة لاقتطاع الفائض، هذه العملية التي تتكشف على أنها صدفية وعابرة، والتي لا تمتاز، خاصة بثبات وضرورة العلاقة الاجتماعية القاهرة التي تعبر عن نفسها من خلال ـ وتعبر عن مؤسسات مفروضة على كل فرد[٢١] . ومع انه لا يمكن لأحد ان يتملص من العلاقة الاجتماعية فقد تملصت في المغرب جماعات بكاملها ـ لا سيما قبائل الرعية ـ من اقتطاع المال

(٢١) كيف يمكن ، امام عدم انتظام الضريبة التي تؤديها بعض الجماعات إلى السلطة المركزية ، وسمتها الصدفوية ، ألاّ نتفق مع المؤرخ الروماني (نسبة إلى رومانيا) **يورغا** Iorga الذي يتحدث عن « الدول النهابة » ؛ نقلاً عن : Perry Anderson: Les passages de L'Antiquité au féodalisme, Maspéro. 1977.

لصالح السلطة المركزية ، هذا الاقتطاع التي اعتُبر خطأ ريعاً عقارياً ، وعلاقة اجتماعية مسيطرة . لا يمكن لاقتطاع المال هذا ان يكون علاقة اجتماعية لأنه غير منتظم ، وخاضع للصدق ، ويخرج عن دائرة انتاج الجماعة القبائلية التي يُمارس عليها ؛ ولذلك ليس الاقتطاع علاقة اجتماعية ، أو أنه بالاحرى لا يفي لوحده بكل متطلبات العلاقة الاجتماعية المسيطرة . ولكن ما عساها تكون هذه العلاقة الاجتماعية المسيطرة ؟ يجب الانطلاق من هذا السؤال لتحديد ماهية الطبقات الاجتماعية ، أو لتعيين غيابها ، بدون اجراء احكام مسبقة . عندما تكف العلاقة الاجتماعية المهيمنة في تشكيلة اجتماعية ما عن الاشتغال فإن هذه التشكيلة تكون عاجزة عن تأمين إعادة انتاج نفسها كما هي . والحال فإن اقتطاع الضريبة في المغرب قد يتوقف دون ان تغير الجماعات القبلية من شروط انتاجها لذاتها . يؤثر انهاء اقتطاع الضريبة على السلطة المركزية التي بوسعها البحث عنه في مجال آخر ـ ولقد فعلت ذلك باتجاهها نحو البحر لممارسة القرصنة عندما تظهر كميةِ الضريبة المقتطعة غير كافية ـ ولكنه لا يؤثر على إعادة انتاج التشكيلة الاجتماعية المؤلفة من شتى الجماعات البشرية . وبما ان اقتطاع الضريبة لا يتسم ، من جهة أُولى بالهيمنة ، وبما انه ليس من جهة ثانية جبرياً ولا جوهرياً ، فلا يمكنه ان يتماثل مع العلاقة الاجتماعية . لم يتردد بعض المفكرين عن اعتباره ريعاً عقارياً ، وعن تركيب فرضية الاقطاعية في المغرب ما قبل ـ الكولونيالي . سنحاول اثبات ان **الريع العقاري** ، كما فهمه الاقتصاديون الكلاسيكيون ، خاصة ريكاردو ، لم يوجد في المغرب ، اللهم إلاَّ . عند السكان المقيمين في جوار المدن وفي الجبال[٢٢] .

الريع العقاري هو قسم من فائض الانتاج الذي يأخذه مالك الأرض

---

(٢٢) تستند الاطروحات المؤيدة للسمة الاقطاعية في المغرب إلى امثلة الجماعات الجبلية ، ولا سيما في قبائل المخزن ، وفي ضواحي المدن تُعمم هذه الامثلة بدون مبرر ، مع انها امثلة خاصة. صحيح انه يمكن وجود اشكال للريع العقاري ، وهذا ما يكفي لاقامة بعض الفروقات مع العالم الزراعي ـ الرعوي ، ولكن هذه الفروقات ليست حادة كفاية بحيث تقاوم « التأثيرات المجانسة » في كل تشكيلة اجتماعية . وبداهة ، فإن الريع العقاري نفسه ليس مهماً كفاية بحيث يتمكن من قلب اتجاه « التأثيرات المجانسة » ، وليفرض انتظاماً مخالفاً لذلك الذي يعرفه الانتاج الزراعي ـ الرعوي .

التي يزرعها الفلاحون ، فالريع العقاري مرتبط اذن مباشرة بالملكية الخاصة للأرض . وهو لا يأتي من التملك الحقوقي للأرض ، وإلّا لكانت البنية الفوقية الحقوقية محدِّدة في تشكيلة اجتماعية ما ، بل إنه يأتي من كون الأرض مملوكة ملكية خاصة . هنا بالتحديد يمكن سر الريع العقاري . ثمة شرطان ضروريان لتكون ثروة ما مملوكة ملكية خاصة : يجب ان تتصف بقيمة استعمالية ، وان تكون نادرة (أي غير متوفرة بكثرة) . تمتزج القيمة الاستعمالية بالندرة[٢٣] فتدفعان بالرجل للتملك الخاص لثروة ما ، وتدفعانه نحو الملكية الخاصة التي تحرم ، في نفس الوقت ، رجالاً آخرين من التمتع بمزايا هذه الثروة . يجد اساس التفاوت الاجتماعي سببه في عملية تكوين الملكية الخاصة التي حكمت المجتمعات البشرية غير المساواتية ، المجتمعات الطبقية ، لآلاف خلت من السنين . يتناقض هذا الأمر موضوعياً مع فرضية « العصر الذهبي »، لأنه لا يمكن تعايش هذا العصر مع الندرة .

وعلى اية حال ، فإن اي شيء يظهر قيمة استعمالية ويكون نادراً يجري تملكه ـ هذه مجرد معاينة . يحصل الاقنان ، في التشكيلة الاجتماعية الاقطاعية ، على قسم من الانتاج الزراعي مقابل الريع الذي يستحوذ عليه السيد مالك الأرض . ومن أجل الحصول على قسم من الانتاج الزراعي اللازم لاستمرارهم على قيد الحياة ، يكون الاقنان ملزمين على البقاء في حالة تبعية لمالك الأرض . ولو كانت الأراضي متوفرة بكميات كبيرة ، كما امكن لهذه **العلاقة الاجتماعية** ان تعمل ، لأن الفلاحين كانوا سيبحثون عن أراض لا مالك لها لتملكها ملكية خاصة[٢٤] . لنتخيل أراض وافرة غير مملوكة يتم

---

(٢٣) يرتاب الماركسيون بمفهوم الندرة بحكم ارتباطاته بالمشكلية الحدِّية (marginaliste) بيد انه يمكن تكميم الندرة وتبينها موضوعياً ، متى عُرفت القدرات الانتاجية ، أو مدى توفر القيم الاستعمالية ، ومستوى الاستهلاك . سنرجع إلى هذه المسألة فيما بعد .

(٢٤) يذكر ماركس في (رأس المال ، الكتاب الأول ، المنشورات الاجتماعية ، ١٩٧٦ ، ص : ٥٦٠) النادرة التالية رواها احد منظري الاستعمار الحديث : « حمل مستر بيل peel معه ، من انكلترا إلى سوان ريفر swanriver ، هولندا الجديدة ، اطعمة وادوات انتاج بقيمة ٥٠ الف ليرة استرلينية . وفطن المستر بيل إلى ان يصطحب معه ٣ آلاف فرداً من الطبقة العاملة ، من رجال ونساء واطفال . وما ان وصل المستر بيل إلى مكانه =

احتلالها تدريجياً مع وفود الفلاحين الجدد إليها ، بوسعنا توقع ان تصبح كل الأراضي مملوكة في وقت معين ، مع استمرار الفلاحين بالوفود إليها . في هذه اللحظة يظهر الريع العقاري ، وانطلاقاً من هذا المعطى يتكون نمط الانتاج الاقطاعي . تجد الملكية الخاصة للأرض اساسها الحقيقي في ندرة الأرض ، تلك الندرة التي لا تسمح للفرد بتملك قطعة أرض عندما يرغب بذلك . ينجم الريع العقاري ، إذن ، مباشرة من ندرة الأراضي التي تم تملكها تملكاً خاصاً بالعنف الذي تجعله شرعياً ex-ante ايديولوجيا المجتمع الطبقي وذلك لصالح طبقة اجتماعية ما .

يقول ريكاردو ، احد مؤسسي الاقتصاد السياسي ، حول موضوع الريع العقاري : « عندما يقيم الناس للمرة الأولى في منطقة غنية وخصبة تكفي زراعة قسم صغير منها لاطعام السكان ، او لا تفترض زراعتها رأسمالاً اكبر مما بحوزة المعمرين ، لا يكون هناك مجال للريع ؟ اذ من يفكر بدفع مقابل لقاء الحصول على حقه في زراعة قطعة ما من الأرض طالما هناك أراض بدون مالك ، وهي ، بالتالي ، بتصرف من يشاء زراعتها ؟»(٢٥) . ينطبق التملك الخاص اذن على ثروات غير متوفرة بكميات غير محدودة وتحمل قيمة استعمالية ما . ولكن هل بوسعنا تعريف « ندرة شيء نادر » ؟ يمكن تعريف ندرة شيء ما بأنها علاقة كمية موضوعية بين قيمته الاستعمالية ودرجة قدرته

= المقصود حتى وجد نفسه بدون خادم يرتب له سريره أو يجلب له الماء من النهر . منكود الحظ مستر بيل الذي توقع كل شيء! لم ينسَ ان يحمل إلى سوان ريفر إلاَّ علاقات الانتاج الانكليزية » . ان العمال المنقولين من انكلترا إلى استراليا اقاموا كمالكين في أراض حرة ، وظهرت بالضرورة علاقات انتاج اجتماعية اخرى ، مختلفة عن تلك الموجودة في التشكيلة الاجتماعية الانكليزية .

(٢٥) Ricardo: Les principes de L.Economie Politiques et de l'Impot, éd. Champ Flammarion, 1977, p. 59.

لا يعتقد ريكاردو ، البعيد عن المثالية ، ان الريع العقاري ينجم عن علاقة الملكية بشكلها الحقوقي ، تلك العلاقة الحقوقية التي هي مظهر من مظاهر الوعي . لو ان ريكاردو جاء بعد ماركس لربما قلنا عنه انه ماركسي . أليس جلياً تأثير الأول على الثاني ؟

على اشباع استهلاك محتمل انتاجي أو غير انتاجي .

ليس ذاتياً قولنا : إن الأرض نادرة او متوفرة بكثرة في مثل تلك المنطقة . فهي تكون كذلك ، أم لا ، تبعاً للغاية منها ولعدد الاشخاص الذين قد يتملكونها لاستخدامات زراعية . كذلك هي الحال بالنسبة للماء التي تكون نادرة أو غير نادرة تبعاً لمعطيات موضوعية . لا تستند ندرة الماء إلى أي اساس ذاتي ، فهي ترتبط بكمية الماء المتوفرة والمطلوب منها تأمين الحاجات الزراعية والاستهلاك الفردي والجماعي . الندرة إذن تساوي فعلاً علاقة موضوعية كمية بين توفر شيء ما واستخدامه المحتمل . ولأن الماء بالتحديد غير متوفرة بنفس الطريقة في جميع مناطق الكرة الأرضية ، فثمة تطورات متمايزة تجري دون ان ترجع ، بوجه الحصر ، إلى عامل وحيد . وإذا كان لا بد من استبعاد الحتمية الجغرافية في تفسير الظواهر الاجتماعية ، فيجب ألَّا نستبعد المقاربة الشاملة التي تدمج العامل الجغرافي ضمن عوامل اخرى . ولو اخذ مثال الجماعات البشرية في منطقة الصحراء ، لوجدنا ان امتلاك الأرض ليس مهماً بالنسبة لهذه الجماعات . ولأن هذه الأرض بدون ماء ، فهي غير نافعة على الرغم من توفرها بكثرة . وبالعكس ، لأن الماء نادرة ، فإنها هي موضوع التملك الخاص ، وتأتي في مركز العلاقات الاجتماعية الناظمة لاعادة انتاج التشكيلات الاجتماعية . هنا تستند الارستقراطية إلى ملكية الماء وليس إلى ملكية الأرض[٢٦] . ومع ان الأرض متوفرة بكثرة فهي توفي أي ريع ، وبوسع أي كان تملك مساحة ما ومحاولة زراعتها[٢٧] . بيد ان زراعة الأرض ، وهي بدون ماء ، قد تؤدي إلى عدم رد البذار الموضوع فيها وتعويض الجهود المبذولة .

يختلف الأمر جذرياً بالنسبة للتشكيلات الاجتماعية الواقعة في المناطق المعتدلة ، لا سيما أوروبا ، لأنه يحصل هنا تملك للأرض بدل تملك الماء . وبخلاف الماء فالأرض هنا نسبياً نادرة ، وذلك بحكم عدد الأفراد الذين

---

(٢٦) راجع : N.Marouf : Lecture de l'espace oasien, sindbad, 1980

(٢٧) يسمح القانون الاسلامي المتبع بتمتع كل فرد بالأرض التي يحييها . وما هو حق الملكية ان لم يكن حق التمتع الذي يستمر مع الزمن ؟

تهمهم القيمة الاستعمالية للأرض(٢٨) . ولذلك لم يكن بوسع العلاقة الاجتماعية في أوروبا القروسطية ان تتمفصل على ملكية الماء ، بل على ملكية الأرض . بإمكان هذا الفرق على المستوى الجغرافي بين أوروبا والمغرب ان يشكل عنصر تفسير ومقارنة في تطور التشكيلة الاجتماعية المغربية . وهو يسمح برفض اطروحة نمط الانتاج الاقطاعي في المغرب بتذكيره ان الاقطاعية تستند إلى **الريع العقاري** ، هذه الظاهرة الاجتماعية ـ التاريخية التي منعتها الظروف الجغرافية والبيئية من الظهور في المغرب .

لا يوجد ، في السهول العليا الداخلية ، سواء في الجزائر أو مراكش أو تونس ، أراض خصبة كفاية لتسوغ أولاً التملك الخاص ، ومن ثم الحياة الحضرية . ونظراً لمعارف العصر التقنية كان من الصعب ، بالاخرى ، رؤ ية نشوء حضارة زراعية قادرة على توفير فائض زراعي يكفي لترسيخ الجماعة البشرية في مكان ثابت . يستجيب التنقل الدوري لحياة نصف البداوة إلى ضرورة تجديد الأراضي المزروعة ، وذلك بحكم ضعفها وضعف مردودها ، كما تستجيب ايضاً إلى ضرورة تجديد مراعي قطعان الغنم . تفرض هذه الضرورة المزدوجة نمط حياة نصف ـ البداوة الذي تكون الملكية الخاصة للأرض ، بالنسبة له ، جماعية لا فردية ، مستجيبة بذلك مع منطق الحياة الرعوية . تسير الملكية الخاصة للأرض ، على العموم ، بشكل متواز مع الحياة الحضرية . ليس لأن هذه الاخيرة هي التي تؤسسها ، بل لأن الاسباب التي تؤدي اليها ، تؤدي على التوالي إلى الأولى . تنشأ الحياة الحضرية حيث توجد الأراضي الخصبة ، وحيث تتوفر الماء . وهناك أيضاً تظهر الملكية الخاصة ، بالارتباط مع ندرة الأرض وقيمتها الاستعمالية . ثمة اذن علاقة وثيقة جداً بين مفهومي الحياة الحضرية والملكية الخاصة .

لا تستبعد البداوة وجود الملكية الخاصة ـ بالعكس ، فإنها توجد في البداوة بشكل مفرط ـ ولكنها لا تتوافق مع الملكية الخاصة **العقارية** . يحتاج

---

(٢٨) لا يمكن لعدد الأفراد في هاتين الحالتين ان يكون متماثلاً ، وذلك بالتحديد ، بحكم المعطيات الجغرافية والبيئية المختلفة . تخضع قوانين السكان لتأثيرات متنوعة يجب ألاّ تُستبعد منها التأثيرات الجغرافية .

الراعي نصف ـ البدوي إلى أراض واسعة للتجوال ، قد يكون من الصعب عليه الدفاع عنها فيها لو تملكها ملكية خاصة فردية بوجه الحصر . من هنا نشأت الملكية الجماعية بتعبير عرش arch الذي يعني القبيلة . تمتلك القبيلة ملكاً واسعاً للتجوال ، يكون اعضاؤ ها المنتفعين الوحيدين منه . وهي تمتلك وسائل الدفاع عن ملكها ، وإذا ما رأت ان مجالها ضيق انتقلت إلى حيث الأرض ما تزال متوفرة ، أو انها توسع ـ إذا كانت واثقة من قدرتها ـ ميدانها العقاري بالوسائل الحربية . ألَّا انه يستحيل ان تدفع ريعاً لقبيلة مجاورة بحجة انها تستعمل قسماً من ملكها .

يستعمل اي عضو من اعضاء القبيلة الأراضي لغايات التنقل والرعي ، دون ان يكون هناك اي مجال لتعاطي الريع داخل القبيلة . كما يستطيع اي عضو من اعضاء القبيلة القيام بزراعة الحبوب دون ان يتوجب عليه دفع أي شيء لأي كان ؛ فأراضي التجوال شاسعة ، وبوسع اي زعيم عائلة ، في كل لحظة ، ان يحدد حقلاً للحبوب ، دون ان يكون بحاجة إلى تقديم قوة عمله إلى جاره ، ليحصل بالمقابل على الحبوب . وعلى العموم فإن ضعف الفائض لا يسمح بتحوله إلى أجر وربح . . . ومع اننا لا نريد كتابة تاريخ الماضي العميق ، فإننا نتساءل : لو أن أراضي المغرب كانت أكثر خصباً ومياهها أكثر وفرة ألم يكن حجم السكان قد اختلف وكذلك العلاقات مع الطبيعة ، وبالتالي العلاقات فيما بين الناس ؟ ولربما ظهرت ندرة الأرض مؤدية إلى انبناء جديد لعلاقات الانتاج الاجتماعية المتمفصلة على الريع العقاري .

يؤثر حجم الفائض المتولد في التشكيلة الاجتماعية على شكل ونسب التوزيع بين شتى القوى الاجتماعية ، وينظم ايقاع الصراع الطبقي حول توزيع القيم الاجتماعية . ليس حجم الفائض عديم التأثير على تكوين الطبقات الاجتماعية ودرجة تناقضها ، وعلى علاقات الانتاج الاجتماعية التي تتمفصل حولها عملية اعادة انتاج التشكيلة الاجتماعية . أليس من المنطقي ان تؤثر الكمية ، التي يجب توزيعها ، على أشكال التوزيع ؟ يشير انجلس إلى هذا الترابط المتبادل في رسالة إلى ك. شميدت (٥ آب ١٨٩٠) : « . . . انه لأمر غريب ألا تكون قد لفتت انتباه احد حقيقة ان طريقة التوزيع ترتبط اساساً ، وعلى الرغم من كل شيء ، بالكمية الواجب توزيعها ، وان هذه

الكمية تتغير ، بوجه الاحتمال ، مع تطور الانتاج وتنظيم المجتمع ، ويمكن بالتالي لطريقة التوزيع ان تتغير هي نفسها أيضاً »[٢٩] . ولكن قولنا مثل هذا الكلام لا يعني أنه يجب الاعتقاد بأن كل شيء ينجم آلياً عن حجم الإنتاج أو عن الشروط الطبيعية التي تسمح ، ام لا ، بهذا الحجم من الانتاج تشكل الشروط الطبيعية الملائمة أو غير الملائمة القاعدة الطبيعية التي تقوم عليها علاقات الانتاج الاجتماعية التي يدمج تطورها أيضاً تأثير عوامل اخرى وليدة التاريخ . ترسم الشروط التاريخية ، بمعنى ما ، ميادين التطورات المحتملة نحو هذا الطراز من العلاقات الاجتماعية أو ذاك .

يتسم نمط الانتاج الزراعي ـ الرعوي ، الذي يعمل في شروط خاصة بخصائص لا تسمح له بالتطور نحو نمط الانتاج الاقطاعي أو غيره ، أللهم إلاَّ بوجود انقلابات خارجية المصدر تؤدي إلى تغيرات في اشكال الاستثمار الزراعي والتقنيات . سيخلِّع الاستعمار ، مثلاً ، نمط الانتاج الزراعي ـ الرعوي دون ان يتمكن من خلق نمط الانتاج الرأسمالي ، ومن هنا التخلف الاقتصادي والاجتماعي اللاحق . ولكن لماذا هذه الصلابة وهذا التجمد في تطور التشكيلات الاجتماعية المحكومة بنمط الانتاج الزراعي ـ الرعوي ، والتي سبق لماركس ان اشار إلى استقرارها الاجتماعي على مدى آلاف السنين ؟ يبدو انه يجب البحث عن سبب ذلك في طبيعة سلكة العمل التي تكمن خصوصيتها في كونها محدَّدة بشدة بالمعطيات الطبيعية . يقول ب. اندرسون : « تكمن ، في الحقيقة ، المفارقة الخاصة بالبداوة الرعوية في حقيقة انها تمثل ، من بعض الوجوه ، استغلالاً للوسط الطبيعي رفيع التخصص وبارع أكثر من استغلال الزراعة ما قبل ـ الاقطاعية لهذا الوسط ، وان تكن حدوده الداخلية اكثر ضيقاً مما هي في تلك الزراعة . انها طريق في التطور حققت في بداية انفصالها عن الزراعة البدائية نتائج ملموسة ، ولكنها

---

(٢٩) هنا تكمن اليوم كل مشكلة الاشتراكية ، التي لا يمكنها ان توجد ان لم تطور قدرات انتاجية اكبر من قدرات الرأسمالية . ولدت الرأسمالية بنضالها ضد الندرة ؛ فلا يمكن ، بالاحرى ، للاشتراكية ، ان تنمو على قاعدة الندرة . وإلاَّ فان ما يجب توزيعه يوزع في اشكال ما قبل ـ رأسمالية ، متيحاً ظهور اصحاب الامتيازات ، وموارد ناجمة عن المواقع ، التي يحتلها الناس .

تكشفت في النهاية انها بدون مستقبل ، في حين اثبتت الزراعة الحضرية ، تدريجياً ، قابليتها الأكبر بكثير نحو اخفاء الطابع الرأسمالي على التطورات الاجتماعية والتقنيات »(٣٠) . استطاعت البداوة الزراعية ـ الرعوية ان تشكل ، في الواقع ، تقدماً في تطور تاريخ البشرية ، ولكن امكانيات نمو الزراعة الاقطاعية الحضرية تجاوزتها . هذا ما حصل فضلاً عن ذلك ، في التاريخ . تمتاز التشكيلة الاجتماعية المحكومة بنمط الانتاج الزراعي ـ الرعوي بتفوق على الصعيد العسكري ، وذلك بحكم قدرات الجماعات البشرية على الانتقال ، ولكن هذا التفوق لا يعوض عن الضعف السياسي عند دول هذه التشكيلات الاجتماعية وسلالاتها الحاكمة . ان هذه الدول المستندة إلى قاعدة متحركة لا تستمر طويلاً في الزمن لخضوعها إلى جدلية المدينة ـ القبيلة الخلدونية . غالباً ما تكون الاشكال السياسية القبلية الشاسعة المرتسمة اثر الفتوحات الحربية مجالات السيادة دول عابرة تنهار بعد ان يقيم مؤسسوها في مدينة يجعلونها عاصمة . ان مؤسسي السلالة الحاكمة المقطوعين عن قواعدهم الرعوية والمتحولين إلى جيش دائم يخضعون ويستنزفون القبائل المغلوبة حتى يتم القضاء عليهم بنفس المنطق الذي جاء بهم إلى السلطة . تتناقض صلابة نمط الانتاج الزراعي ـ الرعوي وقاعدته المادية ، بشكل فريد ، مع عدم استقرار الدول التي يولدها . ولكن المسألة تتطلب تفسير سبب هذه الصلابة . يفسر ب. اندرسون هذه المسألة بوضوح : « تثبت المجتمعات البدوية ، المنظمة على هذه الشاكلة ، قدرتها على الاستفادة الرائعة من محيطها غير المضياف . . . ولكن نمط انتاج البدو يعمل في حدود صارمة للغاية . فهو ، أولاً ، لا يستطيع ان يطعم ألا عدد صغير من الشغيلة : كان عدد الشعوب البدوية ، دوماً ، اصغر بكثير من عدد قطعانها ، ذلك ان نسبة الحيوانات إلى الناس ، النسبة الضرورية لاستمرار حياة الكلأ في السهب نصف ـ الصحراوية ، كانت مرتفعة جداً . كان يستحيل العمل على تقدم الانتاجية ، كما فعلت الزراعة ، لأن وسيلة الانتاج لم تكن الأرض القابلة للتغير نوعياً

---

(٣٠) P.Anderson: Les passages de l'Antiquité au Féodalisme, Maspéro, 1977, p.237. يقول المؤلف نفسه في الصفحة ٢٤٤ : « كان نمط الانتاج البدوي مأزقاً تاريخياً » .

ومباشرة ، بل القطعان التي لم تكن تسمح اساساً إلاّ بزيادة كمية ، لكونها خاضعة للأرض التي لم تكن حياة البداوة تؤثر فيها . لقد فرضت على مردود العمل حدوداً لا يمكن تجاوزها حقيقة ان وسائل العمل وموضوعه كانا ، في نمط الانتاج الرعوي ، ولحد كبير ، شيئاً واحداً وحيداً (الماشية) . كانت دوائر الانتاج الرعوي اطول بكثير من دوائر الانتاج الزراعي ، وهي لم تعرف فواصل تتمكن خلالها الحرف الزراعية من النمو ؛ وعلاوة على ذلك يشارك فيها كل اعضاء العشيرة بما فيهم الزعماء ، وهذا ما حال دون ظهور تقسيم بين العمل اليدوي والعمل الفكري ، وحال بالتالي دون ظهور الكتابة . تتنافى البداوة عملياً ، وبشكل خاص ، بحكم تعريفها ، مع تكوين المدن أو تطورها ، في حين تشجع الزراعة الحضرية دوماً ، في النهاية ، هذين الأمرين . هكذا حِكم على نمط الانتاج البدوي بالركود ، ما إن بلغ درجة معينة من تطوره »[٣١] .

يتطور ، في الواقع ، نمط الانتاج البدوي ، أو الزراعي ـ الرعوي ، في حدود صارمة جداً ، يستفيد منها بتكيفه معها . اشار ماركس إلى هذه الصرامة عند بعض التشكيلات الاجتماعية ما قبل ـ الرأسمالية ، في الكتاب الأول من رأس المال . ليست هذه المقاربة عودة إلى الحتمية الجغرافية ، بل تشير إلى اهمية الشروط الطبيعية في الانتاج وإلى العلاقة بين العوامل البيئية وتكوين العمل الزائد . « ترتبط انتاجية العمل ، بصرف النظر عن نمط الانتاج الاجتماعي ، بشروط الوسط الطبيعية التي يتم فيها . يمكن ارجاع كل هذه الشروط اما إلى طبيعة الانسان نفسه ، إلى عرقه ، إلخ ، واما إلى الطبيعة المحيطة به . تنقسم الشروط الطبيعية الخارجية ، من وجهة النظر الاقتصادية ، إلى فئتين اساسيتين : الثروات الطبيعية لوسائل الحياة ، أي خصوبة الأرض ، المياه الكثيرة السمك وإلخ ، الثروات الطبيعية لوسائل العمل ، مثل شلالات المياة القوية ، الأنهار القابلة للملاحة ، الاحراش ، المعادن ، الفحم وغيرها . كانت الفئة الأول من الثروات الطبيعية تمتاز بالأهمية الأولى في فجر الحضارة ، ومن ثم انتقلت هذه الأهمية إلى الفئة الثانية ، في المجتمع الأكثر تقدماً . يبدو ذلك عندما نقارن مثلاً انكلترا مع الهند ، أو عندما نقارن ، في

---

(٣١) المرجع السابق ، ص : ٢٤٠ ـ ٢٤١ . التشديد هنا للمؤلف .

العالم القديم اثينا وكورنثيا مع المناطق الواقعة على سواحل البحر الأسود »[٣٢] . يستوحي ب. اندرسون من فكرة ماركس هذه عندما يشير إلى تفوق نمط الانتاج الرعوي الذي استفاد من الشروط الطبيعية التي صنفها ماركس في الفئة الأولى . ولكن تاريخ الانسانية لا يتوقف هنا ، فثمة تشكيلات اجتماعية تستغل الشروط الطبيعية من الفئة الثانية لتتجاوز بسرعة كبيرة التشكيلات الأولى في السيرورة المعقدة للشروع باغتصاب العمل الزائد .

ان نمط الانتاج الجماعي ، المستند إلى النشاط الزراعي ـ الرعوي ، يبلغ ، لاستفادته من الشروط الطبيعية ، « اكتماله » في اعادة انتاجه لذاته اعادة يبدو معها تطوره اللاحق مجمداً . ومن هنا استمراره عبر الزمن ، « واستقرار المجتمعات الآسيوية ، الذي يتناقض بطريقة غريبة جداً مع انحلال واعادة تكوين دائمين للدول الاسيوية ، والتغيرات العنيفة لسلالاتها الحاكمة . . »[٣٣] .

هكذا حال ضعف نسبة الأمطار في المغرب دون امتداد الزراعة الحضرية خارج الجبال وجوار المدن ، ودفع الى النشاط الرعوي الذي يتطلب مساحات شاسعة ، يمكن للجماعات وحدها ان تمتلكها جماعياً حتى تتمكن من الدفاع عنها . ويكفي غياب الريع العقاري بحكم توفر الأرض بكثرة وندرة الماء ، ليفسر لوحده عدم وجود « نمط انتاج اقطاعي » يبقى بدهياً ان تكوين نمط انتاج خاص لا ينجم آلياً عن الشروط الطبيعية ؛ بيد ان هذه الشروط تشارك ، لتأثيرها على شروط العمل الضروري وعلى العمل الزائد وعلى علاقاتها المتبادلة ، في تحديد طبيعة نمط الانتاج . « . . . يتغير زمن العمل الضروري من بلد لآخر ؛ بيد ان العمل الزائد لا يمكنه ان يبدأ إلا من نقطة انتهاء العمل الضروري . ان التأثيرات الطبيعية التي تحدد الكمية النسبية للعمل الضروري ، ترسم اذن ، حداً طبيعياً للعمل الزائد »[٣٤] .

---

(٣٢) K.Marx: Le Capital L.I, Ed. sociales, Paris, 1976, P.364.

(٣٣) ماركس ، المرجع السابق ، ص : ٢٦٠ .

(٣٤) ماركس المرجع السابق ، ص ٣٦٥

مرة اخرى حول الجزائر ما قبل ـ الكولونيالية . ملاحظة نقدية حول مؤلفين يتناولان المسألة

عرف الجدل الدائر حول التشكيلة الاجتماعية الجزائرية ما قبل ـ الكولونيالية ، والذي اثاره النقاش حول نمط الانتاج « الآسيوي » ، أوجه في الستينات وما زال مستمراً حتى اليوم بشكل متقطع بمناسبة المحاورات والمنشورات غير المنتظمة . وبعد ان شرع به ، في البداية ، مؤرخون يناقشون « وقائع تاريخية » ، بات في النهاية يثير اهتمام اقتصاديين وعلمجتماعيين الحقوا به مقاربهم المنهجية وتشويهاتهم الخاصة . لعله كان من الأفضل ترك المؤرخين يقدمون دراساتهم الواقعية المبلورة بما فيه الكفاية ، ليصبح ممكناً الانطلاق في بناء نظريات مبتكرة نسبياً . ولكن الموضوع شائك ، يبدو فعلاً ان الاقتصاديين ، ولا سيما العلمجتماعيين ، لا يريدون ان يكونوا خاضعين لايقاع انتاج المؤرخين ومساعيهم المتعلقة . وفي الحقيقة ، لا يريد العلمجتماعيون والاقتصاديون الوقوف خلف المؤرخين ، ويرفضون ان يكونوا بمثابة « مقاولين فرعيين » للمؤرخين . لقد دفعتهم لجاجتهم إلى التطاول على ميدان التاريخ وإلى التحول ، لضرورات المسألة ، إلى مؤرخين . انه لأمر بدهي ان يكون بوسع العلمجتماعي أو الاقتصادي التفكير في المجتمع ما قبل ـ الرأسمالي ، ولكن شرط ان يلتمس ، في لحظة أو اخرى من سياق تفكيره ، التأريخ ومواده . ثمة مجال لواحد من أمرين : أما ان يتحول إلى مؤرخ ، وهذا ما يتطلب منه امتلاك وسائل المؤرخ ، أو إنه يبلور موضوع معرفة لا يتطابق مع أية حقيقة ، ويبني عليه مسلمة نظرية . هنا تكمن الخطورة ، التي نقصد تحاشيها ، بانتظار ان ينتج المؤرخون دراسات عن « البنى المعاشة » ما قبل ـ الكولونيالية .

ولكن أ . مراد ـ بوضيا و ب . دهماني يطلقان مجدداً النقاش حول التشكيلة الاجتماعية الجزائرية ما قبل ـ الكولونيالية ، وذلك دون انتظار المؤرخين ، أو

بالاحرى ، وهما مكتفيان بما أنتج حتى الآن(۱) .

١ - أطروحة دهماني بلقاسم .

أن المنهج الذي يتبعه ب.دهماني فريد من نوعه ، فبعد ان يطرح في بداية الفصل ، بل في العناوين الفرعية ، فرضيات نظرية ، يحاول اثبات صحتها نوراً باللجوء إلى جملة من المعلومات تصل إلى حد الأمور النادرة . هكذا يصبح ب.دهماني ، بقوة الأمور ، مؤرخاً يجمع الوقائع ليثبت صحة فرضياته . هل هو مؤرخ جيد ؟ ام سيء ؟ لم يكن ثمة مبرر لطرح السؤال لو لم يكن من اليسير جداً عليه بلوغ مصادره ، اما فيما خلا ذلك فهو يقف في مصاف انتاج التأريخ والاتنوغرافيا الاستعمارية .

بالتأكيد ، لا يمكن تجاهل هذا الانتاج ، بيد ان التيقظ النظري يفرض شيئاً من التراجع . ليس هذا المأخذ شكلياً ، لأن ب.دهماني يكرر ، في كثير من مقاطعه ، أخطاءً ايديولوجية » تعود للاتنوغرافيا الاستعمارية ، ويجعلها من انتاجه هو . لنأخذ مثلاً يتعلق بأرض « العرش » ، يستخدم ب.دهماني ، ضمنياً النظرية المسماة بملكية الرقبة التي إتُخذت كأساس ايديولوجي لقانون ١٨٥١ المتعلق بتحديد أراضي القبائل . يعتمد ب.دهماني على تعريف أرض العرش كما جاءت به اللجنة العليا ، والذي ينص على ان : « في املاك العرش أو السابيغا Subega تعتبر العقارات ملكاً للعاهل الذي يترك للقبيلة حق التمتع بها . وتستخدم القبيلة هذا الحق كما تشاء ، ولكنها لا تستطيع بيع العقارات » . لقد اختلق الاستعمار هذا التعريف لأرض العرش ليمكن

---

(١) A.Merad-Boudia: La formation sociale algérienne pré-coloniale, O.P.U., 1981.

B.Dahmani: Les orgines du sous—développement en Algérie, thèse de Doctorat 3e cycle soutenue à L'Institut des sciences sociales d'oran en Mars 1981, sous la Direction de N.Marouf devant le jury composé de MM.samir Amin, A.Benachenhou et Nais Kouider.

الدولة الاستعمارية من الاستئثار بأراضي القبائل[٢] .

ليس هذا هو المأخذ الأساسي الذي يمكن ان نأخذه على هذه الاطروحة ، البالغة الأهمية على الرغم من كل شيء[٣] .

لننظر بداية إلى عنوان الاطروحة . انه مغر ومبشر بأمور جَمَّة، ذلك ان العثور على « أسباب التخلف » يشكل معضلة حينية فعلاً بالنسبة للعلوم الاجتماعية ، في الوقت الراهن . كما ان البحث عنها ، كما يفعل ب. دهماني ، في التشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية في الجزائر ، يعتبر مفارقة تاريخية ساذجة يوحي بها بسهولة الوهم المرتد إلى الماضي . ولكن هل من المؤكد انه يجب البحث عن أسباب التخلف ، وليس عن اسباب التقدم ؟ أليس التطور الرأسمالي حالة استثنائية بالقياس إلى الجمود النسبي لبقية العالم ؟ يجب اذن تفسير ولادة الثورة الصناعية في أوروبا اما التخلف اللاحق لبقية الانسانية فهو نتيجة ادت إليها دينامية الثورة الصناعية ، الرأسمالية في اشكالها واسسها . فمن غير المفيد اذن البحث عن اسباب التخلف ، خارج الثورة الصناعية في أوروبا ، وخارج تعميم السوق الرأسمالية على العالم ودينامية التطور اللامتكافىء . لقد ظن ب. دهماني انه عثر على اسباب التخلف في خصائص الدولة الجزائرية لأنه بالتحديد ، حاول البحث عنها في المرحلة ما قبل - الكولونيالية . يشكل هذا المسعى في النهاية تشوهاً سياسياً لا يصمد امام دقة البحث ولا امام الحقيقة التاريخية . وحتى ولو وجدت هذه الدولة ، فكيف كان بوسعها قمع « التطور » ؟ ألم يكن ثمة مجال لعوامل اخرى اقوى منها ؟ .

ولكن هذه الدولة كما يفترضها ب. دهماني لم توجد ابداً . فرض المسعى

---

(٢) راجع حول هذا الموضوع : أ - مقال الحقوقي الفرنسي ايسوتييه Essautier في Revue Algérienne de tunisienne de Législation dt de jurisprudence, T.XI, 1895.

ب - يوجد تعريف « العرش » (arch)

L'Encyclopédie de l'Islam, Leiden-E. J.Brill, T.I, Paris 1960.

(٣) من المفيد التوقف عند المزايا الجلية لهذا العمل المنقب جداً ؛ يشير نقدنا فقط إلى عناصر النقاش .

الغائي على المؤلف ان يسقط على التشكيلة الاجتماعية الجزائرية ما قبل - الكولونيالية دولة بكل ما فيها من خصائص تعرفها الدولة في التشكيلة الاجتماعية المحكومة بالرأسمالية . هنا بالتحديد تكمن نقطة الضعف الاساسية المنهجية والنظرية في الاطروحة . ما هي الدولة ؟ كل شيء يحملنا على الاعتقاد بأن المؤلف لن يعتبر الدولة ظاهرة متعالية على التشكيلة الاجتماعية ، او تحقيقاً لفكرة هيغل المطلقة . يتم الانزلاق ، على الرغم من استعمال المؤلف لتعابير المادية التاريخية ، نحو تصنيم شكل - الدولة . وهكذا من انزلاق إلى آخر ، ارتفعت الدولة إلى مصاف طبقة اجتماعية شبه مستقلة تصارع ضد القبائل وتغتصب منها الضرائب يضع ب. دهماني اذن عناصر صراع طبقي رهانة الضريبة . « تتخذ العلاقات بين الجماعات والدولة ، على العموم ، مظهر النموذج العسكري . لم يكن تحصيل الضريبة يتم إلا بتهديد السلاح ، كما كان يتم التعبير عن كل مقاومة للاستغلال وكل معارضة للسيطرة السياسية بصراع سمته الاساسية القمع » (ص : ٨٤) . هذا التصور للصراع الطبقي خاطىء تماماً ، لأن الدولة في المجتمع الرأسمالي نتيجة للصراع الطبقي . ان بنية المجتمع الرأسمالي بنية محكومة بالصراع بحيث تكون الدولة ضرورية لتحول دون انفجار هذا المجتمع . (راجع اعمال N.poulanzos) .

وعلى العموم ، توجد الدولة لتسحب الفائض وتوزعه ، وتكون اهميتها متناسبة طرداً مع أهمية الفائض المنتج في إطار التقسيم الاجتماعي للعمل . تعبر الدولة اذن عن علاقات محددة تعقدها فيما بينها شتى الطبقات الاجتماعية في سلكة انتاج الشروط المادية للحياة ، ويكون شكل الدولة خاضعاً لدرجة تبلور الطبقات الاجتماعية التي تعمل وفق ايقاع التقسيم الاجتماعي للعمل . وبداهته ، تشارك الدولة في الصراع الطبقي ، ولكن من خلال وسائط ايديولوجية او حقوقية ، من جهة أولى ، ولكنها من جهة اخرى ، لا تشارك بوصفها المحرك الاساسي له ، لأن الدولة في ذاتها ليس لها أي مدلول . ومن هنا سمتها التاريخية المحددة . وخصائصها التي تختلف من مرحلة لاخرى ، ومن تشكيلة اجتماعية لأخرى . ولا يمكن ، في أية حال ، العثور على خصائص دولة المجتمع الرأسمالي الحديث في التشكيلات الاجتماعية ما قبل -

الرأسمالية . يتخلل هذا العيب كل اطروحة ب. دهماني الذي يجعل من الدولة قوة اجتماعية لا تاريخية ، ومستقلة ومطلقة ، تشارك في صراع الطبقات لذاتها ولحسابها الخاص . « إذا كانت الدولة تسيطر على الفلاح والخمّاس (Khammés) ، فان هذا الأخير لا يدخل في علاقة مع الدولة فحسب ، بل أيضاً مع المنتج ـ المالك ؛ هنا تحدد علاقات الانتاج ثلاث طبقات متميزة » (ص : ١١٩) .

لكن ب. دهماني يعرف ان الدولة التي يتحدث عنها لا تجمع الخصائص السياسية والاقتصادية والحقوقية والايديولوجية التي ينسبها لها . لذلك فإنه يلجأ إلى مفهوم جريء جداً : ضعف ـ التحدد (sous-détermination) . المقارنة هنا ظاهرة مع التحدد التضافري الألتوسري ؛ المقصود تفسير غياب ، أو بالاخرى ضعف تجليات الدولة على الصعيد السياسي والاقتصادي والحقوقي ـ الايديولوجي ، في اشتغال التشكيلة الاجتماعية الجزائرية ما قبل ـ الكولونيالية من خلال اعادة انتاج شتى الجماعات سواء كانت قبائل المخزن أو الرعية أو السيبا . كان ب. دهماني ملزماً بإعداد مفهوم ضعف ـ التحدد ليكيف افتراضاته النظرية مع الواقع الذي يعرضه من خلال دراسة واقعية منقبة كفاية . يقول حول موضوع ضعف ـ التحدد السياسي : « إذا كانت بعض القبائل محكومة بالدولة ، فالبعض الآخر كان « ما » يعمل ، بالعكس ، وفق تنظيم سياسي خاص به » (ص : ١٧١) . يصح قولنا هذا ، بان الدولة تحكم بعض القبائل ، على القبيلة المخزن التي يشير إليها هنا ، ولكن قولنا بان قبائل اخرى (الرعية) تعمل وفق تنظيم سياسي خاص بها ، يعني ضمنياً نفي الدولة ، هكذا يأخذ ب. دهماني بيد ما يعطيه باليد الأخرى . يتحدث ، من جهة ، عن دولة تشارك في الصراع الطبقي ، ويعترف ، من جهة اخرى ، بانه توجد في المجتمع ما قبل ـ الكولونيالي قبائل يتم اشتغالها بدون تدخل الدولة . تمتاز الدولة التي يبنيها ب. دهماني ، على الأقل ، بهذا الشيء الخاص ، وهي انها غير مهيمنة ، وهذا ما يتعارض مع مفهوم الدولة بحد ذاته .

كذلك هي الحال ايضاً بالنسبة لضعف تحدد المستوى الاقتصادي

والحقوقي ـ الايديولوجي الذي يحاول تبرير غياب الدولة . يقول ب . دهماني : « تتحكم الوظيفة السياسية على العموم بالوظائف الاقتصادية وذلك بحكم المرحلة الانتقالية للتشكيلة الاجتماعية المتسمة بسيطرة جهاز لا يمكنه ان ينتج إلا تأثيرات ضعيفة التحدد على الجماعات القبلية » (ص : ١٩٢) . في السابق كان الأمر يتعلق بضعف ـ التحدد السياسي ، ولكن المؤلف يتحدث ، بعد بضع صفحات عن هيمنة الوظيفية السياسية على الوظيفية الاقتصادية . قد يكون هناك اذن تحدد تظافري ايضاً . غير مجد التساؤل عن الاساس النظري لمفهوم ضعف التحدد ، مع انه على الأقل جريء جداً ، ونفترض بانه مقبول بيد انه يجب الاحتفاظ بتماسك في المقالة التي نتبناها ، وتحاشي الكلام صراحة عن ضعف التحدد السياسي ، وضمناً عن تحدد تظافري للسياسة .

ان ب . دهماني ، وهو يلاحظ اقتصار دور الدولة على الصعيد الاقتصادي على جمع الضرائب ، وهي دولة لا تخضع لها ، علاوة على ذلك ، جميع القبائل ، قد ادرك ان هذه الدولة لا تحتكر حتى تطبيق العدالة . « يطبق سكان اوريس Aurés ، مثلاً العدالة ، وفقاً للعرف ، وليس تبعاً للقانون الاسلامي الذي يجب مبدئياً ان يحكم الجماعات القبلية » (ص : ١٧٦) . كيف يمكن اذن الكلام على دولة في الجزائر ما قبل ـ الكولونيالية ، متى لاحظنا غيابها شبه التام على الصعيد الاقتصادي والسياسي والحقوقي ـ الايديولوجي ؟ هل تكون مسلمة ضعف التحدد صالحة لسد الثغرة ما بين الافتراض النظري وموضوع المعرفة ؟ كيف يمكن تحديد ماهية ظاهرة نعترف بغياب خصائصها ومميزاتها الاساسية ؟

ربما كانت اطروحة ب . دهماني افضل بكثير لو ان تحليل الجماعات القبلية كان أكثر غنى . ولكان بوسع هذا التحليل ان يثبت ، في الحقيقة ، ان هذه الجماعات تعمل بدون دولة ، وإن اشتغالها يندرج في نفي الدولة . ماذا يعني ذلك ؟ القبيلة كيان اجتماعي مكثف بذاته اقتصادياً ومستقل سياسياً (قبائل الرعية) . وسلطة الدولة جنينية في بنيتها ، وليس في الخارج . وهي تشكل بحد ذاتها مجتمعاً ـ صغيراً (micro-sociètè) يتسم بدرجة ضعيفة من تقسيم العمل الاجتماعي ، وبتمييز اجتماعي ضعيف ؛ ومن هنا نجد

« صراعاً طبقياً » . على علاقة مباشرة بدرجة تبلور الطبقات نفسها .

وعلى الرغم من ذلك ، ذكر ب. دهماني ، وان يكن بشكل غير كاف ، الرأسمال التجاري ووظائفه ، ولعله بالغ الاهمية ، برأينا ، لو تناوله بروية اكبر ، ليثبت لماذا وكيف لم يكن بوسع هذا الرأسمال التجاري التحول إلى رأسمال صناعي ؟ ألا تحمل توجيهاً نحو بحث خصب هذه الجملة لماركس التي ذكرها ب. دهماني في الصفحة ١٢٦ : « يتناسب النمو المستقل للرأسمال التجاري عكسياً مع النمو الاقتصادي للمجتمع » . كنا نتمنى الاستمرار في هذا الاتجاه حتى اثبات لماذا لم يكن « للقطاعات الرأسمالية » (secteurs Capitalistiques) (العبارة لماكسيم رودنسون) نتيجة تؤثر على المجتمع بكامله . يبدو ان افتراض الدولة يسد هذا الأفق لأن ب. دهماني يفسر عدم الانتقال من الرأسمال التجاري إلى الرأسمال الصناعي بعوامل متعددة ، من ضمنها وجود الدولة . يقول : « يمتاز الرأسمال التجاري ، في الواقع ، بتكيفه مع الوضع الراهن الذي يبقى شرط وجوده . هكذا لم يستطع الرأسمال التجاري ، الذي كان مسيطراً ، ان يحمل نمط انتاج جديد ، لا سيما وانه كان مندمجاً في الدولة » (ص : ١٣٣) . لقد اكتملت الدائرة .

٢ ـ اطروحة أ. مراد ـ بوضيا .

بذل أ. مراد ـ بوضيا جهوداً تُشكر في « محاولة لاجراء تحليل نظري للتشكيلة الاجتماعية الجزائرية ما قبل ـ الكولونيالية » . ليس من السهل على الاقتصادي المغامرة في حقائق لا تتوصل إلى تحليلها لا البراهين الكينزية (**نسبة إلى الاقتصادي** Keyns) ولا المقولات الكلاسيكية ـ الجديدة ولا بعض المفاهيم التي تتضمن كل شيء ، والتي تحمل رنيناً ماركسياً . يمكن ، بداهة بناء اطار نظري ، وهو الأمر الوحيد الذي يُقصد اغناؤه بملاحظة تجريبية دقيقة ، بعد وضع معالمه بمفاهيم الفائض ، والانتاج ، والقيم الاستعمالية . وهنا أيضاً يجب الاحتفاظ بتماسك منهجي وتحاشي التناقضات مثل هذا التعبير المؤسف عن « الحركة الجدلية للبنية المتعددة » . (ص : ٣١٢) . هل المقصود منهج بنيوي او منهج جدلي ؟ صحيح ان المنهج البنيوي ، بل

الوظائفي ، يكون مغرياً في دراسة المجتمعات ما قبل ـ الرأسمالية [راجع اعمال ايفان ـ بريتشارد (Evans-Pritchard) وجلنر (Gellner)] ، بيد ان متطلبات « التحليل النظري » تفرض صرامة منهجية في بناء موضوع معرفة يرتسم في تحليل وقائعي مبلور .

يبدو لنا ، لغياب الدقة المنهجية ، بالتحديد ، ان عدداً من التقصير يتجلى في مجمل هذا العمل . هل يكفي ترداد مفاهيم ترجع إلى المادية التاريخية لنكون بمحاذاة من التقصير المنهجي ، ولنحصل على « غطاء معرفي » بالمنهج الجدلي ؟ هذا نقد عام يوحي به السياق العام ، دالية ترجع كل الانتقادات الدقيقة التي تثيرها قراءة المؤلف .

لنبدأ بالعنوان . يحول هذا التعبير البائس ، « ما قبل ـ الكولونيالية » . الذي افرطنا في استعماله وابتذلناه لزمن طويل ، بين المؤلف وتحديد موضوع « تحليله النظري » عبر الزمن ؛ بحيث تمر القرون امامنا بطريقة لا تروق خاصة للمؤرخ ، ويُعثر في الصفحة الواحدة (مثلاً ص : ٣٢٠) على احداث هامة يفصل ما بينها قرنان او ثلاثة ، في حين انها تستحق النظر فيها ملياً . انه لمن الصعب ، بداهة ، تلخيص ١٠ أو ٢٠ قرناً من التاريخ ، في مدى ٣٠٠ صفحة ، في حين كان من واجب المؤلف الاقتصار على التشكيلة الاجتماعية الجزائرية في القرن التاسع عشر ، اي عشية العدوان الاستعماري .

ولكن هذا النقد شكلي ، ولم يكن من داع له لو ان المؤلف حدد في المقدمة ان الجزائر ما قبل ـ الكولونيالية التي يقصدها في كتابه هي جزائر ١٨٢٩ ! ومن خلال أية زاوية ينظر إلى الجزائر ١٨٢٩ ؟ يبدو لي ـ وقد اكون مخطئاً ـ ان الضعف الاساسي يكمن هنا ، ويجد تعبيره في النظر إلى المراحل التاريخية من خلال المقراب ، يذكر المؤلف ، دون ان يدري ، سياق التمايز الاجتماعي الخاص بالمرحلة الكولونيالية ، ويتحدث عن الدوار والراعي . . . في المرحلة ما قبل ـ الكولونيالية ! ان سبب النظر من خلال المقراب إلى المراحل التاريخية بسيط جداً : يجب البحث عنه في فهرس المراجع . استعمل مراد ـ

بوضيا للتفكير في موضوع دراسته حوالي اربعة مراجع اساسية تقريباً[٤] :

A.Bernard et A.Lacroix: L'évolution du Nomadisme en Algérie, Alger Paris, 1906, X.Yaeono: La Colonisation des plaines du chélif, Alger, 1955, R.Tinthoin: Colonisation et évolution des genres de vie dans la région ouest d'Oran, Fouques Oran, 1947, M.Boukhobza: Nomadisme et colonisation, thèse 3e Cycle, 1976 [٥]

هذه المراجع الأربعة مهمة في مقاربة بدايات المرحلة الكولونيالية التي بدأت خلالها سيرورة تهديم بنية المجتمع الريفي ، ولكن دراسة الجزائر ما قبل ـ الكولونيالية تتطلب العودة إلى مراجع اخرى . قدم أ. برنار A.Bernard و ر. تينتوينR.Tinthoin كثيراً من الخدمات الى البحث العلمي حول بدايات المرحلة الكولونيالية ، بيد انه يجب ان يبقى حاضراً في ذهننا ان هذا الانتاج العلمي هو انتاج ايديولوجي لأن الاستعمار هو الذي كان يحث عليه . يجب اليوم ، بدل رفضه ، استجوابه وتمريره عبر المصفاة المعرفية قبل ان نستمد منه بكثرة الاحكام المسبقة التي تركت بصامتها عليه . هذه هي على العموم مشكلة كل الأرث الذي تركه الحكام الاداريون وغيرهم من الضباط ـ الاتنوغرافيين حول المجموعات البشرية في المغرب .

هل يمكن اليوم مراحلة ايديولوجيا أ. برنار و ر. تينتوين (التي قد تتحاشى القراءة « العوارضية » اعادتها ، كما يقول الالتوسريون) التي حددتها مصالح العصر ، وظرف تاريخي (بالمعنى الدقيق للكلمة) ؟ هل يمكنها ، بالأخرى ، ان تكون ايديولوجيا باحث من السكان المحليين ، ينتمي إلى المجتمع السابق المستعمر ، الذي اصبح ، في غضون ذلك ، دولة ـ امة ؟ ان

---

(٤) يتضمن فهرس المراجع مئة وثلاثة عناوين لكتاب ومقال ، ولكن المراجع المذكورة غالباً هي هذه المراجع الأربعة .

(٥) لا نعرف هذه الاطروحة التي نجهل مكان الدفاع عنها . بيد ان موضوعها كما يبدو من العنوان ، من شأنه ان يدفع إلى نشرها .

قلة اليقظة النظرية لا تغفر ابداً ، ككل تقصير في اليقظة

من اين استخلص مراد بوضيا ان « الدوار بمثابة وحدة اجتماعية واقتصادية في الجزائر ما قبل ـ الكولونيالية » ان لم يكن من الايديولوجيا الاستعمارية التي حاولت تقديم الدوار كحقيقة وُجدت على الدوام في حين انه من صنع الاستعمار (راجع : Sénatus-Consulte du 22 avril 1863) ، ونتاج تاريخي لتهديم البنية الاجتماعية الذي عاشته الجزائر طيلة القرن التاسع عشر . كذلك هي الحال بالنسبة للخص « للجوربي » (gourbi) ، المسكن الذي تعمم بعد ١٨٣٠ ، **وللراعي المحترف** في السهول العليا[٦] .

يرجع الدوار والجوربي والراعي . . . إلى جزائر المرحلة اللاحقة على الغزو الاستعماري وليس إلى الجزائر ما قبل ـ الكولونيالية . في الجزائر هذه يحدد المجتمع الشامل هوية الفرد بانتمائه إلى قبيلة معينة (عرش) ، وينتمي في القبيلة أما إلى هذه الفرقة (الجب) ، وأما إلى هذه العيلة (العائلة الموسعة) . لم يوحد الدوار ، ولم يكن له أي مكان في بنية العرش ـ الفرقة ـ العيلة . وفضلاً عن ذلك لم يذكره لا أبن خلدون ولا غيره من المفكرين المغاربة حتى نعطيه معنى اجتماعياً ما . يبدو الدوار فعلاً من صنع الاستعمار وهو مخصص لتجميع العناصر المشتتة من القبائل المفككة لمنعها من الاستمرار في النشاطات الرعوية غير المتوافقة مع توسيع اراضي الاستعمار ، ومتابعة نزع الملكيات العقارية . ان ترسيخ اليد العاملة الموسمية الهامة يمكنه لوحده تبرير عملية تكوين دوارات (جمع دوار) يعترف بداخلها بالملكية الخاصة لقطع الأرض الفردية التي تُمسك بهذه اليد العاملة بقية السنة .

أما « الجوربي » ، هذا المسكن المصنوع من القصب والقش ، فهو نتيجة مباشرة لتحويل الفرق نصف ـ البدوية إلى الاقامة الحضرية ، وذلك في شروط

---

(٦) يقول مراد ـ بوضيا ، في معرض كلامه عن المرحلة ما قبل ـ الكولونيالية :) يُعهد عادة بقطعان المربين الكبار إلى رعاة يأخذون اجرتهم من مواليد الماشية ، ألا ان يعهد بها في الأغلب إلى عازلين (azels) يتقاضون اجرهم من نتاج الماشية باستثناء مواليدها » (ص : ٥٠) .

اقتصادية لا تنسجم مع الحياة الاجتماعية الحضرية . ينجم الانتقال من الخيمة إلى « الجوربي » ، عن تحويل نصف ـ البدو ، بالقوة إلى الاقامة الحضرية ، ولا يعبر ، بأية حال من الأحوال ، عن تحسن في شروط السكن . كان من المعترف به ان الخيمة المصنوعة من الصوف ومن وبر الماعز مريحة اكثر في الصيف والشتاء معاً ، وبأنها كانت متكيفة مع حياة نصف ـ البداوة . ومع ذلك يُقال بان تعابير « دوار » و« جوربي » هي من اصول لفظية محلية ذات دلالة معينة ، وان لها اشكال سابقة في الحياة الاجتماعية قبل الغزو الاستعماري عام ١٨٣٠ . تعني كلمة « دوار » ، في الواقع ، دائرة من الخيم يرسمها تخييم عائلة موسعة ، تختلف هذه الدائرة من حيث عدد الخيم ، وتكون تبعاً لعدد العائلات الذرية داخل العائلة الموسعة . يمكن للدائرة ان تعد ثلاث خيم كما يمكنها ان تعد اثنتي عشرة خيمة . تقتصر هذه الدائرة على عائلة موسعة تكون القرابة داخلها دموية ، بخلاف القرابة الاجتماعية على مستوى العرش ، بل الفرقة .

يرجع « الجوربي » هو أيضاً إلى ممارسة سابقة على عام ١٨٣٠ . لا تنتقل الفرقة نصف ـ البدوية إلا مرتين او ثلاث في السنة ، من أجل تجديد المراعي . ولكن القطيع لا يرعى ، بالضرورة ، على مسافة تبعد بضعة امتار عن المخيم ؛ فمساحة المراعي واسعة كفاية بحيث تبتعد القطعان عدة كلمترات عن المخيم يصطحبها اعضاء ذكور من العيل ومن اجل ان يحتمي هؤلاء من الشمس ، ومن العواصف بدرجة اقل ، يبنون ملجأً مؤقتاً يسمى جوربي . لم يكن الجوربي مسكناً ، بل كان ملجأً من الشمس او العاصفة العابرة . لم يتعمم الجوربي في الريف ليصبح منزلاً طيلة السنة إلَّا في ظل الاستعمار . صحيح انه سيتحسن مع الوقت ، فيحل الصلصال والتراب المدكوك مكان القصب والقش ، وصار سقف البيت يدعم بالبرطوم . حصل هذا التطور بضغط التحول إلى الحياة الحضرية ، في مجرى القرن التاسع عشر . ان « جوربي » الجزائر الكولونيالية لم يكن معروفاً في الريف قبل العام ١٨٣٠ .

كذلك هي الحال بالنسبة لمقولة « الرعاة المحترفين » التي لا يمكن تصورها في النظام الاجتماعي ما قبل الكولونيالي والتقسيم الاجتماعي للعمل

المطابق له . كانت كل قبيلة في السهول العليا الداخلية تعيش حياتها البدوية في اقليمها الخاص بها والمسمى أرض العرش وكانت التنقلات تجري مرتين او ثلاث في السنة ، تفرضها ضرورات النشاط الرعوي . كان الفائض الذي تعيش منه العيلة يأتي من زراعة الحبوب في قطعة ارض ملك melk أو عرش ومن نتاج الماشية . كان هذا الفائض الذي تملكه العيلة فردياً يتطلب تقديم عمل . لذلك كان زعيم العيلة يوزع الاعمال الواجب انجازها على اعضاء العيلة ، وكان الفرد يكلف برعاية القطيع أو بالأعمال الزراعية تبعاً لحجم العيلة . هذا هو تقريباً نفس مخطط العمل عند جميع « العيل »(٧) ، لذا من العبث البحث عن « رعاة محترفين » ، ربما باستثناء الجنوب حيث يطلب بعض سكان كسورس (Ksours) من القبائل البدوية المتحالفة معهم رعاية القطعان التي يملكها هؤلاء السكان . لم تكن هذه الممارسة واسعة الانتشار بحيث يُمكن تعميمها ، مع انها كانت موجودة ؛ وعلى أية حال فإنها لم تكن تعني ابداً « الرعي المحترف » الذي **سيظهر في مجرى الاستعمار** . لم يكن التقسيم الاجتماعي للعمل داخل الاطار الزراعي ـ الفلاحي في القبيلة ، من العمق في الزمن ما قبل ـ الكولونيالي ، بحيث يسمح بظهور الرعاة كما يقصد مؤلف الكتاب : « هكذا نادراً ما كان المربي الكبير للماشية والمالك لعدة قطعان يتبع ماشيته ، بل كان يخيم قرب مراكز التموين وينصرف إلى المعاملات التجارية ، بينما كان الرعاة والعازلون (azels) الملحقون بالماشية لا يكفون عن التنقل بين التلال او عن التجوال في الصحراء » (ص ٥٤) . يصح هذا الوصف ، على الأكثر ، في جزائر القرن العشرين الكولونيالية ! ولا يصح على الجزائر ما قبل ـ الكولونيالية التي لا يكون التقسيم الاجتماعي للعمل من العمق فيها بحيث يمكن الكلام عن كبار مربي الماشية والمعاملات التجارية .

ربما كان يمكن تحاشي هذه الرؤية البائسة بالمقراب للمراحل التاريخية ، فيما لو أن المؤلف تحمل عناء التساؤل « ما هي القبيلة الشمالية ـ الافريقية ؟» ، وفيما لو اعطى المكانة الأولى للتحليل العلمجتماعي للنسق

---

(٧) عندما تحتاج املاك الحبوس إلى قوة العمل ، تشارك كل عيلة بتقديم بعض اعضائها للعمل . وإذا ما تجاوزت اعمال معينة حجم العيلة تُنظَّم لاجل ذلك تويـزا Touiza .

الاجتماعي[٨] . قد لا نبالغ في قولنا ان تجاهل القبيلة المغربية نزع من هذا العمل الجامعي الجوهر الذي لا يمكن بدونه القيام بتأمل دقيق حول المغرب ما قبل - الكولونيالي . كيف نحلل ، في الحقيقة ، التقسيم الاجتماعي للعمل دون ان نعرف القبيلة والعلاقات الجدلية بين هذا الشكل في التنظيم الاجتماعي وبين الشروط الملموسة في الانتاج واعادة الانتاج ؟ وإذا كنا نجهل ما هي القبيلة ، كيف يمكننا اكتشاف انها كانت ، على التوالي ، سبباً ونتيجة لجمود والتقسيم الاجتماعي للعمل ، هذا الجمود المرتبط بضعف الفائض وبغياب الريع العقاري بحكم وفرة الأراضي الزراعية السيئة . هذه هي الشروط الملموسة لاعادة انتاج المتحدات الاجتماعية في المغرب ما قبل - الكولونيالي . تشكل القبيلة جزءاً من هذه الشروط ، لذا فإن تجاهلها يعني تجاهل الشروط الواقعية لاعادة الانتاج الاجتماعي . كان لتجاهل القبيلة المغربية هذه النتيجة المباشرة في اضعاف الفصل الأول (وهو اهم بكثير من غيره) من الكتاب بفعل نمذجة لا علاقة لها بالمغرب ما قبل - الكولونيالي .

يتناول الفصل الأول ، في الحقيقة ، ثلاثة اشكال في الانتاج : شكل الانتاج في المرتفعات الجبلية ، شكل الانتاج في السهب والجنوب ، واخير شكل الانتاج في التل Tell . لا تتطابق اشكال الانتاج هذه مع الواقع الاجتماعي التاريخي في المغرب ما قبل - الكولونيالي ، علماً بان تسميتها ترجع إلى نمذجة جغرافية طبيعتها وصفية - فما بين نمط الحياة الحضري في الجبال وبين نمط الحياة البدوي للرقيبية (R'gueibat) في الجنوب الكبير ، هناك نمط الحياة نصف - البدوية الزراعية - الرعوية المسيطرة في السهول العليا الداخلية ، من تخوم الصحراء حتى سواحل المتوسط . تفسر الحياة نصف - البدواية ، القسم الاساسي ، من التطورات الاجتماعي - السياسية وعلاقات المدن - الأرياف عامة . ان التقليل من أهميتها ، أو تجاهلها يعني الامتناع عن أي فهم للمغرب ما قبل - الكولونيالي ولتطورة اللاحق مع احتكاكه بالاستعمار . ان التنظيم القبائلي ، وضرورة التجوال في أرض العرش ، وخصوصية النظام العقاري ،

---

(٨) أليس مؤسفاً ألَّا تحتوي لائحة المراجع أي مؤلف لجاك بيرك ، المؤلف الوحيد ، على حد علمنا ، الذي يتساءل « ما هي القبيلة الشمالية - الأفريقية » ؟

ونمط السكن . . . يشكل كل ذلك عناصر تدخل في تركيب موضوع الحياة نصف ـ البدوية . لا ينجم نمط الحياة هذا عن ارادة الناس ، بل تفرضه بيئة غير ملائمة للزراعة الحضرية (ومن هنا غياب الريع العقاري) ، بيئة كانت معارف العصر التقنية عاجزة امامها . وليس من الخطأ أن تكلم البعض عن « نمط انتاج بدائي » ، وبهذا المعنى نفهم القبيلة كبديل للتقسيم الاجتماعي للعمل يتجاوز الوحدات ـ الصغيرة في الانتاج والاستهلاك ، وكنتاج تاريخي لجمود جدلي .

يفسر ضعف الفائض الزراعي الكثير من التطورات الاجتماعية ـ السياسية المرتبطة بشبه انعدام وجود الطبقات الاجتماعية وبغياب الدولة بالمعنى العصري للتعبير . ان تكون هناك حالات جنينية لوجود الطبقات الاجتماعية في المدينة ، حالات مندرجة في تقسيم اجتماعي للعمل ينظمه رأس المال التجاري واعادة الانتاج البسيط ، فتلك حقيقة يشهد بها جميع المؤرخين . ولكن لماذا تمثل المدن ، من حيث الكم ، في الجزائر في مطلع القرن التاسع عشر ؟ من ٥ إلى ١٠٪ من مجموع السكان ، حسب اكثر المؤلفين تفاؤلاً . تمثل الجزائر الريفية إذن الواقع المهيمن قبل الاستعمار ، وهي تجهل الطبقات الاجتماعية كما توحي بها الأوهام الرومنسية المرتدة إلى الماضي ، كما أنها تجهل دولة المجتمع الطبقي التي تود النزعة القومية المرتدة إلى الماضي وضعها بعكس كل منطق وتاريخ . يشتد هذا العيب الرومنسي في **التشكيلة الاجتماعية الجزائرية ما قبل ـ الكولونيالية** بحيث يغيب عن المؤلف تناقض : قبيلة المخزن / قبيلة الرعية . تُحدد قبيلة الرعية بوصفها خاضعة للاستغلال الضريبي ، وقبيلة المخزن بوصفها « حلقة هامة في تراتبية الدولة التركية » (ص ٣٣٧) . ثمة احكام مسبقة نابعة من نزعة ارادية سياسوية ، ومن قصور التحليل الوقائعي اساءت إلى هذا الكتاب الذي لم يصل إلى الهدف الذي حدده مؤلفه . ولكن كيف يكون الأمر بخلاف ذلك عندما يقول نفس المؤلف : « تتمثل القوى الاجتماعية المهيمَن عليها في الأرياف بمنتجي اراضي البكاليك (beylicales) (العائلات الخاضعة إلى توزيزا Touiza ، الخماس ، الرعاة ،) العائلات العاملة في ارض العازل (Azel) ، قبائل الرعية (!) المرتبطة بخدمة الاقطاعيين المحليين ، والمنتجين المستخدمين من قبل ملاكين

يمركزون اما الملكية العقارية ، وأما ملكية الماشية » (ص ٣٤٥) . ان طبقات اجتماعية محددة تتنازع الفائض : هناك اذن صراع طبقي يعمل على تحريك التشكيلة الاجتماعية الجزائرية ما قبل ـ الكولونيالية ، وهو يتسم بتناقض مزدوج .

« في الأول تتواجه ضرورات نمو القوى الانتاجية مع علاقات الانتاج المسيطرة التي توجه الفائض لصالح الاقطاعية المحلية وبعض التجار المحليين ، ولكن خاصة لصالح الدولة التركية والرأسمال التجاري الأوروبي . . . اما الثاني فيكمن في عدم التلاؤم العميق بين القاعدة الاقتصادية في واقعها كتعددية بنيوية وبين البنية الفوقية . . . » (ص ٣٧٣) . هكذا كلما انطلقنا من النظرية إلى الوقائع ، افسدنا النظرية وشوهنا الوقائع . ألا يجب الانطلاق من الملموس ـ الملاحظ نحو المجرد ـ المتأمَّل ، حتى نبني الملموس ـ المتأمَّل ؟ ان العكس منهج مثالي لا يمتلك اية قدرة على تفسير موضوع المعرفة .

II القطيعة في المنطق الاجتماعي ما قبل ـ الكولونيالي

قامت السلطات الاستعمارية ، في مواجهتها الحادة مع القبائل ، بازالة معيقات تملك وتقسيم أراضي الرعي والزراعة . وبذلك صارت ، من جهة أولى ، الأرض العامة بدون مالك ، وملحقة بالتالي باملاك الدولة ، أما الأراضي المملوكة من جهة أخرى ، من قبل العائلات فتم اعتبارها أما أرض عرش ، واما تم توزيعها على أفراد العائلة الذين استطاعوا ابراز صكوك قانونية تثبت ادعاءاتهم بتوارثها . ان عملية التملك الفردي للأرض ، في ظل الشروط التقنية والطبيعيَّة لجزائر القرن التاسع عشر ، ستؤدي في الواقع إلى قلب مجموع العلاقات الاجتماعية السائدة ومعاكسة المنطق الاجتماعي الذي كان يحكم اشتغال وإعادة انتاج الوحدات الاجتماعية ما قبل ـ الكولونيالية . فراحت قطعان الغنم تضمر ، اما زراعة الحبوب التي تعتمد على قطع صغيرة من الأرض فأصبحت بالكاد تؤمن الاكتفاء الذاتي . ان قطاع زراعة الاكتفاء الذاتي المتميز بالتفتت الكبير للملكية وبضعف التقنية وبضعف أو غياب الاستثمارات ، قد تشكل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، الأمر

الذي يؤكد ان الثنائية المشهورة في الزراعة ما هي إلاّ نتاج للتاريخ الحديث .

تزاوج الشكل المتحدي الاجتماعي مع شكل الملكية العقارية العامة لكي يحافظا طويلاً على توازن الانسان ـ المجال ، ذلك التوازن المرتكز على المنطق الداخلي للتنظيم القبائلي . ان عنف الصدمة مع أوروبا وقوانين نزع الملكيات العقارية العامة شكلا الخطوة الحاسمة على طريق تدمير مرتكزات المنطق الداخلي للتوازن الاجتماعي وتفكيك القبائل . وجاء قرار مجلس الأعيان لعام ١٨٦٣ الذي وزع القبائل على تجمعات اصطناعية ، تسمى الدوار ، ليفكك اطاراً اجتماعياً كان لانهياره ، مضاعفات ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب ، بل على المستوى الانساني والنفسي أيضاً . تشهد عملية التجزيء الفردي للأرض على الانتقال من توازن اقتصادي كان يضمن لوحده الملكية العامة للأرض إلى اللا ـ توازن البنيوي المولِّد لحالات الجمود الاقتصادي والاجتماعي . ومنذ اللحظة التي بدأ فيها الاستعمار تطبيق سياسة نزع الملكية العامة ، وتعميم الملكية العقارية الفردية عند الجزائريين ، بغرض تسهيل تملك المعمِّرين ، باتت القطيعة في التوازن الاجتماعي ما قبل ـ الكولونيالي امراً لا مفر منه . ان القبيلة هي العائق الاساسي في وجه تحقيق هذه الاهداف ، إنها عائق أمام التوسع الاستعماري .

(أ) نشوء الملكية العقارية الفردية .

يمر ضرب توازن المجتمع الأصلي[١] ، بالضرورة ، عبر انتزاع ملكية الأرض ، « عقب اخيل » التنظيم الإجتماعي القائم . سيتم انتزاع الملكية العقارية بواسطة مراسيم وقوانين ، هي القوانين العقارية الاستعمارية المتبلورة سنة بعد سنة . لعبت التشريعات العقارية الاستعمارية دوراً حاسماً في تطور المجتمع

(١) ليس المقصود استعمال تعبير « المجتمع الاصلي » بشكل حرفي ، وهذا ما يشكل مثار لغط نظري . كل ما نقصده به هو المجتمع الجزائري قبل الاحتكاك بالاستعمار . لا يحمل « المجتمع الاصلي » و« المجتمع التقليدي » نفس المعنى ، ذلك ان الأول قد زال نتيجة الاحتكاك مع الاستعمار ، اما الثاني فقد استمر في ظله . يبقى ان نشير إلى ان هذه المفاهيم لا تحمل أي مدلول نظري ، اما مدلول مضمونها فيبقى وصفياً .

الجزائري لأنها عممت الملكية الفردية وشجعت المبادلات النقدية ، وضربت بالتالي التوازن الاجتماعي الذي نحن بصدده.

١ - التشريع العقاري الاستعماري :

حدد مرسوم ٢٢ تموز ١٨٣٤ الوضعية القانونية للجزائر بالنسبة لفرنسا . لقد حدد الأراضي التي ستُطبق عليها النصوص التشريعية ، ولا سيما تلك المتعلقة بانتزاع الملكية والتي ستجعل من الاستيطان على حساب القبائل عملاً قانونياً . سيشهد القرن التاسع عشر تطوراً كبيراً في الاجهزة القانونية الفرنسية ؛ فمن الكانتونات إلى نشوء البلدة - المختلطة ، تميزت هذه الاجهزة ، على الأقل في بداياتها ، بممارسة متناقضة تراوحت بين طرد سكان البلد الاصليين واستيعابهم في « الأمة الفرنسية الكبيرة » . ترجع أولى النصوص المتعلقة بالنظام العقاري إلى مرسومي ١٨٤٤ و١٨٤٦ . تناول مرسوم أول تشرين الأول ١٨٤٤ بطلان قانونية شراء الأرض ، وكل عيب ناتج عن شكل انتقال الأرض ، بعد عام ١٨٣٠ ، ما بين أوروبي وجزائري . وصدق على المبادلات السابقة وذلك بمنحه لذاته سلطة ذات مفعول رجعي . وصار القانون الفرنسي هو الذي يحكم ، من الآن فصاعداً ، بكل مبادلة يدخل فيها الأوروبي . وفرض مرسوم ٢١ تموز ١٨٤٦ على كل مواطن اصلي سندات ملكية ، وعمل على تحديد الملكيات انطلاقاً منها . اما الأراضي التي ليس لها سندات ملكية وتلك التي لا يستطيع احد اثبات ملكيتها فتحولت إلى ملكية الدولة التي سلمتها إلى المستعمر . وطالت ملكية الدولة أيضاً الأراضي البور لافتراض انها بدون مالك . وبهذا الصدد يقول احد القانونيين المستعمرين ، في معرض الاحتفال بالذكرى المئوية (لاحتلال الجزائر) : « إذا كان مدعاة للثناء الهدف المنشود باعطاء الأراضي للمستعمر ، فيجب الاعتراف بان هذه النظرية لم تكن بمنجاة من كل المآخذ »(٢) .

لكن الاستعمار لم يكن يستطيع الانتظار طويلاً حتى يقرر المواطنون

---

(٢) F.Godin: Le régime foncier de l'Algérie, in L,œuvre législative de la france en Algérie, paris, 1930, p.203.

المحليون بيع اراضيهم ؛ بناء عليه صدر قانون ١٦ حزيران ١٨٥١ ، مستنداً إلى نظرية خاطئة ، لاشباع شهية الاستعمار بتوفير ما كان بحاجة إليه . علق قانون ١٨٥١ ، بالدرجة الأولى ، تطبيق المرسومين السابقين اللذين كان يكمن عيبهما في الاعتراف « بحق القبائل والبطون في امتلاك واستعمال الأرض » ، واعطى هذا القانون بناء على النظرية المسماة أرض العرش ، للسلطة العامة ، للدولة ، حق ملكية الرقبة على الأراضي الجماعية . يستند هذا القانون إلى الفكرة القائلة بانه ليس للقبائل حق ملكية الأراضي التي تشغلها ، بل لها فقط حق الانتفاع بها . بينما للدولة حق ملكية جميع أراضي العرش (الرقبة) . هكذا أعتبرت الضريبة على الأرض التي كانت تدفعها القبائل بمثابة بدل إجار للأرض . اتاحت هذه النظرية اقامة القبائل في كانتونات بعد ان منحتها الدولة « مجاناً » قسماً من أراضي العرش مقابل التخلي عن أراض اخرى لصالح الاستعمار . يجب الاعتراف بان هذه العملية كانت بارعة لأن السلطة العامة ، الكريمة ، تمنح الأراضي للقبائل وللاستعمار دون ازعاج احد . مهد هذا القانون طريق انتزاع الملكية بالعنف ، انتزاعاً مدروساً وواسعاً ، وانطوى على اقامة الكنتونات استناداً إلى النظرية المسماة أرض العرش .

تحددت الاقامة في الكنتونات « كتملك كامل ونهائي من قبل العائلة العربية لقطعة من الأرض تكفي لسد الحاجات الواقعية لهذه العائلة »(٣) . وفي مواجهة محاولات طردهم المستمرة « تشبث العرب ، ان جاز القول ، بأرضهم ، واخذوا يزرعونها ظناً منهم ان عملهم هذا يكسبهم بحد ذاته صكوك ملكية بحيث لا يعود احد يجرؤ على طردهم منها »(٤) . كانت السلطات المستعمرة تدرك المخاطر على القبيلة من جراء اقامتها في الكانتونات ، لكن ذلك لم يمنعها من ممارسة هذه السياسة . يشير الحاكم العام بيليسيه (Pélissier) في احد تقاريره إلى انه « في كل مرة ننتزع الأرض من العرب ، ونبقي هذا النسق كما هو ، مهما بدا حجم ما ننتزعه صغيراً بالقياس

---

(٣) H.peut: Annales de la colonisation algérienne, 1857

(٤) مقطع من وثيقة رسمية ذكرها أ. نوشي في : Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête à 1919, tunis, 1960.

لما بقي لهم ، فاننا نجازف ، بحكم هذا المظهر الأخير ، بتخطي الحدود التي تسمح لهم بتأمين شروط بقائهم » . زعزع قانون ١٦ حزيران ١٨٥١ توازن المجتمع بشكل خطير . بدأت الأراضي المخصصة لنظام استراحة الأرض وللرعي ، والتي كانت واسعة كفاية قبل تطبيق هذا القانون ، تشهد . تناقصاً تدريجياً . يعني ذلك اختناقاً بالنسبة للقبائل . لا بد من الاشارة ، مرة اخرى ، إلى ان السلطات المستعمرة كانت تعي ذلك تماماً . كتب مستشار الدولة ليتيبودوا (Lestiboudois) في احد تقاريره يقول : « لا يمكن حصر هؤلاء الناس فجأة ضمن خطوط هندسية متراصة ، في حين انهم يحتاجون الصحراء شتاءً وسهول التل في الربيع والصيف ، والجبال والغابات في فترات الجفاف » .

كانت الاقامة في الكانتونات موضوع تيارات فكرية متباينة ، بل موضوعاً يتجاوز التيارات الفكرية ، اذ كانت عبارة عن تصورات استعمارية مختلفة ، ومتناقضة من بعض الوجوه . ففي بداية المرحلة الاستعمارية ابدى الجنرالان بوغو (Bugeaud) ولاموريسيير (Lamoriciére) تصورين مختلفين . اعتبر الأول ان على الدولة ان تستعمر معتمدة على الجندي ـ المعمِّر ، وواضعة بتصرفه كل الخدمات . اما الثاني فقد اعتبر ان « السيطرة على افريقيا عملية مالية » ، وعليه يجب فتح الأبواب اما المشاريع الرأسمالية الأوروبية . يجب اعتبار كل تباين في وجهات نظر الاستعمار كتباين في الاساليب ، أي تباين شتى شرائح البرجوازية الفرنسية وشتى اتجاهاتها السياسية في طريقة تنمية المستعمرة . فلا عجب اذن ان تناقضت البرجوازية الزراعية مع البرجوازية الصناعية حول طريقة استعمار البلدان التي تم الاستيلاء عليها عسكرياً . كان هذا التيار أو ذاك يفرض نفسه على الحاكم العام ، تبعاً للتطورات السياسية التي ترتسم في باريس ، وان ظهرا في كل مرحلة تحت اسماء مختلفة : الاحرار والمحافظون ، مؤيدو العرب ومبغضوهم . . .

وقف التيار المؤيد للعرب ، في سنوات ١٨٥٠ ، ضد سياسة الكانتونات . ولعله معروف مدى تأثير هذا التيار على نابليون الثالث وعلى سياسته حول « المملكة العربية » . كتب الجنرال لاباسي (Lapasset) قائد

دائرة موستاغانِم (Mostaganem) ، يُقال انه ينتمي إلى التيار المؤيد للعرب ـ إلى احد اصدقائه ، حول موضوع الكانتونات : « ان الاستمرار في ادخال الناس وحشرهم في الحياة على الطريقة الفرنسية يدفعهم إلى التخفيف من انتاجهم للحبوب ومن امتلاكهم لرؤوس الماشية . ففي كل مكان ، لم تعد توجد اهراءات التموين ، ويقل بالتالي العلاج ، ولا يكون هناك أي تعويض عن السنوات الرديئة ، هكذا يأتي اعمق البؤس . . . »(٥) . ان هؤلاء الرجال ، مثل أي . اوربان (I.Urbain) وف . لاكروا (F.Lacroix) ولاباسي ، الذين يتم تجنيدهم في الغالب من السان ـ سيمونيين ، موضع اهتمام كبير من جانب الامبراطور نابليون الثالث . عندما عرَّج الامبراطور على موستاغانِم ، خلال زيارة له إلى الجزائر ، سمع لاباسي يقول في مقابلة معه : « اثبتت لي عدة عمليات تحديد للكانتونات كُلِّفت بها ان هذا الشكل للملكية الذي اتبعه موجود تماماً عند السكان الاصليين » . الغي قانون ١٨٥١ عندما مال ميزان القوى السياسية لصالح مؤيدي العرب ، في ظل الامبراطورية الثانية . وكرد فعل على هذا القانون ، نشر في ٢٢ نيسان ١٨٦٣ قرار مجلس الاعيان الذي بلور تصوراً ليبرالياً للاستعمار . يعتبر هذا النص القانوني ، نظراً للانقلابات العميقة التي احدثها في المجتمع ، اساسياً بالنسبة لتطور الجزائر التاريخي . دمر التيار الليبرالي ، وهو يظن انه يحمي السكان المحليين من المضاربين ، المجتمع الاصلي وقطع نهائياً توازنه العريق في قدمه . قال ف . غودين (F.Godin) عن هذا النص : « ان قرار مجلس الاعيان لعام ١٨٦٣ هو فعل سياسي يشير إلى لحظة هامة في تاريخ الملكية الفردية »(٦) .

فرض هذا النص ثلاث عمليات :

- تحديد اراضي القبائل .
- توزيع الأراضي المحددة إلى دوارات (جمع دوار) .
- إلى ملكيات فردية داخل كل دوار .

---

(٥) ورد هذا النص في : X.YACONO: Les bureaux arabes et l'évolution des genres de vie indigénes dans l'ouest du tell Algerois, paris, 1953, p.169.

(٦) F.GODIN: op. eit.

ورفض نظرية حق الدولة بملكية الرقبة على أرض العرش ، واكد حق القبائل في ملكيتها لهذه الأرض . تنص المادة الأولى في الحقيقة على « تُعلن قبائل الجزائر مالكة للأراضي المنتفعة منها بشكل دائم وتقليدي بأي شكل كان ذلك » . واسسست ، فضلاً عن ذلك ، الدوار « . . . ان الدوار هو مفتاح التنظيم الجديد ، الاداري والعقاري والاجتماعي » . تشكل الدوار من مجموع غير متجانس من بقايا القبائل المفتتة . يؤكد الجنرال آلّار Allard في معرض عرضه لدوافع قرار مجلس الاعيان هذا : « لن تغفل الحكومة عن حقيقة ان سياستها يجب ان تنشد ، على العموم ، التخفيف من تأثير الزعماء وتفتيت القبيلة » . ان ما يهمنا بشكل خاص هو ان قرار مجلس الاعيان استهدف اساساً تفكيك القبيلة وانشاء جماعة محلية جديدة ، « الدوار ـ البلدة » ، هذا الكيان المجرد والتعسفي على غرار الوحدة البلدية في فرنسا ، والذي وهبته السلطات شخصية مدنية وادارية . مكّن هذا الاطار الاداري من تطبيق سياسة كبار القضاة الاداريين ، تلك الشخصيات الطيعة التي امتازت بسلطة شكلية اكثر مما هي فعلية ، والتي كان مطلوباً منها الحلول مكان زعماء القبائل المعادين للاستعمار .

كان لا بد من تحديد الأراضي وتقسيمها إلى مجموعة من الدوارات لتحقيق الغرض الاساسي من قرار مجلس الاعيان : الملكية الفردية . كان الهدف الاخير ، في الحقيقة ، يكمن في احلال الملكية الفردية مكان الملكية الجماعية ، وهذا ما لم يكن ممكناً بدون البدء بتحديد الأراضي وتفتيت القبائل . لم يخفِ ذلك مقرر نص القانون إلى مجلس الاعيان : « ان الغرض الاساسي لقرار مجلس الاعيان هو تكوين الملكية الفردية » . يتناقض التوازن الاجتماعي ما قبل ـ الكولونيالي مع الملكية الفردية ، ولذلك فانه سيشهد قطيعة نهائية ، كما ان القوانين اللاحقة على ١٨٦٣ لم يكن من شأنها سوى مضاعفة هذه القطيعة .

بيد ان اوساط الاستعمار المتطرفة التي قللت من قدرة قرار مجلس الاعيان على تدمير البنى الجزائرية التقليدية ابدت استياءها من اقراره ، ولم تَرَفيه سوى العملية الأولى التي تعترف للقبائل بحق ملكية الأراضي التي

تشغلها . كان سقوط الامبراطورية عام ١٨٧٠ لصالح المتطرفين الذين فكروا بالثأر من مؤيدي العرب واضعي قرار مجلس الاعيان . لذا جاء إقرار قانون ٢٦ تموز ١٨٧٣ ضد قرار مجلس الاعيان واتخذ اسم قانون ضد قرار مجلس الاعيان .

اخضع قانون ٢٦ تموز ١٨٧٣ ، المدعو قانون واريني (Warnier) جميع اراضي الامبراطورية إلى التشريع الفرنسي . كان قرار مجلس الاعيان لعام ١٨٦٣ يتضمن ثلاث عمليات ، لم يحتفظ منها قانون واريني إلاَّ بالعملية الاخيرة : تشكيل الملكية الفردية . اما العمليتان الباقيتان فقد رفضتا لانهما تطلبان وقتاً طويلاً . ولم توفر ، فضلاً عن ذلك ، اراضي الحبوس . بيد ان قانون ١٨٧٣ ، على الرغم من جذريته لم يوفر كثيراً من الأراضي للمستعمرين . ولم يكن فعالاً إلاَّ حيث كانت قد طبقت العملية الأولى والثانية من قرار مجلس الاعيان . فهل كان الأمر يستلزم العودة إلى هذا القرار ؟ هذا ما فعله قانون ٢٢ نيسان ١٨٨٧ ، المدعو بصواب « قرار مجلس الاعيان الثاني » . نظم قانون ١٨٨٧ تطبيق قرار مجلس الاعيان لعام ١٨٦٣ على القبائل التي لم يطبق عليها قبل ١٨٧٠ ، لقد استأنف اذن العملية الأولى والثانية : تحديد أراضي القبائل ، وتوزيع القبائل على دوارات وهما عمليتان ضروريتان لتطبيق قانون واريني .

بيد ان الاجراءات التقنية لتطبيق قانون ١٨٨٧ كانت تجري بايقاع بطيء جداً نظراً لطبيعتها ، لأنها تتطلب وسائل مادية وبشرية كبيرة ، لذلك فانها اعاقت اتساع الاستعمار . فجاء قانون ١٦ شباط ١٨٩٧ ليحل المشكلة ، لأن الهدف المنشود تشكيل الملكية الفردية ـ لا يفيد الاستعمار مباشرة . ولما كان الافراد الذين يطالهم « قرار مجلس الاعيان » لا يبيعون جميع قطع أرضهم ، فقد اقترح قانون ١٨٩٧ تطبيق العمليات التي ينص عليها قانون ١٨٨٧ ، وذلك فقط على من يرغبون ببيع حقوقهم في أرض العرش او أرض الملك . هكذا صار بوسع كل مواطن اصلي ، مالك لأرض ملك أو يتمتع بحقوق له في أرض العرش ، ان يطلب تطبيق عمليات قرار مجلس الاعيان ، من أجل البيع اما لاوروبي ، وأما إلى مواطن مثله ، أو أيضاً من اجل تكريس

حق ملكيته لحصة تثبت له في نهاية العمليات ، وذلك بحصوله على صك من السلطة الادارية الفرنسية .

ولكن نهم الاستعمار للارض كان كبيراً ، بينما لا توفر له هذه القوانين[1] إلّا النذر اليسير منها . لذا اقترح نواب متطرفون مشاريع تقضي تماماً على القوانين السابقة ، دون ابداء اهتمام كبير بشكل نزع الملكية بينما فضل نواب آخرون ، اكثر واقعية من المتطرفين ، ولكنهم لا يقلون عنهم اهتماماً بمصالح الاستعمار ، « طريقة التعديلات المتعاقبة ، طريقة التقدم الذي قد يكون ابطأ ولكنه اضمن ، تلك الطريقة التي تكمن بالحفاظ على الشكل الخارجي مع تغيير ترتيباته الداخلية ، بدل رفض كل شيء والبدء بالبناء من جديد » (مقرر قانون ١٩٢٦) . بروحية هذه التعديلات المتتالية ، وبتحسين جهاز التشريع العقاري ، تم اقرار قانون ٤ آب ١٩٢٦ ، الذي استأنف اجراءات مجمل قانون ١٨٧٣ فيما يخص ارض العرش ، وادخل قانون ١٨٩٧ . واعتبر القانون كل من يلتمس ملكية هذه الأرض كمالك لأنه يتمتع بحيازة الأرض .

اخذت عملية انتزاع الملكية بالتقلص بعد تطبيق قانون ١٩٢٦ ، وذلك لاصطدامها بالحدود الطبيعية للأرض ، مع اخذها بعين الاعتبار لما يجب ان يبقى للفلاحين ، يعني الحد الأدنى اللازم للسلم الاجتماعي . بيد ان ذلك الحد الأدنى الذي يؤدي تجاوزه إلى سلم نسبي ، كان قد تم تجاوزه منذ زمن طويل .

٢ ـ تكوين الملكية العقارية الفردية .

استهدفت جميع القوانين العقارية ، منذ قرار مجلس الاعيان لعام ١٨٦٣ ، من خلال القضاء على مبدأ جواز تقسيم الأرض العامة ، تكوين الملكية الفردية التي يمكن التخلي عنها للمستعمرين لقاء بعض المال . اقترح حاكم خروبس (Khoroubs) المعروف بتطرفه ، عام ١٨٦٥ ، على الحاكم العام ، « تكوين الملكية الفردية فوراً ، واقرار الحرية المطلقة في عمليات بيع الأراضي ، وذلك بحيث تنتقل تسعة اعشار الأرض ، في سنة واحدة ، إلى أيدي الأوروبيين » .

اما « مؤيدو العرب » الذين أقر بفضلهم قرار مجلس الاعيان ، فلم يكونوا اقل من غيرهم حماساً لتحقيق نفس الهدف ، معتقدين بان ركود المجتمع الاصلي يرجع إلى الملكية الجماعية التي كانت تغطي غالبية الأراضي . « كان نابليون الثالث ، في الحقيقة يسعى ، شأنه شأن مؤيدي العرب ، إلى جعل السكان العرب « يتقدمون » نحو انوار الحضارة الفرنسية التي كانت تستند ، على الصعيد العقاري ، إلى الملكية الفردية »[1] . كانت التشكيلة الاجتماعية الفرنسية في القرن التاسع عشر ، وهي ما يُقصد بتعبير « الحضارة الفرنسية » تشكيلة رأسمالية مستندة إلى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، لا سيما الأرض الزراعية . اما تطور المجتمع الأصلي فكان يتطابق مع التنظيم الذي تفرضه القبيلة ، والمستند إلى ملكية عائلية وجماعية . أدى نشوء الملكية الفردية بفضل اخفاء طابع اجتماعي هو على غرار اوروبا الرأسمالية بالعكس ، إلى « نزع الصفة الاجتماعية » عن العلاقات الاجتماعية الضعيفة القائمة ، وإلى انحلالها . ولربما كان من شأن دفع هذه العملية في اخفاء الطابع الاجتماعي إلى ولادة الملكية الفردية بتفكيك القبيلة وبالتالي الملكية الجماعية للأرض . ولربما كان بوسع هذه السيرورة الطبيعية التي لم تشهدها الجزائر ان تدفع إلى نشوء الفرد هذا السند البشري للملكية الفردية ، وهو سند لا يوجد داخل القبيلة .

ليس التصور الفلسفي والحقوقي والسياسي للانسان هو نفسه في جميع المجتمعات ؛ انه مرتبط بالمستوى التاريخي للتطور ، وهو ليس مطلقاً لأنه وليد هذا التطور . لذلك لم يكن لانسان الجزائر ما قبل ـ الكولونيالية ، بالضرورة ، نفس وضعية الانسان الاوروبي المعاصر . ادرك أي . اوريين هذا الفارق واحس بخطر النشوء الحاد للملكية الفردية . انه يقول ، في رسالة إلى صديقة ف . لاكروا : « ان ما يجب ان تكونه ليس الملكية الفردية ، بل الفرد » (رسائل إلى ف . لاكروا) . كان الأمر يستلزم تكوين الفرد الذي لا يتكوَّن بالقرارات والقوانين ؛ لا تستطيع هذه الأخيرة سوى تكريسه حقوقياً ؛ فالفرد يرتبط بغيره من الأفراد بالعديد من الروابط غير المادية التي يعرف المجتمع

---

(٧) A. NOUSCHI, OP. eit. p. 310

كيف ينسجها ، والتي تعبر عن درجة المجمعة . ان تفريد الشخص البشري داخل المجتمع ومجمعته يشكلان اتجاهين متناقضين ظاهرياً ولكنهما يتمفصلان ويمتزجان في حركة التطور الاجتماعي .

« حررت » الملكية الفردية الفلاحين الجزائريين من العلاقات التي تنسجها القبيلة ، اطارهم الاجتماعي ، وذلك دون نشوء روابط اخرى من تلك العلاقات لتملأ « الفراغ » . هكذا عانى المجتمع من ظاهرة ازالة المجمعة ، وشهد بالتالي ارتداداً تاريخياً ، ولان كل ازالة للمجمعة تتظاهر بسيرورة نزع الطابع الانساني . وانحصرت العلاقات الاجتماعية في حدود العلاقات القرابية ؛ ولم يعد المجتمع ذلك الكل المنبني والهرمي ، بل مجموعاً من الأفراد المنضافين إلى بعضهم البعض . كتب موظف استعماري ، عام ١٨٦٤ : « ثمة بعض الضمانات للعمل في أساس هذه الفوضى ، ثمة شعور ما بالمساواة . ولكن الأمر سيتغير جذرياً مع تفريد الأرض ، وما ان يتم اكتساب الأرض نهائياً حتى يبدأ التفاوت : المالكون من جهة ، والبروليتاريون من جهة اخرى ؛ تماماً كما هي الحال في مجتمعاتنا المتحضرة »[٨] . ان هذا الموظف الذي لا يخلو حكمه من جانب صحيح يرتكب خطأ يكمن في مماثلته التفاوت في « المجتمعات المتحضرة » (المقصود التشكيلات الاجتماعية الأوروبية في القرن التاسع عشر) بالتفاوت الذي تبنيه في المجتمعات التي تسيطر عليها (المجتمعات المتحضرة) . ان العلاقات الاجتماعية، لا سيما الانتاجية منها ، التي هي في أساس التفاوت في تشكيلة اجتماعية رأسمالية ، تختلف عن العلاقات الاجتماعية في المجتمع الكولونيالي . « ان العلاقات الاجتماعية لا تُستورَد »[٩] ، بل هي ثمرة التطور التاريخي لكل مجتمع . دمر نشوء الملكية الخاصة ، في الظروف المعروفة ، العلاقات الاجتماعية القديمة دون ان يخلق علاقات اخرى ارقى منها نوعياً ، وتحولت التشكيلة الاجتماعية الجزائرية إلى مجتمع كولونيالي حيث تتمفصل بنى اجتماعية مختلفة تخضع إلى قوانين خاصة لكل منها وخصوصية .

(٨) ورد هذا النص في: A.NOUSCHI op. cit.

(٩) ماركس رأس المال ، الكتاب الأول ، القسم الثامن

٣ ـ الدخول في الاقتصاد النقدي :

كان الاقتصاد ، في اطار القبيلة ، اقتصاد الاستهلاك الذاتي ، وكانت بعض المبادلات مع الخارج تتم على قاعدة المقايضة . لم يكن الذهب والفضة ، اللذان يلعبان دور النقد ، سوى معادلين للتبادل ليس أكثر . كان استعمالها استثنائياً ، في المبادلات مع المناطق البعيدة حيث لا تكون المقايضة ممكنة او مربحة . لم يكن هناك شعور بالحاجة إلى النقد لأن الانتاج لم يكن موجهاً نحو الخارج بل نحو الاستهلاك الداخلي المباشر . وبالمقابل كانت التبعية ضعيفة لأن القبائل كانت تكفي ذاتها بذاتها . اما النظام الضرائبي المندرج في سياقه التاريخي والاداري ، فقد كان متكيفاً تماماً اذ يُمكن تسديد الضرائب عيناً . ليس للنقد ، في هذه الظروف ، اي دور ليلعبه . هكذا عمل الاحتكاك بالفرنسيين ، بادخال النقد ، على تصديع الصرح الاجتماعي . فكانت القبائل في الاقاليم الخاضعة للفرنسيين ملزمة بدفع الضرائب نقداً . افترضت هذه الالزامات ضرورة الحصول على القطع النقدية ، وهذا ما دفع القبائل إلى بيع كل احتياطات القمح أو بعضها. وكلما طال الاحتلال قبائل جديدة ، كلما تعمم تبادل القمح بالنقد . كانت الضرائب تُدفع عادة في زمن جني المحصول ، وهذا ما يزيد من عرض القمح في وقت واحد ، ومن هنا انخفاض اسعار الحبوب. لم تكن اسعار الحبوب المتدنية كثيراً لتسمح للفلاح بتخزين احتياطي القمح الذي يُستَنْفَد بسرعة ولا يدوم حتى الموسم التالي . هكذا يكون الفلاح مضطراً إلى شراء القمح الذي تكون اسعاره قد ارتفعت ، في غضون ذلك ، لنقصان العرض والزيادة النسبية في الطلب .

وجاء انفتاح التجارة الخارجية (كان التجار الاوروبيون ينقلون القمح نحو المرافىء ليصدَّر من هناك إلى مرسيليا) ليشكل الطامة الكبرى بالنسبة للفلاح ، لأن اسعار القمح كانت شديدة التقلب . « ادى الاحتكاك بالاقتصاد الفرنسي ، وهو من نوع ليبرالي رأسمالي إلى ارتفاع في الاسعار لم يستفد منه (الفلاح) دوماً ؛ لقد انتقل من نمط اقتصادي مقفل إلى نمط اقتصادي مفتوح دون ان يكون مستعداً مادياً لمثل هذا التغير ؛ وكان عليه بالتالي ان يخضع لاواليات لا يعرف كيف يقدرها »(١٠) .

(١٠) NOUSCHI, op. eit. p. 301

ان ازمات سنوات ١٨٤٥ ـ ١٨٥٠ التي ادت إلى كارثة داخل المجتمع الجزائري ، كانت ترجع اساساً إلى ازمة اقتصادية شهدتها فرنسا في نفس الفترة . بقيت القبيلة حتى سنوات ١٨٦٠ ، لأنها لم تكن قد تفتتت بعد ، ملاذاً للفلاح ضد « العدوى النقدية » . ومع بداية عملية تفتيت الأرض عام ١٨٦٣ ، تعرض الفلاح الاعزل الى عمليات ارتفاع وهبوط اسعار الحبوب ، لم يعد اقتصاد الاستهلاك الذاتي قابلاً للاستمرار مع التجزيء الفردي للاراضي ،لم يعد بوسع الفلاح مهما كان مستواها . لذلك حاول الدخول بامكانياته الضعيفة في الدائرة النقدية .

كما ان الفلاح الميسور الذي كان يستطيع ممارسة الاستهلاك الذاتي بفضل مساحة ارضه ، فلم يفعل ذلك لأنه لم يصمد امام الجاذبية النقدية . « حتى ان كبار الملاكين الذين اغرتهم المؤسسات التجارية ، لم يتمكنوا من الصمود امام طعم المبادلة بالنقد . فكانوا يفرغون الاهتراءات التي تفترض الحكمة الحفاظ عليها مليئة ، وكانوا بالتالي يجدون انفسهم عاجزين عن تقديم ما يلزم للخماسين ، كما كانوا يفعلون سابقاً »(١١) .

يسمح النقد ، كمعادل عام ، بتبادل غير متكافىء بين الفلاحين والقطاع الاستعماري ، في البيع والشراء معاً . وكان يحصل ، ببيعه القمح للسمسار ، على كمية من النقود لا تعادل قيمة القمح المباع وذلك بحكم ارتفاع نسبة العرض . وبشرائه القمح في فترة مختلفة ، كان يدفع بواسطة النقد ، ثمن القمح بأَغلى مما باعه هو نفسه . كان النقد بوصفه علاقة انتاج اجتماعية يُخضع الفلاح للتاجر الاوروبي ، ويسمح بانتقال القيمة التي يخلقها عمل الفلاح : ومن جراء ذلك ، كان النقد يخفي اوالية استغلال .

لا يعني الدخول في الدائرة النقدية دخولاً في الاقتصاد الرأسمالي المتطور . ان اضفاء الطابع النقدي يحول اقتصاد الاستهلاك الذاتي إلى اقتصاد الكفاف التقليدي ، ويجعله تابعاً للاقتصاد الرأسمالي المتطور . لا يدمر نمط الانتاج الرأسمالي ، لدى دخوله في دائرة غير رأسمالية ، هذه الدائرة . بل فقط احتمالات تطورها . وتصبح الدائرة المسيطر عليها بقايا ما قبل ـ رأسمالية

(١١) X.YACONO, op. eit. p. 289

يفرض عليها معاييره في التبادل ، وتصبح سوقاً لمنتوجاته واحتياطياً لقوة العمل المتوفرة . هكذا تنشأ ثنائية في اشتغال اعادة الانتاج الاجتماعي ، انها ثنائية جدلية .

هكذا خلق الاستعمار ، بفعل قانون التطور المتفاوت في نمط الانتاج الرأسمالي ، مجموعة من النشاطات المكملة لاقتصاد المتروبول ، وارسى تقسيماً اجتماعياً للعمل يصون البقايا التقليدية من جهة ، ويشجع من جهة اخرى جهازاً اقتصادياً حديثاً متخصصاً لاستغلال المصادر الطبيعية . يقول نابليون الثالث في رسالته المشهورة حول « المملكة العربية » الموجهة إلى الحاكم العام بيليسييه : « للسكان المحليين تربية الاحصنة والمواشي وزراعة الأرض . ولنشاط وذكاء الاوروبيين استغلال الغابات والمناجم ، وتجفيف الأرض وريها ، وادخال الزراعات المتطورة ، واستيراد الصناعات التي تسبق او ترافق دوماً التقدم في الزراعة » . هكذا وجدت معاً بنيتان اقتصاديتان لا يربط بينهما سوى النقد الذي يؤمن انتقال القيمة من بنية لاخرى ، مستجيباً لمنطق التقسيم الاجتماعي للعمل داخل المجتمع الكولونيالي . يرى النقيب ريشار (Richard) احد قادة « **المكتب العربي** » المتحمسين ، ان « استعمار هذا البلد جدياً يستلزم ان نستخرج من الأرض شيئاً آخر غير الحبوب التي تعطيها بكميات متوفرة » . هذا « الشيء الآخر » هو ما تقدمه للاقتصاد الفرنسي الذي سيتطلب بُنى تحتية في المرافىء وسكك الحديد والطرق والادارة ، التي تُشغل الاوروبيين اساس . هكذا انقسم المجتمع الكولونيالي إلى فريقين اجتماعيين يتعارضان في الميدان الاقتصادي ، وستتخذ المواجهات بينها اشكالاً ثقافية ، بل عنصرية يتطابق هذا التعارض ، في الحقيقة ، موضوعياً مع التقسيم الاجتماعي للعمل الملازم لكل مجتمع كولونيالي ، وهو تقسيم سيؤدي إلى ثنائية في الاقتصاد ، أي إلى وجود قطاعين الأول يسمى حديثاً ، والآخر تقليدياً . ان هذه الثنائية هي في أساس التكوين التاريخي للتخلف في الجزائر .

وتصبح المدينة اوروبية بشكل عام ، تحيط بها الضواحي الشعبية المنتفخة بالهجرة الريفية ، تشكل هذه الضواحي اماكن سكن العمال المحليين الذين يعملون في بعض الصناعات التحويلية والخدمات . اما الريف ، باستثناء املاك الاستعمار والقرى التي يقيمها هناك ، فيبقى للفلاحين المقيمين داخل

الدوار ، والذين يعيشون احياناً من قطعة الأرض التي يزرعونها بتقنيات قديمة ، واحياناً اخرى من العمل الموسمي في مزرعة للمستعمِر . قبل رسالة نابليون الثالث بكثير ، كتب الجنرال لاباسي : « لهم (السكان المحليين) انتاج الحبوب ، الزراعة الكبيرة ، وتربية الماشية ، وهذا ما لا يمكننا ان نزاحمهم فيه . ولنا ، الزراعة الصناعية والتجارة والصناعة والغابات وسكك الحديد والأعمال الكبيرة ذات الاستعمال العام ، واخيراً لنا المدن » . تقدم هذه الجملة للجنرال لاباسي ، تقسيم العمل وكأنه تقسيم تقني . إنها مصدر خطأ في الاستنتاج لأنها تحملنا على الاعتقاد بان السكان المحليين كانوا يحتكرون الزراعة بينما يحتكر الاوربيون الصناعة . كان الاوربيون ، علاوة على احتكارهم للصناعة ، يمارسون الزراعة ايضاً ، مستعملين الآلات والاسمدة ، وافضل الأراضي ، ويمارسون زراعات كثيفة مخصصة للتصدير . ان التقسيم الاجتماعي في المجتمع الكولونيالي اكثر عمقاً : هناك من جهة قطاع حديث ، يدخل فيه السكان المحليون فقط لتقديم اليد العاملة (الزراعة الكثيفة المكننة ، المناجم ، البناء) ، ومن جهة اخرى ، قطاع تقليدي ، قاعدته الأرضية هي الدوار . وفي إطار هذا التقسيم الاجتماعي للعمل يجب فهم الدوار ، ككيان مجرد وتعسفي ، كجمع لكميات من الأفراد المنتزعين من قبائلهم ، واحتياطي لا ينضب لليد العاملة الرخيصة الأَجر . اما زراعات املاك المستعمرين المكننة فكانت تشغل عدداً صغيراً نسبياً من العمال الزراعيين ، ولكنها كانت تستلزم ، في فترات قصيرة من السنة ، يداً عاملة كبيرة العدد . هذه اليد العاملة التي ينتفع منها المعمِّر فقط طيلة فصل ، ستكون عبئاً عليه فيما لو عمل على اطعامها طيلة السنة ، حيث ينصرف هؤلاء العمال الزراعيون الموسميون إلى العمل في قطع ارضهم الصغيرة من أجل تأمين كفافهم . كانت قطع الأرض هذه القريبة من الدوار تكبح من الهجرة الريفية التي تهدد السلم الاجتماعي في المدن . هكذا كان الدوار يبقي الفلاحين في الريف لصالح الاستعمار .

يخلق الاستعمار المستعمِر ونقيضه المستعمَر . وتشبه العلاقات بينهما . فقط ، العلاقات بين السيد والعبد او بين المبادر الرأسمالي والبرولتياري . كلاهما نقيض للآخر . ولا يوجد الواحد بدون الثاني . لذا لا يمكن فهم

النظام الكولونيالي إلاّ من خلال هذه الاوالية الجدلية . ان النظام الكولونيالي هو تركيب متمفصل لنمطي انتاج يختلفان من حيث المستوى التاريخي ، وفيه تكون البنية المسيطرة هي بنية نمط الانتاج الاكثر تقدماً ، تاريخياً . لا يجري الانتماء إلى الفريق الاجتماعي ذي البنية المسيطرة ، فقط بفعل معيار الملكية الفردية لوسائل الانتاج ، بل أيضاً وخاصة بفعل المعيار الثقافي . يعني ذلك ان كل الايديولوجيا الاستعمارية كانت تعمل على الغاء ، أو تخفيف ، التناقض بين الرأسمالي والعامل غير المحلي . ان التناقض الذي يفجر النظام الكولونيالي هو ذلك الذي يضع المعمر في مواجهة المستعمر ، الاوروبي في مواجهة المواطن الاصلي ، وهو لا يتخذ شكلاً اقتصادياً ، بل ثقافياً ، او اثنياً بالاخرى . ولكن ذلك لا ينفي حقيقة ان المصالح الاقتصادية هي التي تسبب هذه التناقضات ، لأن هذه المصالح هي التي سببت الاستعمار . . .

يتكون هيكل المجتمع الكولونيالي من هذا الزوج من العناصر المتناقضة . غير ان هناك تراتبية تنشأ داخل السكان المحليين ، وذلك لأن الاستعمار لا يخلق نموذجاً واحداً من السكان المحليين ، بل نماذج بعضها اكثر بؤساً من الآخر . يجد هذا الأمر تفسيره باختلاف شدة انتزاع الملكية ، وبتفاوت المقاومة من منطقة لاخرى ، على الأقل في بدايات الاستعمار ، اذ تطرأ فيها بعد عوامل متنوعة تعمل على خلق التمايز الاجتماعي داخل السكان المحليين . يعقد الاستعمار تحالفات، ويعين لها الموظفين (باشا ، آغا ، قاضي . . .) الذين يجمعون ثروات هامة . بيد ان ذلك لا يعني وجود مجتمعين منضافين إلى بعضهما البعض ، بل وحدة تناقضية داخل التشكيلة الاجتماعية الكولونيالية التي تعيد انتاج ذاتها بمفاقمة التناقضات الاجتماعية التي يحاول العنف الاستعماري حلها .

كان توازن المجتمع الاصلي توازناً بين الاستهلاك والانتاج . كان الانتاج يؤمن الحاجات الغذائية ؛ اما قطيعة التوازن فعبرت عن نفسها بالعجز عن تأمين الحاجات الاساسية ، ومن هنا نشأت المجاعات ونقص التغذية . هل كان الأمر يتطلب ان ننتج اكثر ؟ سنلقي باللائمة على التقنيات الزراعية قليلة الانتاجية ، ولكن استعمال الأدوات الفرنسية لم يتعمم لاسباب موضوعية . لم

يتغير نمط الحياة ؛ تكيف مع الشروط الاقتصادية الجديدة ، ولكنه لن يتطور . كانت أولى التجليات العنيفة لقطيعة التوازن ازمات سنوات ١٨٤٥ و١٨٦٧ - ١٨٦٨ . بات المجتمع التقليدي ، بعد هذه الازمات مطبوعاً بلا توازن دائم ، وبتوترات بنيوية ، وبازمة كامنة تشكل عوارضها عوارض التخلف الاقتصادي . قلصت القوانين العقارية ومصادرة وحجز الأراضي اثر الانتفاضات القاعدة المادية التي كان يستند اليها المجتمع الاصلي . ولم تعد النشاطات الزراعية تؤمن الطعام لعائلات الفلاحين ؛ وقلّت تربية الماشية ، لأن مراعي القطعان صارت تخف مساحتها تدريجياً . اما الفلاحون المطرودون ، اكثر فاكثر من أراضيهم ، فراحوا يقطعون اشجار الغابات غير مقدرين لدورها في التوازن البيئي .

استكمل تكوين الملكية الخاصة ، هذا الشرط الضروري للدخول في الاقتصاد النقدي ، تفكيك اواليات التوازن الاقتصادي . ولم يعد الفلاح الذي لم يجرِ اية « ثورة » في التقنيات الزراعية التي كان يستخدمها اجداده ، يتمكن من انتاج ما يحتاجه من طعام ، وذلك بحكم الانخفاض الكمي والكيفي للأراضي . وكان هذا الأمر سبباً للازمات الخطيرة ، الظاهرة والكامنة ، التي عاناها ، ذلك ان وجوده المادي ، الذي لم يعد يتأمن جماعياً ، صار يراكم مع الزمن نتائج المحاصيل السيئة . هكذا صار الوضع العابر يشجع ، بغياب الاهراءات الجماعية ، الدين والربا ، ويخلق دورات تراكمية يصعب جداً على الفلاح الخروج منها .

لم تنجو تربية الماشية من ذلك . فصارت القطعان تخف تبعاً لنقصان اراضي الرعي ، وذلك ان المساحات الشاسعة حيث كانت ترعى القطعان الكبيرة ، صارت ملكاً للاستعمار . ولم تعد الخراف تظهر فيها إلاّ بعد الحصاد لترعى السنابل المتبقية على الأرض . وجاء قانون الغابات يمنع الرعي فيها . فاختنق من جراء ذلك سكان المرتفعات الذين يعيشون اساساً من تربية الماشية . وادى انحطاط الزراعة وتراجع تربية الماشية ، كنتيجة للقطيعة الشاملة والمفاجئة في توازن المجتمع الأصلي ، إلى نقص التغذية وظهور بطالة واسعة ، مما سبب الهجرة من الريف . كتب الجنرال لاباسيه إلى صديقه

ف. لاكروا ، يحدثه عن قبيلة في دائرة اورليانسڤيل (Orléansville) :« ان افضل قبيلة في اورليانس ڤيل ، أولاد ـ قصير ، التي كانت تعد في ايامي (١٨٤٢) ١٤ الف نسمة والتي كانت تملك العديد من القطعان ، وزراعات غنية ، تناقصت إلى النصف وباتت فقيرة ، انها معدمة تماماً .

لم تنتشر التقنيات الزراعية الفرنسية في الوسط الجزائري لاسباب متنوعة . ان هذه التقنيات متكيفة مع طبيعة الأرض الفرنسية ، من جهة ، وتعبر من جهة اخرى عن المستوى التقني في المجتمع الفرنسي في القرن التاسع عشر . يحرث المحراث الفرنسي بعمق اكبر من محراث الفلاح الجزائري ، ولكنه يتعب الأرض الخالية من النباتات والمتعرضة لمناخ قاس . هكذا يكون مردوده في الجزائر اقل مما هو في فرنسا ، ويتطلب استعماله اسمدة طبيعية أو كيميائية . كما انه أثقل من محراث الفلاح ، ويتطلب قوى اكبر لجره . كما ان تصليحه ، عند الضرورة، لا يمكن ان يتم إلَّا في مركز المستعمر الاوروبي ، الذي غالباً ما يكون بعيداً . عرقلت هذه العوامل الموضوعية انتشار الوسائل الزراعية الحديثة . لا يوجد الجهاز التقني إلا حيث يوجد المحيط الاجتماعي الذي يستطيع دعمه . ثمة عوامل مشابهة حالت دون انتشار الزراعات الجديدة ، الكرمة ، القطن ، التبغ . . . ، المخصصة للتصدير . والحال لم يكن الفلاح الذي يعيش في اقتصاد الاستهلاك الذاتي ليدرك حسنات مثل هذه الزراعات التي لا يمكن القيام بها إلَّا في اطار اقتصاد تبادل . ولذلك ، فإنه فضَّل زراعة القمح والشعير ، هذه الزراعة التي تقدم له اشباعاً مباشراً . وعلى العموم ، يحد الطلب الاجتماعي طبيعة النشاط الاقتصادي ويرسخ وتيرته . اما الذكاء البشري فيبتكر التقنيات اللازمة لهذا النشاط الاقتصادي ، تبعاً للاحتمالات المادية المتوفرة .

يكون بوسع الفلاحين ، لدى اندراجهم في النقدية ، العمل من أجل التصدير . ولكن ، هل يملكون وسائل ذلك ؟ لقد تبنوا ، بالعكس ، زراعة البطاطا التي دخلت في سنوات ١٨٥٠ وذلك لأنها تستجيب لحاجة ، لطلب اجتماعي فوري .

لم تتغير انماط حياة الفلاحين جذرياً ، ولم يرتسم اي تطور تدريجي

فيها . بل على العكس ، استمرت انماط الحياة هذه ، في اطار اقتصادي واجتماعي لم يكن هو اطارها بالذات ، مما أدى إلى توترات وآلام لدى السكان المحليين . شرعت الادارة الاستعمارية الى تثبت اقامة القبائل قبل قرار مجلس الاعيان . كان العسكريون يرون انه يجب اعادة تجميع « هذا الشعب الذي يتعذر حجزه »[١٢] . وعمدت بعض **المكاتب العربية** وفق هذه الرؤية ، إلى بناء مساكن من الحجر ، ولكن هذه المساكن كانت « رطبة ، سيئة التهوئة والانارة ، وتسبب امراضاً متعددة : السقام الروماتيزم ، امراض العين » ، هذا على حد تقرير طبيب عسكري من المكتب العربي[١٣] . « كان السكان المحليين الذين يعيشون تحت الخيام يوجدون بالعكس في ظروف افضل بكثير ، اذ كان بامكانهم تحاشي الاماكن المنخفضة والرطبة ، ووضع خيامهم على ارتفاعات جيدة التهوئة ، وترك الاماكن الملوثة كثيراً بالنفايات »[١٤] . لا نغير نمط حياة الفلاح الجزائري ، بمعنى تقدمي ، إذا ما بنينا له منزلاً .

عبرت قطيعة التوازن عن نفسها ، بالتأكيد ، بتراجع مستوى معيشة السكان ، ذلك المستوى الذي بلغ انخفاضاً مخيفاً خلال الازمات الاقتصادية . لم تنجم هذه الازمات عن المصادفات المناخية ، بل نجمت عن تحطيم اواليات النضال ضد هذه المصادفات المناخية ، بل نجمت عن تحطيم اواليات النضال ضد هذه المصادفات . كان التنظيم الاجتماعي القبائلي يأخذ هذه المصادفات المناخية بعين الاعتبار . كان هذا التنظيم ، بتأسيسه الاهراءات الجماعية ، يتفادى مساوىء سنوات القحط . لقد انفجرت ازمة ١٨٤٥ ـ ١٨٥٠ بتأثير ثلاثة عوامل : ـ الأزمة الاقتصادية في فرنسا التي نقلتها إلى الجزائر سوق القمح . تدفق المهاجرين الاوروبيين : استحوذت الموجة الأولى على قسم كبير من الأراضي ، وطردت عدداً من القبائل . عبَّر ذلك عن نفسه بخسارة موارد اقتصادية

---

(١٢) التعبير للنقيب ريشار ، رئيس المكتب العربي في تنيس Tenés ، في سنوات ١٨٤٠ .

(١٣) مقطع مذكور في : X.YACONO, op. eit, p. 368

(١٤) المرجع السابق ، ص ٣٦٨ .

ـ تتالي عدة سنوات قحط . ادى تـزامن هذه العوامل التي تبدو بلا رابط فيما بينها إلى وقوع الكارثة .

كانت ازمة ١٨٦٧ ـ ١٨٦٨ ، وهي اكثر حدة ، التجلي العام الأول للقطيعة العميقة في توازن ما قبل الغزو . وكانت ، فضلاً عن ذلك ، سبب انتفاضة ١٨٧١ العامة ، وهي آخر تمرد عنيف بهذا الاتساع عرفه المجتمع الاصلي . خلال هذه الأزمة ، شجع الجوع والبؤس الانتشار السريع للأوبئة ، لا سيما الكوليرا ، التي قضت على قبائل بكاملها . لم تكن ازمة ١٨٦٧ ـ ١٨٦٨ ازمة عابرة ؛ بل ظهرت بعد توسع اراضي المستعمرين وبداية تكوين الملكية الفردية . انها التعبير العنيف عن انتقال المجتمع الجزائري من مرحلة كان يشبع فيها الحاجات الاساسية لابنائه ، إلى مرحلة بات معها عاجزاً عن تأمين ذلك(١٥) .

(ب) تكوين الدوار

كان قرار مجلس الاعيان في ٢٢ نيسان ينشد هدفين : تكوين الملكية الفردية وتشكيل الدوار على قاعدة بقايا القبائل المفككة . يعبر الهدف الأول عن ارادة الانتقال بالمجتمع الجزائري ، ما قبل الرأسمالي أو اللارأسمالي بالاحرى ، إلى القوابل الاقتصادية والحقوقية لمجتمع رأسمالي . اما منعطفات هذه التحولات التي قلبت الجزائر فقد تمثلت بازالة العقبات القانونية لتسهيل عمليات البيع والشراء العقارية ، وخلق الشروط الملائمة لتوسع المستعمرين الاوربيين ، وبسط اواليات اشتغال النشاط الاقتصادي الخاص بالنظام الرأسمالي .

اما الهدف الثاني فله ، مثل الأول ، عدة وجوه . فبعد ان خُلقت الملكية

(١٥) يقول أ. نوشي (مرجع سابق) في العام ١٨٣٠ « . . . كان الفلاح يشبع . . . لم يكن طعامه متنوعاً ، ولكنه لم يكن يعبر عن نقص مزمن في التغذية » .

الفردية ، وانفصل الفرد عن القبيلة ، استلزم الأمر اعادة تجميع العدد الكبير من الأفراد المتحررين من الروابط الجماعية في اطار ما ـ ارضي واداري . هذا الاطار هو الدوار ، وهو دائرة لحد ما ادارية ، شكلها قرار مجلس الاعيان الذي استهدفت عملياته تفتيت القبائل لازالة الحواجز امام بيع وشراء الأراضي .

١ ـ تفتيت القبائل :

لن نقوم بدراسة شاملة عن تفتيت القبائل . ولعله من المهم جداً الانطلاق من بعض الامثلة لنظهر كيف تم تفتيت القبائل . ولكن لنشر قبل ذلك إلى ماهية القضاء ـ المختلط لنحدد موقع الدوار ادارياً ، وهو نتاج لتفتيت القبائل .

يشكل القضاء ـ المختلط ، هذا المجموع المكون من مراكز المستعمرين ومن الدورات ، كيان له بلدية خاصة ودائرة ادارية ، ولها شخصية مدنية وبعض الاستقلالية المالية . يديرها موظف هو الحاكم الاداري المدني ، يحيط به اداريون ـ مساعدون وزعماء محليون او قضاة . وترأس المجلس البلدي هذه الهيئة الاستشارية المؤلفة من اعضاء اوروبيين منتخبين ويمثلون مراكز المستعمرين ، ومن زعماء منتخبين من قبل « الجماعة »[١٦] ومن قضاة الدوارات . « ان القضاء ـ المختلط الواسع وسع القضاء في فرنسا والذي يسكنه عادة اكثر من ٨٠ الف نسمة ، يضم دوارات متكونة وفق معطيات واقعية تستند إلى املاك عائلية وتقاليد قبلية أو تقاليد المتحدات الاجتماعية ذات المصلحة الواحدة ، ويضم هذا القضاء ـ المختلط ايضاً مراكز الاوروبيين التي لم تبلغ درجة كافية من التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي حتى يمكنها ان ترتفع إلى مصاف القضاء الكامل »[١٧] .

كان يوجد إلى جانب الاقضية ـ المختلطة اقضية كاملة ، تكونت استناداً إلى قانون ٥ / ٤ / ١٨٨٤ الفرنسي ، وبوشر العمل بتطبيقها استناداً إلى

---

(١٦) جهاز جماعي استشاري على مستوى الدوار .

(١٧) راجع : Documents Algériens, Alger, 1948, p.23

المرسوم ٧ / ٤ / ١٨٤٤ . كان القضاء الكامل نسخة عن البلدية في فرنسا ، باستثناء ان مجلسه البلدي كان يضم « اعضاء مسلمين » لا ينتخبهم مجموع المسلمين ، ذلك ان غالبية السكان الاصليين هناك كانوا يتألفون من « رعايا فرنسيين » وليس من مواطنين . كان هذا التمييز موجوداً في « القانون الخاص بالسكان المحليين » .

هناك باختصار اقضية ـ مختلطة يكون حضور الجانب الأوروبي فيها ضعيفاً ، واقضية كاملة يكون فيها الجانب الأوروبي هاماً من حيث الاقتصاد ، دون ان يعني ذلك انه يشكل الغالبية العددية . وُجد الدوار في كل من هذين النوعين من الأقضية ، ولا يؤثر وجوده في واحد منها على الحياة الفعلية لسكان الدوار .

سنذكر على سبيل المثال القضاء المختلط (الجندل) الذي درسه ن . لاكروا (N.Lacrois) في (Revue Africaine) لنبين كيف تكون الدوار من القبائل المفتتة .

تشكل هذا القضاء المختلط بموجب القرار الحكومي بتاريخ ٢٥ / ٨ / ١٨٨٠ . كان يتألف في الأصل من القبائل التالية : الجندل ، بني احمد ، بني فاطم ، غريب ، حناشا ، والحقت به قبيلة قرمي عام ١٨٨٩ ،وقبيلة سوماطا عام ١٩٠٥ . ولكن القبائل التي تناولها قرار مجلس الاعيان في ٢٢ / ٤ / ١٨٦٣ ، كانت قد تشكلت في دوارات قبل انشاء هذا القضاء المختلط .

وفي العام ١٨٦٦ كانت قبيلة الجندل المؤلفة من سبع فرق (بطون) قد تشكلت في دوار واحد هو دوار الجندل .

اما قبيلة بني احمد ، المؤلفة من أربع فرق ، فتكونت في دوار واحد سكانه ٣٣٥ نسمة ، والفرق الأربع هي العسانين ، أولاد قعيو ، أولاً علوان وأولاد غسوم ودُعي الدوار باسم وادي تلبانة .

اما قبيلة بني فاطم المؤلفة من ست فرق ، فكانت تعيش في ١٨ منزلاً و١٢١ خيمة و٢٥٤ جوربي ، وتشكلت في دوار واحد .

الفرق	عدد السكان
اولاد العباس	٩٦٥
مهاقا	١٣٣٨
هوارا	٧٨٤
عين الدم	١٥١
أولاد علي	٣٦٦
أولاد عمران	٨٩٨
دوي حساني	٩٠١
المجموع	٥٤٠٣

الفرق	عدد السكان
بني فاطم	٢٤٣
اولاد سيبا	٢٤٨
لاروات	١٥٣
مهازا	١٠٠
أولاد عفيف	٢٤١
دهاقنا	١٩٦
المجموع	١١٨١

وقسمت قبيلة مطماطا المؤلفة من تسع فرق إلى دوارين . احتوى دوار وادي تبغزرت ، ٣١١١ نسمة ، الفرق التالية اولاد سعادا ، أولاد يونس ، اولاد علي بوسيبا ، أولاد رحمون . أما دوار جبل لوه ، ٢٠٢٠ ساكناً ، فقد ضم الفرق التالية : هنزة ، زبالا أولاد مادي ، أولاد اوزنار ، اولاد حميدة .

وشكلت قبيلة غريب المؤلفة من أربع فرق (أولاد ماغيل ، اولاد علي ،

بني حاشد ، والحديقة) دواراً واحداً من ٣٧٦٨ ساكناً (٥٢ منزلاً ، ٢٦٧ خيمة ، ٦٢٩ جوربي) .

وشكلت قبيلة حناشا المؤلفة من أربع فرق (أولاد حنيش ، شروا ، الفواغا ، العنابليا) دواراً من ٧١٥ ساكناً (٨ بيوت ٤٧٢ خيمة ، ١١٦ جوربي) .

وشكلت قبيلة عوامري (ثلاث فرق : اولاد موسى ، اولاد ديلها اولاد جوطا) دواراً من ٢٥٤٠ ساكناً (١٦ منزلاً ، ٢٥ خيمة ، ٤٥٦ جوربي) .

وقُسمت قبيلة سوماطا إلى دوارين : دوار وادي الجر (٢٥١١ نسمة) ودوار وادي السبت (٢٥٠٤ نسمة) .

دوار وادي الجر	دوار وادي السبت
أولاد محمود	أولاد بن رخيصة
الساحل	محمريا
بن حمود	أولاد احمد
المعيف	الحماميزا
دهامينيا	بومومن
الهاشم	بني اخلاف غريب وعربي
بو جماعة	بني اخلاف المسكورا
بو مومن	بني محزن
	أولاد سيدي رباح .

حال اتساع القبائل في قضاء الجندل المختلط دون تفتيتها . أُلحق دوار تبغزيرت (قبيلة مطماطا) عام ١٩٠٩ بقضاء ثنيت وهاد المختلط .

اعدَّ الين سان ـ ماري (Alain sainte-Marie)[١٨] جدولاً بالدوارات

١٨) Alain SAINTE-MARIE: L'application du sénatus- **Consulte du 22 Avril** 1863 dans la province d'alger - Thèse multigraphiée, Nice, 1969, p.184-190.

المتكونة في بعض المناطق على قاعدة القبائل السابقة في منطقة الجزائر السابقة .

يختصر الجدول التالي العمليات التي تمت في قضاء اورليانسفيل .

قضاء اورليانسفيل

القبائل	الدواوير	تاريخ المراسيم
عبي وفريلا	بوزهار	٣٠ - ٩ - ٦٨
عريب (ميليانا)	عريب	٢٤ - ٤ - ٦٧
عطاف	فوضة روينا بتركانين زدين	١٠ - ٧ - ٦٧
بغدورا	بغدورا	٢٨ - ٤ - ٦٦
بني بوكني	بني بوكني	٣١ - ١٢ - ٦٦
بني جردين	بني جردين	١٠ - ٨ - ٦٨
بني غومريان	بني غومريان	٢٠ - ٩ - ٦٧
بني حوا	بني حوا	٥ - ٦ - ٦٩
بني منا	بعاش تلاسا	٦ - ٧ - ٧٠
بني محارز	بني محارز	١٦ - ٦ - ٦٦

القبائل	الدواوير	تاريخ المراسيم
بني راشد	بني راشد	١٧ ـ ٧ ـ ٦٧
بني سومور	الخميس	١١ ـ ٦ ـ ٧٠
بني تامو	بني تامو	١٣ ـ ٣ ـ ٦٧
بو راشد	بو راشد	٢٧ ـ ١١ ـ ٦٨
شوشَوا	شوشوا تمدارا	١٥ ـ ١١ ـ ٦٩
الحرار	الحرار	٣١ ـ ١٢ ـ ٦٦
حميص	حميص	٢٤ ـ ٣ ـ ٦٦
معين	معين	١٥ ـ ١ ـ ٦٨
مَجاجا	مدينة ـ مجاجا	١٥ ـ ١٢ ـ ٦٦
أولاد عيسى	طاريا	٣ ـ ٨ ـ ٦٧
أولاد عايد	المداد بن نعواري ايغود	٢ ـ ١٠ ـ ٦٩
اولاد فارس	أولاد فارس	١٣ ـ ٣ ـ ٦٧
أولاد قُصير	العجراف ١٠٠ شمبل ١٠١ ام الدرو ١٠٢	٢٩ ـ ٢ ـ ٦٨

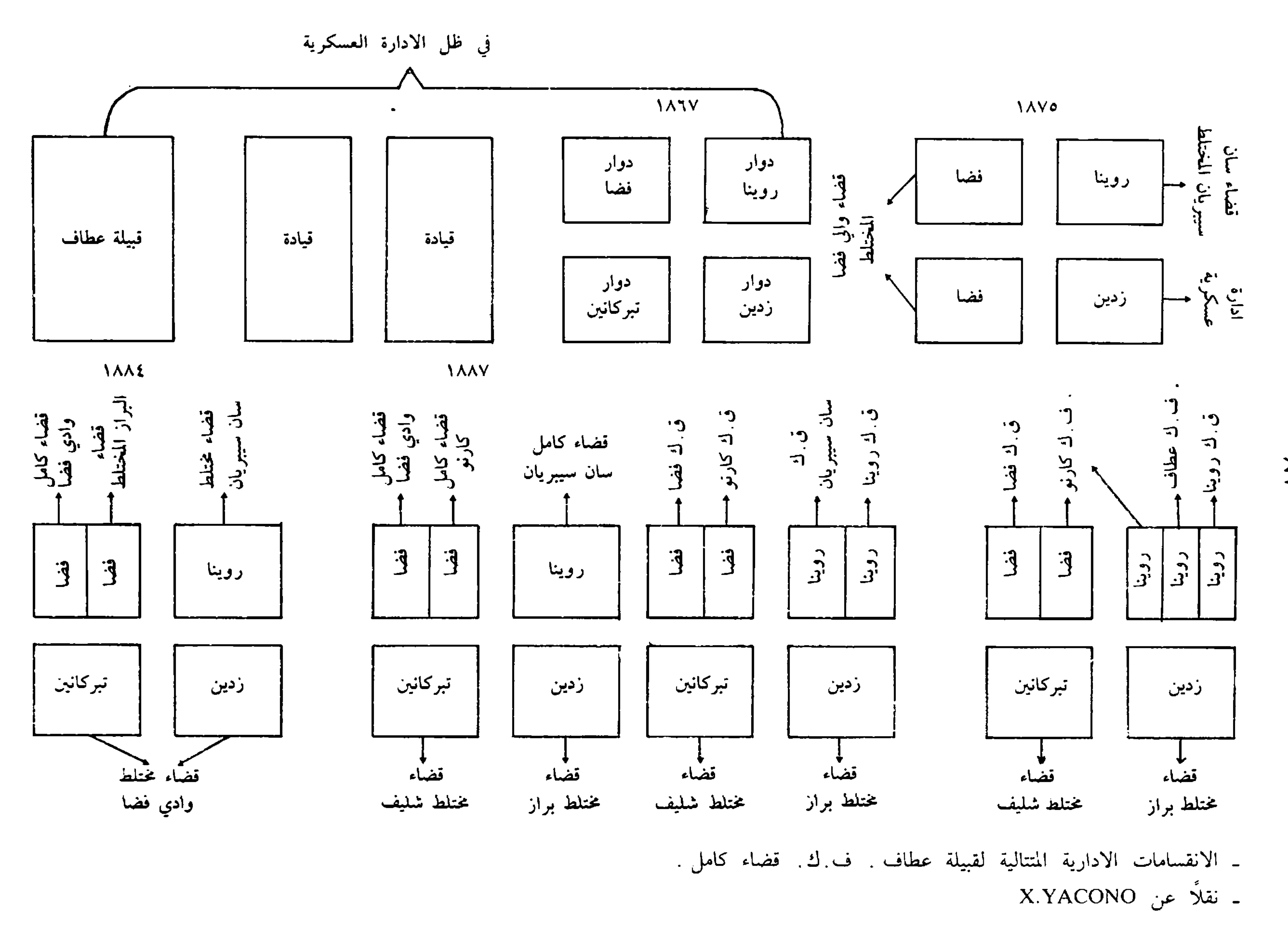
القبائل	الدواوير	تاريخ المراسيم
	سيدي العروسي ١٠٣ سلي ١٠٤	
أولاد ميراو أولاد مباركا	وادي خليدا ١٠٥	٣ ـ ٨ ـ ٦٧
أولاد سيدي سليمان	عين العنصور ١٠٦	٨ ـ ١١ ـ ٦٩
أولاد يحيا	شمالا ١٠٧	١ ـ ٥ ـ ٦٨
اوزغرا	وادي اواغيناي ١٠٨	١٢ ـ ١١ ـ ٦٨
سبيح الشمال	سوباح ١٠٩ هرنفا ١١٠ مشايا ١١١ وادي زياد ١١٢	٢٧ ـ ١١ ـ ٦٨
سبيح الجنوب	طفلوط ١١٣ زبوج الأوسط ١١٤	٢٦ ـ ٦ ـ ٦٧
سنجاس	حرشون ١١٥ تسيغوات ١١٦ غربوسا ١١٧	٣٠ ـ ٩ ـ ٦٨
سنفيتا	سنفيتا ١١٨	١٦ ـ ٦ ـ ٦٩
سوحيقا	تازا ١١٩	١٧ ـ ١٠ ـ ٦٩
زوغاران	توايرا ١٢٠	٢٧ ـ ١١ ـ ٦٨

ثمة قبائل اخرى لم تَشكل دوارات ، بل الحقت مباشرة بمراكز المستعمِرين . منها في منطقة الجزائر القبائل التالية :

القبيلة	مركز الالحاق	تاريخ المرسوم
عبيد	درا الميزان	٢٧ ـ ٧ ـ ٧٠
بني تور	دليس	٣٠ ـ ١٠ ـ ٦٨
شنوا	شرشل	٢٢ ـ ٢ ـ ٦٨
خامشنا الجبل	عليا	٦ ـ ٤ ـ ٧٦
موزايا (قسم منها)	مدينة موزايا	٢٣ ـ ٩ ـ ٧٦
توارغا	دليس	٨ ـ ٩ ـ ٧٦

سنعمد، من اجل ادراك افضل للطريقة التي تفتت بها القبائل، إلى تتبع تطور هذا التفتت عند واحدة منها منذ قرار مجلس الاعيان لعام ١٨٦٣ حتى مطلع هذا القرن . انها قبيلة عطاف .

ان هذه القبيلة ، التي بقيت حتى العام ١٨٦٧ في ظل الادارة العسكرية للمكاتب العربية ، قسمت أولاً إلى قيادتين ، ووزعت على أربعة دوارات هي : دوار فضا ، دوار روينا ، دوار تبركانين ، دوارزدين . وبعد سقوط الامبراطورية الثانية والغاء المكاتب العربية ودمج دوار فضا بدوار تبركانين ليشكلا القضاء المختلط ، قضاء وادي فضا ، بينما أُلحق دوار روينا بالقضاء المختلط ، قضاء سان ـ سبيريان ، وأصبح دوار زدين تحت الادارة العسكرية . في العام ١٨٨٤ انقسم دوار فضا فدخل قسم منه في القضاء الكامل لوادي فضا وفي القضاء المختلط ، قضاء البراز . وخرج دوار زدين من الادارة العسكرية ليدخل في قضاء فضا المختلط إلى جانب دوار تبركانين . وبعد ثلاث سنوات صار قضاء البراز المختلط وقضاء سان سيبريان قضائين كاملين (قضاء كارنو وقضاء سان سيبريان، وانقسم قضاء فضا المختلط الى اثنين مختلطين : قضاء شليف وقضاء البراز اللذين امتدا على التوالي إلى الأراضي السابقة لدوار بتركانين ودوار زدين .



- الانقسامات الادارية المتتالية لقبيلة عطاف . ف.ك. قضاء كامل .
- نقلاً عن X.YACONO

وفي العام ١٨٩٢ حصل تغيير واحد : انقسم قضاء سان سيبريان الكامل ، الذي يضم الأراضي السابقة لدوار روينا ، إلى قضاء سان سيبريان الكامل ، وقضاء روينا الكامل . وفي العام ١٩٢١ ، تحول قسم من قضاء سان سيبريان الكامل إلى قضاء عطاف الكامل ، بينما الحق القسم الآخر بقضاء كارنو الكامل .

وعلى غرار قبيلة عطاف ، قسمت جميع قبائل الجزائر ، وتشكلت في دوارات . لنأخذ أية صفحة من « الفهرس الابجدي لقبائل دوارات الجزائر »[١٩] ، ولنأخذ بعض الموضوعات :

جرعا : (الأقليم السابق لقبيلة أكرما شراغا) . المساحة : ٤٤٢٤ هكتاراً . تكونت في دوار ـ بلدة ، بمرسوم ٢٣ تشرين الثاني ١٨٦٧ . (النشرة الرسمية ، ص ٢٩٨) . أُلحق بقضاء رينو المختلط . الكانتون القانوني لأنكرما . محكمة مازونا . السكان ١٢٧٠ مواطن اصلي . تتألف جماعة الدوار من ١٠ اعضاء يمثلون الفرق التالية . . . (اسماء الفرق) .

جرمونا : الأقليم السابق لقبيلة تحمل نفس الاسم) . المساحة : ٣٣٥١ هكتاراً . تكونت في دوار ـ مدينة بمرسوم ٩ ـ ١٠ ـ ١٨٦٩ . (النشرة الرسمية ، ص ٣٣٨) . شكل قسم من هذا الدوار (١٦٥١ هكتاراً) مركز كاراتا ؛ وأُلحق القسم الآخر (١٧٠٠ هكتاراً ، المساحة الراهنة للدوار ـ المدينة) بقضاء تاكيتونت المختلط . عدد السكان الاصلين ١٥٨٩ . اما جماعة الدوار فتتألف من ١٢ عضواً يمثلون الفرق التالية . . . (اسماء الفرق) .

جزار : (الأقليم السابق لقبيلة هدنا الشرقية) . تكونت في دوار ـ مدينة بموجب القرار الحكومي ، تاريخ ٢٨ ـ ١ ـ ٩٥ (النشرة الرسمية ، ص ١٥٦) . قضاء من السكان المحليين وملحق باريكا (تقسم باتنا)[٢٠] .

---

(١٩) F.ACCARDO: Répertoire alphabétique des tribus et douars de l'Algérie, Alger, 1879.

(٢٠) لم تتكون اراضي الجنوب من اقضية مختلطة ، بل هي في ظل الادارة العسكرية .

محكمة باريكا . نظم هذا الدوار في شيخات باسم صلالحة . . . (فيما يلي اسماء الفرق) .

جيجيلي : قضاء كامل ، السكان الاصليون فيه ٤٤٨٤ موزعون كما يلي : ٢٧٢٦ في مدينة جيجيلي ومزارع ضواحيها ، ١٧٥٨ في مزارع وفرق الدوار ـ المدينة المعروف بيني قايد فيما يلي . . . (اسماء الفرق) .

تُبرز هذه المقتطفات المختارة تعسفِياً من صفحة واحدة من **فهرس** ف . أكار ، تقسيم القبائل لسحب الأراضي منها . هكذا تم قلب البنية الاجتماعية تماماً من أجل تحقيق هذه الغاية . كان الواقع الوحيد لتحديد الأراضي هو الحصول على قسم منها لصالح المستعمِرين . ولم تكن الدوارات ، على الرغم من كل المظاهر تتمتع بوحدة متكاملة . يقول أ . فرمون (A.Fermont) في معرض دراسته لمنطقة عين مليلا : « نشأت الدوارات ، هذه المجموعات الادارية الواسعة ذات المنعطفات المبهمة ، والتي لا تمتاز بأية وحدة ، من ضم البدو الحضريين إلى قبائل الشاوية القديمة »[٢١] . ويشير في مكان آخر إلى ان « الدوار ليس سوى مكان جغراقي تلتقي فيه بعض العائلات من أصول ومصالح متعارضة . تنعكس هذه التقسيمات بشكل جلي في توزيع واشكال السكن . يقابل العائلة المشتى الذي يضم عدداً متغيراً من المساكن . تكون الدوار من ضم هذه المشاتي وفق نظام سقيم » .

ان نطاق الدوار عبارة عن حدود ادارية ترجع إلى عملية عزل لا تريد الاعتراف بسمتها هذه . أما الهدف المنشود منها فهو ، من جهة أولى ، سحب الأراضي لصالح المستعمرين ، وتثبيت مالكيها السابقين من جهة اخرى ، في أنواع من المستودعات تكون فيها آفاق الاندراج في تطور القوى الانتاجية ، هشة .

٢ ـ الوضع الاقتصادي في الدوار .

ان اقتصاد الدوار زراعي اساساً ، ويتسم بكونه لا يكفي لسد الحاجات

---

(٢١) A.FERMONT: Le région d'aīn Mlila dans les Hautes plaines Constanti-noises, in Méditerranée. 1962. n° 2. Aix en provence. p. 45-46.

الغذائية للمتحد الاجتماعي . ومما فاقم هذا الوضع ايضاً هو تظافر النمو السكاني مع الافقار العام .

تحتل الحبوب (القمح والشعير) مساحات شاسعة نسبية (٣/٤ الأرض عامة) . اما المردود فضعيف جداً ، نظراً لضعف التربة وتخلف الأدوات المستعملة . تزرع إلى جانب الحبوب ، وحسب الأراضي ، انواع من البقول (الفول والعدس) وبعض الخضار (البطاطا ، البـاندورة ، القرعيات) ، وهناك احياناً بعض بساتين الاشجار المثمرة ، كالزيتون والليمون . . .

تبقى تربية الماشية(٢٢) ، على الرغم من ضعفها ، مهمة خاصة بالنسبة لطبيعة هذه الزراعة التي تهدف إلى تغذية السكان تزداد اهمية تربية الماشية (الخراف) كلما اتجهنا نحو السهوب ، على حساب النشاط الزراعي . يسود الماعز في امكنة التل وضواحي الجبال ، ونقل الخراف . اما تربية الابقار فضعيفة جداً . لذا فكمية الحليب القليلة التي يستهلكها الناس تأتي من الماعز . اما الأبقار القليلة ، فهي ضعيفة المردود من حيث انتاج الحليب . كذلك لا تقدم تربية الطيور الداجنة ، وهي نشاط نسائي ، الاّ النذر اليسير .

كان قسم كبير من سكان الدوار يعمد ، من اجل تخفيف « العجز الغذائي » ، إلى جمع البلوط ، وخلطه بكميات مماثلة له من الشعير . وكان البلوط يشكل نصف كمية الغذاء بالنسبة للفئات الافقر ، وذلك طيلة اربعة أو خمسة شهور في السنة . وكانت نسبة قليلة من السكان تأكل الخبازة وبعض النباتات الشوكية وبعض الخضار البرية . يلاحظ ل . شيفاليه (L.Chevalier) ان « . . . مجموع السكان يعاني من نقص جلي في الاطعمة الوقائية ، وكان ثلاثة ارباع السكان محرومين عملياً من الحليب واللحم والبيض والمواد الدهنية الجيدة النوعية »(٢٣) .

---

(٢٢) تدنت قطعان الابقار من ٨,٢١٨ مليون رأساً ، في مطلع القرن العشرين إلى ٦,٥ مليوناً في سنوات ١٩٢٠ ، ومن ثم إلى ٥ ملايين في سنوات ١٩٣٠ . راجع :
D.SARI: La depossession des fellahs, Alger, 1975, p.107.

(٢٣) L.CHEVALIER: Le problème démographique non-africain, paris, 1948, cité par D. SARI, op. cit, p.103.

كان الوضع الاقتصادي ، في جميع دوارات الجزائر ، هو نفسه تقريباً ، اللهم إلَّا بعض الاختلافات البسيطة . وكانت الحالة العامة في الدوار تعبر عن الخطوط الاساسية للحياة الريفية في الجزائر ما بين ١٩٠٠ و١٩٤٠ .

يقع دوار اغبال[٢٤] في منطقة شرشل ، ويمتد على مساحة ٣٢٨ هكتاراً . تحتل الملكية الخاصة ١٨٧١ هكتاراً موزعة على ٤١٤ ملكية . كان نصف هذه المساحة فقط مزروعاً ، اما الباقي فيتألف من أرض صخرية ومنحدرات حادة ، ويستعمل كمراعٍ ضعيفة . وكان القسم المزروع مخصصاً للحبوب والخضار والأشجار المثمرة ، وحوالي مساحة ٨٠٠ هكتاراً مخصصة فقط للحبوب ، وذلك من أصل مساحة مزروعة من ٩٠٠ هكتاراً .

وبما ان أراضي الدوار لم تكن تكفي لاعالة العائلات ، فقد كان قسم كبير من مالكي قطع الأرض الصغيرة يعملون كعمال موسميين في مزارع المعمرين وفي املاك الجزائريين الميسورين . وضع مؤلف الدراسة الشاملة عن دوار أغبال « الميزان التجاري » للدوار ، يتضمن هذا الميزان من جهة ، الفائض الذي ينتجه الدوار ويبيعه ، ومن جهة اخرى ، ما يشتريه الدوار من الخارج .

الميزان التجاري لدوار أغبال[٢٥]

الصادرات

الزيتون	٦٠٠ كنتالاً	١٨٠٠٠ فرنكاً
التين	١٦٠ كنتالاً	١٢٠٠٠ فرنكاً
الخرنوب	١٦٠ كنتالاً	١٦٠٠ فرنكاً
العنب	٥٠ كنتالاً	٥٠٠٠ فرنكاً
الليمون	٤٥ كنتالاً	٢٠٠٠ فرنكاً
المشمش	١٢ كنتالاً	١٢٠٠ فرنكاً

(٢٤) P.LAPALUD: Le douar Aghbal, Alger, 1934.

(٢٥) المرجع السابق ، ص : ١١٣ - ١١٤ .

الحامض	٨ كنتالاً	٨٠٠ فرنكاً
التفاح	١٠ كنتالاً	٣٤٥٠ فرنكاً
الدراق	٨ كنتالاً	٨٠٠ فرنكاً
اللوز	١٠ كنتالاً	٦٥٠ فرنكاً
الزعرور	٤ كنتالاً	٤٠٠ فرنكاً
الجوز	٢,٥ كنتالاً	٨٧٥ فرنكاً
الاجاص	٧ كنتالاً	٢١٠٠ فرنكاً
الخوخ	٤ كنتالاً	٣٢٠ فرنكاً
الرمان	٢٠ كنتالاً	١٥٠٠ فرنكاً
البصل	٦٠ كنتالاً	٤٥٠٠ فرنكاً
الخيار	٤٠ كنتالاً	٢٤٠٠ فرنكاً
البطيخ	٨ كنتالاً	٥٦٠ فرنكاً
الشمام	٤٠ كنتالاً	٢٤٠٠ فرنكاً
الثوم	٢ كنتالاً	٦٠٠ فرنكاً
الابقار	٣٠ رأساً	١٢٠٠٠ فرنكاً
ماعز وخراف	٢٠٠ كنتالاً رأساً	١٦٠٠٠ فرنكاً
طيور داجنة	٧٠٠ كنتالاً زوجاً	٥٢٠٠ فرنكاً
بيض	٢٥٠ دزينة	٧٥٠ فرنكاً
المجموع العام		٩٥١٠٥ فرنكاً

الواردات

الشعير	٢٦٠٠ كنتالاً	١٨٢٠٠٠ فرنكاً
القمح	٣٠٠ كنتالاً	٣٧٥٠٠ فرنكاً
غرفيلا(٢٦)	١٠٠ كنتالاً	٧٥٠٠ فرنكاً
فول	٥٠ كنتالاً	٣٧٥٠ فرنكاً

(٢٦) نوع من البازيلا

بطاطا	٤٠ كنتالاً	٤٠٠ فرنكاً
رز	١٠ كنتالاً	١٢٠٠ فرنكاً
سكر	٢٠ كنتالاً	٨٠٠٠ فرنكاً
ملح	٣٠ كنتالاً	١٥٠٠ فرنكاً
قهوة	٧,٥ كنتالاً	١٣٥٠٠ فرنكاً
شاي	١,٥ كنتالاً	٣٠٠٠ فرنكاً
كاربوب	٢ كنتالاً	٤٠٠ فرنكاً
تبغ	١٨٠٠ علبة	٣٦٠٠٠ فرنكاً
نفط	٥٠٠ ليتر	١٠٠٠ فرنكاً
صابون	٢٠٠٠ قطعة	٥٠٠٠ فرنكاً
البسة رجالية		٧٥٠٠٠ فرنكاً
البسة نسائية		٢٥٠٠٠ فرنكاً
ادوات		٧٠٠٠ فرنكاً
المجموع العام		٤٠٧٧٥٠ فرنكاً

تدفع قراءة هذين الجدولين إلى اجراء العديد من الملاحظات. فالفرق بين مجموع الصادرات ومجموع الواردات كبير جداً (٩٥١٠٥ مقابل ٤٠٧٧٥٠) . لا يسد الانتاج المحلي حاجات الناس ، لذلك يتم اللجوء بنسبة كبيرة إلى الأسواق الخارجية . ولا يغطي فائض الانتاج المحلي ، بالكاد ، ربع قيمة المنتجات « المستوردة » .

تغطي هذا الفرق بالتأكيد الأجور التي يتقاضاها عمال الدوار الموسميون، ومن هنا اهمية العمل المؤقت في مزارع المستعمرين .

على الرغم من الأهمية النسبية لمساحة أراضي الدوار المكرسة لزراعة الحبوب ، فإن قيمة واردات الشعير والقمح تفوق نصف قيمة مجموع الواردات . لم يكفْ انتاج القمح بالنسبة للفرد ، على مستوى الجزائر بكاملها ، عن الانخفاض ، منذ الاستعمار ، وذلك بفضل الانخفاض المتزايد

للمردود وتزايد عدد السكان[٢٧] . ان كمية الحبوب التي يتصرف بها كل مواطن جزائري انخفضت ، حسب ر. ديمون R. DUMONT ، من عام ١٨٧٨ إلى ١٩٤٨ ، من ٦ إلى ٣ كنتالاً في السنة[٢٨] .

اما مشتريات الأدوات فهي ضعيفة جداً في دوار أغبال ، وقيمتها اقل من قيمة السكر المستهلك (٧٠٠٠ مقابل ٨٠٠٠) . ان فلاحي هذا الدوار ، على غرار فلاحي البلاد بكاملها ، لا يستعملون ابداً ، او تقريباً ، ادوات مصنعة ، لزراعة الأرض .

ان الواردات مخصصة لتأمين الحاجات الاساسية ؛ وهي تتشكل في ٧٠٪ منها ، من المواد الغذائية . يشهد ذلك بمستوى معيشي منخفض جداً (قانون انجلس) . في دراسة شاملة حول قضاء وادي فضا المختلط ، يتقدم الحاكم الاداري بالملاحظة التالية حول استهلاك الفلاح الجزائري : « . . . يبلغ متوسط موارد المواطن الريفي ١٠٠,٠٠٠ فرنكاً (قديماً ، أي ما يعادل ١٠٠ فرنكاً جديداً) لاطعام وإلباس ورعاية ستة اشخاص طيلة السنة . لذا ليس من المستغرب ان نجد هذا المواطن يأكل فقط خبز الشعير واللبن ، وان لا يستهلك ، أو استهلك القليل من ، السكر والقهوة ، ولا يستخدم الزيت ولا الصابون . انه زاهد ولكن زهده الزامي » .[٢٩] .

ان الوضع الاقتصادي في الدوارات معدم . ففي كل مكان ، يحافظ فقر التربة وغياب او ضعف الوسائل التقنية ، وعدم استعمال الاسمدة الكيميائية ، وعدم كفاية المردود ، يحافظ كل ذلك مستوى معيشة منخفض

---

(٢٧) هذا هو تطور انتاج الحبوب الذي اعددناه استناداً إلى : Revue statistique agricole: Ministere de, Agriculture et de la Reforme Agraire, n° 7 . Décembre 68, p.67

	١٩٠١ - ١٠	١٩١١ - ٢٠	١٩٢١ - ٣٠	١٩٤١ - ٥٠
بملايين الكنتالات	١٩,١٧	١٨,٢٢	١٦,٧٧	١٧,٣٣

(٢٨) R:Dument: Les donnés agricoles du problème, in L'industrialisation de l'Afrique du Nord, paris, 1952

(٢٩) D.SARI, op. cit, p.102

جدا ، ويخلق « الحلقة المفرغة » للفقر . وادى الانخفاض في وفيات الاطفال ، اثر ادخال المكتشفات الطبية إلى الارياف، إلى انفجار سكاني فعلي، كان من نتائجه المباشرة والفورية ارتفاع نسبة البطالة ونقص الاستخدام ، والافراط في استغلال الأرض المتوفرة .

ان سكان الدوارات الواقعين بين فكي كماشة الجوع وفقر الزراعة سيقدمون جحافل مستمرة للهجرة من الريف إلى المدن وإلى الخارج . هكذا سيؤثر كثيراً هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الدوارات على التطور اللاحق للجزائر . يقول أ. بيرك (A.Berque) في العام ١٩٣٦ : « بيد انه من واجبنا ان نتحرك هناك (في الدوارات) . يجب ، في الحقيقة ، وان يكن من اجل غرض اناني ، ومن اجل السلامة السياسية ، ان نعمل على استقرار ، وان نرسخ هؤلاء الفلاحين في أرض يجب ان تطعمهم ، لا سيما وان هؤلاء الفلاحين مخصصين ربما لتشكيل اصلب قاعدة لسيطرتنا »[٣٠] .

أضعفت شتى القوانين العقارية الاستعمارية ، ان لم تكن دمرت ، الروابط الجماعية ، وخلقت كياناً مجهولاً حتى الآن : الفرد . ان تقسيم الأرض الفردي يشير إلى الانتقال من توازن اقتصادي يحفظه فقط مبدأ جماعية الأرض ، إلى اقتصاد الجوع . يصون مبدأ جماعية الأرض التراث العقاري ضد افراط التجزئة ، وضد الملكيات الكبيرة الخاصة . ان هذا المبدأ هو الذي يجعل ممكناً اقامة الاهراءات الجماعية اللازمة لمواجهات التقلبات المناخية . كانت النتيجة المنطقية لهذه « الثورة السلبية » تكديس الناس في الدوارات ، وتشكيل فائض عمالي زراعي ، والهجرة الريفية الفوضوية . ان التغيرات التي طرأت على نمط حياة السكان الجزائريين لم يعبِّر عنها بوضوح في تطور السكن . ان الانتقال من الخيمة إلى « الجوربي » والتعميم الكبير لهذا الأخير بوصفه المنزل النهائي ، كانا من العلامات الواضحة على انهيار الاقتصاد السابق الذي كان يتحمل نمطاً من الحياة متكيفاً معه .

---

(٣٠) Augustin BERQUE: L'habitation de l'indigène algérien, in Revue Africaine, 1936, p.98

(ج) قلب انماط الحياة

ادى الاضطراب الاقتصادي ، الذي سببه الاستعمار سلمياً أو بالعنف ، وانتزاع الأراضي وطرد السكان واسكانها في كانتونات ، ادى كل ذلك إلى التأثير بشدة على انماط حياة سكان الجزائر . كان على هؤلاء السكان ، الذين تعرضوا للاقامة في امكنة محصورة ، ان يثبتوا في مكان واحد ان كانوا من البدو أو نصف ـ البدو ، وان يضيق الخناق عليهم ان كانوا حضريين . وكانوا مجبرين ، من جراء ذلك ، على اجراء تغيير في نمط معيشتهم آخذين بعين الاعتبار الأوضاع الجديدة . سنعمل على استخلاص اتجاه عام يجري على حساب الخصوصيات المحلية . بيد ان هذا الاتجاه يكون اشده في السهول العليا والسهوب ، عند نصف ـ البدو ، ذلك لأن هؤلاء ، بخلاف ابناء الجبل ، قد غيروا نمط حياتهم(٣١) بمعنى انهم انتقلوا من الحياة البدوية إلى الحياة الحضرية .

ظهر الاتجاه الذي سنعمل على وصفه ، في تطور انماط الحياة ، غداة التغلغل الفرنسي في الجزائر . وانطلاقاً من العام ١٨٧٠ ، أي بعد اربعين سنة من هذا التغلغل ، صار هذا الاتجاه محتوم النجاح . هكذا صارت انماط الحياة ، عشية الحرب العالمية الثانية متغيرة تماماً ، بحيث ان بقاء بعض ممارسات النمط الأصلي لا يعود كونه بقايا من الماضي في طريقها إلى الانقراض البطيء .

ثمة اعتبارات تاريخية (يجب عدم المبالغة في تقدير اهميتها) وضرورات

---

(٣١) يفسر ب. فيدال لابلانش (P.Vidal de la blanche) في الصفحة ١٠٣ من (مبادىء الجغرافية البشرية) نمط الحياة بكونه « مجمل الاشكال المادية للمجموعات البشرية التي تعيش في اقتصاد مقفل او شبه مقفل ، ويتسم بجانب اساسي في النشاط الحياتي : انماط الحياة الرعوية ، انماط حياة الصيد في المياه أو على اليابسة او جمع الثمار ، أو بارتباط هذا الاقتصاد بوسط انتاجي جغرافي : نمط حياة زراعي الرز في الشرق ـ الأقصى ، نمط حياة ابناء الجبل . . . » . راجع أيضاً :

M.SORRE: la notion degenre de vie, in Annales de géographie . 1948, p.97.

جغرافية جعلت نمط الحياة في الجزائر ، بل في افريقيا الشمالية ، مزدوجا : نمط الحياة البدوي ، ونمط الحياة الحضري . يوجد الأول في الصحراء (باستثناء المزاب) ، وفي السهب ، وفي السهول الداخلية المرتفعة ، ويتقدم عميقاً حتى حدود المتوسط في بعض المناطق (اورانيا) . بينما يوجد الثاني اساساً في الهضاب الجبلية المعروضة **بالتل** ، (هضاب الكابيل ، اطلس ميتجن ، جبال دحرا ، جبال تلمسان ، جبال ترارا) ، وحول الواحات الصحراوية (المزاب) . صحيح انه يوجد بين هذين النمطين انماط اخرى ، لا سيما نمط نصف ـ البداوة لابناء جبل اوريس وللرعاة الزراعيين في الهضاب الساحلية .

ادت الاضطرابات في انماط حياة هؤلاء إلى انعكاسات على الصعيد الاجتماعي . ان تفتيت القبائل وفروعها ، وانفجار العائلات الموسعة هما أولى هذه الانعكاسات الاجتماعية . ينطوي نمط الحياة على تنظيم اجتماعي خاص به ، فكل تغيير في هذا النمط يؤدي إلى تغيير في التنظيم الاجتماعي .

١ ـ البدو ونصف ـ البدو

ليس من اليسير التفريق . بين البدو ونصف ـ البدو، أو أيضاً بين نصف ـ البدو والحضر . البدو الحقيقيون هم بدو الجنوب الكبير . اما نصف ـ البدو فنقصد بهم سكان السهول ـ العليا الذين يمزجون النشاط الرعوي بالنشاط الزراعي ، وكذلك سكان الأوريس الذين ينتقلون مرة واحدة في السنة مع انهم يقيمون في قرى خاصة بهم .

حاول أ. برنار و ن. لاكروا اعداد تصنيف للبداوة في الجزائر : البدو الصحراويون الذين لا يخرجون من الصحراء ، البدو الصحراويون الذين يصيفون في التلال ، البدو الذين يخيمون صيفاً في امكنة متميزة عن تخييمهم شتاءً ، البدو الذين يبحثون عن المراعي في تنقل قصير المدى (٢٠ ـ ٢٥ كلم) ، واخيراً شبه الحضريين الذين يتنقلون بغرض تسميد الأرض والهرب من الطفيليات .

---

(٣٢) A.BERNARD et N.LACROIX: L'évolution du nomadisme en Algèrie, Algèr, paris, 1906.

(أ) البدو في الجنوب الكبير .

نقصد بهم القبائل او تلك الفروع من القبائل الصحراوية التي تقع مرابطها في الصحراء ، والتي تقضي هناك طيلة السنة أو القسم الأكبر منها سنميز القبائل التي تصِّيف على تخوم التلال عن تلك التي لا تخرج ابداً من الصحراء لأنها تعيش في عمقها .

منذ شهر ايار يقترب البدو الأُول من الأطلس الصحراوي ، يكون تقدمهم بمجموعات من خمس إلى ست عائلات تدفع امامها بقطعان كبيرة من الضأنيات ، تدخل قبائل لا ربعا عبر المنخفض الذي ينفتح امامها ما بين جبل أمور وجبل اولاد نايل . هذه القبائل الآتية من منطقة الاغواط، تُفرِّق قطعانها في مناطق كسار شلالا وتريزل (سوغور) . هناك تنصب خيامها ، وتعرض في الاسواق المحلية الخراف والصوف والتمر ؛ وتطلب مقابلها منتوجات التل ، لا سيما الحبوب . بيد ان هذه الأسواق فقدت قيمتها مع انتشار المستعمرين ، من جراء منافسة وسائل النقل الحديثة التي حددت انهيار دور الجمل .

وفي القسم الغربي من الجزائر ، ليست قبائل لا ربعا هي القبائل الصحراوية الوحيدة التي تأتي لتصيف عند التلال ، هناك أيضاً قبائل سايد ـ عتبا[٣٣] التي تنطلق من أُوارغلا ، وتعبر المزاب صاعدة لتقيم هناك حتى منطقة تيارت .

وفي القسم الشرقي من البلاد ، فان بدو منطقة توغور ـ عرب غرابه ، عرب شراقه ، أولاد زكير . . . ـ يصلون إلى السهول القسنطينية العليا ، بعد ان يجتازوا أو يدوروا حول هضاب بيلزما ، والأوريس وهودنا .

ثمة قبائل اخرى تقيم على تخوم الصحراء ، تسكن في الصيف الاطلس الصحراوي ، وتقضي الشتاء داخل الصحراء . وهم اساساً ، العلاومة والبرارشا وأولاد الرشيش ، الذين ينتمون إلى تحالف النماشة الكبير ، في

(٣٣) R.CAPOT-REY: La migration des Saïd-Atbason, la Zénétie ressuscitée, in Revue Africaine, 1941.

الشرق ، اما في الغرب فهناك : اولاد نايل ، أولاد يعقوب ، أولاد سيدي ـ شيخ ، اولاد سيدي تاج .

واجهت كل هذه القبائل البدوية صعوبات قاسية في ظل الاستعمار . وتحول معظمها إلى الحياة الحضرية في شروط صعبة جداً ، واحتفظت بالخيمة لفترة، ولما لم يعد بوسعها تجديدها لنقص الوسائل ، انشأت الجوربي غير الصحي للسكن فيه . استمرت بعض فروع هذه القبائل ، وهي شديدة التجزئة وضعيفة ، بالانتقال بحثاً عن المراعي لقطعانها ، وعن العمل المؤقت لاعضائها .

وبالمقابل تبدو قبائل الرقيبات التي لا تخرج من الصحراء اقل تأثيراً من غيرها بالاستعمار . وبخلاف القبائل الأُولى التي غالباً ما ترعى قطعانها في الملكيات الخاصة في التلال ، فان هذه القبائل تبحث عن مراعيها في أودية الجبال وفي المكتبات الكبيرة غير المملوكة . ويجتاز بعضها مسافة ١٥٠٠ كلم ليقضي الشتاء على ضفاف الأطلسي . تأتي قبيلة الشاعمبا من الصحراء الغربية أو الشرقية لتصطاف بجوار الواحات . بينما ترعى قبيلة التوارغ ، الآتية من هوغار ، قطعانها حتى النيجر عندما تجف وديان جبالها .

تحتمل البداوة على العموم وجهين : البداوة الرعوية والبداوة التجارية ان قبائل الصحراء تنقل معها ، من واحة لاخرى ، بالاضافة إلى الخراف التي ترعاها ، كميات كبيرة من البضائع التي تصرفها . ولكن شق الطرق ومد السكك الحديدة وجه لها ضربة قوية ، لأنها صارت تجد اينما حلت البضائع التي تعرضها للمبادلة . هكذا صار التبادل يتم ، بالنسبة لها ، في ظروف غير ملائمة . وصار يكفي مرور عدة سنوات جفاف متتالية حتى تنقسم الجماعة وتتفتت ، فيفضل بعض اعضائها الاقامة في واحة ما ، في مدينة ما في الجنوب ، عله يجد عملاً ما .

(ب) نصف ـ البدو .

تمتد ما بين التلال ، المتفاوتة الري ، والصحراء الفعلية سهوب واسعة تشكل الهضاب العليا . ولكن ارضها العاجزة عن تأمين حاجات الانسان

تكتسي بغطاء نباتي متقطع وضعيف ، ولكنه يصلح كمراع لقطعان الخراف ، لفترة قصيرة من السنة . كما ان الإمطار الضعيف وغير المنتظم لا يسمح بالكاد باعادة انتاج هذا الغطاء النباتي . لقد حددت الطبيعة نفسها الحدود التي لا يمكن بعدها زراعة الأرض : انها المناطق التي تكون فيها الامطار نادرة جداً بحيث لا يكون المحصول مؤكداً(٣٤) .

ان الانسان ، في مثل هذه الظروف ، يلجأ ، من اجل التخفيف من حدة نقص محاصيل الحبوب ، إلى نشاط تصنيعي رعوي . ولكن الضعف الكمي للمراعي يفرض، في هذه الحال ، التنقلات المستمرة ، ولهذا السبب نتحدث عن وجود نصف ـ البداوة في الهضاب العليا ، لا عن البداوة . لا يكون نصف ـ البدوي راعياً فقط . انه مزارع وراع بحكم قوة الأمور . يقول ف.رانزل بهذا الصدد : « يزرع البدوي أولاً بعض القرعيات أو الخضار في الأمكنة التي تسمح القطعان بان يترك فيها خيمته عدة اشهر . ومن ثم يزرع هناك بعض الحبوب . ثم يبني مخزناً للغلال اذا كان بوسعه البقاء طويلاً ليملأه ، وهو لا يسكن فيه بل ينصب خيمته إلى جانبه : هذه هي الخطوة الأولى نحو الاقامة الحضرية »(٣٥) . تنضج الحبوب ، ولكن المحصول يرد بالكاد كمية البذار . لذلك يجد نفسه مضطراً إلى اقتلاع خيمته ودفع قطعانه التي تبدأ بفقدان المراعي ، بعيداً .

ان نصف ـ البدو من سهوب جنوبي اورانيس، اولاد سيدي محمد ، ونصف ـ بدو الصحراء ، أولاد عامر (فروع من قبيلة اولاد نايل في الشمال) . يقدمون في الخريف بزراعة الحبوب في ضواحي هودنا ، وهي سهوب في شرقي الجزائر . وفي الربيع يرجعون إلى أراضيهم حيث يعتقدون بوجود محصول جاهز . هذه هي حال العديد من فروع اخرى من القبائل التي تعيش في مناطق عفلو وتريزل وجرفيل وسيدا وتلاغ وشلالا وبوغاري ومسيلا وحريقا وسيدي عيسى . . . وعندما تجبرها سنوات الجفاف تصعد إلى التلال ،

---

(٣٤) A.BERNARD et N.LACROIX: L'évolution du nomadisme en Algerie, op. eit, p.177.

(٣٥) F.RATZEL: Politische Geographie, Munieh, 1897.

إلى الغرب حتى تبلغ سيدي بل عباس ، وإلى الشرق إلى برج بو عراريج وسوق احراس .

ان هذه التنقلات مفروضة بفعل ظروف جغرافية لا علاقة لها بارادة الافراد ، مع انه صحيح ان اتساعها وتكرارها يميلان إلى الانكفاء تدريجياً حتى اختفائها . ان نصف ـ البدوي مزارع يبحث عن الاقامة الثابتة ، عن الحياة الحضرية . ولكن الاهمية النسبية للقطعان التي يربيها لمواجهة نقص المحاصيل تجعله كراع اساساً . يعبر عن هذا الوضع تماماً تقرير الادارة المطبقة على أولاد جلّال ، والذي ذكره أ. برنار و ن. لاكروا : « ان عدم انتظام الأمطار يجعل المحاصيل عرضة للصدف ، كذلك تستحيل ممارسة الزراعة ، التي بدونها لا يتحول البدوي إلى الاقامة الحضرية ، في جوار ينابيع المياه التي تظهر في الصحاري ، وتسبب في غالب الاحيان ، خيبة امل ، عندما تُمارس في امكنة اخرى . لذلك فإن الحكمة التي هي نتيجة لخبرة طويلة ، هي التي تدفع سكاننا إلى وضع كل خبراتهم في تربية قطعان الغنم . . . ان الظروف المناخية في فترة رش البذارهي التي تقرر الاهمية المتفاوتة سنوياً والتي يمكنها تعليقها على الزراعة »(٣٦) .

لذلك لا يمكن تفسير نصف البداوة في السهب ، لا بالتعلق الاعمى بالتقاليد ، ولا بحالة اجتماعية تسمى حالة التخلف ، بل بعدم قابلية كل مشروع زراعي للحياة . يقول النقيب لوورو Lehuraux في معرض كلامه عن السكان نصف ـ البدويين : « تفرض تنقلاتهم في الحقيقة ، قوانين مناخية ثابتة ، وهي ليست بالنسبة لهم مجرد تقليد يتعلقون به ، بل ضرورة حياتية . ان بقاءهم في اطار الحياة الرعوية البدائية يجد تفسيره في عدم امكان معالجة طبيعة الأرض الصحراوية ليتمكنوا من الاقامة بشكل دائم من خلال استغلال الأرض »(٣٧) .

---

(٣٦) المرجع السابق ، ص ١٨٧ .

(٣٧) مقتطف من مداخلة النقيب لوورو في مؤتمر الاستعمار الريفي . LEHURAUX, La transhumance des nomades des territoires du sud vers les Hauts-plateaux, in congrès de la colonisation rurale, Alger, 1930, p.445.

عندما تكون الغالبية العظمى من سكان الجبال في الجزائر حضرية ، يبدو مفارقاً ان تكون قبائل الشاويه نصف ـ بدوية . يسكن نصف ـ البدوي عامة في السهوب شبه الصحراوية ، وفي السهول الضعيفة الامطار ، بينما يسكن الحضري في الجبال والوديان والسهول المحيطة بها .

ان الظروف الجغرافية في الأوريس والهضاب الجبلية المطلة على السهول العليا القسنطينية ، وبدايات الصحراء ، تفرض على السكان مزيجاً من انماط الحياة التلِّية والسهوبية .

تجد نصف ـ بداوة سكان الاوريس تفسيرها في ضعف التربة العاجزة عن تأمين حاجات الناس والقطعان . إلا ان ذلك لا يعني ان جميع سكان الهضاب كانوا بدويين، أو هم بدويون . يتفاوت فقر سكان الاوريس ، ولا يعيش حياة البداوة إلَّا اكثرهم فقراً . تغطي منحدرات الاوريس الشمالي (او الاوريس التلِّي) غابات السنديان الاخضر ، وفرجات من الزراعة البعلية ، ومراع وافرة ، لذلك لا يعيش سكان هذه المناطق حياة بدوية (أولاد فضله ، العمامرة) ، وتسد حاجاتهم مزارع الحبوب ، وحدائق الاشجار المثمرة .

ولكن المنحدرات الجنوبية تختلف تماماً ، اذ تتداخل فيها الطبيعة الصحراوية . فهي لا تتناسب مع النشاط الزراعي لتعرضها إلى رياح الجنوب الحارة . بيد ان سكانها يحاولون ، على الرغم من ذلك ، القيام بزراعة الحبوب ، والتين والمشمش والنخيل . ولكن المحاصيل غير المشجعة تبرر التنقلات السنوية بحثاً عن الحاجات الضرورية .

كلما عثر السكان في مكان اقامتهم على ما هم بحاجة اليه ، فانهم لا يتحولون إلى حياة البداوة . هكذا فان اولاد علي وأولاد داود الذين يقيمون على قسم من المنحدر الجنوبي غني نسبياً ، لا يتنقلون ، اللهم إلَّا في سنوات البرد الشديد وتساقط الثلوج ، حيث يرسلون باتجاه الجنوب قطعانهم بصحبة بعض افراد القبيلة والرعاة .

هكذا يجب اذن البحث عن اسباب التنقلات السنوية في ضعف الموارد الطبيعية في القرى الجنوبية . **في بحث حول السكن الريفي للسكان الاصليين**

في الجزائر(٣٨) الذي نظمه الحاكم العام عام ١٩١١ ، جاء في تقرير المركز العسكري لتكوت: « ان المنطقة فقيرة جداً على العموم ولا تسمح بالتالي لسكانها بالاقامة الحضرية على غرار السكان الكابيليين . ولا يكفي محصول الثمار المزروعة في اسفل القرية شاوية الأوريس . يجب ان نضيف إلى ذلك منتوج بعض قطع الأرض الواقعة في بعض مناطق الشمال الأكثر خصوبة » . ثمة إذن ظروف جغرافية هي التي تفرض هنا الحياة نصف ـ البدوية ، على غرار الهضاب ـ العليا السهوبية.

يعيش سكان الاوريس في قرى مبنية في رؤوس تلال يصعب ولوجها ، وذلك لتحاشي السيول الشديدة وفيضانات مياه الأودية . أما البيوت المبنية من الحجر فتمتد مطلة على بعضها البعض . اما « القلعة » المطلة على القرية ، فهي عبارة عن اهراء يضم كل الثروات والمؤن الطويلة الامد لكل ساكن في القرية(٣٩) . والدرب المؤدية اليها ضيقة بحيث لا يمكن لرجلين المرور عليها إلّا واحداً وراء الآخر . تبقى القرى خالية من سكانها فترة كبيرة من السنة ، حيث تكدس في « القلعة » كل المؤن التي لا يسهل حملها ، ويقوم بحراستها حارس تكلفه « جماعة » القبيلة . هذا البرج الاصيل يحول قرى الشاوية إلى قرى . مستودعات حقيقية . ولكن سكان الاوريس الذين لا يتنقلون لا يبنون مثل هذه « القلعة » (القرى الشمالة ، أولاد عبدي ، أولاد داود . . .) .

يغادر سكان المرتفعات قراهم ، قبل تساقط الثلج ، من اجل الحفاظ على قطعانهم ، ويحتلون الهضاب المحيطة بهم حيث هناك اراضٍ زراعية ورعوية لهم جميعاً ، وتكون ملكية جماعية . تقع بعض هذه الأراضي في الشمال ، أي جنوبي قسنطينة ، بينما تقع الأخرى في الجنوب على السهب شبه الصحراوية . وفي مطلع فصل الصيف ، بعد جني محاصيل الحبوب والنخيل يرجع الرعاة الشاوية الى قراهم حيث تكون المراعي حولها قد تجددت ونضجت ثمار الاشجار (اللوز ، الخوخ ، والتين) .

---

(٣٨) A.BERNARD: Enquête sur l'habitation rurale des indigènes de l'Algérie, Alger, 1921.

(٣٩) نعثر على نفس هذا النظام في الأطلس الكبير في المغرب ، ويكون باسم « انمادير » .

ان سكان الاوريس الذين يمزجون نمط حياة سكان الجبال والسهوب شبه الصحراوية ، لا يفعلون سوى الخضوع إلى خصوصية جبالهم الواقعة بين التل ، والصحراء . بقي هؤلاء حتى مجيء الاستعمار الفرنسي يجدون في النظام الرعوي ـ الزراعي[٤٠] ما يسدون به حاجاتهم .

ان توسع الاستعمار نحو الشمال ، واستيلائه على الأراضي ، من جهة أولى ، وطرده السكان المحليين ، من جهة ثانية ، ادى إلى حرمان سكان الأوريس من الأراضي التي يمضون الشتاء عليها . وصاروا اذ ذاك يتنقلون في جوار جبالهم مباشرة وفي الوديان التي صاروا يتصارعون حولها ، قبل ان يقيموا بشكل دائم في الأراضي الجماعية . عمد هؤلاء الحضريون الجدد إلى بناء الجوربي ، متخلين عن الخيام ، ليظهروا حقهم بملكية الأرض وارادتهم بعدم الانتقال منها . حاول من بقي في القرى الاقامة الدائمة فيها ، ولكن دون جدوى . هكذا اخلى نمط نصف ـ البداوة مكانه للاقامة الدائمة بحكم قوة الأمور .

فقدت عبارة « بدو » و« حضر » معناها في هذه الجبال . وهذا ما دفع ج . تيليون (G.TILLION)[٤١] إلى القول : « يجب فهم عبارة « حضر » و« بدو » في بلاد الشاوية بمعنى نسبي : « البدو » هم السكان الذين تتبع العائلة منهم بكاملها القطيع في هذه التنقلات ، اما « الحضر » فهم من يعهدون بالقطيع إلى رعاة ، بحيث ان البدو يملكون حقولاً والحضر يعملون على رعي الماشية » .

ثمة جبلان آخران ، اقل حجماً من الأوريس ، يعيش السكان فيها بنفس طريقة الشاوية . انهما جبلا اولاد نايل والعمور الواقعان في الجنوب ـ الشرقي الاورانوسي . وهم يعيشون في قرى تسمى « كسور » ، لفترة من السنة فقط . اما بقية السنة ، فيسكنون خياماً ينصبونها على الأراضي التي

---

(٤٠) تعني كلمة شاوي ، في اللغة البربرية ، « مربي الخراف » .

(٤١) G.TILLION: Dans L'Aurès, le drame des civilisations archaiques, Annales E.S.C., 1957, p.395.

مصير الشاوية .

(ج) عوامل تطور البداوة

يبدو ان الظروف الجغرافية هي التي تفرض حالة البداوة ؛ فهي ليست عبارة عن مستوى تطور البشرية ، او عصورها الأولى . ليس البدوي متخلفاً عن الحضري ، بل يعيش في ظروف تختلف عن ظروفه .

يحدد ف. أوبين (F.Aubin)(٤٢) البداوة بثلاثة عناصر :

(أ) الوحدة البشرية
(ب) وجود القطيع
(ج) الانتقال الدوري في رحلة ثابتة .

لنأخذ هذه العناصر الثلاثة بالرجوع إلى بدو الجزائر السابقين .

(أ) يشكل الفريق المتنقل مجتمعاً ـ صغيراً متجانساً نسبياً . فأما يكون قبيلة بكاملها (اللاربعا ، السيد عتبا . . .) واما يكون فرعاً من قبيلة مفتتة بشدة (أولاد سيدي محمد ، أولاد سيدي عامر ، وهم من أولاد نايل . . .) . تشكل القبيلة في المغرب وحدة بشرية ، وتمتاز بهرمية(٤٣) .

(ب) ان تربية الخراف (او نقص المراعي على الأقل) . هي بالتحديد التي تفرض التنقل . فالقطيع هو المورد الرئيسي ، لأنه يسمح بانتاج اللحم والصوف والجلد ، ويسمح بالتالي ، بشكل غير مباشر ، بالحصول على الحبوب الضرورية ، بواسطة المبادلة . لذا يحتل القطيع مكانة اساسية في حياة البدوي . ونظراً لغياب العلف الاصطناعي ، فإن التنقل يوفر للقطيع الغذاء الضروري لاستمراره .

---

(٤٢) F.AUBAIN: Anthropologie du nomadisme, in Cahiers internationaux de sociologie, vol. LVI, 1974.

(٤٣) J.BERQUE: Qu'estce qu'une tribu nord-africaine?, in Hommage à lucien FEBVRE.

راجع ايضاً لنفس المؤلف : Maghreb, histoire et société, SNED, 1974.

ج ـ ألا لا نعتقد ان البدو يهيمون على وجوههم في الصحراء(٤٤) . انهم يتوجهون دورياً نحو مراع تتجدد ونحو ينابيع مياه يعرفونها . يقول اي . ماسكيري : « لا يتنقل بدويونا بشكل عشوائي . بل يتبعون خطوط تجوال محددة بوضوح . . . ربما ان توفر المراعي يرتبط بالفصول وبامتداد السماء ، فان تنقلاتهم تشبه تنقلات البيسون واللقلاق والسنونو »(٤٥) .

لا توجد البداوة اذن بدون توفر واحد من العناصر التي يعددها ف . اوبين والحال ، فإن الاستعمار جعل تنقل البدو صعباً للغاية اثر اقفال اراضي التجوال المعتادة . كان لهذا العامل نتائج حاسمة بالنسبة للعنصرين الآخرين ، يعني القطيع والوحدة البشرية . اثر ضرب توازن المجتمع الريفي في الشمال على حياة البدو . ستتغير خطوط تجوال البدو بشكل حتمي مما يؤدي إلى نتائج سلبية مباشرة على مستوى القطيع ، ومداورة على مستوى المجموعة البشرية . يمتاز التجوال بالنسبة للبدوي بأهمية كبيرة بحيث ان أي تعديل غير ملائم فيه يكون بمثابة الاختناق للبدوي ، ويتجلى بالتحول إلى الحياة الحضرية في ظروف مفجعة .

ارتد بدو الهضاب العليا إلى أراضي التجوال الصيفية بعد ان انتزعت ملكياتهم في جوار التلال . هكـ ا انتصبت الملكية الفردية كعقبة على الطريق إلى مناطق التجوال المعتادة . ونجمت عن ذلك ، في كثير من الحالات نزاعات بين البدو وأصحاب الملكيات الخاصة ، وبين البدو والمعمرين . وكانت الادارة تتدخل ، بالقوة العسكرية ، بحكم تشريعاتها ، لا سيما المتعلق منها بالملكية الفردية ، والتي تعتبر البدوي مخالفاً للقانون وعرضة بالتالي للعقوبات . وفرضت التنظيم التالي : وجوب مرافقة البدو بمساعدين من الجيش لدى اقترابهم من التل ، والتنقل بدون سلاح ، تقديم على مسبق (قبل اربعة او

---

(٤٤) شكل اقفال الاستعمار لطرق التجوال المعتادة ، العقبة الرئيسية التي صادفها البدو ، والتي كانت قاضية بالنسبة لهم . فلم يعد امامهم خطوط تنقل ثابتة ، وفشلوا هنا وهناك .

(٤٥) E.MASQUERAY: souvenirs et visions d'Afrique, paris, 1894, P.69

ستة شهور) . بامكنة تخييمه اثناء « العشابا » ، وعدم الدخول إلى التل قبل جمع آخر المحاصيل(٤٦) . صحيح ان هذا التنظيم يُطبق على القبائل التي تصطاف في التل .

بيد ان ظروف حياة البدو الذين استهدفهم هذا التنظيم - التبدلات المناخية ، ضرورة الدفاع عن نفسه - تتعارض مع كل نظام صارم . ومن هنا نشأت النزاعات المتتالية مع الادارة الاستعمارية .

إلا ان هذه النزاعات لم تكن السبب الرئيسي لتطور البدو الانكفائي . بل ان ندرة أراضي التجوال كانت السبب العميق لنقصان قطعان الخراف ، وبالتالي نقصان المحرك الاقتصادي للبداوة . كان تناقض الخراف مستمراً سواء من حيث مجموعة العام أو بالنسبة للفرد الواحد . يقدم اجيرون Ageron(٤٧) الأرقام التالية :

١٨٨٥ - ١٨٨٩	٢٥٠ رأساً لكل ١٠٠ مواطناً
١٨٩٥ - ١٨٩٩	١٩٠ رأساً لكل ١٠٠ مواطناً
١٩١٠ - ١٩١٤	١٦٥ رأساً لكل ١٠٠ مواطناً

« لا يمكن تفسير هذا النقصان في قطعان البدو . . . إلاَّ بالتغيرات التي طرأت على ظروف حياتهم : ان اهم جانبين في هذه التغيرات هما تكوين الملكية الفردية في جنوبي التلال ، وهذا ما انقص بشكل ملموس للغاية مناطق تجوال الصيف السابقة ، اما الجانب الآخر فهو حماية الغابات ، التي لم يعد ممكناً دخولها ، على الرغم من حسن نية الادارة (كذا) إلاَّ جزئياً ، حتى في أكثر سنوات الجفاف »(٤٨) .

ومن جهة اخرى ، حُرم البدو ، قانونياً ، من حق الانتفاع بأراضي التجوال ، بفعل النظرية الخاطئة التي جعلت من هذه الأراضي اراضي رقبة ،

---

(٤٦) لا تنضج بعض المحاصيل إلا في شهر آب ، والحال فان بدو الصحراء يغادرون الصحراء في أيار - حزيران ، ويرجعون اليها في ايلول .

(٤٧) C.R.AGERON:les Algériens musulmans et la France, paris, 1968.

(٤٨) M.COUPUT: ESPECE ovine, Alger, 1900

والتي شكلت اساساً لقانون ١٨٥١ ، المتعلق بالتل . واستناداً إلى نفس النظرية لم يعترف قرار الحاكم العام بتاريخ ٣١ - ١ - ١٨٩٣ ، للبدو بأي حق بالانتفاع من أراضي التجوال ، ترجع هذه الأراضي المعتبرة بلا مالك إلى السلطة العامة ، التي اعترفت ، بشكل استثنائي ، للبدو بحق استعمالها . واستناداً إلى هذا الحق المزعوم عمدت الادارة إلى تنظيم تنقلاتهم . لم يكن قرار الحاكم لعام ١٨٩٣ يستهدف تنقلات البدو اساساً ، بل ترتيب الظروف لتوسيع تطبيق قوانين انتزاع الملكيات ، لا سيما قرارات مجلس الاعيان لعام ١٨٦٣ و١٨٨٧ ، على اراضي الجنوب ، بقي هدف الادارة الأولي هو توسيع اقامة المستعمرين . بيد ان الأراضي المنتزعة لم تكن صالحة للزراعة . يقول احد المعمرين المقيمين في الجنوب : « انه لمن الاجرام اقامة المعمرين في هذه المناطق التي لا يأتيها شيء وحيث المحصول الجيد يشكل حالة شاذة » ويقول آخر : « . . . ننظف الأرض بحجة اننا نستصلحها ، فنقضي على النباتات التي تتكون منها المراعي ، ولا ينبت اي شيء آخر مكانها »(٤٩) .

ان مؤيدي الاستعمار انفسهم يعترفون بان ما لحق بالبدو هو امر « مؤسف » . هكذا تحدث النقيب لووريو من على منصة مؤتمر الاستعمار الريفي (الجزائر ، ٢٦ / ٢٩ أيار ١٩٣٠) الذي انعقد بمناسبة الاحتفال بالذكرى المئوية للاحتلال(٥٠) : « من المؤسف ألا تكون قرارات مجلس الاعيان قد احتفظت باراض هامة للبدو في منطقة كانوا يأتون اليها منذ الأزمنة الغابرة ، ان هذه الحالة هي سبب الصعوبات التي تطرأ اليوم ، والتي تحول دون استمرار فروع هامة من النشاط الزراعي الذي يتكامل بشكل طبيعي للغاية » .

أدى هذا الوضع إلى تراجع البداوة دون ان يشهد البدو تطوراً ملائماً . فتقلصت مساحات التجول امام البعض ، بينما تحول البعض الآخر إلى الحياة الحضرية في ظروف مفجعة (جوربي من القصب ، أراض غير زراعية ، شروط مناخية غير مؤاتية . . .) ، وذهب البعض الثالث إلى الشمال ليعرض نفسه كمحاصص .

---

(٤٩) le capitaine L. LEHURAUX, op. cit.

(٥٠) المرجع السابق .

كانت نتائج ذلك على الحياة الاجتماعية عميقة جداً . تراخت العلاقات داخل القبيلة ، ومالت القبيلة لأن تصبح مجرد مرجع شكلي ، بل مالت إلى الاختفاء . اما فروع القبائل فانعزلت عن بعضها البعض ، وصارت توحد بصعوبة متزايدة العائلات التي مالت تدريجياً إلى التفرد .

وظهرت ظاهرة هامة كانت مجهولة حتى الآن : الراعي المحترف ، صار يُعهد بالقطيع إلى راع يؤمن رعايته . واستقرت الجماعة قرب زنزانة ماء محاولة ان تستخرج من الأرض ماضنّت عليها الطبيعة به . هكذا انتهت حياة البداوة دون ان تختفي عملية رعي القطعان . « هذا هو تقسيم الخيمة » ، كما يُقال . « صارت القبيلة الواحدة تشهد احياناً في داخلها ، واحياناً داخل العائلة الواحدة ، الرعاة ، المزارعين العاملين في النقل ، التجار » ؛ هذا ما كتبه أ. برنار و ن. لاكروا(٥١) . فتدفعنا هذه الجملة إلى الاعتقاد بان الاستعمار احلّ مكان البداوة ، « الحالة الاجتماعية المتخلفة » ، التقسيم الاجتماعي للعمل ، على غرار المجتمعات الرأسمالية المتقدمة . ولكن الامر غير ذلك تماماً . وربما من الأصح الحديث عن تقسيم المهام بغية تأمين الاستمرار على قيد الحياة . ان الصحفيين الاستعماريين يخففون من حدة الواقع وهم يتحدثون عن المبادرين والتجار . . .

تسعى الادارة ، تماماً كما في الشمال ، إلى تفتيت القبيلة . وتوصلت إلى ذلك ، بشكل غير مباشر ، من خلال تطبيق قرار مجلس الاعيان في جوار التل . ولما كانت تستعجل تفتيت القبائل فإنها وضعت على الجمال ضرائب مالية مرتفعة بغرض التخفيف من عددها . ان دور الجمل هام ، في الحقيقة ، والادارة لم تخطىء في تقديره : ان الجمل الذي ينقل الخيمة ، ومؤنه الحبوب والتمر ، والذي يقدم الحليب والصوف والجلد واللحم ، هو على أية حال ضروري لبدو الصحراء اكثر مما هو ضروري لنصف البدو في السهب . « . . . كان الجمل عرضة إلى ضريبة الطرق التي لا تخضع لها حيوانات مثل الخراف والأبقار . ولكن السلطات لم تكن تنظر إليه بعين الرضى لأنه يمكن

(٥١) A.BERNARD et N.LACROIX, op. eit., p.136.

القبائل من الافلات بالهرب . . . ان تراجعه في الصحراء من عوارض تطور البداوة » .

٢ ـ الحضر .

تتطلب الزراعة حداً ادنى من المياه لا يمكن بدونه ممارستها . ان عدم وجود الانهار ، في افريقيا الشمالية ، ولا سيما في الجزائر ، وعدم انتظام الواحات وطبيعة وسائل الري البدائية والبسيطة ، هي بمثابة اسباب تجعل التقدم الزراعي مرتبطاً فقط بهطول الامطار ، باستثناء الواحات الصحراوية .

(أ) جبال التلال :

ان المناطق الجبلية هي اكثر المناطق رياً . ربما شكل الجبل ملجأً من الاجتياح المتتالي الذي استهدف افريقيا الشمالية[٥٢] ، ولكنه شكل ايضاً ملجأ ضد الجفاف .

يفيدنا الجغرافيون بان مناخ افريقيا الشمالية يجد تفسيره في التضاريس ان بخار الماء الصاعد من المتوسط والمدفوع بتيارات الهواء البحري ، يبرد اما لدى اصطدامه بسلسلة الجبال الاطلسية ، واما لاصطدامه بطبقات هوائية ابرد منه . وفي الشتاء حيث تكون الحرارة اكثر انخفاضاً ، تنجم عن هذا الاصطدام امطار وثلوج . ولكن بخار الماء لا يتجاوز ، هذا إذا لم يتحول إلى امطار تسقط في المتوسط ، إلاّ نادراً ، الهضاب الجبلية التي يبرد هذا البخار فوقها . فالجبال القريبة من البحر ، والمتجهة شمالاً هي التي تتلقى اكبر كمية من الأمطار . وبما ان الاطلس التلي الشرقي اكثر جبالاً من الأطلس التلي الغربي ، فان الجزائر الشرقية أوفر رياً من الجزائر الغربية .

تشكل السلسلة الساحلية الكابليية المتقدمة نحو البحر ، المنطقة التي تتساقط فيها اكبر نسبة من الأمطار السنوية في الجزائر (راجع الجدول في الصفحة التالية) . وتخف نسبة هطول الامطار كلما ابتعدنا عن البحر واتجهنا

---

(٥٢) يبدو ان الأدب الاستعماري بالغ بدور الملجأ هذا ؛ لقد صُوِّر الجبل كمرسى سلم في وسط فوضى عدوانية تخلقها قبائل « مقاتلة » . ولم يعد ، السلم إلاّ بفضل « جيوش التهدئة » بقيادة بوجو ، (Bugeaud) في الجزائر ، وليوشي (Lyautey) في المغرب .

صوب الجنوب ، وكلما اتجهنا صوب الغرب . لا تكفي النسبة السنوية لهطول الأمطار في هذه المناطق حتى لزراعة الحبوب ، إلاَّ إذا تم اللجوء إلى وسائل ري اصطناعية (متوسط هطول المطر في بل عباس : ٣٢٠ ملم .) .

وبعكس الكتل الجبلية ، المتفاوته الري حسب موقعها من البحر ، فان السهول العليا الداخلية تشهد صيفاً جافاً وحاراً وشتاءً بارداً امطاره غير منتظمة وقليلة بحيث انها لا تسمح بأية زراعة . عندما تخف نسبة المطر عن ٣٠٠ أو ٤٠٠ ملم سنوياً فإن زراعة الحبوب نفسها لا تكون مضمونة(٥٣) .

اختار نمط الحياة الحضري الجبل كمكان مفضل وذلك بسبب هطول الامطار . قبل اضطرابات العصر الاستعماري كان الحضر يسكنون جبال جرجورة وامتداداتها الشرقية حتى جبال ادوغ ، واطلس ميتيجيان ومرتفعات ميليانا ، وسفوح الأوريس الشمالية ، جبال تلمسان ومرتفعات تراراس (على الحدود الجزائرية ـ المراكشية) . تتكون ثروة الناس في هذه الجبال من الاشجار وبساتين الفاكهة التي تحاط بعناية . تقع قطع الأراضي في سفوح شديدة الانحدار ، وكثافة الناس شديدة ، بحيث ان المجال لا يتسع لتربية الخراف التي تتطلب مراع واسعة كفاية . تفترض الشجرة والبساتين تجميع المياه وجرها ، تنظيم اقنية الري وصيانتها ، يستلزم الأمر بالتالي جهداً دائماً مما يدفع إلى الاقامة الدائمة . «يضطر البستاني إلى البقاء قرب بساتينه بطريقة مستمرة ، أو ان يكون له فيها على الأقل منزل دائم ومستودع . وإذا ما

---

(٥٣) استندنا في هذه المسائل المتعلقة بجغرافية الجزائر الطبيعية (التضاريس والمناخ) إلى المراجع التالية :

J.DESPOIS: L'Afrique du Nord, paris, 1964.

J.BRUNHES: L'irrigation dans la péninsule Ibérique et dans l'Afrique du Nord, paris, 1902.

J.FLANDRIN: Les chaines Atlasiques et la bordure du Nord du sahara, XIXéme congrès Géologique international, 1ère série, Algérie, no.14, Alger, 1952.

G.LUCAS: Bordure Nord des Hautes-Plaines dans L'Algérie occidentale, XIXème Congrés Gèologique international, 1ère série, Algérie, no.21 Alger, 1952.

النسبة السنوية لهطول الأمطار على مدى ٢٠ سنة[٥٤] .

المناطق	الارتفاع بالملم .	
ادوغ	١١٦٩	السلاسل الساحلية الكابيلية
الكابيل الصغرى	١٧٧٣	
الكابيل الكبرى	١٣٥٢	
شريع	١٤٩٣	الاطلس التلي
ميليانا	٩٥٠	
برو واغيا	٥٩٨	
بوغاري	٣٤٩	
ف. هوغو (سرسو الشمالي)	٣٥٨	السهول الداخلية العليا
مسيلا	٢٢٦	
عفلو	٣٤٢	الاطلسي الصحراوي
جلفا	٣٠٨	
لاغوات	١٦٧	(السفح الجنوبي)
غيدايا	٦٨	الصحراء
ادوارغلا	٤٠	
توغورت	٥٨	

تفحصنا بدقة توزيع البيوت ، من وجهة النظر هذه ، لوجدنا ان هناك تطابقاً مطلقاً . لا يوجد بيت بدون بستان ، ولا يوجد بستان بدون بيت . يصح هذا الأمر في كل شمالي الجزائر ، وفي تونس والمغرب كما في الجزائر »[٥٥] .

---

(٥٤) وضع هذا الجدول استناداً إلى المعلومات المأخوذة من :
J.F. FLANDRIN: op. eit p.5-14.

(٥٥) A.BERNARD: Enquête sur l'habitation rurale des indigenes... op. eit, p.75

تأوي جبال جرجورة (الكابيل الكبرى) على مساحة ضيقة نسبياً عدداً كبيراً من السكان بحيث ان الكثافة البشرية في كلم٢ هي اكبر من أية منطقة اخرى في الجزائر . يتوزع السكن على العموم في قرى وضيع صغيرة متفاوتة الأهمية . تسمى القرى الكبرى « تيدار » (مفردها « تادّر ») ، والصغرى « ايخليجن » (مفردها « تخليج ») . اما « الخروبة » فتتشكل من مجموعة « تيدار » . وعلى الرغم من الثبات في الأرض ، فقد كان السكان الكابيليون ، على غرار بقية الجزائر ، منظمين قبائلياً ، تسكن فروع القبيلة قرية ، أو ضيعة صغيرة أو مجموعة ضيع . والحياة الاجتماعية هنا كثيفة اكثر من الامكنة الاخرى ، لأن التعايش في مجال ضيق يؤدي حتماً إلى تناقض المصالح ، هذا التناقض الذي يتوجب على المجتمع السيطرة عليه ؛ هذا ما يفسر وجود « الجماعة » ووقوفها فوق النزاعات المحلية . توجد نفس « الجماعة » في الأوريس ، ولكنها هناك اقل فعالية مما هي في مناطق الكابيل . يرجع سبب ذلك إلى تنقل السكان الدائم في الأوريس ، فلا يعود بوسع « الجماعة » ممارسة سيطرة فعالة على اناس يتفرقون طيلة القسم الأكبر من السنة . ولقد استنتج ج . مارسي ان « حيوية مجلس الوجهاء ترتبط قبل كل شيء بكون طاقته الادارية محدودة جداً »(٥٦) .

يوجد في منطقة الكابيل ثلاثة انماط تقريباً من التجمعات السكنية ، وذلك تبعاً لتضاريس الأرض ومواضع مجاري المياه وينابيعها(٥٧) :

ـ القرى الكثيفة الواقعة في وسط المرتفعات . يتركز مثلاً سكان دوار بني محمود في خمس قرى : ٧١٪ موزعين على ثلاث قرى في كل منها أكثر من ١٠٠٠ ساكناً ، و١٤٪ في قريتين يتراوح عدد سكانها ما بين ٥٠٠ والف مواطناً .

(٥٦) G.MARCY: Les Berbères chaouia de l'Aurès, in Bulletin de l'enseignement public au Maroc, avril-juin, 1942, p.123.

(٥٧) M.LARNAUDE: Le groupement de la population berbère dans la kabylie du djurdjura, in cinquantenaire de la Faculté des lettres d'Alger, Alger, 1932.

- القرى ـ الاحياء أو « القرى ـ السديمية » . الممتدة على القمم أو المنحدرات . إنها تجمعات مفردة غير بعيدة عن بعضها البعض .

- الضيع الصغيرة المشتتة (« ايخليجن ») ، وهي صغيرة الحجم .

ثمة فروقات طفيفة مع قرى وضيع باقي جبال الجزائر . تنشأ التجمعات السكنية على سطحيات بالقرب من نبع ماء ، حيث تمتد بموازاة الأراضي المزروعة على طول الأودية . نجد في شنوا(٥٨) التين والخرنوب ، وزراعة الشعير في بعض قطع الأراضي متى كان ذلك ممكناً ، وتربية القليل من الماشية . ولا يعود الأمر كونه على نفس الشاكلة في جبال ترارا . وتسمح الأسواق الاسبوعية للسكان بالحصول على المنتوجات التي يحتاجونها .

كانت السهول الساحلية ، والسهول الداخلية بدرجة اقل ، المكان الممتاز لتوسع المستعمرين . انها تصلح ، في الحقيقة ، للاعمال الزراعية الكبيرة ، ما ان تُحل مسألة الري . هكذا شكل سهل البون وسهل الجزائر وسهول وهران وبل عباس . . . ابرز مراكز المستعمرين حيث تمتد الأراضي التي تتوفر فيها المواد الزراعية واقنية الرية المناسبة اما الجبل فلم يجتذب المستعمرين . ولعل السبب الرئيسي لذلك ، هو عدم توفر الملكيات الكبيرة التي يمكن استغلالها باستخدام العتاد الحديث(٥٩) ، وذلك بحكم طبيعة التربة وتضاريس الأرض . ويرجع السبب الثاني إلى كثافة السكان بحيث لم يكن ممكناً تجميعهم اكثر مما هم عليه ، كان الأمر يستلزم نقلهم ، ولكن إلى أين ؟

هكذا لم يتأثر نمط حياة ابناء الجبل بقدر ما تأثر نمط حياة نصف ـ البدو الذين اضطروا إلى التحول إلى الاقامة الثابتة . بيد ان ادخالهم في الاقتصاد النقدي ، وان يكن في الاساس من اجل دفع الضرائب ، جعلهم يعانون تقلبات السوق وتغير الاسعار ارتفاعاً وهبوطاً ، هذا التغير الذي لم يكن لصالحهم دائماً .

---

(٥٨) P.CARAYOL: Le genre de vie **Indigène dans** l'Atlas de blida, in Revue africaine, 1944.

(٥٩) يصعب ، على الأقل ، استخدام العتاد الثقيل في الزراعة ، في السفوح الشديدة الانحدار .

ولكن أهم ظاهرة اعاقت سكان الجبال هي ضعف الموارد الزراعية العاجزة عن تأمين الحاجات الغذائية لافراد يتزايد عددهم . تجد الزيادة السكانية في السهول مجالاً واسعاً لامتدادها ، وان تكن الأراضي الجديدة صعبة الاستغلال . بيد ان المجال في الجبل محدود بحكم الطبيعة ، لذا لم يكن امام سكانه سوى المزيد من استغلال السفوح والوديان باللجوء إلى القضاء الكثيف على الغابات . مما هدد التوازن البيئي في مدى زمني متوسط ؛ ولم تكف موارد الفرد عن التناقض من جراء ذلك . وبلغت الصعوبات درجة دفعت ابناء الجبل إلى البحث خارج الجبل عما يؤمن استمرارهم في الحياة .

وصار سكان المناطق المنخفضة يعملون كاجراء في مزارع الاوروبيين القريبة منهم[٦٠] . يغادرون منازلهم في الصباح ليرجعوا اليها مع هبوط الليل . ومن كان يسكن مناطق اكثر ارتفاعاً ، كان يغادر موقعه ليعمل في الزراعة الموسمية ، لا سيما في ميتيجا وفي كروم العنب في تيتيفي في مرتفعات بليدا ميدييا .

اما جبال الكابيل فكانت تصب فائض سكانها في المدن القريبة أو البعيدة وفي مناطق فراند الصناعية . لم يكن ابن الكابيل يغادر جبله بدافع نفسي ، بل لاسباب اقتصادية محددة .

(ب) الواحات الصحراوية .

ليس ابناء الجبل هم وحدهم حضريو الجزائر . فثمة تجمعات سكنية حضرية هامة كانت مستقرة في الواحات الصحراوية[٦١] . ان الشجرة هنا - كما في الجبل - هي سبب الاقامة الحضرية .

يُزرع النخيل في أراضي ممهدة ، تسمى السوف ، تصل إلى جوار

---

(٦٠) راجع : X.PLANHOL: Nouveaux villages algerois, paris, 1961; P.CARAYOL: op. eit

(٦١) راجع حول الواحات الصحراوية : G.BRUNHES: La géographie humaine, éd. abrégée, paris, 1956

M.MERCIER: La civilisation urbaine au M'zab, Alger, 1922.

الأراضي الرطبة ، تصل جذور النخيل في عمق الأرض حتى المياه الجوفية . لا يمكن القيام بأية زراعة اخرى ، وتؤمن حاجات الناس والحيوانات من المياه بواسطة بعض الآبار النادرة . اما تقنية الري المستعملة ، فهي تقنية لا يمكن رؤية الماء فيها ، أي ان الأمر يقتصر على غرس الاشجار ، ولا يبقى إلاّ النضال المستمر ضد العواصف الرملية ، اذ يتوجب على المرء دوماً تنظيف مزارع النخيل من الرمال ، وهو يعمد إلى احاطة مزارع النخيل بحظيرة من القصب . تتطلب هذه الزراعة عملاً يومياً مثابراً وإلاّ فان المزارع تتعرض للتلف . وهذا ما يتطلب أيضاً حضوراً دائماً للانسان وعدم ابتعاده عن المزارع ؛ ومن هنا بالتالي الاقامة الثابتة. يلاحظ ج . برون(٦٢) ان تجمعات السوف السكنية تتبع البساتين . المركز الاساسي للمنزل يجارو التجمع السكني الاساسي ، الأُويد » .

يشكل النخيل ، في المزاب أيضاً ، نفس السبب الذي يدفع الى الاقامة الدائمة . وتُحفر الآبار الارتوازية حتى تصل إلى المياه الجوفية بعمق من ٤٠ إلى ٥٠ متراً . لا تسمح مياه هذه الآبار بري النخيل ، فحسب ، بل أيضاً بزراعة التين والفول والشعير . . . ثمة تقنيات ري رائعة ثم اعدادها بعمل صبور ودقيق . هنا أيضاً يفترض هذا العمل الذي يتطلب صيانة يومية ومستمرة ، الاقامة الثابتة .

تُبنى منازل الجنوب من مواد مكونة من الجص والترابة ؛ هذه المادة الكلسية المخلوطة بالجبس الترابي ، التي تُسمى « تيمتنت » ، تجف بسرعة وتمتاز بصلابة ملحوظة . غالباً ما تتكون المنازل من طوابق ، ولها شرفات ، وتعلوها القُبة أحياناً ، كما هي الحال ، عامة ، في الأُويد . يشهد البناء المقبب على فن هندسي جلي .

لم تكف التجمعات السكنية في الجنوب ، طيلة فترة الاستعمار ، عن استقبال البدو المضطرين إلى التحول إلى الاقامة الدائمة . وغالباً ما شكل هؤلاء يداً عاملة تعمل في مزارع النخيل . بيد ان موارد الواحات لا تكفي

---

(٦٢) L.Brunhes: op. cit, p.234

لاعالة جميع سكانها الذين يبحثون عن موارد اخرى في التجارة المحدودة مع مدن الشمال .

٣ ـ النتائج الاجتماعية :

لم يوفر تغيير انماط الحياة ، اثر انتزاع الملكيات وادخال التبادل النقدي ، الاطر الاجتماعية ، بالطبع ، كما عبر عن ذلك بشكل جيد ج. بيرك : « حل مكان العالم الأبوي الواسع المجالات عالم الاندماج والمنافسة واللعبة النقدية ؛ أو إنه بالاحرى لم يحل مكانه : انه يطرده بدفعات كاملة في المظاهر والتقاليد معاً »(٦٣) .

تزعزع البناء الاجتماعي بفعل انتزاع الملكيات العقارية ، وتقسيم الأراضي الرعي الجماعية والاقامة الحضرية في السهول العليا الداخلية . كان هذا البناء يتمفصل في مستويات ثلاثة : القبيلة ، الجب ، العائلة الموسعة .

(أ) القبيلة والجب .

القبيلة اطار اجتماعي ـ سياسي يعترف اعضاؤها ببعضهم البعض من خلال الانتماء إلى جد اطلق اسمه على القبيلة « وهو شخصية تاريخية تزدهر حولها السير المعظّمة ، ومنه تبدأ شجرة النسب المهيوبة التي ترخي ظلالها على كل الذرية »(٦٤) . غالباً ما تكون روابط القرابة داخل القبيلة روابط وهمية . ليست القبيلة عائلة صافية الأصل تفرعت في مجرى القرون بفعل التزايد العددي الطبيعي ، وان يكن اعضاؤها يعيشونها ويفهمونها على هذه الشاكلة . غالباً ما تتكون القبيلة ، في الأصل ، من عائلة موسعة تكون صاحبته نفوذ وقوية ، تنضم إليها عائلات اخرى من اجل الدفاع عن مصالح مشتركة . كلما كانت المجموعة قوية ، كلما ازداد عدد العائلات والعشائر التي تنضم إليها ، وفق مبدأ ضمّي . تتعزز هذه الروابط بفعل المصاهرة داخل هذه المجموعة .

(٦٣) J.BERQUE: Cent vingt cinq ans de socialogie maghrébine, in Annales E.S.C., 1956, p'316.

(٦٤) R.DESCLOITRES et L.DEBZI: système de parenté et structures familiales en Algérie, in annuaire de l'Afrique du Nord, 1963.

ان القرابة داخل القبيلة قرابة اجتماعية لا قرابة دموية(٦٥) . هذا هو أوسع شكل لاجتماعية الناس في الجزائر ما قبل ـ الكولونيالية ، وهذا ما يعبر عنه تماماً في اجباب يشكل تحالفها الفدرالي ، ان جاز القول ، القبيلة .

تكون العلاقات الاجتماعية كثيفة ومتينة داخل الجب هذا الفرع العضوي من القبيلة ، لأن الجب يُعـاش يومياً . يكون هيكل الجب او نواته مكوناً من نسب دموي فعلي . ثمة عدد كبير من الاعضاء يكونون ابناء عم من الدرجة الرابعة أو الخامسة . بيد ان هذه القرابة الفعلية ليست شرط الانتماء إلى الجب ، اذ يمكن لافراد او لعائـلات الاندماج فيه ، ويكون اندماجها كاملاً . ان القرابة داخل الجب اجتماعية بقدر ما هي دموية . وفي اطار الجب تتقرر خطوط تنقل عائلة ما واقامتها عند الاقتضاء في قسم من الأراضي الجماعية ، وذلك حتى تؤمن حياتها .

ليس الجب ، كمتحد اجتماعي ، لا الزادروغا (Zadruga) السلافية ، ولا مجموعة بشرية تعيش على قاعدة الاستغلال الجماعي للاراضي كما يود ان يوحي بذلك التصور الرومنسي للماضي . ان أراضي التجوال وحدها أراضٍ جماعية تشترك فيها القبيلة وجميع الاجباب . أما باقي الأراضي فهي ملكيات خاصة للعائلات (أرض مُلك) ، وهذا ما يشهد بوجود الملكية الخاصة والاستغلال الخاص . تقوم وحدة الجب في السهول العليا الداخلية ، ووحدة نظيرة ، الدشرا (أو القرية) في الجبال ، على الانتفاع بالاملاك وبالخدمات المشتركة .

---

(٦٥) يقول دوركهايم في معرض كلامه عن القرابة الجماعية داخل العشيرة : « ذلك ان القرابة تتكون ، في الحقيقة ، بفعل الزامات حقوقية واخلاقية يفرضها المجتمع على بعض الأفراد . ينتمي هؤلاء الأفراد إلى مجموعات يكون اعضاؤها ، عامة ، متحدرين من اصل مشترك ، او يعتقدون ذلك . تتغير القرابة ، باختصار ، حسب عدد اعضائها ، وحسب المكان الذي يحتله كل واحد ، والخ . والحال فان هذا التنظيم يرتبط قبل كل شيء بضرورات اجتماعية ، وبالتالي فهي لا تحمل سوى علاقة واهية مع حقيقة النسب الدموي » .

E.DURKHEIN: Année sociologique, 1896-1897, t.x, P.316-317

عمل الاستعمار على تفتيت القبيلة لأنه ادرك بسرعة مدلولها السياسي . تم توزع الاجباب بعد انتزاع الملكيات وتقسيم الأراضي الجماعية في الدوارات . ومنذ ذلك الحين شهدت العلاقات السابقة تدهوراً لغياب قاعدتها المادية . كانت العلاقات الاجتماعية السابقة ، المصبوغة طبعاً بروابط الدم ، تترسخ بالتمتع الجماعي . بالاملاك المشتركة . ولكن العلاقات التي حلت مكانها ، في الدوارات ، نجمت عن تجميع عناصر شديدة الاختلاف . فهل يكفي ذلك لاقامة علاقات اجتماعية ؟

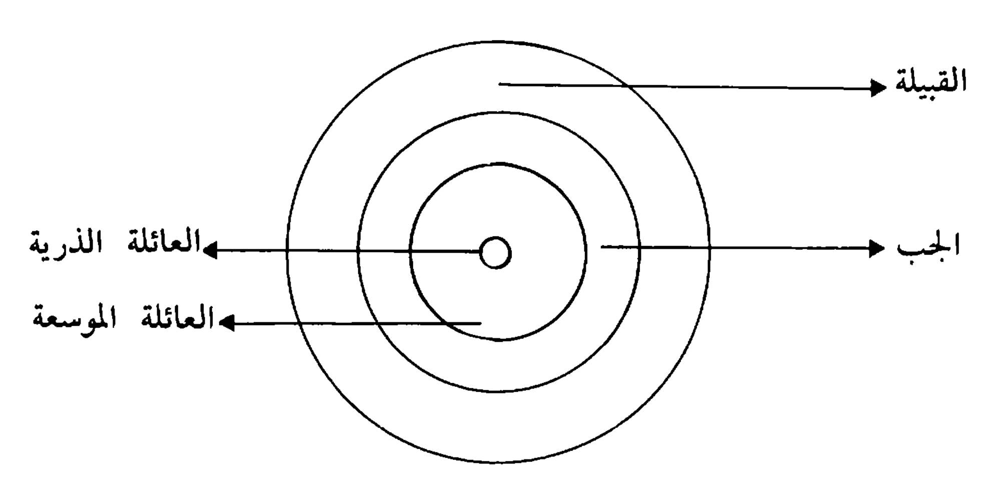
لم يكن تفتيت الأطر الاجتماعية متماثلاً في الجبال والسهول . لأن ضغط الاستعمار كان شديداً في السهول . وتغيرت انساق الانتاج الزراعي ، في طبيعتها وفي عناصرها المكونة . ليس نسق الانتاج مجرد ترتيب تقني واقتصادي لمتغيرات مادية ، انه نسق اجتماعي أيضاً ، أو هو بالأحرى جانب اساسي من النسق الاجتماعي . يشكل النسق الزراعي المشترك في كل أرض زراعية اساس وحدة نمط حياة كل الجماعة . ان الاضطرابات التي أدى إليها الاستعمار ظهرت في التغيرات العميقة لانساق الزراعة اثر اعادة تنظيم الملكية العقارية .

ان انماط الحياة هي التي تتأثر بالدرجة الأولى ، ولكن البنى الاجتماعية المتطابقة مع نمط معين للحياة ، ستنجو من هذا التأثر . والحال ، لم تتغير تقريباً في الجبال ، لا انساق الانتاج الزراعي ولا الانماط الزراعية ، بعكس ما حصل في السهول . ادى اقفال اراضي التجوال ، في السهول العليا الداخلية إلى تفتيت الاجباب . هذا عكس ما حصل في الجبال ، حيث استمرت الاجباب ، وان تكن تقلصت قليلاً . يشير ب. بورديو (P.BOURDIEU) إلى هذا الأمر ويتحدث عن تثاقف ابناء الجبل ، وعن زوال ثقافة سكان السهول . تعرض ابناء الجبل إلى تبدل في بناهم التقليدية اثر احتكاكهم البسيط بالمجتمع الرأسمالي ، بينما تعرض الآخرون إلى تدمير عنيف لهذه البنى . استمرت البنى التقليدية في جبال الكابيل في الأوريس والمرتفعات الجبلية ، بينما انحلت هذه البنى في السهول . يقول ب. بورديو : « في الحالة الأولى ، استطاع النظام الاجتماعي ، بتقاليده وقيمه ، ان يستمر بفعل التكيف : يمكن

اذن الكلام عن مجرد تثاقف هو نتيجة الاحتكاك بين مجتمعين ، كما ان المبادلات الثقافية التي يشجعها تندرج في سياق النظام الاستعماري ، وهذا ما يكفي لاعطاء هذا النظام الاجتماعي بتقاليده وقيمه شكلاً خاصاً . اما في الحالة الثانية ، فقد ادى التدمير الحاد لأُسس المجتمع السابق الاقتصادية إلى تفتيت المجموعات الاجتماعية والقضاء على التقاليد الثقافية . ادى نشاط القوة المسيطرة ، الموجه منهجياً وعمداً ، بالرغبة في تدمير الاسس الاقتصادية للنظام الاجتماعي التقليدي ، إلى زوال فعلي للثقافة »(٦٦) . لم يوفر هذا الفرق الوحدة العائلية ، مع انها صمدت افضل صمود بوجه هذه التغيرات الاجتماعية . هل عرفت العلاقات الاجتماعيه التي ضُربت داخل المجموعة قوة تعويضية في الاطار العائلي ؟

(ب) **العائلة الموسعة** :

كانت العائلة ، في التنظيم الاجتماعي السابق ، تشكل المستوى الثالث بعد القبيلة والجب . وكانت نشاطاتها وتجلياتها الخارجية تختلط مع نشاطات الجب لأنها لم تكن تجري خارجه ، ولأنها مندمجة داخل الجب فإن فرديتها تأخذ كل ابعادها ان كانت « عائلة ـ الزعامة » التي تُخرِّج مشايخ الجب . ان المخطط البياني للمجتمع يتكرر ، بشكل مكثف ، داخل العائلة التي تكون القرابة دموية فيها أساساً(٦٧) .



(٦٦) P.BOURDIEU: Le déracinement, paris, 1964, p.30-31

(٦٧) لا يقبل الاسلام التبني .

ثمة عائلات ذرية تتجمع حول عائلة ذرية مركزية (عائلة الزعيم) ، مكملة البنية المتراكزة للجسم الاجتماعي الشامل ، للقبيلة ذات العائلة الذرية . ليس للعائلة الذرية ، وهي خلية تناسلية واخلاقية ، وضع اجتماعي داخل المجموعة ؛ وهي لا تتجلى إلاّ من خلال العائلة الموسعة التي تنتمي إليها . ان هذه العائلة الموسعة ، المكونة من مجموعة عائلات ذرية ، متعددة الوظائف . انها أولاً وحدة سياسية يمثلها زعيمها في الخارج ولكنها أيضاً وحدة اقتصادية ، انتاجية واستهلاكية : تقع مهمة استغلال أراضي الملك على كل العائلة (يوزع الأب المهام الواجب انجازها) ، ويخصص الانتاج إلى الاستهلاك الداخلي الفوري والمستقبلي . ان هذه الوحدة السياسية والاجتماعية هي وحدة دينية أيضاً . يكون زعيم العائلة في المقدمة في الاحتفالات الدينية .

ان اهم وظيفة تقوم بها العائلة الموسعة من بين جميع وظائفها (الاقتصادية والسياسية والدينية والاخلاقية) هي وظيفتها في **تحديد هوية الفرد الاجتماعية** . تعتبر هذه الوظيفة اهم من وظيفة الانجاب لأنها لا تتعلق بتوليد الاطفال بل باعطاء المجموعة أولاد شرعيين . يقول ج. ستوتزل اثناء حديثه عن العائلة بشكل عام : « ولكن ، تقع على العائلة عامة ، بصرف النظر عن طبيعة بنيتها وعن طريقة تحديد القرابة فيها ، مهمة تحديد هوية الفرد الاجتماعية ، وهذه اول واهم مسؤولية »[٦٨] .

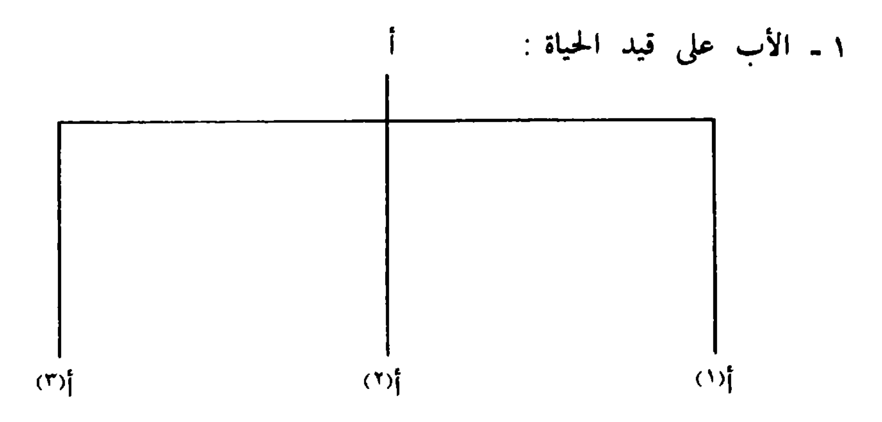
تتجسد وحدة العائلة الموسعة بوحدة السكن . قد تجمع في السهول ، خيمة كبيرة واحدة ، عائلةً موسعة ، ويحصل احياناً ان تتوزع حول خيمة الأب مجموعة خيم اصغر منها . كذلك تتجمع البيوت في الجبال حول دار واحدة عندما يزداد عدد العائلات الذرية . ولكن العائلة الموسعة تشكل ، عند الاثنين ، وحدة مكانية واجتماعية تضم الأولاد الذكور وزوجاتهم . وعند موت الأب ، يبقى بوسع الابناء العيش بشكل مشترك حتى تبلغ العائلة اكبر حجم لها وبحيث لا يتمكن أي فرد منها ، مهما كانت شخصيته ، من القضاء على التوترات النفسية التي تمزقها .

---

(٦٨) J.STOETZEL: Les chamgements dans les fonctions familiales, in Renouveau des idées sur la famille, INED, paris, 1964, p.351.

هناك نوعان من العائلة الموسعة :

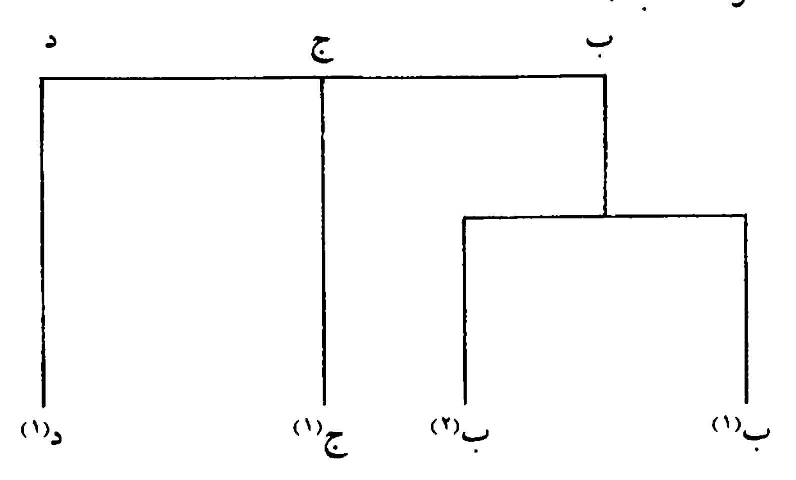
١ ـ الأب على قيد الحياة :



(أ) عائلة الأب الذرية المركزية

أ(١) ، أ(٢) ، أ(٣) ، العائلات الذرية للأولاد الذكور المتزوجين .

٢ ـ بعد موت الأب :



ب ، ج ، د : عائلات ذرية للاخوة

ب(١) ، ب(٢) ، ج(١) ، د(١) ، عائلات ذرية لابناء الاخوة .

كيف ستتطور العائلة بعد غياب القبيلة والجب ؟ هل ستغير الظروف الاجتماعية الجديدة وظائفها وبنيتها ؟

ستستمر العائلة ، كمؤسسة اجتماعية ، لتصون القيم الاخلاقية

والدينية . ويجب القول ان السياسية الاستعمارية لم تستهدفها مباشرة كما استهدفت القبيلة . ومع ان الشروط الخارجية شهدت تحولات عميقة ، فان العائلة تكيفت معها وعززت سمتها الدفاعية .

كان حقـل العلاقات الاجتماعية يتكون في الجزائر من القبيلة والفروع والعائلة ومع انهيار القرابة الاجتماعية ، القرابة الجماعية ، ارتفعت قيمة القرابة الفردية ، القرابة الدموية المباشرة . واضحت العائلة الموسعة ـ العيلة ـ بؤرة تتجمع فيها القيم الاجتماعية التقليدية ، وصارت ، من جراء ذلك ، منقذ المكوِّنات الاخلاقية والدينية في المجتمع ، تلك المكوِّنات التي ادت بالعائلة إلى القيام ، قدر الامكان ، بنفس المهام التي كانت منوطة بها في المرحلة ما قبل ـ الكولونيالية . لم يفت هذا الجانب من العائلة كمنقذ للقيم المفكرين الذين درسوا المغرب ـ يقول ج. بيرك في هذا الصدد : « انه لأمر صحيح ان بعض الجوانب المقدَّمة أو الرمزية في العائلة قد ترسخت اثناء الاستعمار » .

مع اضمحلال القبيه والفروع التي كان يحدد بهما المرء هويته الاجتماعية تحولت هذه الوظيفة إلى العائلة وترسخت فيها . كانت هذه الوظيفة تنحصر في مستوى الجب ، اذ آلت إليه مسألة تحديد الهوية الاجتماعية بالنسبة للآخرين . ففي داخل القبيلة كان الفرد ينتمي إلى جب محدد منها ؛ بينما هو ينتمي إلى قبيلة معينة بنظر ابناء قبيلة اخرى . ولكن تفتيت القبائل والاجباب دفع بالعائلة إلى القيام بوظيفة تحديد الانتماء .

لم تضعف وظائف العائلة الاخلاقية والدينية من جراء الخشية من نزع الشخصية . استمرت القيم المعيارية تستمد اصلها من الدين ؛ كانت الممارسات الاجتماعية التي تخرق المعايير الدينية موضع شجب صارم . كان أكبر عقاب يتعرض له الفرد هو الطرد من العائلة ، حيث يصبح محروماً من الحماية الاجتماعية والضمان الاقتصادي .

كانت الوظائف الاقتصادية تفرض نفسها بنفسها . ذلك ان اشباع الاستهلاك المنزلي يستلزم الانتاج . ولقد امنت هذه الوظائف تماسك العائلة

لزمن طويل ، ولكن لم تتمكن **كل العائلات الموسعة** من صيانة وحدتها بسبب الافتقار **الشامل** .

كانت **العائلة الموسعة** عرضة لقوتين **متعارضتين** : **تعمل الأولى باتجاه وحدة** العائلة **وتماسكها** ، **والأخرى** باتجاه تفكيكها **وانشطارها** إلى **عائلات ذرية** . هكذا **يبقى تطورها مرهوناً** بمحصلة **علاقة** هاتين القوتين .

تقيم **العائلة** الموسعة وحدتها **على** قاعدة الاستغلال الزراعي ، **ولذلك يختلط** مفهوم **العائلة** والتراث في مجموع تتعايش فيه عدة اجيال . ومع ان **النسب** الأبوي **داخل** العائلة متفرداً ، فليس هناك اي تمييز ولو ضمنياً في استغلال **الأرض** . وتُصان وحدة الأرض لضمان استمرار العمل في الأرض أولاً ، **ومن ثم** لتأمين الحد الأدنى الضروري لاعالة كل فرد . وتبقى وحدة **الأرض مصانة** طالما يبقى الأب ، زعيم العائلة ، على قيد الحياة . وغالباً ما ينقسم الأرث بعد وفاته مؤدياً إلى اضطراب اقتصادي . لنأخذ ، على سبيل المثال ، نتيجة اقتسام الأرث في منطقة الجزائر(٦٩) بعد موت الأب .

	بستان	كرمة	حقول	أرض	المجموع
لكل واحد من الأولاد الذكور	٢٧الى٧٠	٢الى٥٠	٥الى	٢الى٥	٣٧الى٧٠
لكل واحدة من البنات	١٣الى٨٥	١الى٢٥	٢الى٥٠	١الى٥٠	١٨الى٨

لهذا السبب تستمر عائلات كثيرة في المحافظة على وحدتها ، وتعيش في اكتفاء ذاتي .

يجري كل شيء ، عندما يكون الأب على قيد الحياة ، في اتجاه ترسيخ وحدة العائلة . يتقلص حقل المصاهرات ، ويبقى الزواج الداخلي كما كان عليه ، هذا ان لم يتعزز . بشكل الزواج المبكر ، والمبالغ فيه احياناً ، جزءاً من

---

(٦٩) P.ANANOLL: Les populations rurales musulmanes du sahel d'Alger, in Revue Africaine, 1953-54, p.413.

لنتذكر ان حصة الاناث من الأرث تعادل نصف حصة الذكور . في مناطق الكابيل تحرم الاناث من الأرث .

استراتيجية الأب ليثبت الفرد نهائياً وهو بالكاد تجاوز مرحلة المراهقة .

ثمة شرط اساسي لوحدة العائلة الموسعة هو وحدة الأرض ، فالعائلات التي تمتلك أرضاً تسد حاجات اعضائها الغذائية تمتلك كل شروط الاستمرار طالما بقي استغلال هذه الأرض ممكناً . ولكن ضعف المردود الزراعي والانجذاب في دائرة التبادل النقدي والنمو السكاني ، يؤدي كل ذلك إلى تفجير هذه الوحدة .

تنشأ التوترات النفسية داخل العائلات ، حيث يشعر كل فرد بانه محبط ، وبانه اسير جماعية يزداد عجزها عن موازنة الانتاج والاستهلاك يبحث بعض اعضائها عن العمل خارج الأرض العائلية ، ويبدي تحفظه على اقتسام اجر يتم الحصول عليه بالعمل الفردي .

تصمد وحدة الأرض ، على الأقل بوجه الروح التفريدية المتولدة عن الظروف ، يقول ج . تيلون في هذا الصدد : « ان البنية الاجتماعية القائمة على القرابة التي تصنع فخر البدوي ، لا يمكنها الصمود ، او تصمد بصعوبة ، امام التملك الفردي الذي ينجم ، بالضرورة تقريباً ، عن الاقامة الثابتة . وكلما ازداد عدد الناس كلما ترسخت النزعة الفردية ، وكلما اصبحت عمليات البيع والشراء سهلة ، بفعل التشريعات الجديدة وتيار التبادل النقدي معاً ، كلما غدت هذه الظاهرة اكثر ترسخاً . التبادل النقدي ، النزعة الفردية ، الزيادة السكانية ، تشريع متلائم مع هذه التطورات ، هذه هي النتائج الاساسية لاحتكاك افريقيا الصغرى بأوروبا . حددت هذه النتائج سلسلة من ردود الفعل المترابطة التي أدت إلى انهيار البنى »[٧٠] .

هكذا تكون الفرصة الاخيرة لمواجهة الصعوبات الاقتصادية في وحدة الأرض ، هذا ان وجدت هذه الأرض لتكون وحدتها مصانة . وفي حال غيابها ، يلجأ الأفراد إلى الانطواء في القطع الصغيرة من الأرض ، والعمل المؤقت أو الدائم في مزارع المعمرين ، والهجرة الريفية او الهجرة خارج البلاد ، أو التحول ببساطة إلى حياة التشرد . لا يمكن ، في جميع هذه

(٧٠) G.TILLON: Dans les Aurès, le drame des civilisations archaique, in Annales E.S.C., 1975, p.395.

الحالات ، تأمين استمرارية العائلة الموسعة ، هدا فضلاً عن ان فشلها وانحلالها هما اللذان أديا مباشرة بالأفراد الذين كانت العائلة تحضنهم إلى ولوج هذه الآفاق . وهكذا يكون حلم كل فرد تأسيس عائلة موسعة يتأمن فيها مستقبل كل ذريته ؛ ولكن ذلك ليس سوى مجرد حلم . يشير عالمجتماعي تونسي إلى حالة مماثلة في معرض وصفه تيهان الأفراد اثر الانقلابات الاجتماعية : « ما ان يغادر الفرد دواره حتى لا يعود يستقر في اي مكان . ويبدأ تيهاً دائماً في عرض البلاد ، ينتهي بالموت . وينسى مع الزمن موطنه الاصلي ، وتضمحل في ذهنه ذكرى اهله ، وتقتصر حياته على ما هو يومي ، وعلى ما هو أساسي فيها . ويتزوج الأفراد ، ويرزقون اولاداً . ويستمر الأهل بالترحال ، وفي غضون ذلك يكبر الأولاد ، وهم بدون أرض وبدون ذكريات محددة ، في رؤوسهم فقط صور مبهمة لمواقع مروا فيها بسرعة . ويتم باكراً الانتقال عن عمر الطفولة إلى سن الرشد . يكون الولد في سن الثانية عشرة : راعياً أو خادماً يشتري الحاجيات في منزل مخدومه المترف ، ليصبح راشداً في سن ١٧ سنة . يترك اهله ليتجول بدوره في المنطقة ، فاقداً آثارهم احياناً . ثم يتزوج ، ينجب ويموت ، كما وُلد في مكان ما من المنطقة . وهكذا دواليك . . . »(٧١) .

ثمة عدة أنواع من العائلات التي نشأت تبعاً لامكاناتها الاقتصادية : عائلة موسعة موحدة حول قطعة أرض زراعية ، عائلة ذرية يكون ربها مزارعاً مستقلاً أو عاملاً زراعياً . تصادف العائلة الموسعة في الفئات الأقل حرماناً . ان موت الأب يؤدي ، في الحالتين ، إلى تفتت المجموعة التي كان يرعاها . لقد ساءت احوال بعض وظائف العائلة . لم تعد تستطيع القيام بوظيفتها الاقتصادية إلّا بصعوبة ، كما ان وظيفة تحديد الهوية ضعفت تدريجياً مع ترسخ دوائر النفوس . بيد ان البنى استمرت كما هي ، مما ادى إلى زيادة التنافر بين الوظائف والبنى . لم يؤدِ الضعف في القيام بالوظائف إلى تغير آلي في البنى ، لا سيما وان هذه البنى تعتبر بمثابة قيم معيارية . ان التثاقف هو بالتحديد الظاهرة

(٧١) H.KAROUI: Mâteur lieu d'immigration, in revue tunisienne des sciences sociales, n° 23 1970.

التي ادت إلى قيام فصل بين الوظائف والبنى ، هذا الفصل الذي سبب الأزمة المزمنة التي تعيشها العائلة الجزائرية .

(ج) انبعاث حركة المرابطين

يبدو ان انبعاث حركة المرابطين وبروز ظاهرة الاستقطاب الاتني ، غير المقبولة في الاسلام(٧٢) ، قد نجما عن رغبة جماعية في اعادة تكوين ، على الأقل في الخيال ، القبائل وفروعها ، حول قديسين تُطلق اسماءهم على مثل هذه الحركات . شهدت عبادة القديسين ، في مرحلة الاستعمار انطلاقة جديدة ، مع انها كانت تُمارس سابقاً : « أحيت الأعياد السنوية والاحتفالات الفصلية « رزدات » ، « طعام » . . . قرابة جماعية صوفية من خلال تكريم قديس وهب اسمه للحركة (القديس : مرابط) . ان التجمعات السنوية لتكريم اجداد مقدسين ، حقيقيين أو وهميين ، تجمع آلاف الأفراد الوافدين من شتى المناطق . لنذكر على سبيل المثال التجمع بمناسبة تكريم سيدي محمد بن عودة ، بالقرب من ريليزان ، الذي يضم انساب قبيلة فليتا القديمة ، أو تكريم سيدي عبد الرحيم ، بالقرب من مسكرا المختص بقبيلة بورجيا(٧٣) .

يرى كل مشارك في هذه الاحتفالات مناسبة ليلتقي باقاربه المشتتين ، الذين يرتبط بهم بقرابة فعلية أو وهمية ؛ مما يخلق عنده عزاء الانتماء إلى سلالة

---

(٧٢) تميز الاسلام الريفي المغربي دوماً عن اسلام المدن . ان اسطورة سير القديسين التي يستبعدها الاسلام كدين توحيدي بشكل صارم مترسخة جداً في الريف . اتسم المغرب في القرن التاسع عشر بافراط التعلق بسير القديسين ، وهو تعلق يرجع مصدره إلى الصحراء الغربية . ثمة من تحدث عن « ثورة المرابطين » في المغرب ، المتجهة من الغرب إلى الشرق ، تلك الثورة التي عارضت الاسلام والعروبة المتجددين دوماً ، والمتجهين من الشرق إلى الغرب .

(٧٣) يقول ج. بيرك ، في هذا الصدد ، ودوماً باسلوبه اللاذع وجمله الاخاذة : « فرضت حركة المرابطين في افريقيا الشمالية ، بمعنى ما ، على التوحيد السامي الصارم اصلاحاً على مستوى الاقليم والقضاء » . J.BERQUE: Quelques problèmes de. l'Islam maghrében. in **Archives desociologies** des religions. N°3. 1957.

كبيرة العدد ، كانت في السابق ذات بأس ، وهذا ما يتناقض بشكل فريد مع وضعه كفلاح يعيش اسير تقلبات زراعة الاكتفاء الذاتي . ان تعدد القديسين « وفرة المرابطين » يشهد بالرغبة الجماعية في بعث البنى الاجتماعية السابقة ، في ضمائر الناس انه يستجيب إلى حاجة نفسية داخلية يثيرها الفراغ الاجتماعي الذي يحس به الجميع في كل مكان . ان من شأن هذه الاحتفالات ان تلعب دوراً لا يمكن نكرانه في التوازن النفسي لسكان معتادين على نمط معين من العلاقات الاجتماعية . ان الاجيال التي خلدت عبادة القديسين لم تتعرف إلى القبيلة إلاّ من خلال الصور الوهمية والمثالية التي وصلت اليهم بفعل الروايات الشفهية . هكذا تترسخ ارادة احياء العلاقات الاجتماعية السابقة بالاقتناع بنموذج اجتماعي يرجع إلى اطار معياري مثالي ، لا إلى واقع معاش . يفسر هذا الاختلال الموضوعي بين الاطار المعياري المثالي والواقع المعاش الكثير من التصرفات النفس ـ اجتماعية . تطرد الاسطورة التاريخ ، وتترسخ الوحدة الاجتماعية تدريجياً في سير القديسين .

بيد ان هذه التجليات غالباً ما ظهرت في السهول التي قلب فيها الاستعمار مباشرة نمط حياة السكان ودمر بناها الاجتماعية . ففي مناطق الكابيل مثلاً لا يُعاش الجب خيالياً ، وليس هناك من حاجة لذلك لأنه يُعاش يومياً في الواقع ، توجد عبادة الاجداد في المرتفعات الجبلية ، ولكنها لم تأخذ ابداً الابعاد التي تشهدها في السهول(٧٤) .

---

(٧٤) يلاحظ بورديو هذا الفرق بين منطقة كولو (مرتفعات ادوغ في الشرق الأقصى) وسهول الشليف : « ان زريبا (المقابل البنيوي لفرع القبيلة) التي تجمع ما بين ١٠٠ و٥٠٠ شخصاً يعتبرون انفسهم موحَّدين برابط قرابة (حقيقي أو وهمي) بقيت وحدة اجتماعية حيوية جداً ، لها تقاليدها الخاصة ، وتعتمد الزواج الداخلي بشدة . كفت القبيلة من زمن طويل عن كونها اطار النشاطات الاجتماعية ، ولكن الجميع يعترفون بالتقاليد التي ترتبط بها . اما في الشليف ، فان جميع الوحدات المستندة إلى النسب الوهمي مثل القبيلة (العرش)أوالفرع ، تفتت . إلى وحدات عائلية مستقلة ،لها ميدانها المنفصل : اذا كان الاحساس بالانتماء إلى فرع معين من القبيلة ما يزال حياً ، فليست القبيلة بنظر الغالبية إلاّ كلمة جوفاء ، ويجهل بعضهم حتى اسمها » . P.BOURDIEU: le déracinement..., op. eit, p.118.

هكذا ترتفع قيمة المعايير الاجتماعية السابقة ، لأنها سمحت سابقاً بقيام توازن اجتماعي ، وليس لوجود رفض واع للحداثة . يعتقد عدد كبير من الفلاحين بان المشاكل تطرأ لأنه لم يتم التقيد بهذه المعايير . ليست هذه المرة الأولى التي يُفسر فيها الانسان وجوده الاجتماعي بوعيه . يعيش كل مجتمع في وهم ارتدادي وفي أمثلة للماضي . ويقابل التصور الشعبي صعوبة الواقع اليومي باسطورة الماضي المعاش بنوع من التوهم الجماعي . أوحى هذا التفرع الثنائي ، الماضي / الحاضر ، إلى بورديو بالتمييز بين السلفية التقليدية وسلفية اليأس أو السلفية المرضية . يقول في احد مؤلفاته : « هكذا تحل مكان السلفية التقليدية التي تتطابق مع مجتمع متكامل تماماً ، والمستند إلى اقتصاد متوازن نسبياً ، سلفية اليأس ، الملتصقة باقتصاد كفاف وبمجتمع مفكك وخاص بمثالة البروليتاريا المتعلقة بماض تعرف انه قضى بلا عودة »[٧٥] .

خلاصة القسم الأول :

ان تدمير بنية المجتمع الجزائري في الشمال ، بفعل القوانين العقارية وادخال اقتصاد السوق ، لم يوفر سكان السهب والصحراء . لقد تحملوا نتائج انتزاع الأراضي وتكوين الملكية الفردية على تخوم التل ، وهذا ما حدَّ ، ان لم نقل اقفل ، أراضي التجوال . ادى الحد من مجال التنقل إلى تناقص قطعان الماشية ، القاعدة المادية لنمط حياتهم . لقد تفتت القبائل البدوية ـ ولعله من الأصح القول القبائل ـ نصف البدوية ، بعد ضعف قاعدتهم المادية ـ الماشية ـ واختفت كشكل إجتماعي ـ اقتصادي خاص .

لم تكن هذه القبائل من القوة بحيث تصمد امام قدرة الاستعمار التدميرية . كانت الظاهرة التدميرية شاملة ومستمرة ، بحيث لم يكن بوسع اي شكل اجتماعي ما قبل ـ رأسمالي ان يصمد بوجهها . يقول أ. برنارد و. ن. لاكروا في خاتمة كتابهما ، وهما واعيان لنتائج الاستعمار الذي كانا يدافعان عنه : « دمرنا القوى التي كان بوسعها الصمود بوجهنا ، ولكننا دمرنا في نفس الوقت القوى التي كنا نستطيع الاستناد إليها . لقد عملنا بحيث يمر على كل

---

(٧٥) المرجع السابق .

الجزائر نوع من محدلة . هكذا لم يبق امامنا ، على حد تعبير م.ج. كامبون (M.J.CAMBON) غير عدد كبير من الرجال لا تأثير لنا عليهم في غالب الاحيان . ثمة عمليتان كانتا كافيتين لبلوغ ذلك : بالنسبة للزعماء ، استبدلنا الوجيه القوي الذي تتبعه كل القبيلة من ادنى اشارة منه ، بعميل عادي تنفيذي ، ما نزال اليوم نعينه باسم الزعيم المحلي ، ولكنه لا يتحلى بأي شيء من صفات الزعيم السابق . وفي نفس الوقت تابع قرار مجلس الاعيان لعام ١٨٦٣ تفتيت القبيلة بتكوين الدوار ـ البلدة والملكية الفردية »[٧٦] .

لم يكن تدمير الاقتصاد التقليدي نتيجة تراكم تبدلات كمية داخلية . ربما كان بوسع التغيير بضغط التناقضات الداخلية والعوامل الداخلية المتنوعة ان يخلق تغييراً كيفياً ، وهذا ما كان بوسعه تشكيل تقدم تاريخي بحد ذاته . لقد تم هذا التدمير بفعل عوامل خارجية ، دون ان تؤدي هذه العوامل إلى خلق حالة اجتماعية ارقى نوعياً . لقد بدأت سيرورة فعلية للتراكم الأولي لرأس المال في ظل الاستعمار ، من خلال تدمير البنى الاجتماعية الريفية ، وتفتيت القبائل ، وتكوين الملكية العقارية الفردية .

ان تزايد الدوارات ، التي تجمع شتات القبائل ، لم تُعِد المجتمع الجزائري أبداً من اجل نمو اقتصادي ما . بل بالعكس تماماً ، اذ كانت في البداية مخصصة لتصبح « مستودعات من نوع متوحش . . . لزرائب على النمط القديم » (ج. بيرك) . تبدو سيرورة التراكم الأولي لرأس المال مجمدة ؛ وهذا ما شكل سبب دينامية التخلف . سيدور القسم الثاني من هذا الكتاب حول هذه الفرضية التي سنحاول اثباتها .

---

(٧٦) A.BERNARD et N.LACROIX, op. eit, p.292.

القسم الثاني

الجزائر : الاقتصاد والاستعمار

ان التفكير في مسألة التخلف يثير مشكلة عند البحث عن اسباب تفسير هذه الظاهرة . هكذا نرى اعمالاً عدة كرّست لدراسة ظاهرة التخلّف قد حصرت نفسها في عملية وصفية للأواليات المنتجة لها ، وصف للاسف يحلّ محل التفسير . فالوصف مهما كان دقيقاً وعميقاً لا يمكنه ان يحلَّ محل التفسير . لأن العلم لا يمكنه ان يكتفي بسؤال : كيف ، بل عليه ان يغامر في طرح سؤال : لماذا .

إذا ما قبلنا بفرضيات تنتمي إلى تيارات نظرية مختلفة يصبح مفهوم التخلف غير قابل للتفسير . فالنظرية الكلاسيكية الجديدة مثلاً غير صالحة عندما تتصدّى لمسألة تفسير التخلف الاقتصادي لكثير من البلدان . في الواقع كان من المفروض على المنافسة العالمية ان تدفع بالرساميل نحو المناطق التي يندر فيها وجودها ، يجذبها إلى ذلك المردود المرتفع لعامل ـ رأس المال من جهة وانخفاض مردود عامل ـ العمل من جهة ثانية بسبب من كثرة اليد العاملة حسب المنطق الحدِّي . وهنا نتساءل لماذا لم يشتغل هذا التصور النظري . تجاه هذه الفجوة ، لم يتردد بعض المنظرين في اللجوء إلى البراهين ذات الطابع الايديولوجي : الثقافات ، التقاليد غير المناسبة ، البنى العقلية ما قبل المنطقية وغياب عقلية المبادر (سوف نبيّن فيها بعد ان التخلف موجود ، بالذات ، بسبب من وجود عقلية المبادر عند مالك رأس المال في البلدان المتخلفة) .

لكن الماركسية المتداولة لا تشرح هي أيضاً التخلف لأن قوة العمل في الاقتصاد المتخلف يمكن ان تكون اكثر استغلالاً منها في الاقتصاد المتطور

(استغلال مبالغ) وهنا لا نفهم لماذا يعمد إلى اعادة استثمار « الأرباح الكبيرة » محلياً بهدف توسيع القاعدة المادية لنمو رأس المال وتحقيق اكبر الأرباح الممكنة حسب المنطق الرأسمالي ؟ لماذا يجذب الاقتصاد المتطور اليه هذه الأرباح ويستثمرها في حين انها لو استثمرت في نفس مجال تحققها لاحرزت معدلات ربح اكبر ؟ الا إذا كان نقل هذه الأرباح يتم لكي تستهلك من قبل البرجوازيات في الاقتصاديات المتطورة ، ويمكننا في هذه الحالة ان نتساءل عن الفارق الذي يمكن ان يوجد بين برجوازية الاقتصاد المتطور والنبلاء الاقطاعيين في أوروبا القرون الوسطى الذين كانوا يستهلكون مجموع فائض الانتاج الذي كان يعود اليهم ؟ ان الماركسية المتداولة قد انتجت تعميمات من شأنها ان تغيّب الواقع وذلك عندما قدمت الاقتصاد العالمي كما لو انه وحدة مؤلفة من « أمم بروليتارية » و« أمم رأسمالية » ، وهذه الاخيرة تعيش من فائض انتاج الأولى . وقد انتج هذا التعميم ايديولوجية « العالم الثالث » التي تقول بأن التراكم على الصعيد العالمي يتحقق حتى الآن على قاعدة التبادل اللامتكافىء وعلى تحويل القيمة وذلك على حساب البلدان المتخلفة . هذه المشكلية هي منطقية ودقيقة اذا ما افترضنا ان **البلدان المتخلفة** هي **متطورة** ومصنعة لأنها تنتج **قيمة** تستهلك في البلدان المتطورة التي بدورها يجب اعتبارها **متخلِّفة وغير مصنّعة** . الا ان الملاحظة العملية تبيّن بحثية هذا الشرط وهي وحدها كافية لتقويض هذه المجموعات النظرية المبنية على افتراضات هشة .

من هنا ندرك ان تفسير اسباب التخلّف يبقى مسألة مطروحة . فالأسباب السياسية ليست بكافية وهي جزئية . فإذا انطلقنا من الاطار الدقيق للمنطق الرأسمالي يبدو انه لم يكن من المفروض على الاستعمار ان يؤدي إلى التخلف . الم يكن ممكناً للاستعمار ان يشكِّل المرحلة التاريخية التي سمّاها ماركس « بالتراكم الأوّلي للرأسمال » ، والتي عرفتها اوروبا بدءاً من القرنين الخامس عشر والسادس عشر ؟ فالاستعمار في الواقع هو الذي كان قد اخل السياق التدميري للمجتمعات الفلاحية والتشكيلات الاجتماعية التابعة ، هذا السياق نفسه الذي كان في أوروبا وراء التطور الصناعي والتراكم الرأسمالي المركز - ذاتياً . فكّكت الرأسمالية المجتمعات الاوروبية القديمة الزراعية ، لكن الطاقات المحرّرة كان قد جرى التقاطها بواسطة الصناعة الناشئة واعادة

تنظيمها بواسطة علاقة اجتماعية جديدة الا وهي علاقة الأجر . لماذا لم يحدث هذا التطور في المستعمرات ؟ لماذا لم يعمّم التراكم الأوّلي للرأسمال علاقة الأجر على غرار ما بدأه في أوروبا عبر تفكيك المجتمعات الفلاحية ؟

في القسم الثاني سوف نبرهن بالاستناد إلى مثل الجزائر بأن السيطرة الاستعمارية بوجهها السياسي لا تفسّر وحدها التخلّف في الجزائر . الم يكن بإمكان الفئات الاجتماعية الفرنسية المرتبطة بالاستعمار ان تصنّع المستعمرة فيما لو انها لاقت فوائد كبيرة في التصنيع ؟ من المفروض اذاً ان نجد اسباباً لغياب التطور الصناعي غير السيطرة السياسية أو غياب الرساميل .

توجّه الاستثمار العالمي نحو فروع ذات معدلات ربح اكثر ارتفاعاً ، ولم تكن هذه الفروع في المستعمرات الا الزراعة والصناعة الاستخراجية . ان الصناعة تفترض تقسيماً اجتماعياً محدداً للعمل كنتاج تاريخي يقوم على تطور فائض القيمة النسبي أو بالأحرى على تحوّل فائض القيمة المطلق نحو فائض القيمة النسبي . ان شروط سحب فائض القيمة النسبي ليست تقنية فحسب ، بل هي وبخاصة اجتماعية بمعنى ان فائض القيمة النسبي هو منتج اجتماعي وان كميته مرهونة بدرجة التقسيم الاجتماعي للعمل . لهذا السبب وطالما ان شروط سحب فائض القيمة النسبي ليست متوفرة في المستعمرات ، فإن التراكم يرتكز بشكل اساسي على انتاج فائض القيمة المطلق وعلى الريع العقاري والمنجمي .

ان اسباب التخلف التي هي بالدرجة الأولى اقتصادية تنتج آثاراً اجتماعية وسياسية ، تتفاعل بدورها مع الاسباب الأولى لكي تعيد انتاج التخلف . هذه الدينامية التي تعمّق باستمرار التناقضات الملازمة للتخلف تظهر في اطار التراكم الأوّلي غير المكتمل متناقضة مع التصنيع في المستعمرات . هذا هو منطق التطور اللامتكافىء الخاص بالرأسمالية ، الذي يوجه الرساميل نحو الفروع الأكثر مردودية اي الفروع ذات الربح الأكثر ارتفاعاً .

جذور التخلّف

ينبغي التفتيش عن اسباب التخلّف في تاريخ الاستعمار أو في عملية

الاحتكاك مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي . فإنطلاقاً من وحدة السوق العالمي ومن اختلاف شروط اشتغال قانون القيمة هنا وهنالك ، فإن علاقات السيطرة والتبعية سوف تظهر حكماً على المستوى العالمي منتجة التخلّف . لكن الاسباب الاقتصادية تولّد آثاراً اجتماعية ـ سياسية وايديولوجية ستقف بدورها كعائق اما تطور داخلي . ان اسباب التخلف هي اقتصادية وتتعلّق باشتغال قانون القيمة ومع ذلك فإن آثارها الاجتماعية ، الايديولوجية والسياسية منتجة للتخلّف . ان اسهاماً منهجياً علمياً بادىء ذي بدء من شأنه ان يميزّ بين الاسباب والنتائج وذلك لتجنّب الوقوع في المثالية التي يمكن ان تحملنا على الاعتقاد بأن التخلّف هو نتاج للوعي الاجتماعي .

(أ) التراكم الأوّلي غير المكتمل للرأسمال

ان المرحلة التاريخية التي تمَّ خلالها تفكيك التشكيلة الاجتماعية في الجزائر وفقاً للارادة السياسية للمستعمر ، ومن خلال نزع الملكيات العقارية ، المصادرات وتفتيت القبائل ، . . تشبه إلى حدٍ كبير المرحلة التاريخية التي جرى فيها انحلال المجتمع الاقطاعي في أوروبا . اذا امعنّا النظر ، نجد ان ظاهرة تفكيك المجتمعات الزراعية للبلدان المسيطر عليها عسكرياً في القرن التاسع عشر ، ليست بجديدة ولا هي خاصة بتاريخ المستعمرات . فالفارق الوحيد وهو ذو شأن ، يكمن في ان القطاعات الانتاجية الجديدة في المستعمرات لم تستطع ان تمتص قوة العمل المحرَّرة ، وهذا هو الفارق الاساسي الذي يكمن وراء التخلف الاقتصادي والاجتماعي . لقد حرَّر تفكّك القبائل ، في الجزائر مثلاً . قوة العمل من الروابط الجماعية من دون ان يشكّل هذا على المستويين الاجتماعي والتاريخي استجابة لعلاقة اجتماعية جديدة . بينما في أوروبا وعلى أثر انحلال المجتمعات الزراعية ، قام الرأسمال الصناعي بتشغيل قوة العمل المحرَّرة في المانيفاكتورات الأولى للثورة الصناعية . رافق مسار تفكك المجتمعات الزراعية مسار آخر كان من نتيجته تشكّل البنية الاجتماعية الرأسمالية ، في حين ان التفكك الذي حصل في المستعمرات لم يكن له « نظيره الايجابي » . فتدمير المجتمعات المسيطر عليها كان بلا افق ، علماً بأن كل تدمير يتضمن عناصر لاعادة تشكّل جديد .

اثر تفكّك المجتمع المسمى تقليدياً في المستعمرات ، تجمد النسق الاجتماعي المخلّع ، وتحجّرت البنى الاجتماعية وتأبّدت من خلال تقليدوية متطرفة من احدى خصائصها القدرية والتكرار . انتج النظام الكولونيالي المواطن « البلدي » الذي عرفّه ب. بورديو P.Bourdieu ، فأصاب بقوله انه « الفرد المنفصل عن قبيلته والذي يحافظ عندما يجد نفسه في دائرة الاقتصاد الرأسمالي والمنافسة الفردية ، على نمط حياة وتفكير لا معنى لهما الا ضمن الاطار الاجتماعي القديم » .(١) هذا النمط في الحياة والتفكير ، الذي تكلّم عنه ب. بورديو ، كان من الممكن ان يزول بعد بضعة اجيال لو ان الرأسمالية الكولونيالية كانت قد أرست البناء التحتي الصناعي الذي ميّز المراكز الكبرى المدينية في أوروبا . لنتخيّل قوة العمل المحرَّرة كما لو انها لم تستوعب في أوروبا بعد تهديم بنى المجتمعات الزراعية . ماذا كان يمكن ان يحصل ؟ من المرجح انه كان من الممكن ان ينشأ قطاع زراعة الاكتفاء الذاتي الذي بإمكانه امتصاص قوة العمل المحرَّرة . جرى تدمير المجتمعات الزراعية في أوروبا بنفس العنف الذي حصل في المستعمرات : نزع ملكيات ، ربا ، ضرائب نقدية ، تسوّل وتشرّد(٢) . . . لكن هذا العنف كان يهدف بشكل غير معلن إلى تأطير قوة العمل ، المحرَّرة من اشكال الحياة الاجتماعية ما قبل الرأسمالية ، حول علاقة الأجر الصناعية ؛ بينما لم يكن لقوة العمل المحرَّرة في

---

(١) P.BOURDIEU **Sociologie de l'Algerie** paris 1964 p.118.

(٢) وصف ك. ماركس هذه المظاهر من التراكم الأوّلي للرأسمال فقال : « ان خلق بروليتاريا بدون مأوى ولا مسكن ـ افراد مصروفون من قبل كبار الاسياد الاقطاعيين ومزارعون ضحايا عنف نزع الملكيات المتكرر ـ كان يتمّ بالضرورة بشكل اسرع من استيعاب المانيفاكتوره الناشئة لهم . من جهة اخرى لا يستطيع هؤلاء البشر الذين اقتلعوا وبشكل مفاجىء من شروط حياتهم الطبيعية التعود بسرعة على مسلك النظام الاجتماعي الجديد . انتج ذلك جمهور من الفقراء ، من السارقين والمشرّدين . من هنا سنّ تشريع دموي لمواجهة التشرد في نهاية القرن الخامس عشر وخلال القرن السادس عشر في غرب اوروبا . ان آباء الطبقة العاملة الحالية كانوا قد عوقبوا لأنهم كانوا قد تحوّلوا إلى مشردين وفقراء . عاملهم التشريع كمجرمين بإرادتهم مفترضاً انهم ما زالو احراراً بأن يتابعوا عملهم كما في الماضي وكأنه لم يطرأ أي تغيير على شروط حياتهم » .
Le Capital L.I Ed. Sociales 1976 p.534..

المستعمرات أي بديل سوى اللجوء إلى زراعة الاكتفاء الذاتي .

تراجع المجتمع الريفي في الحقبة الكولونيالية إلى زراعة الاكتفاء الذاتي لأن التفكك الاجتماعي لم يكن له « نظيره الايجابي » ، على غرار اوروبا ، أي علاقة الأجر الصناعية . لقد تفككت علاقات الانتاج القديمة بدون ان تستبدل بعلاقات اجتماعية اخرى أرقى . تحوّل قسم زهيد من السكان إلى عمال زراعيين دائمين وموسميين ، أو إلى يد عاملة غير متخصصة تعمل في بعض ورشات الاشغال الكبيرة . إلا ان القسم الأكبر من السكان بقي في الريف مداوماً على شكل متدنٍ من اشكال على الاجتماعية الجماعية ؛ وذلك كما لو ان مسار التراكم الأوّلي قد تجمّد . هذا ما يدافع عنه أ. بنشنو عندما يتكلم عن « عدم اكتمال مسار تطبيق العلاقة الرأسمالية » في اطار ما يسميه « بالرأسمالية الشكلية »(٣) .

ان تاريخ صيرورة التقسيم الاجتماعي للعمل كان قد بدأ على غرار ما حصل في أوروبا الاقطاعية بتدمير الأشكال الجماعية للحياة الاجتماعية غير أنه قد تجمد ، ولهذا لم يستطع ان يفسح المجال لبروز علاقات اجتماعية رأسمالية متمفصلة مع دينامية القوة المنتجة ، كشرط اساسي للتراكم الرأسمالي . هنا ينبغي التفتيش عن أسباب التخلف الذي لا ينفصل نشؤوه عن دخول وسيطرة الرأسمالية الغربية عن الجزائر . مع ذلك فإن مجلس أعيان عام ١٨٦٣ إذ يتابع عملية تقسيم اراضي القبائل الى اجزاء صغيرة على قاعدة الملكية الخاصة الفردية وذلك بهدف السماح للرأسمال العقاري بحرية التداول لحساب المستعمرين ، كان يهدف بذلك إلى تسهيل نشوء الاستقلال الذاتي الفردي الذي يمكنه تدمير الاشكال الجماعية للحياة الاجتماعية . هذه العملية هي بالاساس تحرير لقوة العمل ، كما هي ، بصورة غير مباشرة ، فصل للمنتج عن وسيلة انتاجه : الأرض . ان تكوّن الملكية الفردية في الوسط الزراعي الجزائري كان يفترض ، بشكل جلي ، نفي مبدأ عدم جواز التملّك الذى كان يميز النظام العقاري للنسق الاجتماعي المحلي والذي كان يعتبر

---

(٣) A.Benhachenhou **La formation du sous-développement en Algerie** O.P.U. Alger 1976

مبدأ ضرورياً لتماسك وتنظيم البنية الاجتماعية الجزائرية في تلك المرحلة . كان اذن لمجلس اعيان عام ١٨٦٣ ، وبصرف النظر عن النوايا السيئة لمؤسسيه ، « المعادين للعرب » ، هدفان : ١ ـ فصل الفلاح عن أرضه ٢ ـ تحرير الفرد[٤] ، من الروابط الجماعية بهدف استعمال قوة العمل من قبل الرأسمال الكولونيالي .

ان نشوء الملكية العقارية الفردية والاستقلالية الفردية في الجزائر الريفية للقرن التاسع عشر ، بفعل القوانين والمراسيم نشوءاً مستجيباً لاشتغال التراكم الأوّلي لرأس المال ومضافاً إلى عدم ازالة العوائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، سوف يؤدي إلى قطيعة في توازن النسق الاجتماعي القديم للانتاج وتفككه وإلى اعادة تركيبه عبر تماسك الاشكال الجماعية المتقهقرة والجامدة . من هنا كانت زراعة الاكتفاء وصنوها « تقليدوية اليائس » ، في غياب تقسيم اجتماعي للعمل ، بمثابة شكل رأسمالي .

يبقى ان نعرف لماذا لم يكتمل في الجزائر التراكم الأوّلي في ظل الكولونيالية . يشير أ. بنشنو A.Benhachenhou[٥] إلى ان التكوّن التاريخي للتخلف هو نتيجة التراكم غير المكتمل ، إلا انه لم يفسّر لماذا توقف هذا النسق من التراكم . ففي كتابه المذكور آنفاً ، يصف عدداً من حالات التوقف ، لكنه لا يفسر اسبابها . يبدو من الواضح ان التوقف ينجم عن الخضوع الذي يميز الرأسمالية الكولونيالية ، لكن هذا لا يشكّل جواباً والا يصبح السؤال لماذا تبقى الرأسمالية الكولونيالية شكلية وخاضعة ؟ لماذا لا تُنهي التراكم الأوّلي ولا تتحرّر ؟ ينبغي طرح هذه الاسئلة ، وان كانت ذات صدى ويبري (Wébérienne) .

بمقدار ما كان نزع الملكيات العقارية في بداية الاستعمار يسمح من جهة

---

(٤) ليس الفرد ، موضوع القانون ، كياناً مجرّداً يمكن نسبته إلى كل تشكيلة اجتماعية ، وذلك انطلاقاً من كلية الانسان . ان الفرد كائن تاريخي مادي ، يحمل ويجسّد علاقة انتاج اجتماعية ، تعكس بدورها مستوى تطور تاريخي . ان الايديولوجيا البرجوازية التي بنت نموذج الفرد اللاتاريخي هي التي اشاعته في الوعي الزائف .

(٥) مرجع سابق .

لشريحة اجتماعية بالحصول على رأسمال عقاري بثمن بخس ، ومن جهة اخرى بتحرير قوة العمل من الروابط الجماعية وذلك بواسطة عملية تفكيك القبائل ، بمقدار ذلك يصبح التقارب مع الحقبة التاريخية المعروفة في أوروبا تحت تعبير التراكم الأوّلي للرأسمال ملائماً . غير ان هذا السياق لتحرر قوة العمل لم يعرف في الجزائر المصير الذي عرفه في أوروبا ، لأنه ، تجمَّد هنا وبقي غير مكتمل . وعادت قوة العمل المحرّرة لتتجمّع في زراعة الاكتفاء الذاتي لأن الصناعة لم تتلقفها . هذا لا يفي ان الرأسمالية لم تتمكّن من الدخول إلى الجزائر ، بسبب غياب الصناعة ، بل على العكس انها مسيطرة ، لكن بدل ان تذوِّب هذه السيطرة القطاع المسمّى تقليدياً ، **قطاع زراعة الاكتفاء الذاتي ، فإنها تعيد إنتاجه** . « يصبح النظام الرأسمالي مسيطراً حين يُخضع كافة الانساق الاقتصادية الاخرى لمنطق اعادة انتاجه الموسّع : وبخاصة النسق الاقتصادي الجماعي المتفكك » . (أ. بنشنو . المرجع السابق ص. **١٢٩**) .

لكن هذه الرأسمالية هي من نوع خاص ، انها شكلية . بالنسبة لبنشنو بدل ان يكون الأمر ، كما في أوروبا حيث الرأسمال الصناعي هو الذي يستغلّ جمهور من الأجراء ، فإن الرأسمال التجاري هو الذي يستغل قوة العمل غير المأجورة . « من جهة المنتجين المباشرين ، يشتغل الرأسمال التجاري عملياً كرأسمال مستغِل من خلال تحديد اسعار المنتوجات ، ونظراً لحالة التشتت عند الفلاحيـن ، يحوِّل الرأسمال التجاري المنتِج إلى وضعية البروليتاري الفعلي . من الواضح جداً ان قـوة العمل ليس لها وضعية السلعة ، إذ ليس هناك عمل مأجور ، انما اقتطاع لفائض عمل يأخذ اشكالاً نقدية مماثلة لتلك التي يقتطعها الرأسماليون الزراعيون أو الصناعيون » . (المرجع السابق ص. **٢٢٣**) . يشير أ. بنشنو إلى ان الرأسمال المستغل في المستعمرات هو رأسمال تجاري وليس صناعياً . ان الاستنتاج صحيح لكنه غير مشروح . مع ذلك من اليسير ان نتصور الاستغلال في الانتاج لا في التداول . نظراً لغياب الرأسمال الصناعي في المستعمرات في بداية القرن ، فقد ترك المجال لوجود الرأسمال التجاري وحده . ذلك انه من السهل على الرأسمال التجاري ان ينتج ، وهذا عمل لوحده في المستعمرات . انه ليس بحاجة لأن يدخل في سلكة العمل

الزراعي حيث يحوّل القيم الاستعمالية إلى سلع تجارية ، ويسيطر عليه من الخارج . لهذا السبب ، لا تتطوّر في هذه الحالة القاعدة المادية للزراعة « التقليدية » . ان سلكة العمل الخاضعة للرأسمال التجاري لا تملك اية امكانية لتوسيع قاعدتها التقنية ، وهي محكوم عليها بأن تنتج نفسها على نفس المنوال محدثة زيادة في الانتاج لا تعود عليها بالنفع .

منطلقاً من أن عدد المستثمرين الفرديين يفوق عدد العمال الزراعيين في أراضي المستعمرين(٦) ، يوحي بنشنو ضمنياً بفكرة ان القيمة التي ينتجها القطاع الزراعي المسمّى تقليدياً هي اعلى من تلك التي تُنتج في مناطق المستعمرين(٧) ؛ وهو يدفع بتحليله إلى نهايته حين يقول « . . . نظراً لضعف قيمته تبادل قوة العمل ؛ فإن معدل فائض القيمة مرتفع اكثر في القطاع الرأسمالي . ان فائض القيمة المنتج داخل هذا النظام الرأسمالي لا يتحقق بالضرورة على شكل ارباح في هذا القطاع ، لكنه يتحوّل إلى رأسماليي الاقتصاد العالمي بواسطة الاسعار . وهكذا يمكننا ان نؤكد على ان فائض القيمة المنتج في القطاع الرأسمالي لا يخدم التراكم في هذا القطاع ، لكن مُستولى عليه من قبل الطبقة الرأسمالية العالمية برمتها ، وذلك بواسطة لعبة تكوّن الاسعار العالمية . فبهذه الطريقة يجد الفلاحون ، ذوو الملكيات المجزأة ، انفسهم مندمجين بشكل طبيعي في عملية اعادة الانتاج العالمي » (المرجع السابق ص. ١٤٠) . اما قيمة الفائض الزراعي القابل لأن يُستثمر محلياً ، اما في الزراعة او في الصناعة ، فتستولي عليه « الطبقة الرأسمالية غير العاملية » . ان هذا الهيكل متماسك ومعمم ، وهو في أساس مشكلية المركز / الأطراف ، فالمركز يشتغل ويقتطع الفائض المنتج في الأطراف .

---

(٦) توزّع قوة العمل الزراعية الجزائرية عام ١٩٣٠ كما يلي :
عدد المستثمرين : ٦١١٥٤٤ ، من اصلهم ٤٣٤٥٣٤ يملكون ما دون ١٠ هكتار ،
عمال زراعيون دائمون : ٧١٣٤٠
عمال « خماسون » (Khammes) محاصصون : ٦٣٤٣٠٠ .

(٧) هذا ما ينبغي ان نبرهن عليه ، على الأقل بالنسبة للمنتوجات الزراعية المشتركة بين القطاعين والتي تباع بنفس السعر وذلك لتجنب مشكلة قياس التحويلات التي تخفيها الاسعار .

غير ان هذا التصور غير مقنع الا بشرط واحد : **ان يبرهن كيفية تحويل القيمة من الطرف نحو المركز** . ربما بدأ بنشنو في كتابه البرهان على هذه المسألة ، لكنه ليس من الأكيد ان هذا البرهان يفضي إلى الاعتراف بتحويل مهم من شأنه ان يبرز لوحده التخلف . يتناول موضوع التحويل المنتوجات الزراعية الواردة من قطاع تكون فيه انتاجية العمل ضئيلة ، وقيمتها منخفضة ليس بسبب التحويل المفترض انما بسبب زيادة انتاجية العمل الزراعي في أوروبا ان نقطة ضعف القطاع الزراعي المسمى تقليدياً ناتجة عن اضطراره ، بحكم استعماله تقنيات انتاج ضئيلة الانتاجية إلى ان يقبل باسعار الزراعات الممكننة وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار كلفة النقل إلى ما وراء البحر المتوسط . تفرض المنافسة في السوق الزراعية في المتروبول اسعار منتوجات القطاعات الممكننة ، مما يترك تأثيراً مزدوجاً على صغار المستثمرين الفرنسيين وكذلك الفلاح الجزائري : الأول مدعو لأن يترك الزراعة ليعمل أجيراً والثاني لا يسعه إلا ان يخضع لانخفاض اسعار المنتوجات الزراعية ؛ من هنا تأتي ضرورة العمل الموسمي والهجرة المؤقتة . . الخ فهل يوجد تحويل للقيمة ؟ لا ، لأن المنتوجات الزراعية بحد ذاتها تنخفض قيمتها باستمرار بسبب الانتاجية المرتفعة في زراعة المتروبول .

وبما ان كمية القيمة الموجودة في السلعة تتحدّد تبعاً لمستوى التقسيم الاجتماعي للعمل وللشروط الاجتماعية والتقنية لسلكة مجموع الانتاج ، فهي معيار اجتماعي ليس ثابتاً ولا ملازماً . يثبّت هذا المعيار الاجتماعي في التشكيلة الاجتماعية المسيطرة وانطلاقاً من ذلك يفرض نفسه ، من الخارج على التشكيلة المسيطرة عليها بدون ان تساهم هذه الاخيرة مباشرة في تكوّنه . **لا يبيع الفلاح الجزائري انتاجه الزراعي بأقل من قيمته ، بل يبيعه بقيمة لا توازي الاشتغال الاجتماعي والتقني لسلكة الانتاج** . فلا تحويل في القيمة اذاً ، ولا تبادل غير متكافىء بل تدهور ثابت لعناصر التبادل الذي يترجم تقهقراً مستمراً لشروط اعادة انتاج القطاع المسمى تقليدياً . ان ك.باللّوا C.PALLOIX على صواب في كلامه على « لا تكافؤ المبادلات بسبب الفارق في مستوى القوى المنتجة »(٨) .

(٨) C.PALLOIX, **L'Economie mondiale capitaliste**. Maspero 1971 p. 220.

ان الاقتصاديين الذين اعاروا اهتمامهم هذه المسائل ، غالباً ما قدّموا جوبة ايديولوجية لا يمكن ان تشكّل تفسيرات علمية . وخاصةسمير امين و أ. اما نويل اللذان يشكلان مرجع المشكلية النظرية عند بنشنو . ان تفنيد مؤلف بنشنو هو تفنيد **لمثالية العالمثالثية** لسمير امين الذي يعتبر ، في النهاية ، ان التخلّف هو نتاج الوعي الاجتماعي . كان يمكن لبرجوازيات الدولة ـ الأمة في المركز ان ترسم ، ميكياڤيلياً ، الحدود الجغرافية بين التطور والتخلف . اننا نؤكد ان هذا الفهم للتخلف خاطىء ، بل انه يتحمّل مسؤولية عدد من النكسات في مجال التطور . التخلف نتاج تاريخي لقوانين موضوعية تنظّم شتغال الرأسمالية العالمية حول بنية هرمية لنسب الأرباح ، ممفصلة مختلف ظائف الرأسمال (الصناعي ، المصرفي ، التجاري . . .) والرساميل الفردية الوافدة والمتوجهة نحو مختلف الدوائر الجغرافية .

لكن حتى لو قبلنا بفكرة وجود تحويل في القيمة ، فهذا لا يمكنه ان يفسّر التخلف . وعليه لماذا لا تستثمر « الطبقة الرأسمالية العالمية » محلياً قيمة الفائض الزراعي الذي تقتطعه **بهدف توسيع القاعدة المادية لتحويل القيمة** ، وبالتالي لتنمية حجم القيمةالمحوّلة؟ عندما نقبل بمشكلية تحويل القيمة بين البلدان المسيطرة والبلدان المسيطر عليها . حكون قد قبلنا منطقياً بوجود نفس الظاهرة بين الزراعة والصناعة في البلد الرأسمالي المتطور نفسه . لماذا ، ذا ، هنا يمكن لتحويل القيمة ان يساهم في توسيع قاعدة التراكم الرأسمالي في حين انه يتوجه نحو الخارج عندما يعني البلدان المسيطر عليها ؟ ان الذي يوجهه نحو الخارج هو الذي يفسّر التخلف في حين ان التحويل نفسه يصبح عند ذلك مجرد نتيجة . هناك واحد من أمرين : إما ان تحويل القيمة يعود بالنفع على الوسطاء والرأسماليين الكمبروداريين المحليين ، وفي هذه الحالة لماذا لا يوظفونه محلياً ؟ واما ان هذا التحويل يفيد مستهلكي المتروبول وفي هذه الحالة يشارك هؤلاء المستهلكين والعمال ضمناً في استغلال البلدان المسيطر عليها ورفع مستوى معيشتهم بما يمكن ان يعادل كمياً ما كان يجب ان يستثمر في البلد المستغَل(٩) .

---

(٩) هذه هي الخلاصة التي تتوصل إليها مدرسة بكاملها (أ. امانويل س. امين ، أ. كاندر ـ =

بصرف النظر عن تحويل القيمة الذي يخفض التراكم المحلي للرأسمال ، ركّز بنشنو على ثلاث عوائق تمنع الرأسمالية الشكلية من ان تتمتع بقاعدة صناعية :

١ ـ لا تحوِّل الرأسمالية الشكلية قوة العمل إلى سلعة . تشتغل زراعة الاكتفاء الذاتي على قاعدة الاستهلاك الذاتي ، ما عدا بضعة منتوجات ، ولهذا لا تشكل مجالاً للصناعة .

٢ ـ تتحدّد بنية الطلب الاجمالي من خلال تفاوت كبير لتوزّع المداخيل . ان كمية الربح المسحوبة من الزراعة الكولونيالية هي امّا مستثمرة واما مصدرة أو مستهلكة . ولا يبرر الاستثمار في الزراعة الكولونيالية ، من حيث حجمه ، استحداث قطاع انتاج السلع التجهيزية ؛

٣ ـ بالنسبة للقسم المستهلك ، لا يسمح تنوّع المنتوجات المطلوبة ، هو أيضاً ، باستحداث قطاع انتاج السلع الاستهلاكية .

ان العائقين الثاني والثالث موضوعيان ؛ ومن هنا لا يمكن لأي معمل رأسمالي ان يشتغل اذا ما تدنى مستوى انتاجيته عن عتبة الحد الأدنى التي يحدّدها حجم الانتاج المعدّ للبيع . غير ان العائق الأول الذي يتوقف وجوده على وجود العائقين الثاني والثالث ، مطروح كفرضية : « لا تحوّل الرأسمالية الشكلية قوة العمل إلى سلعة » . لماذا ؟ الم يكن لها مصلحة ؟ هل هناك جمود ؟ على أي مستوى ؟ الهذا معنى اقتصادي ؟ سياسي ؟ ان الاجابة على هذه الاسئلة تعني التساؤ ل عن سبب انبثاق قطاع زراعة الاكتفاء الذاتي بعد انهيار المجتمع ما قبل ـ الكولونيالي . والتساؤ ل أيضاً لماذا لم يحدث تقسيم اجتماعي جديد للعمل ، ولماذا لم يكتمل سياق التراكم الأوّلي كما حصل في أوروبا ، ولماذا جمد تتابع التقسيم الاجتماعي للعمل قبل ولادة قاعدة صناعية . . . الخ .

في الواقع ، يعطي بنشنو جواباً على مسألة عدم اكتمال سياق التراكم

= فرنك . . .) في الاقتصاد العالمي ، اذ تبني منطقها على فائض خيالي محوَّل لصالح كل المستهلكين في المركز .

الكمي ، بقوله : « أن المسألة بشكل واضح هي ان نعرف لماذا لم يتحقق الرأسمال التجاري عدم اكتمال نزع الملكية لدى المنتخبين بشراء اراضيهم وتحويلهم إلى عمال زراعيين . ان عدة صعوبات تعترض ذلك : أولاً : شراء الأرض باهظ الثمن ، كما يمكن لاشتغال ان ينتج عنه توترات اجتماعية غير مقبولة . تشكل وضعية الأرض عائقاً جدياً : وبالفعل فإن صيرورة الفَرنْسَة (francisation) رغم تقدّمها الكبير لم تفرض نفسها جذرياً . كان الوضع عام ١٩٣٤ كما يلي : من اصل ٧٥٦٢٩٨٠ هكتاراً من الأرض ، ٢٨٥٠,٠٠٠ هكتاراً فقط ينظمها التشريع الفرنسي » (نفس المصدر ص. ٢٣٧) . صحيح ان الجزائريين واجهوا نزع الملكية العقارية بمقاومة عنيفة وان الاجواء الاجتماعية المتوترة كان يمكن ان تصبح غير مقبولة لو ان الفَرْنَسَةْ لم تكن قد وصلت إلى حدٍ معين ؛ ومع ذلك ، فقد ولد وتوسّع قطاع زراعة الاكتفاء الذاتي بسبب من عدم وجود البديل الصناعي أو الاجارة الصناعية . ان الاجابة التي اعطاها أ. بنشنو ليست بشافية ، بمعنى أنها دمجت بين السبب والنتيجة . فانطواء قوة العمل في قطاع زراعة الاكتفاء الذاتي هو نتيجة وليس سبباً لعدم التصنيع . ان نزع الملكية نهائياً من الجزائريين ، حتى ولو أُبقي على عدد فهم (كاجراء زراعيين) على هذه الأرض ، بإمكانه ان يطرح مشكلة لا حل لها ألا وهي تشغيل قوة العمل التي من شأنها ان تتحرر من جراء تدمير التنظيم الاجتماعي القديم .

يصف مؤلف أ. بنشنو الأواليات التي انتجت التخلف الجزائري لكنه لم يفسره . فبدل ان يجيب كان يقوم بتضبيع السؤال حول سبب التخلف . ان منطقه في هذا الكتاب دائري ويمكننا ان نقدمه كما يلي : تحويل القيمة المحققة بواسطة الرأسمال التجاري ــــ غياب الصناعة ــــ سيطرة زراعة الاكتفاء الذاتي ــــ تحويل القيمة[١٠] . . .

(ب) **الجذور الاجتماعية ـ التاريخية للتخلّف .**

تظهر التشكيلة الاجتماعية المتخلفة كمجموع كلي تتناسب عناصره

---

(١٠) يوجد المنطق الدائري في عدد كبير من المؤلفات التي تتناول التخلف . يعبر عنه ر. نوركس (R.Nurkse) بشكل جلي ويصل إلى « الحلقة المفرغة » للبلدان المتخلفة التي وسّعها بعض الكتاب وجعلوها دائرية .

بعضها مع بعض دون ان تستطيع تفسير التخلف عندما تكون معزولة . يتكون السياق العام من عناصر بعضها منعكس في بعضها الآخر . فالناحية الاقتصادية تعكس الناحيتين الاجتماعية والسياسية ، وبالعكس ، بحيث ان كثيراً ما يعيدنا جانب منه بالضرورة إلى جانب آخر .

١ ـ الناحية الاجتماعية ـ الاقتصادية :

لا يمكن للرأسمال الصناعي ان ينتج معدل ربح متناسب مع المنافسة الرأسمالية في كل المناطق وفي ظل كل الظروف . يتحول الرأسمال ، وهو أولاً علاقة انتاج اجتماعية في مختلف دوائر اعادة الانتاج ، مدفوعاً وراء البحث عن أعلى معدل للربح . انه رأسمال صناعي عندما يؤمن له الانتاج معدل ربح عالٍ ، وهو رأسمال تجاري عندما تسمح له التجارة الكبيرة بربحٍ مساوٍ على الأقل لمعدل ربح الرأسمال الصناعي . انه من السهل على الرأسمال التجاري ان ينتج ، ولهذا السبب يعمل لوحده في المستعمرات . فالرأسمال التجاري لا يحتاج مطلقاً إلى الدخول في سلكة العمل التي يجعل هذا الرأسمال من منتوجها سلعة تجارية : انه يبقى على هامش سلكة العمل يمارس وصايته دون ان يعدّل في اشتغالها . من وجهة النظر هذه ، لا يملك « الخصائص الثورية » للرأسمال الصناعي الذي يستولي على سلكة العمل ويحولها تبعاً لضرورات « التطور في الانتاجية الاجتماعية المتوسطة » . يسيطر الرأسمال التجاري على سكلة العمل من الخارج ؛ انه يجمدها ، ملغياً بذلك اية امكانية لأن تتحول وتتطور ، لأن فائض الانتاج . الذي استولى عليه قد حوِّل إلى خارج الانتاج . فسلكة العمل الخاضعة للرأسمال التجاري لا تملك اية امكانية لتوسيع قاعدتها التقنية وهي محكومة بأن تعيد انتاج نفسها على نفس المنوال محدثة فائض انتاج لا يفيدها مطلقاً ، بمعنى انها لا تملك امكانية تمويل نفسها . هذه الحالة لا تنطبق اطلاقاً على الرأسمال الصناعي الذي يُخضع فعلياً العمل ويحوِّل بشكل مستمر وسائل العمل في سبيل استخراج أكبر قدر ممكن من فائض القيمة النسبي . بقدر ما يكون فائض القيمة كبيراً ، تكون حصة التمويل الذاتي كبيرة(١١) ، وتكون اكبر عند ذلك امكانيات تراكم الرأسمال أو بالاحرى شروط التراكم الذاتي .

---

(١١) حسب ج. بورفيي J.BOURVIER ، تطورت الصناعة الفرنسية حتى نهاية القرن=

ان القضية التي تشغلنا ـ اسباب التخلف ـ تعود لتظهر على الشكل التالي : لماذا إذاً لم يسيطر الرأسمال الصناعي على المستعمرات عوضاً عن الرأسمال التجاري ؟ ان الرأسمال الصناعي هو النتاج التاريخي الصافي للتقسيم الاجتماعي للعمل الذي لا يفتأ يتعمق في ظل الهيمنة الرأسمالية . لكن التقسيم الاجتماعي الرأسمالي للعمل يعمّق اكثر فأكثر التقسيم التقني للعمل داخل سلكة العمل المباشر . الاثنان يسيران معاً في تطور ديالكتيكي واحدهما يعمّق الآخر . انطلاقاً من ذلك ، يتحدّد مستوى فائض القيمة الاجتماعي المنتج على قاعدة مستوى التقسيم الاجتماعي للعمل ، كذلك يتحدد مستوى فائض القيمة النسبي المنتج انطلاقاً من مستوى التقسيم التقني للعمل . لا يستطيع الرأسمال الصناعي ان يشتغل ويتراكم إذا لم يصل إلى مستوى معين من فائض القيمة ، وإلّا فإنه يزول ويُبعد عن دائرة الانتاج . عندما يحدث ذلك ، يهاجر هذا الرأسمال إلى قطاعات اخرى ولا سيما الخدمات والتجارة وذلك لكي يؤمن لنفسه ربحاً مقتطعاً من فائض القيمة الاجتماعي لأن الاقتطاع يحدث هنا على الأقل على قاعدة المعدل الوسطي للربح. يحقّق اشتغال الاقتصاد الرأسمالي لمختلف اشكال الرأسمال ـ الصناعي ، التجاري أو المصرفي ـ ربحاً وسطياً مقتطعاً من فائض القيمة الاجتماعي وذلك تبعاً للأهمية التي ستأخذها هذه الاشكال في الانتاج وفي التحقق . ينبغي التمييز بين الربح الوسطي لمختلف اشكال الرساميل وبين الربح الوسطي لمختلف الرساميل الصناعية الفردية داخل عملية الانتاج . تتحدّد مختلف اشكال الرساميل من خلال مستوى معدل الربح الذي يسمح لها بأن تعيد انتاج نفسها وتتراكم . اذا وجد الرأسمال التجاري ربحاً أعلى في الاستثمار داخل سلكة العمل ، فإنه يتحوّل إلى رأسمال صناعي والعكس صحيح[١٢] . ولكن الرأسمال التجاري في المستعمرات بالتحديد كان أكثر

= التاسع عشر بواسطة التمويل الذاتي .

capital bancaire, capital industriel et capital financier dans la croissance française au XIX siècle. la pensée décembre 1974.

(١٢) من وجهة نظر تاريخية ، كان الرأسمال التجاري في أساس التطور الصناعي في أوروبا . وما ان سمحت الشروط الاجتماعية لاستغلال قوة العمل بتحقيق معدل فائض قيمة =

مردودية من الرأسمال الصناعي . ان مثل المصرف الصناعي لافريقيا الشمالية الذي أسس عام ١٩١٩ بهدف خلق نشاطات صناعية ، يوضح ايما توضيح عدم قدرة الرأسمال الصناعي ، في شكله هذا ، على الاشتغال في المستعمرة . ان الفكرة التي تقول بعدم وجود عقلية المبادر في البلدان المتخلفة هي فكرة ساذجة . على العكس وبسبب من وجود هذه العقلية لم يكن بالإمكان إيجاد مؤسسات صناعية . من هو هذا الرأسمالي ، المنطقي مع نفسه ، الذي يمكن ان يستثمر رساميله في ميدان يجمّدها مع معرفته بأن المضاربات التجارية تحقق معدل ربح أعلى بكثير من المعدل الذي يمكن ان يحققه النشاط الصناعي ؟

بماذا تتعلّق كمية فائض الانتاج المحققة في تشكيلة اجتماعية ما ؟ سوف يقال لنا بأنها تتعلق بمستوى فائض القيمة . في الواقع يشكل فائض القيمة مصدراً لكل الأرباح المتراكمة التي تتحوّل إلى رأسمال من خلال الدورات المتتابعة لعملية اعادة الانتاج . غير ان فائض القيمة يتخذ شكلين : مطلق ونسبي . ان ما يسمح للرأسمال بأن يعيد انتاج نفسه ويتراكم بصورة مطّردة هو فائض القيمة النسبي الذي يزيل الصعوبات التي تعترض التراكم في ظل فائض القيمة المطلق وحده . ويمكننا ان نقول بأن الرأسمالية تجاوزت في الزمان واخضعت في المكان كل التشكيلات الاجتماعية اللارأسمالية لأنها كانت السبّاقة إلى وضع أواليات انتاج فائض القيمة النسبي . كانت كل التشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية تعيد عبر التاريخ انتاج نفسها ، على قاعدة فائض الانتاج المطلق ، من هنا بدت وكأنها جامدة وراكدة ، ذلك ان فائض الانتاج المطلق تعترضه عوائق لا يمكنه تجاوزها وهي ملازمة لعدد العمال وللمحدودية الطبيعية ليوم العمل مهما كانت مدته .

كان لا بدّ من انتظار مجيء الرأسمالية لكي نشهد هذا التطور العظيم في القوى المنتجة التي تثوّر باستمرار في سبيل استخراج كميات اكبر من فائض القيمة النسبي . في البداية ، يستولي الرأسمال على سلكة العمل المباشر ويخضعها شكلياً ، وهو يحقق تراكمه بواسطة فائض القيمة المطلق محاولاً رفع

= مرتفع حتى تحوّل قسم من هذا الرأسمال التجاري إلى رأسمال صناعي .

معدله عبر تمديد فترة العمل وتكثيفها . في أوروبا ، عاش هذا الشكل من التراكم طويلاً جداً اثر ظهور أولى المؤسسات الرأسمالية . اما يوم العمل الطويل فقد كان يسمح بانتاج فائض القيمة المطلق بسبب تزايد عدد الفلاحين المطرودين من أراضيهم في الوقت الذي كانت فيه صيرورة انحلال المجتمعات الريفية القديمة تحدث شيئاً فشيئاً . وادركت هذه الصيرورة نهايتها عندما اقتضت الضرورة توسيع اسس تراكم الرأسمال . واصبح خضوع العمل الفعلي لرأس المال ضرورة تاريخية كان تطور الآلة قد جسّدها . ان هذه الحقيقة التاريخية ـ انتاج فائض القيمة النسبي ـ لم تحدث بالتأكيد من خلال اندماج حقبتين منفصلتين . يُبرز المخطط البياني الاتجاهات الكبرى التي لا تستبعد التشابك او حتى السياق المتزامن أو المتوازي(١٣) . كما ان التمييز ما بين فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبي هو مسألة مجردة ومنهجية أكثر منها حقيقة ملموسة(١٤) .

ان الثورة الصناعية التي حدَّدت بداية خضوع العمل فعلياً للرأسمال ، تظهر وكأنها الوسيلة التي يمكن بواسطتها تحقيق انتاج فائض القيمة النسبي . تتكامل دينامية الصناعة الآلية والآلة باستمرار ، وهي ليست ملازمة ولا وليدة الصدفة بل تعكس دينامية الرأسمال وحاجته لأن يتوسع باستمرار ؛ وتجسّد في التقنية ميلاً ثابتاً نحو تراكم الرأسمال في نسب مرتفعة أكثر فأكثر . ولَّد الرأسمال الصناعة ، فحملت هذه الأخيرة سماته الراسخة . وقد رسم الرأسمال سلفاً آفاق التطور التقني في الصناعة ، الذي بتطوره يزيد من التقسيم بين العمل اليدوي والعمل الفكري ، بين الكثافة ، الانتاجية ،

---

(١٣) يشير ماركس في ملاحظة ذات اهمية منهجية كبرى حول نفس الموضوع : « ان قوة العمل في المانيفاكتوره ووسيلة العمل في الانتاج الآلي هما منطلق الثورة الصناعية . يجب اذاً دراسة كيفية تحوّل وسيلة العمل من اداة إلى آلة وبناء على ذلك تحديد الفارق الموجود بين الآلة والاداة اليدوية . نحن لا نبرز الا الخطوط المميزة : بالنسبة للحقبات التاريخية كما بالنسبة للحقبات الجيولوجية لا يوجد خط فاصل دقيق » .

Le **Capital**, L.I éd. Sociales 1976 p.267

(١٤) « بالطبع كل فائض قيمة مطلق هو بمعنى ما نسبي » .

K.Marx, **Théories sur la plus-value**. ed. Sociales 1975 p.9

التخصص ، التجزئة . . . التصنيع نتاج تاريخي لعلاقة اجتماعية رأسمالية ، وانه لمن العبث ان نسهب في تحليل حيادية التكنيك أو عدم حياديته ما دامت العلاقة العضوية التي تربط التكنيك بالرأسمال بدهية . غير ان الآلة وتطوراتها اللاحقة ليست ثورية الا بمقدار ما يكون الرأسمال ، هو نفسه ، ثورياً في طريقة خلقه لفائض الانتاج على مستوى التشكيلة الاجتماعية . والحالة هذه ، فإن خلق فائض الانتاج يتأمن عبر انتاج فائض القيمة النسبي على صعيد واسع جداً . ليس فائض القيمة النسبي فائض عمل يتميّز بالكمية ، انه فائض عمل يتميز خصوصاً بنوعيته التي تنمّي باستمرار القيمة التي تعود على الرأسمال بشكل فائض قيمة . تشتغل الرأسمالية المتطورة على قاعدة فائض القيمة النسبي الذي بدونه يتعرض التراكم المكثف للرأسمال للتوقف . يوجّه فائض القيمة النسبي حركة الرساميل الفردية نحو مختلف فروع الصناعة ويقّوي المنافسة بين مختلف اجزاء الفرع الواحد . يتعرض معدل الربح في فرع ما لخطر التدني عن الفروع الأخرى إذا لم يستحدث طرقاً جديدة لسحب فائض القيمة النسبي . ان الفروع المسمّاة متطورة ، أي الفروع المسيطرة هي التي تستحدث طرقاً تقنية متقدّمة من أجل استخراج فائض قيمة نسبي اعلى من فائض الفروع الاخرى ، ويتناسب وحجم الرساميل الفردية الموظفة . غير ان هذا التفوّق لا يمكن اعتباره بمثابة معطى نهائي ، لان فروعاً اخرى جديدة يمكن ان تحلّ محلها اذا ما طبقّت تكنولوجيات تمنح العمل الانساني امكانيات انتاجية واسعة جداً . « لا تعتبر الصناعة الحديثة أبداً النمط الحالي لطريقة انتاج ما بمثابة نمط نهائي ، ولا تتعامل معه على هذا الاساس . ان قاعدتها إذاً ثورية بينما قاعدة كل انماط الانتاج السابقة كانت اساساً محافظة . فعبر استعمال الآلات والوسائل الكيماوية وطرق اخرى ، تقلب الصناعة ، بقاعدتها التقنية للانتاج ، وظائف العاملين والتركيبات الاجتماعية للعمل ، مستمرة بذلك في تثوير التقسيم القائم دافعة من دون انقطاع بكميات من الرساميل وجماهير من العمال من فرع انتاجي إلى آخر » .(١٥) إن الرأسمالية بتحقيقها اعادة انتاجها في الصناعة بشكل اساسي ، تحكم بالزوال على باقي

(١٥) K.Marx. **Le Capital** L.I.op. cité. p. 346.

القطاعات حيث انتاج فائض القيمة ضعيف . كذلك الامر في الزراعة ، وفي بقية الشركات والفروع التي لا تشتغل على قاعدة الانتاجية الاجتماعية المتجدِّدة باستمرار . الأولى ، تمتصّها الشركات الأكثر تطوراً نتيجة هروب الرساميل ؛ أما الثانية ، الفروع فمحكوم عليها بالزوال وتهرب عنها الرساميل . هذا لا يعني ان كل الفروع سوف تشتغل بنفس المعدل الوسطي للربح . ذلك مستحيل بسبب الاختلاف في التركيب العضوي للرأسمال ، الناجم عن ان الطرق التقنية لا يمكنها ان تكون متشابهة في كل النشاطات الصناعية . على العكس من ذلك لا يمكن للشركات التابعة لنفس الفرع الا ان يكون لها معدل ربح واحد وإلّا فإن ظاهرة امتصاص احداها للأخرى سوف تظهر من خلال تنافس المنتوجات .

تشتغل البنية الاقتصادية الرأسمالية في اطار منظور دينامي يعيد النظر باستمرار بالتوازنات المؤقتة بين معدلات الربح لمختلف الفروع ، مستجيباً لحاجة إلى التساوي لا تدرك الا في الفروع المسيطرة . يحدث كل هذا ، كما لو ان قطاعات بكاملها ، في تاريخ الرأسمالية ، تتخلّى عن المنافسة اما بالاكتفاء بمعدل ربح ادنى ، او انها تختفي إلا اذا اعادت نشاطها بواسطة المساعدات المالية . لم يعد يمكن للزراعة ، رغم المكننة ونمو الانتاجية الزراعية ، ان تحقق نفس ارباح الفروع الصناعية الكبيرة ؛ ويصح هذا الكلام على المناجم والنقل وحديثاً ايضاً على الصناعة النسيجية . يخضع هذا النمو لقانون التطور اللامتكافىء بين مختلف قطاعات الانتاج الاجتماعية ومختلف الفروع التابعة لنفس الوحدة الاقتصادية . يمكن مواجهة التطور اللامتكافىء ، على المستوى الوطني ، بواسطة ارادة الدولة العليا في اطار اقتصاد ـ امة وذلك باقتطاع مساعدات من المجتمع ككل لمساعدة فرع يعتبر « ستراتيجياً » . ان قوانين الرأسمالية ، بتدخل الدولة ، يمكن ان تكون ، بمعنى ما ، مشوّهة على مستوى اقتصاد الأمة . فكيف يمكنها ان تكون على المستوى العالمي ؟ هنا ، تلعب القوانين الرأسمالية ، بحقيقتها التي لا ترحم ، دورها بدون ان تمنح اية سلطة عالمية مخصصات للبلدان التي تعاني من صعوبات .

ما هي فرص التصنيع المتاحة لمستعمرة ما في ظل شروط تطور لا متكافىء موروث ومتعمِّق أكثر فأكثر ؟ ما هي الفروع الصناعية التي يمكنها ان

تختار الاقامة في بلد ما زال **يفتقر مجموع عماله إلى التأهيل**، في بلد شبكة وسائل الاتصال فيه لم تُبنَ بعد، بالاضافة إلى ما يعانيه من ضعف في وسائل النقل البحري ومن عدم وجود شروط للتراكم (كهربة ، سكن ، بنى تحتية خاصة) ليست الصناعة الحقيقية، تلك التي تعيد الرأسمالية الاوروبية انتاج نفسها على قاعدتها بقادرة على المنافسة في المستعمرات بسبب تأخر هذه الأخيرة عن أوروبا . وليس هذا التأخر تأخراً زمنياً انما هو تأخر عن الشروط التاريخية والاجتماعية لانتاج فائض القيمة .

لا يمكن اعتبار انتاج فائض القيمة النسبي مجرد دمج للرأسمال مع العمل خارج الشروط الواقعية للانتاج الذي يكتسب طابعاً اجتماعياً . كما ان الجمع بين الثروات المادية واليد العاملة لا يكفي لأن يكون تنافسياً . هذه الرؤ ية التبسيطية تنتمي إلى مفاهيم الكلاسيكية ـ الجديدة التي لا تعجز فقط عن تفسيّر التخلف بل وتنفيه . يفترض انتاج فائض القيمة النسبي عاملاً جماعياً (ouvrier collectif) يضعه التاريخ ، منه ـ يستمد العامل معرفته ومهارته ؛ كما يفترض ذلك اخفاء الطابع الاجتماعي على الانتاج ، اخفاءً يتجسد من خلال اندماج جهاز الانتاج الذي لا يستطيع بدونه أي فرع صناعي ان يشتغل يسعى نحو غايته الخاصة . ان الرأسمال الفردي مهما بلغت فعاليته لا يمكنه ان يطلق وحدة سيرورة التصنيع في مستعمره ما وفي نفس الوقت ان يحقق معدل ربح مرتفع ، يساوي على الأقل معدل الربح في الفروع الصناعية في المتروبول . بما ان آلية معدلات الربح حقيقية وملموسة . فلا يمكن لأي رأسمال فردي ان يقوم بتصنيع المستعمرات « حباً بالانسانية المعذّبة » ! .

مع ذلك استثمرت رساميل في المستعمرات واعطت أرباحاً هائلة . فقد بنت الرساميل الرسمية ، المموّلة من الضرائب والضرائب المحلية ، بنية تحتية خاصة بتراكم الرساميل الفردية (طرق مواصلات ، طاقة مائية ، كهرباء ، مركز مديني) . بينما توجهت الرساميل الخاصة ، ذات المصدر الخارجي ، نحو الصناعة الاستخراجية . ولم يكن ذلك ممكناً إلا لكون الصناعة الاستخراجية تعتمد قليلاً على انتاج فائض القيمة النسبي حتى في أوروبا نفسها . يتطلب

استخراج المعادن غير الخالصة قوة عمل كبيرة وغير متخصِّصة ، باستثناء التقنيين والكوادر الذين يؤتى بهم من أوروبا لقاء علاوات متباينة . فالنشاطات الصناعية الوحيدة التي تطورت في المستعمرات هي التي اعادت انتاج نفسها على قاعدة الريع وفائض القيمة المطلق . تؤشر طبيعة هذه النشاطات على الحيز الضيق الذي يحتله انتاج فائض القيمة النسبي وذلك بسبب التركيب العضوي الخاص بكل فرع . ولا يمكن ان تدخل المستعمرات او نصف المستعمرات إلا فروع رأسمالها ضعيف التركيب من حيث القيمة .

٢ - الناحية الاجتماعية والسياسية .

بيّنت التجربة التاريخيه للاقتصاديات الأوروبية ، خلال القرن التاسع عشر ، ان الدول - الأمم لم تكن حيادية إزاء سيرورة التطور الاقتصادي . ان اسطورة الاقتصاد الحر للبرجوازية تريد ايهامنا بان الدولة لا تلعب ادواراً اقتصادية . لم يمارس النسق الليبرالي في انكلترا ، والذي تفتخر انها اخترعته ، تفوِّقه الاقتصادي العالمي المفروض فرضاً ، الا مرة واحدة . وما ان انبثقت اقتصاديات اخرى (المانيا ، الولايات المتحدة ، اليابان . . .) حتى تمَّ التخلي عنه . يقدر التاريخ الاقتصادي لانكلترا بأقل من أربعين سنة من الليبرالية الاقتصادية الفعلية (١٨٣٠ - ١٨٧٠) . يقدِّم التاريخ الاقتصادي الفرنسي المثال عن المعاهدة التجارية الفرنسية - البريطانية عام ١٨٦٠ . معاهدة اعتبرتها الشريحة الصناعية للبرجوازية الفرنسية خيانة من قبل نابليون الثالث سوف تؤدي إلى الاطاحة به بعد عشر سنوات . أكثر من ذلك ، ستفرض البرجوازية الصناعية انطلاقاً من هذا الاتفاق على دولة الامبراطورية الثانية ان تساهم في تمويل بناء الجهاز الصناعي بقرض قدره ٤٠ مليون فرنك يسدَّد على ٢٠ سنة . نصف هذا القرض مخصَّص للصناعات النسيجية والمعدنية في حقبة الصناعات الحيوية[١٦] . ان الولايات المتحدة ، وطن الحمائية (patrie du

(١٦) « من المفروض على الدولة ان تحافظ على ربح المبادرين في البلاد . وإذا ما انخفض هذا الربح ، فمن واجب الدولة ان تتدخل لمساعدة ما اسماه احد المؤرِّخين بـ « المتخلِّفين » (Les ratés) عن ركب الاوالية الليبرالية . عندما يكون المبادرون راضين ، فإنهم يفرضون على الدولة ان لا تتدخل ؛ وإذا كانوا غير راضين ، فإنهم يطالبون بتدخلها =

protectonnisme) سرعان ما كانت ترفع الحواجز الجمركية التي لم تنقطع عن تدعيمها في سبيل حماية صناعتها . مثلاً ، « تعرفة موزّيل » tarif Morrill عام ١٨٦١ التي سُنّت بحجة مواجهة نفقات الحرب ، دعمت بشدة منطق الحماية الواردة في قوانين ١٨٣٣ ، ١٨٩٠ ، ١٨٩٤ و١٨٩٧ .

صحيح ان الدولة ليست اداة حيادية ، تعبر عن عقلانية تتسامى فوق المجتمع ، بل هي جهاز حقوقي - سياسي تتصارع عليه الكتل الاجتماعية . المقصود هنا بالدولة دولة التشكيلة الاجتماعية في ظل سيطرة الراسمالية ، انها موضوع ، أو بالأحرى مكان تقاطع الصراعات بين الكتل الاجتماعية المنتمية إلى الطبقة المسيطرة . لا تتناقض مع مظهر الدولة المستقل سيطرة كتلة اجتماعية عليها . ان استقلالية الدولة ، النسبية طبعاً ، لا تترجم إلاّ قدرة كتلة اجتماعية واحدة على السيطرة على المجتمع ، آخذة في حسابها وجود فئات اجتماعية اخرى ذات مصالح متباينة .

في ظل شروط السوق العالمية ، لا تستطيع صناعة ما ان تنشأ الا اذا وُجدت سلطة سياسية متمأسسة تدافع عن مصالح فئة معينة ، تُظهرها وكأنها مصالح المجتمع ككل . هذه السلطة السياسية ، الدولة هنا ، يمكن ان تلعب دور حماية السوق وان يكون لها تأثير على تطور الجهاز الصناعي المتكوِّن .

ان الصناعة في المستعمرات وضمن المناطق التابعة خلال القرن التاسع عشر ، لم يكن بإمكانها مطلقاً ان تنتج باسعار تنافس الصناعة الأوروبية . كان ينبغي عليها ، بواسطة قانون صارم ، حماية الاستثمارات التي يُحتمل ان تتحقق في المستعمرة من اجل خلق صناعة . الا ان عدم وجود مثل هذه الارادة السياسية (مؤسسات ، قوانين جمركية . . .) « كان قد أطفأ نهائياً الشرارة الضرورية لكل توسع صناعي في البلاد المتخلفة حالياً . ففي مرحلة تاريخية ، يمكن ان تكون فيها حماية المولود الجديد ، الذي هو الصناعة ، قد صدرت بمرسوم حتى عن المدافعين الأكثر تطلباً عن حرية التبادل ، نرى انه

= لانقاذ الربح . هذا هو الموقف العام الذي كان سائداً طوال القرن التاسع عشر » .
C.Fohlen, **L'industrie du textile au temps du second Empire**, paris 1956.

بالنسبة للبلدان التي يمكن ان تشكّل فيها تلك الحماية عاملاً حيوياً جداً ، كانت تخضع لنظام يمكن وصفه « بالوأد » (Infanticide) . هذا النظام حدَّد بشكل واسع عدم امكانية تطور البلدان المتخلفة »(١٧) .

ان التطور الاقتصادي المركز ـ ذاتياً يطرح إذاً ، كشرط مسبق ، ضرورة وجود دولة تحمي السوق المحلية لكي تسمح للجهاز الصناعي ان يلامس عتبة المردودية تدريجياً مع اكتساب المهارة من قبل العامل الجماعي ولكي تعزز عناصر توفير خارجي عبر تمويلاتٌ الاستثمارات الرسمية . . . لكن ، من البدهي ، ان لا تستطيع هذه الدولة ان تولد من العدم لأنها يجب ان تعبر عن مصالح شريحة اجتماعية محددة تفرض نفسها من داخل التشكيلة الاجتماعية المعنية .

ينطرح السؤال حول موضوع عدم قدرة البرجوازية الكولونيالية ، ذات الأصول الاوروبية في قسم كبير منها ، على أن تنتظم كطبقة مسيطرة لتبني دولة مستقلة مفترض ان تدافع عن المصلحة العامة وقادرة على أن تستوعب التناقضات الاجتماعية(١٨) . كان مستعمرو الجزائر مأخوذين مراراً بهذه الرؤية ، لكن ليس بإمكان دولة كولونيالية مستقلة عن المتروبول **ان تصمد وحدها امام التناقضات الاجتماعية** للمجتمع الكولونيالي . كان المستعمرون بحاجة دائمة للمتروبول لاحتواء السكان الذين صودرت ملكياتهم . ان مأزقية بنية النظام الكولونيالي ، الذي يولد على قاعدة النفي السياسي لاغلبية السكان ، لا تسمح بقطع الأواصر مع المتروبول الحاضن لها . فقد اتّسم التاريخ السياسي لمستعمري الجزائر بنوايا قطع « حبل السرَّة » وبإزدواجية الاستقلال السياسي في ظل الحماية العسكرية الفرنسية . لكن النسق الاجتماعي الكولونيالي لم يستطع الصمود امام تناقضات كانت قد فجرَّته بعد القطيعة مع المتروبول . فلم يكن بالامكان اخفاء تناقضات مستعمِر ـ

---

(١٧) P.A.Baran, **Economie politique de la croissance,** Maspéro 1979 p. 217.

(١٨) ان قدرة طبقة على السيطرة يعني انه بإمكانها من خلال مصالحها الطبقية ومن خلال وعيها الطبقي ، تنظيم المجتمع بأكمله وفقاً لهذه المصالح .

G.Lucaks, **Histoire et conscience de classe** ed. Rinuit 1960 p. 75.

مستعمَر ، أوروبي ـ أهلي ، تحت ستار اية ايديولوجيا مهما كانت . ولم يكن النسق الاجتماعي الكولونيالي قادراً على ان ينتج ايديولوجيا من شأنها ان تسلب المستعمَر إلى درجة يقبل معها هذا الاخير بهذا النسق دون ان يخضع لعنف جسدي . ففي تشكيلة اجتماعية تسيطر عليها الرأسمالية ، يمكن ان يُستلب العامل بواسطة ايديولوجيا الطبقة المسيطرة التي تنجح في اخفاء جوهر التناقضات الاجتماعية ، ما دام الوعي المزيَّف شرطاً اساسياً لاعادة انتاج علاقات انتاج اجتماعية . هذه الحالة لا تنطبق على المستعمرة . فالمستعمِر لا يسيطر بفعل ايديولوجيا كولونيالية لأن وعي المستعمَر يرفضها ، إنه يسيطر بواسطة جهاز القمع . كما انه لا يمكن ان يوجد في المستعمرة دولة مسيدة يديرها مستعمرون عددهم اقل من المستعمَرين . يتبرّر الحفاظ على المستعمرة بواسطة مصالح الشرائح الاجتماعية المرتبطة بالنشاطات الزراعية والمنجمية ، بالاستيراد والتصدير . . . فتترابط هذه المصالح مع مصالح اخرى في المتروبول على مستوى مجموع التراكم الواسع للرأسمال ، وتتمتع بدعم سياسي هام . ان الشرائح الاجتماعية المسيطرة في المستعمرات ليست بالضرورة مع اجراء تحوّلات اقتصادية عميقة يمكن ان لا تفيدها ، لا بل قد تجرّ إلى سقوطها . كان الوسطاء ، وكبار التجار وكل الذين يسحبون مردوداً قوياً من الاستيراد والتصدير ، من المناهضين الأكثر عنفاً للتصنيع في المستعمرات . ليس التصنيع عملية اقتصادية بسيطة ، انما هو بخاصة صراع عنيف بين فئات اجتماعية تخدم مصالح متضاربة . لكن ميزان القوى ما بين الشرائح الاجتماعية المؤيدة للتصنيع يتأثر بالمستويات المتتالية للمصالح المنخرطة في الصراع . اذا كان حجم الأرباح المسحوبة أو التي ستسحب من الصناعة أهم من تلك المسحوبة من النشاطات التجارية ، فإن ميزان القوى يميل لجهة شريحة من البرجوازية مرتبطة بالصناعة والعكس بالعكس . تبقى البرجوازية الكومبرادورية قوية في المستعمرات ما دام مستوى الأرباح المسحوبة من النشاطات الاخرى لم يتجاوز مستوى أرباحها . فإذا اتّضح ان الربح الصناعي هو أكثر اهمية ، فسوف تولد شريحة اجتماعية جديدة ـ البرجوازية الصناعية ـ التي امّا تتصالح مع بقية الشرائح من البرجوازية الكولونيالية ، وأما تحلّ محلها في ادارة المستعمرة لتجعل منها فئات اجتماعية حليفة . خلال الحرب العالمية الأولى ، وبعد تفكيك

الروابط بين فرنسا والجزائر ، برزت إلى الوجود مؤسسات صناعية ، لكن كان عليها ان توقف نشاطها بعد الحرب لسببين : أولاً لأنها خضعت لهجوم موجّه من قبل شريحة البرجوازية الكولونيالية المرتبطة بالاستيراد والتصدير ، وثانياً لأنها خضعت باستئناف التجارة مع فرنسا ، لمنافسة جد قاسية . لم يستطع هذان السببان ان يلعبا دورهما الاّ لأن مردودية النشاطات الصناعية المعنية لم تتفوّق على مردودية النشاطات الصناعية التي كانت موجودة في فرنسا ، وإلاّ ، لكان بإستطاعتها تكوين شريحة اجتماعية محلية تعيد انتاج نفسها على قاعدة هذه النشاطات الصناعية ، أو لكان على الرأسمال الغريب ان يأخذها على عاتقه .

لو كانت النشاطات الصناعية أكثر مردودية مما هي في فرنسا ، لكان من المحتمل ان تولّد شريحة اجتماعية صناعية بإمكانها فرض وجودها على المستوى السياسي ، مصارعة ضد مصالح الاقسام الاخرى من البرجوازية الكولونيالية المرتبطة بالاستيراد والتصدير . هذه الشريحة الاجتماعية كان يمكن ان تفرض تشريعاً في الميدان الاقتصادي يؤيد الصناعة ، يوقف حرية تنقل الرساميل ويحمي السوق . ويمكن لحماية السوق ، ان تصبح عند حدٍ معين ، غير مفيدة لكون النشاطات الصناعية اكثر مردودية مما هي في فرنسا وعندها لن تعاني إذا من منافسة مفترضة .

IIالاقتصاد الكولونيالي والاستثمار العالمي

لم يستطع الاقتصاد الكولونيالي ، المرتكز اساساً على الصناعة الاستخراجية وعلى زراعة المضاربة التي تخصص كل انتاجها للتصدير ، ان يجذب حجماً مهماً في الرساميل الخارجية . وسبب ذلك ان هذا الاقتصاد يعيد انتاج نفسه على قواعد اقتصادية واجتماعية صارمة نسبياً تحدّ من التراكم . تشكل طبيعة الاقتصاد الكولونيالي نفسها كابحاً للتراكم لأن أوالية اعادة انتاجها ترتكز اساساً على فائض القيمة المطلق وعلى الريع ، وذلك خلافاً للاقتصاديات المتطورة التي تعيد انتاج نفسها على قاعدة فائض القيمة النسبي . وقبل ان نبيّن كيف ان الاستثمار العالمي كان يفضل التوجه نحو التشكيلات الاجتماعية المتطورة أو النامية بدل التشكيلات الاجتماعية التابعة . سوف نصف اقتصاد الجزائر الكولونيالي في الثلاثينات من هذا القرن ، بغية تحليله .

(أ) اقتصاد الجزائر الكولونيالية

ارتكز اقتصاد الجزائر الكولونيالية ، في فترة ما بين الحربين ، على صناعة استخراجية وتحويلية خفيفة وعلى زراعة تتميز بازدواجية ظاهرة . سوف نستعرض الزراعة والصناعة على التوالي قبل ان نتكلم قليلاً على سوق الرساميل المحلية .

١ ـ الزراعة :

خلقت الرأسمالية الكولونيالية جملة في النشاطات الاقتصادية الموجهة بشكل عام نحو التصدير ، نقصد بها القطاع الزراعي الحديث الذي ينتج الخمرة والحمضيات والخضار فضلاً عن الصناعات الاستخراجية . يساهم قطاع زراعة الاكتفاء الذاتي هو أيضاً في عملية التصدير بانتاجه الحبوب ومنتجات تربية الماشية ، لكن هذا لا يعني ان التصدير هو وظيفته الرئيسية فالفلاح الذي يستثمر قطعة صغيرة من الأرض يبيع قسماً قليلاً من منتوجه المخصص لاستهلاكه بهدف شراء بعض السلع الاستهلاكية الاخرى (زيت ، سكر ، صابون . . .) أو كي يدفع الضرائب المتوجبة عليه . ان منتجات الحبوب وقطاع تربية المواشي التي يصدّرها قطاع زراعة الاكتفاء الذاتي ، هي تلك التي يقدمها الملاّكون المحليون المتوسطون . كان التفاوت الشديد يميز المجتمع الريفي الجزائري الكولونيالي ، وكذلك التملك العقاري وذلك على الرغم من ان حجم الملكيات الصغيرة كان مهيمناً . شكل دوماً تفتت الأراضي تفتتاً مفرطاً عبر التاريخ نقطة البداية في نشوء الملكية العقارية الكبيرة ؛ وذلك بواسطة شراء أراضي الفلاحين المفلسين . تحول عدد كبير من صغار الملاكين إلى « خماسين » على أرضهم وذلك بعد ان خضعوا لدوامة الربا[١٩] .

---

(١٩) من الناحية الشكلية ، الربا محرم في القرآن . إلا انه كانت توجد دائماً ممارسات ملتوية تهدف إلى تجنب التحريم الذي فرضه القرآن : راجع :

M.Rodison, Islam et capilalisme, seuil 1966.

يشير م. لاشراف في : (L'Algérie: Nation et societé, Maspéro, 1970) إلى أن صغار الملاكين الذين اصابهم الخراب في أواخر القرن الماضي ، كانوا يفضلون بيع اراضيهم لجزائريين بدل بيعها للمستعمرين . وكان يرى في ذلك مظهر من مظاهر الوطنية الزراعية .

ولكن قطاع زراعة الاكتفاء الذاتي يهدف ، بشكل عام ، إلى تأمين الحاجات الغذائية لسكان الريف الجزائري المتكاثرين باستمرار ، في حين ان قطاع الزراعة الذي يُمسك به المعمرون يؤمن مداخيل كبيرة في التصدير . ومع ذلك لا يمكن القول بازدواجية الزراعة ، ذلك ان ملكية المستعمرين لا يمكنها ان تشتغل بدون الاسهام المؤقت لقوة العمل المستمدة من قطاع زراعة الاكتفاء الذاتي[٢٠] . من جهة اخرى ، شكلت المداخيل النقدية الموسمية ضرورة لا بد منها بالنسبة لاستمرار قطاع زراعة الاكتفاء الذاتي . لم يكن هذان القطاعان مستقلين عن بعضهما البعض ، بل هما بالاحرى متمفصلان ، على الرغم من تناقضهما بحكم بنيتهما الانتاجية ونوعية ارضهما واهدافهما .

يتميز قطاع زراعة الاكتفاء الذاتي ، الذي يضم عدداً كبيراً من السكان لا يستطيع استخدامهم ، بتفتت مبالغ للأراضي وبتقنيات زراعية قليلة الانتاجية . اما النشاط الرئيسي فيتوزع على قطاعي الحبوب وتربية الماشية اللذين يشكل انتاجهما المادة الرئيسية لغذاء الفلاح وعائلته . يخصص بعض الملاكين المتوسطين كمية من الحبوب ومنتجات الماشية للتصدير وذلك عبر وسطاء متخصصين في عمليات الاستيراد والتصدير . لكن هذا التصدير الذي يعود بارباحه على بعض الشرائح الميسورة لا يمكنه ان يحجب الواقع المسيطر في قطاع زراعة الاكتفاء الذاتي : زراعات الاكتفاء الذاتي الكثيفة واستهلاك محلي قوي .

يختلف هذا الواقع تماماً عن واقع القطاع الزراعي الذي يملكه المعمرون الأوروبيون ، والمتكوِّن من قطاع الملكيات الكبيرة الممكننة[٢١] . ان الزراعة

---

(٢٠) في سنة ١٩٣٠ ، كانت ملكية المستعمرين العقارية تستخدم ٤٢٨٠٣٢ عاملاً زراعياً ؛ كان العمال الدائمون يمثلون $\frac{1}{6}$ هذا العدد اي ٧١٣٤٠ .

(٢١) عرفت الملكية العقارية الكولونيالية هي أيضاً ظاهرة التمركز بواسطة الشراء . ففي حين كان عدد الأوروبيين الذين يعيشون من الأرض (المستثمرون وعائلاتهم) يبلغ ٢٢٢٢٩٣ ، عام ١٩١١ ، ويحتلون مساحة ١٨٤٦٠٠٠ هكتاراً ، انتقل هذا العدد في سنة ١٩٤٨ إلى ١٢٥٣٠٠ يعملون على ما يقارب ٣ ملايين هكتاراً .

الرئيسية في هذا القطاع هي زراعة الكرمة التي عرفت انطلاقة كبيرة منذ سنة ١٨٨٠ ، اثر مرض « الفيلوكسيرا » الذي اصاب الزراعة الفرنسية . احتلت زراعة الكرمة ، في سنة ١٩٣٠ ، ٢٥,٠٠٠ هكتاراً وكانت تنتج ١٢ مليون هكل من النبيد بينها مليونان للتصدير . لكن الكرمة ليست الزراعة الوحيدة ، فأراضي المستعرين تنتج الفاكهة ايضاً والخضار والحبوب والدخان والتبغ . . . كانت صادرات المنتجات الزراعية تمثل ما نسبته ٨٥٪ من القيمة الاجمالية لصادرات الجزائر ، أي من جهة المهم من الزراعة ومن جهة اخرى المهم من القطاع الزراعي الأوروبي في الاقتصاد الكولونيالي .

تبلغ نسبة صادرات المنتجات الزراعية لمجموع الزراعة (القطاعان مضافاً إليهما منتجات الغابات) ما يعادل ٨٥٪ من قيمة مجمل صادرات الجزائر بين سنة ١٩١٩ و١٩٢٨ ، كانت حصة كل من هذه المنتجات من مجموع الصادرات الزراعية كالآتي :

نبيذ وخمور . . .	٤٠٪ من مجموع الصادرات الزراعية
حبوب . . .	١٥٪ من مجموع الصادرات الزراعية
منتجات الماشية . . .	١٥٪ من مجموع الصادرات الزراعية
تبغ ، قطن ، روح العطر . . .	٨٪ من مجموع الصادرات الزراعية
خضار طازجة وفاكهة . . .	٦٪ من مجموع الصادرات الزراعية
منتجات الغابات (حلفاء ، فلين)	٥٪ من مجموع الصادرات الزراعية
زيت زيتون . . .	٣٪ من مجموع الصادرات الزراعية
خضار مجففة وبطاطا . . .	٣٪ من مجموع الصادرات الزراعية
المجموع	١٠٠٪

انطلاقاً من بنية صادرات المنتجات الزراعية ، يمكن الاستنتاج بان الزراعة متجهة نحو الخارج . انها زراعة غير منخرطة في السوق الداخلية ، انها بالاحرى منخرطة في السوق الفرنسية . يبيّن الجدول التالي المقدار التفصيلي مما تمثله منتوجات الزراعة في الواردات الفرنسية .

المنتوجات الجزائرية في الواردات الفرنسية

منتجات	مجموع واردات فرنسا سنة ١٩٢٨	الواردات من الجزائر	
حبوب	٢٥٦٣٦٦٤	٤٦٧٧٠٥	١٥,٩
نبيذ	٢٢٥٨٠٨٩	١٤٠٤١٨٦	٦٢,٩
تبغ	١٩٢٨٥٤	٥٩٨٤٠	٣١
بطاطا	٢٢٠٢٥٧	٤٨٠٩٣	١٩,٨
فاكهة	٩٢٩٢٧٨	١٢٢٢٥٧	١٢,٣٤
خضار	١٣٩١٣٧	٥٤٥٤٦	٣٩,٥
خمور	٣٦٨٨٥٨	٣٥٠٧٧	٩,٥

بملايين الفرنكات .

يشير الجدولان الأول والثاني إلى ان الزراعة الموجهة نحو الخارج غير منخرطة في السوق الداخلية وشديدة التبعية للسوق الفرنسية[٢٢] .

٢ ـ الصناعة :

تكون الصناعة في بلد كولونيالي جنينية وتتعلق من جهة بنشاطات استخراج المواد المنجمية التي يجري نقلها نحو المرافىء القريبة من مراكز استغلالها ، ومن جهة ثانية بالنشاطات الايلة إلى سد الحاجات الأولية للسكان المحليين ، لا سيما ، الأكل والمسكن . تتركز النشاطات الأولى قرب المناجم حيث تتوفر بعض الوظائف للسكان المحليين . وترتبط بشكل وثيق بالمرفأ القريب بواسطة خطوط سكك الحديد التي تم وضعها خصيصاً لكي تهتم

(٢٢) ان المعلومات الرقمية مأخوذة عن : L'Algérie industrielle et commerçante V. Demontes paris 1930. «L'Algérie agricole» paris 1930 لقد وقع اختيارنا على مرحلة ما بين الحربين ، لأن ، الضغط الذي مارسته الحركة الوطنية على السلطات المستعمرة ادى بعد ١٩٤٥ إلى بعض الاصلاحات الاقتصادية . يشهد على ذلك اطلاق مشروع كوستنتين الذي لم يكن معقولاً خلال الثلاثينات .

بتصدير المواد المعدنية الخام نحو اوروبا . اما الثانية فترتبط مباشرة بالانتاج الزراعي (مطاحن ، زيوت ، تبغ . . .) أو هي تنشأ على قاعدة ريع النقل والشحن ، أي كل النشاطات التحويلية التي يعيد اجراؤها قبل التصدير أو بعد الاستيراد بهدف التقليل من مصاريف النقل البحري . يجب الانتباه أيضاً إلى اهمية التجارة نظراً لطبيعة النشاطات التي ترتبط بها ارتباطاً تاماً .

يقوم الانتاج المعدني على استخراج مادتين رئيسيتين : الفوسفات والحديد . عرف انتاج الفوسفات في وقت قصير نسبياً نمواً سريعاً جداً . فمن ٦٠٠٠ طناً عام ١٨٩٣ ، قفز الانتاج إلى ٨٥٠٠٠٠ طناً عام ١٩٣٠ . يوجد الفوسفات في شرق البلد في قسنطينة . ومن اصل ثمانية مناجم عام ١٩٣٠ ، أربعة فقط ترتبط بشكل كامل فيما بينها . ان منجم « جبل الكويف » ، الاكثر اهمية (٧٠٠٠٠٠ طناً) موجود في جنوب السهول العليا بالقرب من تبيسا . اما مناجم توكيفيل ، برج ردير ومزاعيتا (١٥٠٠٠٠ طناً للثلاثة) فنجدها شمالي السهول العليا في منطقة الستيف . ومن أصل ٨٥٠٠٠٠ طناً يجري استخراجها ، ٧٠٠٠٠ طناً فقط تستعمل من أجل الحاجات المحلية ولا سيما في انتاج السوبر فوسفات المستخدم في الزراعة . اما الباقي ، أي ما يعادل المجموع ، فيجري تصديره نحو فرنسا ٢٠٠٠٠٠ طناً) وبلدان أوروبية اخرى (ايطاليا ، انكلترا ، المانيا ، هولندا ، اسبانيا . . .) . بلغت قيمة هذه الصادرات عام ١٩٣٠ ٦٥ مليون فرنكاً .

وبين سنتي ١٩٠٠ و١٩٢٨ ، تضاعف انتاج الحديد اربع مرات بالغاً ٢٠٠٠٠٠ طناً ، اما المناجم الاساسية فهي مناجم اوانزا الموجودة بين سوق احراس وتبيسا (في قسنطينة) وبين ساف (وحران وزكار بالقرب من اورليان فيل) . يصدر الانتاج نحو انكلترا ، هولندا ، الولايات المتحدة ، المانيا ، ايطاليا . . . الخ . اما فرنسا فلا تستورد كثيراً منه (٣٠٠٠٠ طناً) نظراً لغنى ارضها بهذه المادة .

في موازاة هذه الصناعة الاستخراجية ، وخارج اي علاقة معها ، نجد صناعة تحويلية خفيفة تتمركز مؤسساتها في كُبريات المراكز المدينية ، حيث تتمتع مصانع المواد الغذائية ومواد البناء بأهمية نسبية ملفتة للنظر . ثمة منشآت

اقل اهمية يتفاوت ارتباطها المباشر بالانتاج الزراعي .

تضم صناعة المواد الغذائية حوالي ٥٠٠ مطحنة نستخدم ٣٦٠٠ عاملاً وعدة فبارك تصنع المعجنات الغذائية (٧٠٠ عاملاً) ومصانع مربيات المشمش والبرتقال ، ومصانع توضيب الزيتون ومعاصر الزيت ومؤسسات الاسماك المقددة التي تستخدم ٢٠٤٠ عاملاً .

ان صناعة البناء مهمة نسبياً أيضاً . فبين سنتي ١٩١٩ و١٩٢٥ ، تمّ بناء ٣٢٢٦ عمارة في المدن الرئيسية الثلاث في الجزائر : ٩١٧ في الجزائر العاصمة ، ٢٠٤٦ في وهران ، و٢٦٣ في قسنطينة ، يبلغ عدد مؤسسات البناء ٢٥٧ تضم ١١٠٠ عاملاً . يضاف إلى هذه المؤسسات ١٢ معملاً للجص (٣٢٠ عاملاً) ، ٢٣٥ للدهان (٦٧١ عاملاً) ، ٨٤ لصناعة الآجر والقرميد (٢١٠٠ عاملاً)[٢٣] .

اما صناعة الحديد فلا تتعدى بضعة مشاغل بدائية . ففي عام ١٩٢٥ ، كان يوجد في الجزائر العاصمة معمل للحدادة ولتصفيح الحديد والصلب يستخدم ١٩٥ عاملاً ، ومعمل لصنع الادوات المنزلية في الالمينيوم يضم ٢٨ عاملاً . اما في وهران وفي نفس الفترة كان ثمة ثلاث محددات تستخدم ٤٥ عاملاً . ونجد في مختلف المدن ٣٧ مصنعاً للاقفال تضم ٢١٩ عاملاً بالاضافة إلى بعض المعامل التي تهتم بالأثاث المصنوع من الحديد كالأسرّة والمفارش .

وفضلاً عن ذلك استلزمت صيانة عتاد مصالح سكك الحديد والاصلاحات الطارئة للبواخر التي تأم الموانىء الجزائرية انشاء مشاغل تستخدم يداً عاملة متخصصة .

ثمة عدد من المشاغل اهتمت بصناعة تحويل الخشب ولا سيما صناعة الصناديق المخصصة لتعبئة الخضار والفاكهة والبلح والحمضيات ، وصناعة البراميل والأثاث والأبواب والنوافذ ، وسبب ازدهار هذه المشاغل هو ارتفاع اسعار النقل البحري موفرة بذلك على الجزائر استيراد منتجات ثانوية لكنها ضرورية .

---

(٢٣) هذه الأرقام مأخوذة من V.Demontes ، مرجع سابق .

وتوجد ايضاً مصانع اخرى تختص بالتبغ والكبريت وبالاسمدة الكيماوية المصنوعة من نفايات المسالخ ، وباعداد الحلفاء والالياف النباتية وبنفض القطن . . .

تهدف كل هذه النشاطات الصناعية اما إلى تلبية الاستهلاك المحلي اللامنتج أو إلى تحويل صناعي خفيف من أجل تخفيض حجم المنتجات المعدة للتصدير . يشير ف . ديمون : « منذ ١٩١٩ ، ادى ارتفاع نسبة اكلاف الشحن والنقل الحديدي إلى تصنيع محلي لقسم من انتاج الفلين[٢٤] .

شكل ريع الشحن هذا في الواقع عنصراً مشجعاً لتأسيس عدد من النشاطات . كانت كلفة النقل ، سواء في التصدير أو في الاستيراد ، عنصراً محدِّداً في ظهور عدد من النشاطات : انتاج الكلس ، البلاط ، الأجرّ والقرميد ، الاسلاك والصفائح الحديدية ، تحويل الفلّين والجلود والرخام إلخ . . . « هكذا لا تستطيع الصناعات ان تقاوم المنافسة الاوروبية ، حتى بالنسبة للاستهلاك المحلي ، الا عبر تحويل المواد الأولية النباتية والحيوانية والمعدنية الخاصة بالبلد ، ونجد استثناءات لهذا المبدأ القائم على حساب كلفة النقل بخاصة عند وجود فائدة أكيدة من عملية تصدير المادة بدلاً من السلعة المصنّعة ، في حالة الاستيراد ، أو في تصدير السلعة المصنعة بدلاً من المادة الاولية ، في حالة التصدير[٢٥] .

لا توجد اذن ارادة ميكيافيلية تحول دون تصنيع المستعمرات ، فما يحدد ذلك هو القوانين الموضوعية لاشتغال الرأسمالية ولا سيما قانون معدل الربح الأعلى . ان الرأسمالية الكولونيالية غير قادرة موضوعياً على تصنيع المستعمرة ؛ انها بالعكس تحجز البنى الاجتماعية وتسد الباب امام أي افق للتطور الصناعي .

سوف نعطي كمثال على ذلك ، فشل النشاطات الصناعية التي نشأت

---

(٢٤) V. Demonte ـ مرجع سابق ـ ص . ٧٧ .

(٢٥) J.J.V. Saint-Germes La Banque de l'Algérie et crédit pendant et après la guerre. thèse Alger 1925.

بفعل ظروف الحرب العالمية الأولى ، بالاضافة إلى المحاولة التي قام بها مصرف افريقيا الشمالية الصناعي ، والتي سرعان ما انتهت إلى الفشل .

خلال الحرب العالمية الأولى ، اضطربت عملية استيراد المنتجات الفرنسية فافتقدت الجزائر إلى الكثير من السلع الضرورية . فنشأ عند ذلك الكثير من النشاطات الصناعية في الجزائر : صناعة القوارير لتعبئة الغاز وحامض الكبريت واملاح النحاس . وفي العشرينات من هذا القرن اختفت هذه الصناعات نتيجة المنافسة التجارية الحادة مع المتروبول .

اما المنتجات التي تصدرها الجزائر نحو فرنسا ، فاصابها الاختلال هي ايضاً نتيجة فقدان وسائل النقل . وقد اثر ذلك أيضاً على سوق الغنم التي يعيش منها قسم كبير من السكان الجزائريين . دفعت ضرورة تموين الجيوش على الجبهة بالحاكم العام إلى الاهتمام شخصياً بهذه المسألة ، فوقع اتفاقاً مع شركة خاصة يهدف إلى انشاء مصنع للتبريد . بدأ هذا المصنع بالعمل عام ١٩١٨ وفي عام ١٩١٩ كان يستوعب ٢٠٠ ٠٠٠ رأساً . وفي غضون ذلك هدأت الحرب ، فاضطر هذا المصنع لأن يغلق ابوابه بسبب منافسة التجارة مع المتروبول ، وذلك بالرغم من دعم الحاكم العام ، س. لوتو (C.Lutoud)[٢٦] . كما ان النشاطات الملحقة التي ولدها نشوء هذا المصنع ، ومن بينها غسل الصوف ، قد اختفت معه هي أيضاً[٢٧] .

---

(٢٦) تعرض هذا المصنع لنقد عنيف من قبل جزء من البرجوازية الكومبرادورية المرتبطة بعملية تصدير الغنم ، ثمة قوى اجتماعية اذن تمنع التصنيع لأن من شأنه الاضرار بمصالحها الطبقية . لكن هذه القوى الاجتماعية تبقى مسيطرة ما دامت لا تظهر مصالح اقوى منها يمكنها ان تحرك شرائح اجتماعية اخرى . لو كان الرأسمال الصناعي اكثر انتاجية من نظيره التجاري ، من حيث الربح ، لكانت البورجوازية الصناعية قد ولدت ووضعت حداً للسيطرة السياسية للشرائح الاجتماعية الاخرى ولا سيما سيطرة البرجوازية الكومبرادورية .

(٢٧) A.Gunder-Frank«capitalisme et sous développement en Amérique Latine» Maspéro 1970

لاحظ الكاتب بين سنتي ١٩١٤ و١٩٢٠ ، بداية تصنيع في البرازيل ، في الارجنتين وفي=

ان النشاطات الصناعية التي ولدت مستفيدة من الحرب الكبرى ، قد كسبت تأييد « اقطاب » الاقتصاد الكولونيالي ، وسرعان ما استطاع انصار التصنيع المحدود ان يفرضوا وجهة نظرهم منطلقين من قناعة مفادها ان الجزائر المجهزة بطاقة صناعية يمكنها ان تكون خير مساعد للمتروبول خلال الحرب . من هنا أسند مصرف الجزائر ل .«لابوبي Laboubée»مهمة اجراء تحقيق حول الصناعة في الجزائر[٢٨] . وعندما تبين ان التحقيق مؤيد للتصنيع ، طلب المندوبون الماليون[٢٩] ، بمناسبة تجديد امتياز مصرف الجزائر عام ١٩١٨ ، من هذا الأخير ان يقدم دعماً مالياً لتأسيس مصرف صناعي . وهكذا تم تأسيس المصرف الصناعي لافريقيا الشمالية في ٢ آب ١٩١٩ بعد مناقشة المشروع في المجلس النيابي في باريس .

يتوجب على هذا المصرف ، بناء على نظامه الاساسي ، ان « يساعد المؤسسات الموجودة أو ان يؤسس أخرى على شكل شركات أو ان يساهم بشكل مدني أو تجاري في تأسيس هذه الشركات ، في اصدار رأسمالها وفي ايداع أسهمها . وعليه ان يقبل كل توكيل يهدف إلى الاشراف وإلى مراقبة عملياتها . باختصار ، عليه ان يؤسس مؤسسات تجارية ، صناعية ومالية اخرى ، ان يتابع تطورها ، كمساهم او بأي شكل كان وان يديرها ويراقبها »[٣٠] .

من جهة اخرى ، أُتفِق على ان يكون مركز المصرف في باريس . اما قيمة رأسماله البالغ ١٢٥٠٠٠٠٠ فرنكاً فتتألف من ٥ ملايين فرنكاً كمساعدة من مصرف الجزائر ومن سلفة بدون فائدة من نفس المصرف تسدد خلال ٢٥ سنة ومن ١٠٠٠٠٠ سهماً قيمة كل واحد مئة فرنك محررة من الريع . ونتيجة

= الشيلي . لكنها توقفت في العشرينات .

(٢٨) La boubée Notes sur l'industrie en Algéric Algèr 1917.

(٢٩) يشكل المندوبون الماليون ، بشكل برلمان المستعمرة . فهم الذين يتولون ، مثلاً ، التصديق على الميزانية .

(٣٠) Statuts, cert, 3, cité par Ernest-picard «la monnaie et le crédit en Algérie depuis 1830. Alger-paris. 1930 p.360»

لعدم قدرته على الدخول فوراً في طور تأسيس مؤسسات صناعية على الأرض ، تم ايداع هذا الرأسمال كسندات لحساب الدفاع الوطني . اشترك المصرف الصناعي هذا بواسطة شراء الأسهم في الشركة المغفلة للكلس والاسمنت ، ريفي الجزائر (Rivet-Alger) ، وفي الشركة الوهرانية للكلس والاسمنت ، في شركة كهرباء سوق احراس ، في شركة شاوية ومراكش ، في الشركة المراكشية للغاز المعبأ وفي شركات باستوس وبن تركي للتبغ .

لكن المساهمات التي تسجل في سجل « السندات المالية » ، والتي بلغت ٣٠٤٦٠٠٠ فرنكاً في ٣١ كانون الأول عام ١٩٢٠ ، انخفضت قيمتها حتى ٦٧٩٠٠٠ فرنكاً في ٣١ كانون الأول عام ١٩٢٧ . بالمقابل عرفت عمليات السندات المتداولة امتداداً واسعاً . ففي عام ١٩٢٠ ، حسم المصرف الصناعي ٥٥٨٠ سنداً بقيمة ٣٥٠٠٠٠٠٠ فرنكاً بينما بلغ مجموع السندات المحسومة ، في عام ١٩٢٧ ، ٦٥٠٧٣ أي ما قيمته ٥٤٢٠٠٠٠٠٠ فرنكاً . وبدلاً من أن يدعم التسليف الصناعي الطويل الأمد كما ينص نظامه الاساسي ، دعم المصرف الصناعي التسليف التجاري القصير الامد واحياناً قليلة التسليف الزراعي . سوف يقوم هذا المصرف بتسليف مؤسسات تحويل بعض المنتجات الزراعية : شركة افريقيا الشمالية الصناعية لتوضيب منتجات الكرمة والزيتون ، شركة بون التعاونية للتبغ ، شركة كابيلي لمزارعي التبغ ومؤسسات اخرى للزيوت والطحين .

ان لمحالة دلالته انخفاض قيمة سجل « السندات المالية » . لا يمكن لمسار التصنيع ان يبدأ لسبب جوهري هو ان الشروط التقنية ، الاقتصادية والاجتماعية لانتاج فائض القيمة ـ النسبي هي أكثر ملاءمة في المركز منها في المستعمرة . يستطيع الاقتصاد المتطور دائماً ان ينافس الاقتصاد الأقل تطوراً ، لأن التطور يظهر عبر قدرته على التوفير الخارجي او المتدرج او خصوصاً بواسطة « نضج » الاستثمار الذي يسمح بالوصول إلى مردودية معينة تسمح وحدها بتخطي سنوات التجربة الأولى . فالصناعة المحلية لا يمكنها ان تنشأ لأنها تختنق فوراً تحت ضربات منافسة المنتجات المتروبولية .

كان بوسع المصرف الصناعي لافريقيا الشمالية ان يمهد السبيل للتصنيع

المعتمد على تحويل المواد الأولية المعدنية المخزنة في باطن أرض افريقيا الشمالية . لكن ذلك لم يكن ممكناً اطلاقاً لأن تحويل هذه المواد الأولية في أوروبا كان اكثر فائدة لرأس المال . ان فشل هذا المصرف الذي تحول إلى اجراء عدد من العمليات التجارية على الرغم مما يقره نظامه الاساسي ، لهو دليل على عدم قدرة الاقتصاد الكولونيالي على التصنيع بسبب منافسة المتروبول . وهو بذلك يختصر ، ومن عدة نواح ، التجربة التاريخية لعدم قيام التصنيع ، التي كان على البلدان المسماة اليوم متخلفة ان تتحملها . لهذا ، لم تكتسب الصناعة في المستعمرات مدى مهماً ، وهي لم تتعد درجة التحويلات الخفيفة التي تسبق او تلحق عملية التصدير . وهذا ما دعا ر. غاليوس (R.Gallissot) لأن يقول : « لكن في البلد الكولونيالي ، تأخذ كلمة صناعة معنى اصيلاً . فحركة الرساميل تكون مضلِّلة ووجود الصناعة لا يقود إلى الانتاج الصناعي . . . وفي النهاية ، تصير الصناعة مضاربة اكثر منها تحويلاً ، انها شكل من اشكال التجارة أو قل انها تابعة للتجارة الكبيرة »(٣١) .

ملحق ١

جدول بياني مقارن للثروات الجزائرية والفرنسية عام ١٩٣٨ مقتطف من (Weckel, 'équipement Industrial de l'Algérie)

	الجزائر	فرنسا	مُعامِل
الميزانية . . .	١٦٠٠ مليوناً	٥٥ملياراً	١ / ٣٥
تجارة خارجية			
تصدير . . .	٥٠٦٥٠٠٠٠	٣٠,٥ ملياراً	١/ ٥
استيراد . . .	٤٧٠٠٠٠٠	٤,٦ ملياراً	١ / ١٦
القيمة الاجمالية للانتاج الزراعي	٧مليار	١٠٢ ملياراً	١ / ١٥

(٣١) R.Gallissot «le pationnat Européen au MAroe.e Rabat» 1964 p.19.

	الجزائر	فرنسا	مُعامِل
القيمة الاجمالية للانتاج الصناعي	قليلة الاهمية	٢٢٦ ملياراً	معامل ضعيف
كمية الفحم المستهلك (بالطن) (منتج ومستورد)	٧٠٠٠٠٠ طناً	٧٠ مليون طناً	١/ ١٠٠
طاقة كهربائية منتجة	٢٩٠ مليون كيلو وات	١٨,٥ مليار كيلو وات	١ / ٦٠
غاز . . .	٥٧ مليون م٣	١٧٠٠ مليون م٣	١ / ٣٣
عدد العربات المحملة معدل يومي . . .	١٦٣٠	٤١٠٠٠	١ / ٢٢
محروقات سائلة استعمال منزلي			
بنزين . . .	١٠٦٥٠٠٠ هكل	٣٦٠٠٠٠٠٠هكل	١/ ٢٢
مَازوت . . .	٢٨٠٠٠٠ هكل	٣٨٠٠٠٠٠ هكل	١ / ١٧
كاز . . .	٢٣٠٠٠ طناً	١٢٧٠٠٠٠ طن	١ / ٥٠

ملحق ٢

بنية الناتج الاجمالي المحلي . (بمليارات الفرنكات عام ١٩٥٥)

	١٨٨٠	١٩١٠	١٩٢٠	١٩٣٠
زراعة (تربية مواشي ، صيد)	٧٨	١٣٨	١٦٢	١٩٤
مناجم	-	٤	١٠	١٤
صناعة ـ حرف . . .	١٢	١٧	٢٢	٣١
طاقة . . .	-	١	١	٢

	١٨٨٠	١٩١٠	١٩٢٠	١٩٣٠
اشغال عامة ـ بناء	٥	٨	١١	١٣
نقل . . .	١	٥	٨	١٢
تجارة . . .	٢٩	٥١	٦٥	٨٢
خدمات غير ادارية	٣٢	٥٩	٦٢	٧٥
اجور ادارية	١٣	٢٦	٣٣	٣٦
الناتج الاجمالي المحلي	١٧٠	٣٠٩	٣٧٤	٤٥٩

عن سمير أمين . . Extrait de samir Amin, le Maghret Moderne paris.

ملحق ٣

ـ اهم المنتجات المصدرة ـ

	١٩٣٨	
	الكمية	القيمة
	بالكنتال .	بالملايين
غنم (حيوانات حيّة)[1]	٨٦٣,٣	١٤٢,٨
بيض . . .	٢٢,٠	٢٠,٦
بندورة . . .	١٩٦,٨	٣٦,٦
بطاطا . . .	٧٧٤,٥	١٠٣,٠
خضار طازجة اخرى . . .	٤١٤,٣	٧٩,٠
تمر . . .	١١٩,٠	٤٥,٤
حمضيات . . .	٦٠٢,٦	١٤٠,٢
تين اخضر أو يابس . . .	١١٢,٩	٣١,٦
عنب اخضر أو يابس	١١٨,١	٢٦,٣
قمح قاس . . .	٥٤٨,٦	١٠٤,٨
شعير . . .	١٧٨,٨	٢٢,٣

	١٩٣٩	
	الكمية	القيمة
برغل . . .	٦٩٢,٨	٢٠١,٦
حلْفاء . . .	١٨٢٤,٤	٧٤,٨
شعر نباتي . . .	٢٢٤,٥	١١,٧
زيت زيتون . . .	٢٢٤,٠	١٩٥,٠
خمور عذبة[٢] . . .	٢٨٩,٩	٩٣,٧
تبغ خام . . .	١١١,٥	٦٢,٨
تبغ مصنع	٤٠,٠	٥٤,٨
فلّين طبيعي خام	٢٨٠,٠	٢٥,٠
فلّين طبيعي مصنع	١٧١,٨	٧٦,٨
فلين مضغوط	٧,٩	٢,٣
فوسفات طبيعي	٢٨٥٦,٠	٤٤,٢
حديد	٢٧٥٤٦,٠	٣١٦,٨
سجاد	٤,٩	٢٠,١

١ ـ الكمية بآلاف الرؤوس .

٢ ـ الكمية بآلاف هكل .

المرجع : Document algériens série économique, Gouvernement Général n° 65 juillet 1949.

ملحق ٤ .

ـ المبادلات مع مختلف البلدان ـ

البلدان	سنة ١٩٣٨ واردات (بملايين الفرنكات)	صادرات (بملايين
منطقة الفرنك :		
فرنسا . . .	٣٧٥١,٩	٤٧٠٦,٧
المغرب . . .	٢٦٧,٣	٤١,٧
تونس . . .	٨٧,١	١٠٠,٠
مستعمرات فرنسية A.O.F.	٤٥,٠	٢٠,٥
الهند الصينية	٨١,٩	٤٩,٢
مدغشقر	٢,١	٤,٦
بلدان اخرى	٧,٦	٢٠,٧
المجموع لمنطقة الفرنك	٤٢٤٢,٩	٤٩٤٣,٤
منطقة السترليني :		
انكلترا	١٢٠,٨	٢٦٨,٠
استراليا	-	١,٨
الاتحاد الهندي	٢,٢	٠,٣
نيوزلندا	-	-
ايرلندا	٠,٦	٥,٤
ايران . . .	١١,٠	-
العراق	١٧,٢	-
بلدان اخرى	١,٧	٠,٢
مجموع منطقة السترليني	١٥٣,٥	٢٧٥,٧

البلدان	سنة ١٩٣٨	
	واردات (بملايين الفرنكات)	صادرات (بملايين الفرنكات)
منطقة الدولار :		
الولايات المتحدة	٨٣,١	٩٦,٧
بلدان اخرى	٣٨,٣	٦,٧
مجموع منطقة الدولار	١٢١,٤	١٠٢,٨
عملات اخرى :		
بلجيكا ـ اللكسمبورغ	٤٩,٤	٤٠,١
البلدان الواطئة	٢٦,٠	٣٣,٢
سويسرا	٤,٢	١,٦
ايطاليا	١٦,٢	٢٥,١
المانيا	٤١,١	١١٧,٤
مصانع مباشرة	١٢٨,٧	-
بلدان اخرى	٢١١,٨	٩٩,٥
المجموع	٤٧٧,٤	٣١٦,٩
المجموع العام	٤٩٩٥,٢	٥٦٣٨,٨

٣ ـ سوق الرساميل

سنتكلم قليلاً على سوق الرساميل في الجزائر قبل عام ١٩٣٩ ، لكي نبين العلاقة بين هذا القسم التحليلي لاقتصاد الجزائر الكولونيالي والقسم الذي يلي والمتعلق بالاستثمار الدولي ، يهدف هذا التحليل إلى البرهنة على ان سوق الرساميل في مستعمرة ما لا يمكنه التوجه نحو تمويل الاستثمارات الصناعية نظراً لارتفاع مستوى الأرباح التي تحققها التجارة ونشاطات الاستيراد والتصدير بالنسبة للمستوى الذي يحققه النشاط الصناعي .

يمكن تحديد سوق الرساميل بأنها نقطة لقاء عرض وطلب الرساميل .

وهنا لا يكون المكان الجغرافي ضرورياً لأنه قد يكون غير شكلي . لا تشكل بورصة القيم ، في البلدان الرأسمالية المتطورة ، كامل سوق الرساميل ، بل قسماً منها فقط . ويلعب الوسطاء ـ المصارف ـ دوراً مهماً . تضم سوق الرساميل سوقين : سوق العملة ، والسوق المالية . الأولى هي سوق تحويلات العملة والسندات التجارية والقروض القصيرة الأجل (مدتها لا تتعد ثلاثة اشهر) ، انها سوق العملات الصعبة والصرف . اما الثانية فهي سوق الرساميل المعدة لتسليف الاستثمارات الطويلة الأجل .

يصعب الكلام ، حتى عام ١٩٣٩ ، على سوق رساميل في الجزائر ، كما يُمكن ان نلقاها في البلدان الرأسمالية المتطورة . لم تكن الجزائر تمتاز بالشروط الضرورية والكافية لنشوء مثل هذه السوق . ان السوق صغيرة لدرجة تندمج معها سوق العملة بالسوق المالية ، مع سيطرة الأولى على الثانية . بالطبع . تشكل التبعية المالية ازاء المتروبول عقبة امام تكوُّن سوق الرساميل .

٣ ـ ١ شروط وجود السوق

تتكون سوق الرساميل ، ككل سوق ، من بنى مختلفة تشكل نشاطاتها المتضافرة قاعدة اشتغالها هذه البنى هي ، بالدرجة الأولى ، مؤسسة الاصدار التي تلعب دوراً مركزياً ، وشتى المصارف التي تحتل موقع المفصل بين العرض والطلب ، والخزانة العامة . توجد في الجزائر مؤسسة للاصدار ومصارف ، ولكنها لا تتمتع بخزانة عامة خاصة بها(٣٢) ، لذا كان الاعتماد على خزانة المتروبول . بيد ان الوضعية الكولونيالية طبعت مؤسسة الاصدار والمصارف بطابعها ، مما حمل هذه الاخيرة سمات معيقة لاكتمال تكون سوق الرساميل .

تؤثر مؤسسة الاصدار ، في النظام الرأسمالي ، وبمساعدة المؤسسات المالية العامة ، على اشتغال سوق الرساميل فللرأسمال الرسمي دوره الفعال في عملية رفع أو تخفيض معدلات الفوائد ، وذلك وفقاً لحجمه ، وتبعاً لاهداف السياسة المالية العامة للسلطات . هل كان بوسع مصرف الجزائر والشبكة المصرفية تشكيل سوق الرساميل ؟ وهل كان الرأسمال الرسمي كافياً ؟

(٣٢) تأسست الخزانة العامة بعد ١٩٤٥ .

٣ ـ ١ ـ ١ مصرف الجزائر

جعلت مهمة الاصدار وعمليات الحسومات من مصرف الجزائر مصرفاً مركزياً تتوجه نحوه مصارف « الدرجة الثانية » في حالات الضرورة الطارئة ، ولا سيما لمواجهة حالة سحوبات الايداعات الهامة . يعمل المصرف المركزي على مساعدة هذه المصارف باعادة حسم السحوبات ، تلك العملية التي تجاوزت بكثير عملية حسم السندات العادية للزبائن الافراد . شكلت هذه العملية وسيلة بها يتدخل مصرف الجزائر في السوق المالية ، من اجل ضبطها وفقاً لاهداف السياسة المالية . هذه هي العملية الوحيدة التي بها يؤثر المصرف المركزي في السوق المالية . ثمة عمليات اخرى ، تُعرف بعمليات « سياسة السوق المفتوحة » ، تكمن بالنسبة لمؤسسة الاصدار في شراء او بيع السندات العامة ، والخاصة ، وذلك تبعاً لرغبة المؤسسة بزيادة او بتخفيض السيولة النقدية . لم يعتمد مصرف الجزائر على عمليات « سياسة السوق المفتوحة » اساساً ، بل على تحريك نسبة اعادة الحسم .

يتناقض ارتفاع معدل الحسم الرسمي مع نمو الطلب على التسليف ، ويؤدي إلى دخول رساميل اجنبية لأن ربحها يكون اكبر في السوق المحلية . وبالمقابل يسهل انخفاض معدل الحسم الرسمي شراء السلع . ولا تستطيع مصارف « الدرجة الثانية » الا التزام خط المصرف المكزي . بيد ان مصرف الجزائر ليس مستقلاً حتى يحدد لنفسه معدل الحسم ، ذلك ان مصرف فرنسا هو الذي يرسم سياسته المالية . لا يملك مصرف الجزائر اية سلطة مالية فعلية ، لا على الصعيد الداخلي ولا الخارجي ، وهو لا يلعب ، إلاَّ جزئياً ، دور المصرف المركزي . وتتمتع فروع المصارف المتروبولية العاملة في الجزائر (كريديه ليونيه ، سوسييتيه جنرال ، سوسييتيه مرسييز) بامكانية التعاطي المباشر مع مراكزها الأم ، في فرنسا ، الامر الذي يسمح لها بالاستقلال عن مصدر السيولة المحلية ، أي عن مؤسسة الاصدار . ونظراً لتمتع القسم الأكبر من النظام المصرفي الجزائري باحكام المؤسسة الاجنبية ، وبمعنى آخر ، نظراً لأنها اجنبية ، فإنها لا تسمح لمصرف الجزائر بلعب دور المصرف المركزي ، وهو اهم دور في السوق المالية . يقول بلوغ ـ لينيه (Bloch-Lainé) ودي فوغ (De Vogue) حول مصرف فرنسا : « انه الممر الاجباري لكل المبادلات

الجارية ما بين المصارف نفسها ، بينها وبين الخزانة العامة ، بين الايداعات والأوراق ، بين الكتلة النقدية المتروبولية والخارج تكون كل سيولة الجهاز المالي موضوعة تحت تصرفه واشرافه »(٣٣) . لا يمكن بالطبع قول الشيء نفسه على مصرف الجزائر الذي هو في آن واحد مؤسسة اصدار ومصرف من « الدرجة الثانية » .

٣ - ١ - ٢ الشبكة المصرفية

يتزامن نشوء الجهاز المصرفي الجزائري ، مع فارق بضعة سنين ، مع نظيره الفرنسي ، وهو يشكل ، على أية حال ، امتداده خلف المتوسط . وإذا كان تشكل الجهاز المصرفي الفرنسي قد تم ، في الحقيقة ، في ظل الجمهورية الثانية (المصرف العقاري ألفرنسي ١٨٥٢ ، الكريدي ليونيه ١٨٦٣ ، سوسييتيه جنرال ١٨٦٤ ، سوسييتيه مرسييز ١٨٦٥ . . .) إن امتداده الجزائري لم يكن متأخراً كثيراً عنه : كريديه ليونيه ١٨٧٨ ، المصرف العقاري الجزائري ١٨٨٠ الذي يشكل فرعاً للمصرف العقاري الفرنسي .

اخذت هذه المؤسسات المصرفية ، العاملة في الجزائر ، على عاتقها مهمة خلق نشاطات اقتصادية مكملة لتلك الموجودة في المتروبول ؛ ومن هنا اهمية المرافىء في الاقتصاد الكولونيالي بالنسبة لباقي البلد . ان درجة اعدادها ، اي طابعها الحديث ، ونضج الرأسمال الذي يمر عبرها ، هما نتيجة لدرجة تطور رأسمالية المتروبول ، ولا علاقة لهما بمستوى التطور الاقتصادي لمجموع البلد . هذا ما تؤكده بنية النقد المتداول التي تتطابق بشكل كامل مع مثيلتها في بلد رأسمالي متطور . فحصّة النقد المصرفي اعلى من حصة التداول الورقي . وتشترك المصارف العادية في عملية خلق النقد بنسبة كبيرة ، مما يؤشر على مستوى نضج الجهاز المصرفي . فيما يلي بنية الكتلة المالية المتداولة في سنة ١٩٣٩ :

---

(٣٣) Bloch-Lainé et De Vogue: Le trésor public et le mouvement général des fonds, paris, 1960, p.204.

تداول ورقي	مصارف وفروع مصرفية	صناديق زراعية	شيكات بريدية	الصندوق الوطني للتوفير	الصندوق العادي للتوفير	سندات خزينة
٣٢٠٠ ٣٢,١٨ ٪	٤٠٠٠ ٪٤٠,٤	٦٠٠ ٪٦,٠٧	١٧٥ ٪١,٦٨	٨٧٥ ٪٨,٨٤	١٢٥ ٪١,٦٢	٩٢٥ ٪٩,٣٤

المصدر : Docum. Algériens القيمة بملايين الفرنكات .

وبينما تساهم المصارف في فرنسا بحيوية في خلق مبادرات تصنيعيَّة وشركات مالية ونشاطات جديدة مطورة الاقتصاد ، تحصر فروع هذه المصارف في الجزائر نشاطها في ميدان الوساطة والمبادلات التجارية ـ انها تمتاز بالعقم في الميدان الصناعي ، حيث لم يتحقق إلاَّ النذر اليسير من الاستثمارات الصناعية . فيما يلي حصة هذه الاستثمارات ما بين ١٨٨٠ ١٩٣٠ :

حصة الاستثمارات الاجمالية في الجزائر .

قطاعات	١٨٨٠	١٩١٠	١٩٢٠	١٩٣٠
سكن مديني	٪١٦,٧	٪١٣,٢	٪١٦	٪١٨,٢
بنية تحتية	٪٢٧,٨	٪٣٧,٧	٪١٨	٪١٨,٢
زراعة كولونيالية	٪٥٠	٪٥٠	٪٥٢	٪٤٧,٣
صناعات	٪٥,٦	٪١٣,١	٪١٤	٪١٦,٣

جدول مأخوذ عن المعلومات الواردة في (S.AMIN: Le Maghreb moderne , éd. Minuit)

تؤثر ، بدورها ، بنية هذه الاستثمارات المحددة بطبيعة الاقتصاد ، على الجهاز المصرفي الذي يضطر إلى الخضوع لها وتعزيزها . وتصبح سوق الرساميل مرتبطة بحاجات الاقتصاد . تعمل الزراعة ، التي تجذب قسماً كبيراً من الاستثمارات اما بواسطة التمويل الذاتي او عبر طلب مساعدة غير مباشرة

من الرأسمال الرسمي (تسليف تعاوني مدعوم بتقديمات مصرف الجزائر) وأما اخيراً عبر التوجه المباشر إلى المؤسسات المصرفية بغية الحصول على تسليفات قصيرة الأجل . وبما ان السوق الجزائرية غير محمية من منافسة سلع المتروبول ، فلا يمكن للصناعة المحلية ان تكون ذات مردود مقبول ، وبالتالي لا تطلب الرساميل .

لا تتخذ القرارات الحاسمة ، في النشاطات المصرفية (كالاستثمارات المجمدة لأجل طويل والمخصصة للصناعة) في الجزائر العاصمة ، بل في المركز الاساسي ، في فرنسا . فمن بين مؤسسات التسليف الثمان الأولى ، اربع منها هي فروع (كريدي ليبونيه ، سوسييتيه جنرال ، سوسييتيه مرسيينر ، بركليز بنك) . ومن بين الأربع الاخرى واحدة هي فرع مستقل : المصرف العقاري للجزائر وتونس . هكذا اذن يحمل نصف مؤسسات التسليف الرئيسية طابع الفرع التابع أو المستقل . وان يكن صحيحاً ان القيمة الاجمالية للسندات التي حسمتها عام ١٩٣٠ ، كسنة وسطية ، تقل عن نصف القيمة المحسومة من قبل المؤسسات الجزائرية الثلاث الاخرى ، فان ذلك لا يقلل من ضخامة هذه النسبة .

تميل الفروع عامة إلى تفضيل العلاقة مع مؤسساتها الأم على العلاقة مع باقي الفروع . فالعلاقة ضعيفة ما بين المصارف نفسها في الجزائر . كما ان تسديد الديون المتوجبة لبعضها البعض ، يتم خارج اطارها ، أي في فرنسا ؛ هذا بينما تحيك شتى المصارف في البلد المتطور علاقات داخلية يومية متينة . فرض الدفق النقدي والمالي في الاتجاهين ، وجود غرفة مقاصة وبورصة للقيم . ويكون هذا الدفق المتبادل قوياً بقدر ما تكون الشبكة المصرفية متكاملة منسجمة ، وهذا ما لم يتوفر في الجزائر التي لا تلمك هكذا شبكة مصرفية منسجمة ، باستثناء مؤسسات التسليف الزراعي .

٣ - ١ - ٣ الرأسمال الرسمي

ان الرأسمال الرسمي شرط لا بد منه للسوق المالية ، سوق التسليفات الطويلة الاجل . ففي فرنسا ، تقوم سندات الخزانة ، وكميات النقد الذي تراكمه شركات التأمين ، ولا سيما التوفير الذي تجتذبه صناديق الايداعات

والكفالات القضائية ، بتمويل الكثير من الاستثمارات المعروفة بحاجتها إلى رساميل تُجمد لفترة طويلة . وإذا اخذنا مثال صندوق الكفالات القضائية لوجدناه يحول السيولة العائدة للتوفير المجزأ إلى استثمارات طويلة الأمد ؛ وهو يلعب ، انطلاقاً من وزنه ، دوراً كبيراً في معدلات فوائد السوق المالية ، سواء باتجاه التخفيض او الارتفاع ، وذلك حسب الظرف وتوجيهات السلطات العامة . قال ليون ساي (Léon Say) وزير المال ، عام ١٨٩٦ : « ان صندوق الكفالات القضائية هو ، في الواقع مصرف دولة ضخم . فلا يوجد أبداً عمل مصرفي لا يقوم ، أو لا يمكنه القيام به »[٣٤] . يحدد النشاط المشترك للخزانة العامة ولصندوق الكفالات القضائية ومصرف فرنسا شكل بنية معدلات الفائدة والاسواق النقدية والمالية . وإذا كان صندوق الكفالات والايداعات القضائية يهيمن على السوق المالية ، فإن مصرف فرنسا والخزانة العامة يسيطران على السوق النقدية : « يقدم الأول السيولة النقدية الضرورية عندما تحتاجها المصارف ، ويمتص الآخران السيولة الزائدة »[٣٥] .

صحيح ان مصارف « الدرجة الثانية في الجزائر غالباً ما تطلب من المصرف المركزي ما تحتاجه من سيولة ، ولكنها تملك ألاّ تفعل ، بأن تتوجه مباشرة نحو مركزها الرئيسي في فرنسا ، على الأقل بالنسبة للفروع . اما المصارف الاخرى فبوسعها طلب القروض من السوق المتروبولية ، إذا شاءت ان تدير ظهرها إلى مصرف الجزائر .

اضف إلى ذلك ان الجزائر لا تملك خزانة عامة خاصة بها[٣٦] . فسندات الاكتتاب العامة تصدر عن السلطة العامة في السوق الفرنسية ، وذلك بعد حصولها على ترخيص يعطيه البرلمان الفرنسي بعد ان يعمد إلى اجراء تحقيق في الأمر . كان الرأسمال الرسمي ضعيفاً جداً في الجزائر قبل عام

---

(٣٤) ورد في : J.P.Gaullier: Le système bancaire francais, paris, 1967, p. 65

(٣٥) J.Raillon. Le mécanisme bancaire et l'interprétation des Statistiques monétaires, in Etude et conjoncture, 1956, p. n°4, p.275.

(٣٦) لم تتمكن السلطات العامة من تأسيس الخزانة العامة إلاّ بعد ١٩٤٥ .

١٩٣٩[٣٧] تمثل الاستثمارات العامة ، حسب سمير امين[٣٨] ، حوالي ١٠٪ فقط من مجموع استثمارات القرن التاسع عشر ، و٢٠٪ من الاستثمارات المحققة ما بين ١٩٠٠ و١٩٤٠ .

لم تتوفر الشروط الموضوعية لتشكل سوق الرساميل في الجزائر ، قبل عام ١٩٣٩ على الأقل ، حيث استمر مصرف الجزائر يلعب دوراً ثانوياً كمصرف مركزي . فوجوده شكلي ، اما وظيفة الصرافة التي يقوم بها مع المتروبول ، فتمتص الدور الذي يجب ان يلعبه في ضبط وتنظيم التسليفات . تضفي سيطرة الفروع على الشبكة المصرفية طابعاً خارجياً يحول دون تشكل سوق محلية للرساميل مجهزة بشكل كافٍ . ربما كان بوسع وجود رأسمال رسمي قوي تخفيف حدة المشكلتين السابقتين . ولكن اسهام هذا الرأسمال كان معدوماً تقريباً قبل العام ١٩٣٩ .

لهذا يصعب الكلام على سوق نقدية ، فكيف الحال بالنسبة للسوق المالية ؟ تختلط سوق الرساميل ، في الواقع ، مع السوق المصرفية (تبادل فيما بين شتى المصارف)[٣٩] الضعيفة على أية حالٍ . يتفاقم عجز السوق النقدية عن التشكل بفعل تبعية الجزائر المالية تبعية مطلقاً ازاء فرنسا .

٣ ـ ٢ التبعية المالية

تشكل التبعية المالية جانباً من جوانب تبعية الاقتصاد الكولونيالي الكاملة

---

(٣٧) نشأت بعد عام ١٩٤٥ عدة مؤسسات تسليف عامة في الجزائر ، انها : كريدي ناسيونال الصندوق الوطني لاسواق الدولة ، المصرف الفرنسي للتجارة الخارجية . إلاّ انه يجب انتظار « خطة كونستنتين » ، عام ١٩٥٩ ، لنشهد ولادة صندوق التجهيز لتنمية الجزائر (C.E.D.A)

(٣٨) S.AMIN: Le Moghreb moderne, paris, 1966

(٣٩) لا تلعب المصارف في سوق الرساميل سوى دور الوسيط . لا تحتوي السوق المصرفية مجمل سوق الرساميل .

إلى اقتصاد المتروبول . وهي تجد هنا سببها الاساسي . تتعزز هذه التبعية بنقص التوفير في الاقتصاد التابع وبحرية تنقل الرساميل .

٣ - ٢ - ١ ضعف التوفير

تبدو حصة التوفير في الشبكة الوطنية مقبولة من حيث النسب ، ولكن حجم التوفير بالمقابل ضعيف لأن الدخل الوطني ضعيف . بلغ التوفير عام ١٩٣٩ بالنسبة لمجموع السيولة النقدية ١٩,٨٪ (الصندوق الوطني للتوفير ، الصندوق العادي للتوفير ، سندات الخزينة) . فمن اصل ٩٩٠٠ مليوناً فرنكاً ، بلغ التوفير ١٩٢٥ مليوناً . لم يستعمل هذا التوفير ، رغم ضعفه ، في الحاجات المحلية . تنقل النشاطات الاقتصادية التابعة للمجموعات المالية في المتروبول ، لا سيما النشاطات الصناعية الاستخراجية ، الفائض المسحوب إلى ما وراء المتوسط . اما بالنسبة للزراعة فإن شروط التسليف لم تسمح لها بنقل قسم من ارباحها إلى قطاعات اخرى . كانت سيطرة التسليف القصير الأجل تفرض عليها ضرورة التمويل الذاتي ، مما يمتص قسماً اساسياً من الارباح المحققة . ان وكالات الحسم وصناديق التسليف هي شكل من اشكال التمويل الذاتي أوجدته الزراعة الاوروبية .

ان التوفير الفردي المتعلق بتوفير الاسر هو ضعيف بدوره . يملك الاوروبيون القسم الأكبر من دفاتر التوفير (انظر الجداول ادناه) . وُضعت بخدمة الصندوق الوطني للتوفير ، الذي تأسس بموجب قانون ٩ / ٤ / ١٨٨١ ، كل مكاتب البريد ، وكان تابعاً لوزارة المال . اما المبالغ التي جمعها فكان يتم ايداعها في صندوق الكفالات والايداعات القضائية في باريس ، وهو الذي يجمعها ويدفعها إلى السوق المالية كقيم منقولة إلى المتروبول . وُجدت ، بالاضافة إلى هذا الصندوق صناديق اخرى عادية رُخص بها بقانون ٢٠ تموز ١٨٩٥ ، وهي هيئات خاصة ذات منفعة عامة . فيما يلي الجداول المتعلقة بصناديق التوفير وهي مأخوذة عن دليل الجزائر الاحصائي لعام ١٩٣٦. (الحكومة العامة ، الجزائر) .

١ ـ صناديق التوفير الخاصة ـ المودعون الجدد . سنة ١٩٣٦ .

الدوائر	أوربيون	مسلمون محليون	شركات متنوعة	المجموع
الجزائر	١٠٩٣	٦٧	٤	١١٦٤
وهران	٨٣٣	٤٠٦	٢٠	١٢٥٩
قسنطينة	٢٢٠	١٤	٤	٢٣٨
المجموع	٢١٤٦	٤٨٧	٢٨	٢٦٦١

يوضح هذا الجدول عدد دفاتر التوفير التي تم فتحها في صناديق التوفير الخاصة . ان أول ملاحظة تظهر لدى قراءة هذا الجدول هي العدد الضخم لدفاتر توفير الاوروبيين بالنسبة لعدد الجزائريين . ان نسبة الموفرين الجزائريين ضعيفة جداً ، هذا علماً بانهم يشكلون عشرة اضعاف الاوروبيين .

يبين الجدول التالي عدد دفاتر التوفير الموجودة في صناديق التوفير الخاصة .

٢ ـ صناديق التوفير الخاصة ـ مجموع العمليات ـ عام ١٩٣٦ .

الدوائر	الموجود حتى أول كانون ٢	المفتوح خلال السنة	المجموع	المغلق خلال السنة	الباقي حتى ٣١ ك الأول
الجزائر	٢١٣٧٥	١١٦٤	٢٢٥٣٩	١١٢٨	٢١٤١١
وهران	٨٨٢٦	١٢٥٩	١٠٠٣٥	٣١٩	٩٧١٦
قسنطينة	٥٦٣٧	٢٣٨	٥٨٧٥	٢٩٥	٥٥٨٠
المجموع	٣٥٨٣٨	٢٦٦١	٣٨٤٩٩	١٧٩٢	٣٦٧٠٧

٣ ـ ٢ ـ ٢ ـ حرية تنقل الرساميل

لا تخضع حرية تنقل الرساميل بين الجزائر وفرنسا ، في هذا الاتجاه أو ذاك ، إلى أية شروط . ولا يعترض اي عائق حجم الرأسمال المصدر أو

المستورد . ولكن هذه الحرية تدور على حساب الجزائر بحكم تفاوت الابعاد الاقتصادية والنمو . وفضلاً عن ذلك فان التبعية المالية تدور في اطار حرية التنقل هذه .

يتحمل مصرف الجزائر مسؤولية تحويل الرساميل ، ويستعمل تقنية بسيطة ، ولكنها فعالة : الحساب الجاري الذي تفتحه لديه الخزانة العامة . وُضعت هذه التقنية لتجنب المشاكل الناجمة عن صرف وتحويل العملة من الفرنك الجزائري إلى الفرنك الفرنسي ، مؤمنة بذلك لفرنسا فوائد الوحدة النقدية فقط ، دون ان تتحمل سلبياتها . قامت الخزانة العامة الفرنسية ، عام ١٨٧٨ ، بفتح حساب جارٍ لدى مصرف الجزائر ، وجرى نقل كل المبادلات النقدية والمالية بين الجزائر وفرنسا إلى هذا الحساب . تارة تكون الخزانة العامة مدينة ازاء مصرف الجزائر (يكون ميزان الحسابات في غير مصلحة الجزائر) وتارة اخرى يكون مصرف الجزائر هو الدائن (يكون ميزان الحسابات لصالح الجزائر) . تشكل الحالة الأولى القاعدة العامة . ما خلا بعض الاستثناءات .

يتم الحفاظ على السمة الاساسية لقسم كبير من الشبكة المصرفية ـ الطابع الخارجي ـ بواسطة هذه التقنية ، الأمر الذي جعل م.دوييل (M.Douël) يقول : « سيجد نظام الجزائر المصرفي ، في هذا الجهاز المنظِّم ، الشرط الاساسي لاشتغاله »(٤٠) . فهل من الصدفة ان تسارع كبريات المصارف الفرنسية بفتح فروع لها في الجزائر ، ما ان تم فتح هذا الحساب الجاري ؟ وفضلاً عن ذلك ، يخلق هذا الحساب الجاري شروط تضخم خاص بالجزائر ، بصرف النظر عن التضخم الناجم عن تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي (ذلك ان هذا التخفيض يليه تخفيض آلي لقيمة الفرنك الجزائري) . ويحدث احياناً ان تقدم فروع المصارف الفرنسية تسليفات يفوق حجمها ما تمتلكه هذه الفروع من ايداعات محلية ، وذلك باجراء لعبة حساب كتابي . يُسجل هذا الاخير في الحساب الجاري للخزانة لدى المصرف المركزي . وتنمو بذلك السيولة النقدية ، دون خلق مقابل فعلي لها . تكثف

---

(٤٠) M.Douël: Un siècle de finances coloniales, paris, 1931

حرية تنقل الرساميل التي وجدت في تقنية الحساب الجاري للخزانة ارضيتها العضوية ، العلاقات العامودية (الفروع مع المؤسسات الأم) . على حساب العلاقات الافقية ، الأمر الذي يكبح امكانية تشكل سوق مالية محلية . يقول أ. تيانو (A.Tiano) حول هذا الموضوع : « تجعل حرية تنقل الرساميل من المستحيل قيام سوق مالية ، لأن السيولة تتعامل بالضرورة مع السوق الاكثر كمالاً »(٤١) .

تعبر سوق الرساميل المتماسكة والمجهزة عن تطور اقتصادي متقدم ، وبقدر ما تكون متماسكة ومجهزة بقد ما يصبح النمو الاقتصادي اكثر تقدماً ان سوق الرساميل في اقتصاد كولونيالي هي بالضرورة ضعيفة وغير مكتملة . وإذا لم يصل الاقتصاد الكولونيالي إلى خلق سوق رساميل شبيهة بسوق البلدان المتطورة فهذا يعني انه بوضعيته هذه ليس بحاجة إلى مثل هذه السوق . وهو لا يكون بحاجة أيضاً إلى مصرف مركزي فعلي ولا إلى شبكة مصرفية متكاملة ، في اشتغاله كاقتصاد كولونيالي . وإذا صح ان تشكيل سوق الرساميل يفترض شروطاً موضوعية ، فالصحيح ايضاً ان الاقتصاد الكولونيالي لا يمكنه ان يخلق هذه الشروط دون الدخول في تناقض مع المصالح الاجتماعية التي تحكمه . ان سمته كاقتصاد مسيطر عليه تنطوي على تبعية مالية ، هي ، في آن واحد ، تبعية لسوق الرساميل الخارجية .

كان تنظيم التسليف الذي جرى تطبيقه في الجزائر ما بين ١٨٨٠ و١٩٣٩ يهدف إلى الاستجابة لحاجات الاقتصاد الكولونيالي ، ومن هنا ارتباطه العضوي باقتصاد المتروبول . وجاء امتياز الاصدار الذي حاز عليه مصرف الجزائر ، تحت اشراف مصرف فرنسا ووزارة المالية ، وتحديد سعر الفرنك الجزائري بالارتباط بالفرنك الفرنسي ، وحرية التحويلات الكاملة ، جاء كل ذلك ليسحب من الفرنك الجزائري كل استقلالية . يخلق الرجوع دوماً إلى الفرنك الفرنسي تبعية نقده بالغة الحدة . هذه التبعية هي المظهر النقدي لتبعية شاملة .

لا يفلت مجموع الشبكة المصرفية من هذه التبعية . على العكس ، فهي

(٤١) A.Tiano: Le Maghreb, entre les mythes, paris, 1967, p.153

التي تبرر له وجوده . تحمل مؤسسات التسليف التي تضم عدداً كبيراً من الفروع التابعة لمصارف المتروبول ، كل خصائص الاقتصاد الكولونيالي الذي عمل على تشكيلها وفقاً لطبيعة ولحاجاته . ان هذه الشبكة المصرفية المستقلة نسبياً عن المصدر المحلي للسيولة تأخذ فقط بعين الاعتبار ضرورات الاقتصاد الكولونيالي . لم تكن هذه الاستقلالية عن المؤسسة المحلية للاصدار لتزعج الاقتصاد الكولونيالي ، ما دام هذا الاخير منخرطاً في اقتصاد المتروبول .

وفي حين لم يستفد القطاع الصناعي عملياً من أي تسليف ، عرف القطاع الزراعي عدة مؤسسات تسليف بخدمته : وكالات الحسم ، الصناديق المحلية والاقليمية للتسليف التعاوني ، صندوق التسليف العقاري للجزائر وتونس ، صندوق القروض الزراعية . وكانت المؤسسات المالية الأخرى ، بالاضافة إلى مؤسسات التسليف الزراعي ، توفر التسليف للزراعة ، ذلك ان تفوق الزراعة فرض عليها توسيع دائرة عملياتها إلى هذا القطاع . واستفادت تجارة الجملة أيضاً من التسليف الموزع من قبل مصارف الجزائر ، يلعب الاستيراد والتصدير في الاقتصاد الكولونيالي دوراً وسيطاً من الدرجة الأولى ، من خلال ارسال المنتجات الزراعية والمواد الخام إلى المتروبول ، واستقبال المنتجات المصنعة فيه . يحتاج هذا القطاع باستمرار ، في عملياته ، إلى السيولة التي توفرها له المصارف على شكل سندات حسم وخزن .

تأخذ الشبكة المصرفية بالتركيز الجغرافي لتأمين حاجات زبائنها ، وتقوم بالتمركز تبعاً لتوسع الزراعة الحديثة في السهول القريبة من الشاطىء أو التي تعلوها قليلاً (وهران ، بون ، بوفاريق ، سيدي بل عباس . . .) . كما تحدد المرافىء أيضاً اماكن وجودها .

يتناسب التركز المصرفي جغرافياً مع الغوض الجغرافية للاقتصاد الكولونيالي الموزع على الشاطىء أو حول المرافىء النشطة بالمقارنة مع باقي البلد . وتنعكس خصائص الاقتصاد الكولونيالي المنفتح على الخارج ، بدقة ، في البنية العامة للشبكة المصرفية التي تقوم وظيفتها الأولى على تعزيز هذه الخصائص ، ولا سيما عبر تعميق الازدواجية الجغرافية وتخليع مفاصيل الاقتصاد ، وذلك ضمن اطار ترسيخ علاقات التبعية تجاه اقتصاد المتروبول .

خلل في التوازن الجغرافي ، غياب مؤسسات التسليف العامة ، طابع اجنبي في القطاع المصرفي : تلك هي الخصائص الاساسية في الشبكة المصرفية الجزائرية قبل عام ١٩٣٩ . تعكس هذه البنية الخاصة انتماء الاقتصاد الكولونيالي إلى سلكة اعادة الانتاج الموسع في المتروبول . ويطبع هذا الانتماء الاقتصاد الكولونيالي بطابع تجاري حاد . وفي اطار الشروط الحقوقية والمؤسساتية الخاصة بالمستعمرة ، لا يتحول الرأسمال التجاري إلى رسمال صناعي . ان سيطرة مصارف الايداعات ومصارف التسليف القصير الأجل والسندات التجارية (حسم ، اعادةحسم ، سندات خزن) على حساب مصارف الأعمال والتسليف المتوسط والطويل الأجل ، يبين ، ان كان هناك ضرورة لذلك ، الطبيعة التجارية لهذا الاقتصاد وعجزه ، من حيث الاساس ، عن اطلاق مسار التصنيع . وإذا ما صرفنا النظر عن القطاع الزراعي حيث تمركز رأسمال زراعي منتج ودينامي ، لتبين لنا ان الشكل التجاري للرأسمال في المستعمرات هو بمثابة ضرورة للاقتصاد الكولونيالي .

(ب) الاستثمار الدولي في التشكيلات الاجتماعية التابعة .

١ ـ الاستثمار الدولي الكولونيالي .

يبيّن تاريخ الاستعمار ان حصة المستعمرات من الاستثمار الدولي كانت ضعيفة جداً حتى بعد ظهور رأسمالية الاحتكارات ان هذا المستغرب يطرح السؤال حول الدور الذي تلعبه المستعمرة في سلكة مجموع التراكم الرأسمالي على المستوى العالمي .

ان الضعف الملحوظ للاستثمارات وبخاصة الاستثمارات الصناعية يبرهن على بطلان الفرضية المركزية لنظرية « الاطراف » التي تؤكد على ان المستعمرات تتحمل التراكم الرأسمالي بشكل واسع . في الواقع ، لكي يتم التراكم على حساب المستعمرات ، كان لا بدّ ربما من توجيه استثمارات صناعية كبيرة نحو المستعمرات . لكن الأمر لم يجر كذلك ، فالمستعمرات تحملت هي نفسها مصاريف الادارة العسكرية والمدنية وبناء الطرق والمرافىء . . . أما الاستثمارات الخاصة فتمركزت في الصناعة الاستخراجية وفي زراعة المضاربة . كتب ج . مارسيل Marseille في معرض كلامه على

المستعمرات الفرنسية بقول : « يبدو انه يجب ان نتساءل حول اسباب غياب جرأة الرأسمالية الفرنسية »(١)

إذا كانت الاستثمارات ضعيفة في المستعمرات ، فمن المستبعد ان يرتكز التراكم على الصعيد العالمي على هذه المستعمرات كما انه من المستبعد ان تكون زراعة المضاربة والصناعة الاستخراجية في أساس التراكم ابتداء من القرن العشرين لا يعني هذا انه لم يكن لهذين القطاعين اي دور في التراكم لكن حصة كل منهما كانت ضعيفة بالمقارنة مع الصناعات الحديدية ، النسيجية والميكانيكية . . الموجودة في أوروبا . عندما نقبل فكرة ان التراكم على الصعيد العالمي يجري على قاعدة فائض القيمة وليس على قاعدة الريع الزراعي أو المنجمي ، عندها علينا ان نقبل بحقيقة ان المصادر الاساسية للتراكم موجودة في أوروبا وفي الولايات المتحدة وليس في المستعمرات .

من البدهي ان الاستعمار قد أفاد مجموعات اجتماعية خاصة في المتروبول . الرأسمالي . لكن استمراريته يبررها التقسيم السياسي والعسكري للكرة الأرضية إلى مناطق نفوذ . يقول ج. دريش J.Drech : « لا يتعلق الامر فقط في لحظة اقتسام العالم بسيرورة استغلال اقتصادي واجتماعي بل بمسار توازن سياسي وعسكري »(٢) . يسبق الاستعمار الاحتكارات الامبريالية إذاً وهو يرتبط بإصول الرأسمالية ، بأشكالها الأولى وخصوصاً بالشكل التجاري أو المركنتيلي الذي لعب دوراً مهماً اثناء التراكم البدائي لرأس المال . وعلى هذه القاعدة تحول الاستعمار إلى اقتسام سياسي عسكري للعالم تبرره تماماً المنافسات الأوروبية ، الايديولوجيات القوموية والشوفينية واحياناً الصراعات السياسية الداخلية التي كانت تجد في هذا التقسيم متنفساً لها . لم تكن ميزانية المتروبول هي التي ترعى المستعمرات بل كانت هذه الأخيرة تمول بنفسها مصاريفها الخاصة . فالجزائر مثلاً اكتسبت عام ١٩٠٠ الاستقلال المالي

---

(١) J.Marseille L'invlotissement français dans l'Enpire colonial, Revue historique 1974.

(٢) Connaissance du Tiers- Monde. Cahiers Jussien no. 4 éd. 10/18- 1977 Discussion après la communication de C. Coquery- Vidrovitch.

وكانت تحرص على تغطية نفقاتها بواسطة الضرائب المحلية والتي كان تحصيلها يستوجب قمعاً للسكان المحليين . فهؤلاء هم الذين موّلوا مصاريف بناء الطرق والمرافىء والبنى التحتية الاخرى . كان الأمر مماثلاً في الهند الصينية . كتب د. هيميري D.Hemery : « موّلت الهند الصينية ، مثلاً ، احتلالها بنفسها ومنذ ۱۹۰۰ كانت ميزانيتها فائضة . . . كانت الهند الصينية تموّل قسماً من مصاريف السياسة الخارجية ، السفارات ، الجامعات الفرنسية ، مؤسسات الابحاث والجيش : لاحظت حكومة الهند الصينية العامة ايام الجبهة الشعبية انها منذ ۱۹۰۰ ، قد دفعت لميزانية المتروبول اكثر بكثير مما خصصت لاستثماراتها في الري »(۳) إذا يمكننا ان نستبعد الفكرة القائلة بأن المستعمرة تعيش على حساب المتروبول . ومن جهة ثانية لم تكن المتعمرة مكان تزايد الرساميل المتروبولية التي لا بد منها لاشتغال التراكم الامبريالي(٤) . لو كان قد تم استثمار رساميل معينة لكانت هذه الاخيرة قد خلقت مخزوناً صناعياً وقاعدة مادية يسمحان للتشكيلات الاجتماعية التابعة بأن تتطور اجتماعياً ، أي بأن تتجاوز وضعية اقتصاد الكفاف . كان يمكن لعلاقات الانتاج الاجتماعية المرتبطة بمستوى ما يبلغه الانتاج من الطابع الإجتماعي ، إن تتغير ولكان بإمكانها ان تطلق دينامية اعادة الانتاج الاجتماعية الرأسمالية . ان هذا التطور لم يحدث حتى في إطار تابع وهو لم يكن بإمكانه ان يحدث لأن قوانين اشتغال الرأسمالية تجمد التشكيلة الاجتماعية المسيطر عليها . يمكن للسيطرة الاقتصادية ان تستغني عن السيطرة السياسية وان تؤدي إلى كبح تطور القوى المنتجة بسبب شروط التبادل

---

(۳) D.Hemery in connaissance du tiers-Monde op. cité. discussion de l'article de c.coquery-vidrovith.

Et. aussi F.Bobrie Le financement de la conquête coloniale de 1850 à 1913 in Revue historique n° 1976.

(٤) نحن نعتقد ان هذا الدور المنسوب إلى المستعمرة قد بالغت به بحق النخب الوطنية المعادية للاستعمار والتي تتوق إلى الاستقلال ، والاتجاهات اليسارية في المتروبول التي تشجب سياسة حكوماتها الامبريالية . بعد الحصول على استقلال هذه المستعمرات القديمة ، استرجعت مختلف البورجوازيات الوطنية القابضة على السلطة في العالم الثالث هذا الوهم لكي تظهر نفسها امام شعوبها وكأنها معادية للامبريالية .

التي ما هي إلّا شروط المتروبول المصنع . يخطىء من يظن ان رساميل المتروبول لا تستخدم في المستعمرات بناء على إرادة سياسية واعية . لا تُستثمر هذه الرساميل في المستعمرات نتيجة عدم وجود أرباح عالية في أوروبا أو في المناطق المصنعة من جهة ومن جهة اخرى فهي لا تدر أرباحاً في المستعمرات إلا في بعض النشاطات المرتكزة على الريع أو على فائض القيمة المطلق .

يلاحظ ك. كوكري فيدروفيتش C.Coqurg-vidrovitch و ه. مونيو H.Moniot : « بالطبع ، كان الدور الاقتصادي لافريقيا وبقي طويلاً كذلك غير ذي اهمية . فهل يوجب ذلك ان نتخلى عن أي تفسير اقتصادي لصالح نوع من جنون العظمة السياسي »[٥] . يقلل هذان الكاتبان بالتأكيد من اهمية « التفسير الاقتصادي » في نشوء التخلف لأن التخلف نتاج القوانين الاقتصادية الرأسمالية ، العالمية تلك القوانين المؤدية لنتائج اجتماعية وسياسية (بناء الطبقات ، صراع الطبقات ، هيمنة سياسية وعسكرية عالمية ، امبريالية . . .) يسرع التحليل التجريبي لتبنيها على أساس كونها اسباباً فعلية . لاحظ ج . دريش J.Drech[٦] عام ١٩٤٦ انه لا يوجد في المستعمرات استثمار للأرباح المحققة محلياً ولا أي تدخل في ميادين الانتاج في حين ان أسعار المنتجات المصدرة كان عالياً وعلى حساب المنتجين الأفارقة الخاضعين لاحتكار الشراء من قبل كبريات الشركات التجارية من جهة ، على حساب المستهلكين الفرنسيين ضحايا احتكار المبيع ، من جهة اخرى .

لا يستثمر الفائض المسحوب من المستعمرات إذا في الصناعة المحلية التي يجب انشاؤها ولكن يتم ضخه إلى أوروبا . لماذا ؟ لا تدر الرساميل أرباحاً في المستعمرات الا في بعض فروع النشاط الاقتصادي التي تملك نفس الانتاجية في أوروبا وفي افريقيا وآسيا ولا سيما الزراعة والمناجم . وهذا ما يفسر

---

(٥) C. Coquery- Vidrovitch et H. Moniot «L'Afrique Noire de 1800 à nos jours». P.U.F. p 399.

(٦) J. Dresh «Sur une géographie des investissements des capitaux: L'Exemple de l'Afrique Noire «Bulletin de l'Association de Gépgraphie. No. 177- 178. 1946.

حصة الاستثمار العالمي الضعيفة التي خصصتها الرأسمالية العالمية للمستعمرات . ان مجال تصدير الرساميل لم يتناسب مع الاشكال الجغرافية للمستعمرات او للأراضي التابعة . قبل عام ١٩٢٠ ، امتصت المستعمرات الفرنسية حوالي ١٠٪ من الاستثمارات الفرنسية في الخارج اما التجارة الكولونيالية فلم تكن تمثل اكثر من ١٢٪ من التجارة الخارجية الفرنسية .

حصة المستعمرات من التجارة الخارجية الفرنسية[٧]

١٩١٣	١٢,٥٪	١٩٣٥	٢٨,٢٪
١٩٢٧	١٣٪	١٩٣٦	٣٠,٤٪
١٩٢٩	١٥,٤٪	١٩٣٧	٢٦٪
١٩٣٢	٢٥٪		

في محاولة لتفسير ضعف الاستثمار في المستعمرات ، يقول ل. بورسيين دوكاربون[٨] : « ان الاستثمار الخارجي ليس مجرد تنقل بسيط للرساميل بناء على طلب معدل مرتفع للفائدة ، انه توسع مجموعة صناعية تبحث ، تحت ضغط دينامية داخلية ، عن تطورها في مراكز جديدة للاستثمار » . ربما كان مهماً . ان نعرف اكثر عما يسمى بـ « دينامية داخلية » وان نعقد علاقة ، إذا ما وجدت ، مع مستوى معدل الربح . لا يصلح تفسير ل. بورسيين دو كاربون الا في حالة استثمار دولي رسمي تقوم به حكومة ما بناء على اباب سياسية تتناقض مع المردودية المباشرة وذلك باتجاه استراتيجية شاملة وبعيدة المدى للدفاع عن مصالحها . وهذا لا يصح على الرساميل الفردية التي لا تعرف غير دينامية واحدة . وهي معدل الربح الأقصى . وتماماً « بناء على طلب معدل فائدة مرتفع » أعرضت رساميل المتروبول الامبريالية عن المستعمرات . هكذا

(٧) ارقام مأخوذة عن ك. كوكري فيدروفيتش . C. Coquery- Vidrovitch. «De l'impérialisme. britanique. l'impérialisme contemporain: l'avatar colonial» communication au 7è. congrès Mondial de sociologie VARNA 1970.

(٨) L. Bourcier de Carbon «L'investissement international dans les territoires dépendants «Cahiers de l'ISEA série A No. 6,7,8, et 9- 1957.

توجهت في بداية القرن الرساميل الفرنسية والبريطانية نحو المناطق حيث النشاطات الاقتصادية اكثر مردودية ، أي نحو روسيا ، أوروبا الشرقية ، الولايات المتحدة واميركا اللاتينية (انظر الجدول التالي) .

التوزع الجغرافي للاستثمارات الفرنسية عام ١٩١٤

	بمليارات الفرنكات
١ ـ مستعمرات	٤
٢ ـ اميركا : الولايات المتحدة + كندا	٢
اميركا اللاتينية	٦
٤ ـ أوروبا	
روسيا	١١,٣
اسبانيا ـ البرتغال	٣,٩
ايطاليا	٢,٥
النمسا ـ هنغاريا	٢,٢
البلقان	٢,٥
سويسرا ـ بلجيكا	١,٥
تركيا	٣,٣
بلدان أخرى	١,٥
٥ ـ آسيا	٢,٢
مصر	٣,٣

يجب الانتباه إلى ان البلدان التي اختارها الاستثمار الدولي (الولايات المتحدة ، كندا ، اميركا ، اللاتينية) هي مصنعة نسبياً إذا ما قورنت بالمستعمرات والأراضي التابعة كافريقيا وآسيا أو هي تشهد على كل حال مرحلة تصنيع متفاوت التقدم . اضف إلى ذلك انها جميعها بلداناً ذات

المصدر : Royal institue of international affaires cité par L.Bourcier de carbon in cahiers de l'ISEA-Série A-n° 7-P.10.

سيادة ، أي ان فيها دولة قادرة على انْ تتحمل الاستثمارات غير المنتجة ولكن الضرورية لمردودية الرأسمال الدولي . انها شروط اجتماعية وتاريخية لاستثمار قوة العمل بدونها يرفض الرأسمال الاجنبي ان يستثمر ، ولا سيما اذا لم تؤمن له تراكماً يساوي ، في أسوأ الحالات ، التراكم الذي يحققه في بلده الأم .

فرفض رأسمال المتروبول ان يستثمر في المستعمرات أو في الأراضي التابعة غير المزودة بين تحتية للاتصالات وغير المجهزة باليد العاملة الماهرة الضرورية للتأطير ، وباليد العاملة المحررة من إقتصاد الاكتفاء الذاتي بالاسواق الواسعة حيث يتم تداول السلع المنتجة . . . ان هذا الرفض ليس سياسياً بل هو نابع من حقيقة موضوعية : الاستثمار الصناعي ليس منتجاً إلاَّ في حقل أُعدَّ ، تاريخياً واجتماعياً ، لكي يستقبل قاعدة صناعية . يفرض هذا الاستعداد الاجتماعي ـ التاريخي فيما يفرض اعداد عامل جماعي مزود بمعرفة وبمهارة ومنفصل عن زراعة الاكتفاء الذاتي . وهو يفرض ايضاً وجود توفير متدرج وتمويل حاصل للاستثمارات غير المنتجة التي تحقق ما يسمى بالتوفيرات الخارجية ان هذه الشروط لا يمكن ايجادها دفعة واحدة في المستعمرات والأراضي التابعة حيث تسيطر انماط الانتاج الما قبل رأسمالية بشكل واسع على التشكيلات الاجتماعية المرتبطة بزراعة قليلة الانتاجية .

دافع عدد كبير من المؤلفين عن مواقف مغلوطة تماماً وذلك على غرار ل. بورسين دو كاربون الذي يعتبر ان مستوى معدل الربح لا يبرر انتقال الرساميل الخاضع برأيه لمتغيرات خارجة على الإقتصاد ان موقف أ. ايمانويل المعروض في مقال منشور في مجلة « الانسان والمجتمع »[٩] ، وهو موقف اكثر خطأ . فهو إذ يلاحظ ضعف تصدير الرساميل نحو المستعمرات ، يتوصل إلى نتائج سياسية خطيرة ليس من المبالغة في شيء إذا ماوصفناها بأنها عنصرية . بلغ أ. ايمانويل بتحليله مستوى نفي الامبريالية في المستعمرة مشيراً إلى أن

---

(٩) A.EMMANUEl. Le colonialisme de poorwhite et le mythe de l'impérialisme d'investissement in l'homme et la société. Décembre 1971.

ان رد س. دو برونهوف (S.De Brunhoff) على هذا المقال في نفس عدد المجلة ليس مقنعاً .

التناقض الاساسي في هذه المستعمرة هو ذلك الذي يضع المتروبول وجها لوجه امام امام المستعمَر . وهو يقول ان انكلترا تسحب من تنزانيا المستقلة ارباحاً اكثر من كندا مضفيا بذلك على عملية الاستعمار نوايا غير امبريالية ! لم يجر في المستعمرات توظيف استثمارات مهمة من رساميل المتروبول اما الفائض المسحوب من هذه المستعمرات (زراعة ، مناجم) . فكان يعاد توظيفه في روسيا وفي أوروبا الشرقية . . . فهل يمكن اذاً ان نتكلم على اسطورة الامبريالية كما يوحي أ. ايمانويل ؟ ان هذا يعني عدم معرفة الامبريالية . ان تحليل لينين الذي يقول بأن الامبريالية هي مرحلة من مراحل الرأسمالية يبقى بنظرنا صالح الامبريالية هي الرأسمالية العالمية التي تكبح التصنيع والتطور الاقتصادي ، هي التي « تنهب » الثروات الطبيعية للأراضي التابعة . لكن ليس ثمة من « نهب » إلا بمعنى ان هذه الثروات لا تستخدم في اطلاق بداية تصنيع محلي .

تصل ك. كوكري فيدروفيتش ، هي أيضاً ، إلى نتيجة مغلوطة عندما تتحدث عن « ان المتروبول يضع المستعمرات في وضعية الاحتياط » . تعكس الكاتبة في مداخلة القيت في مؤتمر فارغا المذكور سابقاً الضعف العددي لاستثمارات المتروبول في المستعمرات وهي تلتقي مع موقف ل. بورسييه دوكاربون عندما تتساءل عما إذا كان العامل الاقتصادي لعب وحده دوراً في ذلك . تلتقي الكاتبة مع موقف دوكاربون عبر فرضية شخصية خطرة يصعب البرهنة عليها اذ هي تنسب لبورجوازيات المتروبول ارادة تخطيط في الزمان والمكان لا تلمكها هذه البورجوازيات بكل تأكيد . تعتبر فيدروفيتش إذاً ان مناطق بأكملها كانت في « وضعية احتياط » مفسرة بذلك ضعف الاستثمار العالمي في هذه المناطق .

رغم ذلك ، تشير الكاتبة في نص آخر(١٠) إلى استمرارية الممارسات الاقتصادية في المستعمرات من قبل الحكومات الفرنسية المتعاقبة طيلة النصف

---

(١٠) C.coquery-Vidrovith fondement et continuité de l'inpérialisme français sur l'exemple africain, 1920-1946- in connaissance du tiers- Monde- cahiers yussieu n° 4 ed. 10/18 1978.

الأول من القرن العشرين . تبنّت كل الحكومات الفرنسية مشروع سارو Sarrault ، اسم وزير المستعمرات الفرنسي في العشرينات ، لكنها لم تستطع كلها ان تطبقه . . . بسبب النقص في الرساميل . ان وجود مثل هذا المشروع ، الذي يذكر بتحقيق ر.لابوبي(١١) حول التطور الصناعي في الجزائر ، يفترض وجود ارادة سياسية ترغب في تطوير المستعمرات لكنها لا تصطدم بإرادة سياسية اخرى ، بل بالقانون الموضوعي لاشتغال رأس المال .

القضية إذاً هي في معرفة لماذا يرفض الرأسمال العالمي الخاص ان يستثمر في المستعمرات ؟ لماذا لم يصنِّع المستعمرات كي يراكم محلياً ؟ الجواب الاكثر انتشاراً والذي نجده عند الكثير من المؤلفين الماركسيين هو بشكل عام التالي : لا تملك المستعمرة المسيطر عليها اقتصادياً وسياسياً ادوات تصنيعها أي أنها لا تمتلك ثرواتها الخاصة بها . هذا من جهة اما من جهة اخرى فإن تصنيعها يجعلها قادرة على منافسة صناعة المتروبول بخاصة وان قوة العمل يمكن ان تصبح عرضة لاستغلال عنيف . هكذا اذاً يجري بشكل عام تفسير تجميد القوى المنتجة في البلدان المتخلفة . ليس هذا الجواب بشافٍ خصوصاً وأنه يدعي تفسير تطور تاريخ تشكيلة اجتماعية بالعامل السياسي لوحده ، يعني ارادة شريحة اجتماعية ـ بورجوازية المتروبول الصناعية ـ مهما بلغت هذه الاخيرة من قوة اقتصادية وسياسية منبثقة من ظروفها التاريخية .

من جهة اخرى ، ومن وجهة نظر المنطق الرأسمالي الشكلي ، كان يمكن لتصنيع المستعمرة ان يجري بمساعدة رساميل بورجوازية المتروبول الصناعية لو كانت هذه الاخيرة تجد ربحاً يشجعها على ذلك التصنيع بدلاً من ان تكبحه . هذا خصوصاً وان الرأسمال قد عرف في كل تاريخه ان يتحايل أو أن يزيح عند الضرورة كل حاجز سياسي معيق . من جهة ثانية ، لا تتناقض البورجوازية الصناعية سياسياً مع أي نشاط صناعي مربح إلا إذا لم يكن تحت اشرافها . إلا أنه في حالة المستعمرات ، من هو الذي يواجه أو يمكنه ان يواجه استثمارات بورجوازية المتروبول الصناعية ؟

---

(١١) R.Labonbée. Notes sur l'industrie en Algérie Alger 1917.

ان تنظيم الرأسمالية واشتغالها يتآمن عبر قانون الربح الاعلى وليس بواسطة الصراعات بين مختلف شرائح البورجوازية الوطنية . هذه الصراعات ليست الا إنعكاساً للتطور وللتغييرات التي تطرأ على التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية المعنية ، وفي صلب هذه التغييرات تحدد حركة الرساميل الخاضعة لقانون الربح الأقصى التبدلات في علاقات القوى داخل البورجوازية نفسها . **ليس للبورجوازية ان تحدد معدلات الربح للقطاعات الانتاجية ولا حتى لمستوياتها المتعاقبة** . ان مستويات معدلات الربح تعلو عملية توزيع السلطات السياسية داخل الطبقة البورجوازية . أكثر من ذلك ، ان هذه المستويات لمعدلات الربح المقابلة لمختلف النشاطات الاقتصادية هي التي تؤثر على توزيع السلطات السياسية داخل الطبقة البورجوازية نفسها . لهذا يجب البحث ، خارج اطار الرفض السياسي ، الواعي أو اللاواعي ، لبورجوازية المتروبول الصناعية ، عن اسباب كبح تطور القوى المنتجة في المستعمرات القديمة ، المتخلفة حالياً . ان الاصرار على الرفض السياسي للبورجوازية الصناعية في المتروبول كأساس لهذا الكبح ، معناه الامتناع عن الاستفادة من اسهام المادية التاريخية التي ترفض التفسير القائم فقط على وعي الناس .

٢ ـ الاستثمار الدولي والتخلف .

انها لفكرة ساذجة اعتبار المستعمرات هي التي تحقق التراكم الموسع لبلدان أوروبا وللولايات المتحدة الاميركية ، وأن « المركز » يستمر في سيطرته حتى اليوم انطلاقاً من الفائض الذي يسحبه من الأطراف . تبين قراءة حركة الرساميل على الصعيد العالمي ان حصة رساميل « المركز » والتي توظف في المركز هي أعلى بكثير من تلك التي توظف في الأطراف . ان الاستثمارات الاميركية ، لكي نأخذ مثال القوة المسيطرة ، كانت دائماً متفوقة في كندا وفي أوروبا وبنسبة اقل طبقاً في اميركا اللاتينية . وفي حين تعمل هذه الاستثمارات الاميركية في أوروبا في كندا في مختلف الفروع الصناعية وتسيطر عليها نجدها في افريقيا وفي آسيا تتوجه نحو الاستخراج المنجمي وزراعة المضاربة . تبين قراءة مقارنة للأرقام الواردة في الجداول الثلاثة التالية[١٢] من جهة الضعف

(١٢) هذه الجداول مأخوذة من : Ch.Kindleberger Les investissements américains dans le Monde Calmann-levy 1971.

النسبي للاستثمارات الاميركية المتوجهة نحو « الاطراف » ، ومن جهة ثانية الطابع الانتقائي لهذه الاستثمارات بالنسبة للتي توظف في أوروبا مفضلة الصناعة .

إذا ما دفعنا بهذا التحليل الى نهايته ، نجد ان الرساميل الاميركية الموظفة في افريقيا وآسيا تضخ نحو المركز فائض قيمة وأيضاً وخصوصاً ريعاً بسبب طبيعة النشاط الذي يشكل قاعدة هذه الاستثمارات . المقصود بالطبع خصوصاً الريع المنجمي وبنسبة اقل الريع الزراعي . لكن الريع لا يشكل الفائض القيمة خلفاً لقيمة جديدة . يتموّل الريع بواسطة فائض القيمة المخلوق في القطاعات التي تستهلك هذه المنتجات المنجمية والزراعية وهو يتموّل إذاً من فائض الانتاج الذي ينتجه العمال في المركز . فأي سذاجة هي تلك التي تقرر بأن عمال المركز يعيشون من استغلال عمال الاطراف . صحيح ان الرأسمال الاجنبي الموظف في افريقيا وآسيا يسحب فائض قيمة بالإضافة إلى الريع الذي يقتطعه من فائض القيمة المخلوق في المركز ، لكن الصحيح أيضاً ان فائض القيمة هذا هو في « الاطراف » فائض قيمة مطلق بسبب ضعف انتاجية قوة العمل المحلية . يقلّ فائض القيمة في « الاطراف » عنه في « المركز » ، ولو لم يكن الامر كذلك لتوجهت كل الاستثمارات نحو « الاطراف » التي سرعان ما تأخذ درب التصنيع على عكس « المركز » الذي يأخذ عندها « الدرب المعاكس » . كان المسار التاريخي مختلفاً ، فقد اتبع خط تطور املاه تفاوت معدلات فائض القيمة في كل من « المركز » و« الاطراف » .

يجب التشديد على بعض الجوانب لتبديد كل احتمال سوء فهم ولقطع الطريق على انواع من النقد تغذت حتى الآن من العاطفية ومن الذاتية التي يحث عليها نموذج « المركز ـ الاطراف » . إن الكلام على أن الاستثمار الدولي قد « نهب » الثروات الطبيعية للمستعمرات وللبلدان التي تسمى اليوم متخلفة لا يعني إلاّ شيئاً واحداً وهو ان هذا النهب قد منع تطوراً اقتصادياً حقيقياً داخلياً ودينامياً . ان مفهوم « النهب » مع ما يتركه من انطباع عاطفي وأبوي يتناقض مع محاولة تفكير جدية ذلك لأنه لا يمكنه ان يدعي انتماءً إلى منهج علمي . فلو حصل بالفعل تطور اقتصادي داخلي ومتكامل ، كانت هذه الثروات قد « نهبت » في كل الأحوال من قبل الرأسمالية الوطنية ، على غرار

الاستثمار الاميركي المباشر في أوروبا بالفرع الصناعي
مجموع القيمة في نهاية السنة بملايين الدولارات .

	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩(*)
استخراج منجمي										
ومسابك . . .	٤٩	٤٨	٥٠	٥٥	٥٦	٥٤	٥٤	٦١	٦١	٧٢
بترول . . .	١٧٦٣	٢١٥٢	٢٣٨٥	٢٧٧٦	٣١٢٢	٣٤٢٧	٣٩٨١	٤٤٢٣	٤٦٣٦	٤٨٠٥
صناعة . . .	٣٨٠٤	٤٢٥٥	٤٨٨٣	٥٦٣٤	٦٥٨٧	٧٦٠٦	٨٨٧٩	٩٧٩٨	١٠٧٩٦	١٢٢٢٥
مختلف . . .	١٠٧٥	١٢٧٨	١٦١٢	١٨٧٥	٢٣٦٤	٢٨٩٨	٣٢٩٧	٣٦٤٥	٣٩١٤	٤٤٥٢
المجموع	٦٦٩١	٧٧٤٢	٨٩٣٠	١٠٣٤٠	١٢١٢٩	١٣٩٨٥	١٦٢١٢	١٧٩٢٧	١٩٤٠٧	٢١٥٥٤

(*) ارقام مؤقتة

	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩(*)
استخراج منجمي ومسابك ...	٢٩٩٧	٣٠٩٤	٣٢٤٤	٣٤١٩	٣٦٦٥	٣٩٣١	٤٣٦٥	٤٨٧٦	٥٤٣٥	٥٦٣٥
بترول ...	١٠٨١٠	١٢١٩٠	١٢٧٢٥	١٣٦٥٢	١٤٣٢٨	١٥٢٩٨	١٦٢٠٠	١٧٤٠٤	١٨٨٨٧	١٩٩٨٥
صناعة ...	١١٠٥١	١١٩٩٧	١٣٢٥٠	١٤٩٣٧	١٦٩٣٥	١٩٣٣٩	٢٢٠٧٨	٢٤١٦٧	٢٦٤١٤	٢٤٤٥٠
مختلف ...	٧٠٠٧	٧٤٣٦	٨٠٥٧	٨٧٢٨	٩٥٣٢	١٠٩٠٦	١٢١٣٤	١٣٠٣٩	١٤٢٤٧	١٥٦٩٣
المجموع	٣١٨٦٥	٣٤٧١٧	٣٧٢٧٦	٤٠٧٣٦	٤٤٤٨٠	٤٩٤٧٤	٥٤٧٧٧	٥٩٤٧٦	٦٤٩٨٣	٧٠٧٦٣

(*) ارقام مؤقتة

الاستثمار الامريكي المباشر في العالم بالمنطقة الجغرافية .

	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
كندا	١١١٧٩	١١٦٠٢	١٢١٣٣	١٣٠٤٤	١٣٨٥٥	١٥٣١٨	١٧٠١٧	١٨٠٩٧	١٩٥٣٥	٢١٠٧٥
افريقيا الاثينية	٨٣٦٥	٩٢٣٩	٩٥٢٤	٩٩٤١	١٠٢٥٤	١٠٨٨٦	١١٤٩٨	١٢٠٤٤	١٣١٠١	١٣٨١١
أوروبا	٦٦٩١	٧٧٤٢	٨٩٣٠	١٠٣٤٠	١٢١٢٩	١٣٩٨٥	١٦٢١٢	١٧٩٢٦	١٩٤٠٧	٢١٥٥٤
بلدان اخرى	٥٦٣٠	٦١٣٤	٦٦٨٩	٧٤١١	٨٢٤٢	٩٢٨٥	١٠٠٥١	١١٤١٨	١٢٩٤٠	١٤٣٢٣
المجموع	٣١٨٦٥	٣٤٧١٧	٣٧٢٧٦	٤٠٧٣٦	٤٤٤٨٠	٤٩٤٧٤	٥٤٧٧٨	٥٩٤٨٥	٦٤٩٨٣	٧٠٧٦٣

ما حصل للثروات الطبيعية الأوروبية مع الرأسمالية المحلية . يكون إذاً ثمة نهب أو لا تبعاً لوجهة أو طريقة استعمال هذه الثروات « المنهوبة »! لكن الاستثمار العالمي يمنع موضوعياً كل تطور محلي مستقل بسبب من منطق اشتغال النمط الانتاجي الذي هو ممثله في الخارج . وهذا يعني انه يرفض أن يتراكم في قطاعات تمنحه بالضرورة ربحاً ادنى من الذي يحققه في قطاعات اوروبا والولايات المتحدة .

لم يعد الأمر إذاً يتعلق بتصور ميكيافيللي لتقسيم العالم يمكن ان يكون وراء تخلف البعض وتطور الآخرين . **لا ينتج التخلف عن الوعي السياسي لطبقة مرشحة لأن تهيمن على العالم ، لكنه ينتج عن منطق اشتغال الرأسمالية الموضوعي** . ان التطور اللامتكافىء هو سمة تاريخية للرأسمال في حركة تراكمه وفي بحثه عن معدل عالٍ للربح في المناطق التي يقصيها والتي يفرض عليها شروط تبادل هي شروط ايقاع تراكمه المختلف بالضرورة عن ايقاع التراكم في التشكيلة الاجتماعية التابعة . وما أن تصبح شروط التبادل هذه مفروضة ، وذلك بواسطة الاحتكاك المباشر مع تشكيلة اجتماعية كانت حتى الآن تعيد انتاج نفسها على ايقاعها الخاص ، حتى تجد هذه الاخيرة نفسها عاجزة ليس فقط عن اعادة انتاج نفسها كما في السابق بل عن تقديم تراكم مساوٍ على الأقل لإيقاع التشكيلة الاجتماعية التي تشكل مصدر الرأسمال الغازي . وهي تعجز عن إعادة انتاج نفسها كما في السابق(١٣) لكنها تعجز ايضاً عن اعادة انتاج نفسها وفقاً للمعايير الجديدة للتراكم الموسع للرأسمال . وتجد التشكيلة الاجتماعية التابعة نفسها في مواجهة تناقضات لا سيطرة لها عليها ، الأمر الذي يجعلها تغوص في تخلف اقتصادي واجتماعي مزمن .

ليس التخلف اذاً وضعية اقتصادية خلقها « نهب القيم » الذي صار ممكناً على قاعدة ميزان القوى السياسي العالمي . لا يولد التخلف لأن القيم

---

(١٣) ان اعادة الانتاج الاجتماعية هي في نفس الوقت اعادة انتاج الشروط المادية للوجود وإعادة انتاج العلاقات الاجتماعية وتناقضاتها راجع حول هذا الموضوع :
Y.BAREL La reproduction sociale ANTHROPOS 1973.

المنتجة محلياً قد جرى نقلها إلى الخارج بدل ان تستثمر في مكان انتاجها . لو كان ذلك صحيحاً ، لكان التخلف قد انتهى مع الحصول على الاستقلال الوطني ، أو بعد سنوات من ذلك ، لأن الاستقلال الوطني هذا يعكس من جهة تبدل في ميزان القوى السياسي العالمي ويشكل من جهة ثانية شرطاً ضرورياً لوقف « نهب الثروات الطبيعية » . لقد قدم التاريخ نفياً لهذه الوجهة المغلوطة فيما يتعلق بالتخلف .

التخلف هو شيء آخر : انه يعكس انسداد تطور حركة التقسيم الاجتماعي للعمل داخل التشكيلة الاجتماعية التابعة التي تكتفي باستيراد السلع بدل انتاجها وذلك بسبب من المنافع المقارنة التي تدفع الرأسمال المحلي نحو الاستيراد لا نحو الخلق والانتاج . انه يعكس ضعف العمل المجرد وعدم قدرته على اكتساب الطابع الاجتماعي وعلى رفع فائض الانتاج إلى ما فوق مستواه المتدني . انه يعكس محدودية القاعدة الاجتماعية لإعادة الانتاج المحققة اساساً بواسطة انتاج فائض القيمة المطلق . انه يعكس أخيراً ضعف امكانيات التراكم بالمقارنة مع الطاقات الفعلية لانتاجية العمل الانساني ، تلك الطاقات التي عرف رأسمال المركز ان يستغلها . وهو ـ أي هذا الرأسمال ـ يتأخر في عملية تشغيلها في الأطراف ما دام الاستخراج المنجمي والمضاربات التجارية تؤمن معدل ربح مرتفع بالنسبة لما يمكن ان تؤمنه مؤسسة صناعية لا تتمتع بأي توفير خارجي ، وبالتالي ، فهي غير قادرة على المنافسة لا محلياً ولا على صعيد الاسواق الخارجية بالطبع[١٤] .

في أساس الوهم الذي يعتم على طريقة فهم تشكيلة التخلف ، ثمة خطأ نظري كبير يتعلق باشتغال الرأسمالية . تأخذ كل النظريات « العالمثالثية »

---

(١٤) ينصب اهتمامنا على شرح التخلف وليس على وجهة ممارسات الدول للتنمية الاقتصادية . انه لأمر ثانوي بالنسبة لنا ان ندرس كيفية الخروج من التخلف . يبقى مع ذلك ان شرح التخلف يحتوي ايضاً على وجهة النضال ضد هذه الظاهرة . بكلمة عامة ، على الارادة السياسية التي تعبر عن هذا المشروع أن تحرك . . . سيرورة حركة التقسيم الاجتماعي للعمل وان ترفض شروط التبادل المفروضة من قبل الرأسمال العالمي أو بالأحرى ان تقبلها لكي تعمق التقسيم الاجتماعي للعمل .

(Tiers-Mondistes) ضمنياً على الرأسمالية أنها تسحب قيم الأراضي التابعة في حين ان هذه الأراضي هي في الواقع غير خاضعة لاية تنمية كما جرى لبلدان أوروبا المسيطرة وللولايات المتحدة . يرتكز الخطأ على الاعتقاد بأنه في إشتغال الرأسمالية يُسحب فائض القيمة ببساطة **كما لو انه سابق على الرأسمال** . يمكن ان توجد إذاً وفي كل الأزمان قيم اجتماعية يستطيع الرأسمال ان يمتلكها بواسطة الحق المرتكز على القوة . وثمة من يدعي بغير حق ان هذا التعميم المبّسط للحقيقة الرأسمالية ينتمي إلى الرأسمالية . فما هي الحقيقة في كل ذلك ؟ يشرح ماركس بوضوح في « ملاحظات هامشية حول مؤلف الاقتصاد السياسي لأدولف فاغنر (A.Wagner) » حول التصور هذا فيقول : « لا يمكن ان نفهم بدقة ما هو هذا الاستئصال المستمر لشخص العامل « استئصال جلده الخ . . . » إذ إنه في ما قد شرحته ، ليس ربح الرأسمال أو هو لم يعد « فقط استئصالاً وانتهاكاً مستمريْن لشخص العامل » إني على العكس اصف الرأسمالي كموظف ضروري للإنتاج الرأسمالي وبينت بشكل مفصّل ان الرأسمالي لا يكتفي بالسحب أو « النهب » بل هو يحصل بالقوة على انتاج فائض القيمة ، **أنه يساهم إذاً بمرحلة أولى في خلق ما عليه ان يسحبه** . . . »(١٥) . ويذهب ماركس بعيداً في جوابه على فاغنر : « ان صاحبنا الظلامي (obseurantiste) ينسب لي فكرة ان فائض القيمة المنتج من قبل العمال وحدهم يعود بغير حق إلى المبادرين : (هامش رقم ٣ ، ص ١١٤) لكي اقول العكس تماماً ، أي ان انتاج السلع يصبح بالضرورة عند وصوله إلى نقطة معينة ، انتاجاً « رأسمالياً » للسلع وان « فائض القيمة تبعاً لقانون القيمة الذي يحكم هذا الانتاج يعود شرعاً للرأسمالي وليس للعامل »(١٦) . تدخل توضيحات ماركس هذه في نفس خط مفاهيمه عن الرأسمالية كمرحلة تاريخية انتقالية وتقدمية بالنسبة لاشكال الانتاج الاجتماعية التي سبقتها يرجع ماركس البعد التاريخي للرأسمالية إلى تاريخ الانسانية دون ان ينكر التناقضات الجديدة التي تحملها في داخلها والتي تلغمها . درس

---

(١٥) التشديد لنا . K.Marx. Le capital. L.II op. cité p.463.

(١٦) ماركس ، المرجع السابق ، ص ٤٨٣

ماركس الرأسمالية بشكل علمي وكشف قوانين اشتغالها وقوانين نشوئها وتطورها .

لكن الرأسمالية ، في التشكيلات الاجتماعية التابعة ، بدل ان تقوم بتنمية الثروات الطبيعية وطاقات العمل الكامنة تكبح التطور التاريخي لهذه التشكيلات . ويجري سحب وتمويل هذه الثروات الطبيعية بدل ان يجري استغلالها وتطويرها محلياً . اما طاقات العمل فتبقى كامنة : ينجذب قسم منها نحو انتاج فائض القيمة المطلق في القطاعات التي لم يسمح التطور التقني فيها بعد بتخطي هذا الشكل من انتاج فائض القيمة حتى في المركز . ان الرأسمالية العاجزة عن تنمية تشكيلة اجتماعية تسيطر عليها وتتقدم عنها بمسافة تاريخية . لو كان ثمة تحويل لقيم مهمة نسبياً من « الأطراف » نحو « المركز » ، لكان يعني ذلك ان الرأسمالية العالمية قد طورت « الأطراف » وخلقت فيها تطوراً اقتصادياً . لكن الأمر ليس كذلك . بَنَتْ الرأسمالية الاجنبية في « الأطراف » المرافىء ، والطرق والمناجم واستصلحت الأراضي الزراعية ووحدت هذه النشاطات غير المتجانسة في اطار دائرة التداول العالمي . اما القيم المحولة فهي قيم مصدرها فائض القيمة المطلق أو الريع المنجمي أو الزراعي . ان هذا الاخير ، المقتطع من فائض القيمة المنتج في « المركز » لا يعود ليستثمر محلياً ، بل يجري تحويله واستثماره في المركز ، من هنا يتم انسداد التنمية الصناعية في التشكيلات الاجتماعية التابعة .

خلاصة القسم الثاني

ان سبب التخلف هو الرأسمالية العالمية ، هو الامبريالية . لكن علينا ان نفتش عن هذا السبب في اشتغال الرأسمالية نفسها وليس في وعي الطبقات البورجوازية . توجه الرأسمالية الرساميل الخاصة ، بالطبع عبر توحيد السوق العالمي وشروط التبادل ، فقط نحو الفروع حيث معدل الربح هو الأكثر ارتفاعاً . اما في التشكيلات الاجتماعية التابعة ، فنجد معدلات الربح العالية في المناجم والزراعة على الأقل حتى سنوات ١٩٤٠ . ان معدلات الربح ليست دائماً أعلى في الأطراف . تحقق الصناعة الاستخراجية أو الزراعة في الأطراف معدل ربح اعلى من الذي تحققه الصناعة الاستخراجية . أو الزراعة في

المركز . لهذا اذن استثمر الرأسمال العالمي هذه الفروع فقط حتى عام ١٩٤٠ .

وبما ان بنية الصناعة العالمية في تطور ، استقبلت عدة تشكيلات اجتماعية تابعة منذ الخمسينات عدة صناعات باتت تنافسية من الآن فصاعداً[١٧] . جرى ذلك كما لو أن التقسيم الدولي للعمل يتطور ويمتد إلى الصناعة لا سيما وان المركز انفتح على ثورة علمية وتقنية . يرتد قانون الرأسمالية العالمية ان تتصنع التشكيلات الاجتماعية التابعة لكن في الفروع التي يعاني الرأسمال في المركز من صعوبات التراكم فيها . وهذا هو معنى ما يسمى بإعادة توزيع الرأسمال واعادة تغيير مراكزه. لكن هذا التطور لا يمكن فهمه بواسطة نظرية « العالمثالثية » التي تعتبر ان المركز المصنع يعيد انتاج نفسه على قاعدة القيم المنتجة في الأطراف المتخلفة .

ملحق ثان

نقد الايديولوجيا العالم - ثالثية

تميزت نظرية العلاقات الاقتصادية الدولية ، في السنوات الأخيرة ، بتيار قوي عالم - ثالثي يستمد مصداقيته من التطور المتفاوت الذي تشهده شتى مناطق العالم . ينسب هذا التيار ، من خلال قلبه المشكليات الاقتصادية المعروفة حتى الآن ، إلى العالم - الثالث دوراً ووظيفة لا بد منهما للتراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي . سننتقد هذه التصورات عن العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال مؤلف اساسي لسمير أمين وهو افضل كاتب يمثل هذه الأيديولوجيا « العالم - ثالثية » .

يرى الاقتصاديون « العالم - ثالثيون » ان البلدان المتخلفة مولت قسماً من

(١٧) « عام ١٩٧٥ ، عشرة بلدان في طور النمو جمعت ٤١٪ من الاستثمارات الاجنبية في هذه البلدان . هذه الدول هي : البرازيل - المكسيك - الهند - ماليزيا - الارجنتين - سنغافورة ، البيرو ، هونغ كونغ ، الفيلبين ، ترينيداد وتوباغو . انهم ، ما عدا اثنين أو ثلاثة استثناءات ، البلدان المتخلفة الاساسية المصدرة للمنتجات المصنعة » .
A.ANDREFF Firmes transnationales et division international du travail in revue d'economie industrielle N° 14 1980.

تطور البلدان المصنعة ، وتستمر اليوم بتأمين التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي ، إلى حد كبير . ان لهذا التصور عن العلاقات الاقتصادية الدولية صلة ما باطروحة روزا لوكسمبورغ القائلة بان تحقيق فائض القيمة يتم في الأطراف ما قبل ـ الرأسمالية ، وبأن انتقال هذه الأخيرة إلى الرأسمالية يؤدي إلى أزمة في تحقيق فائض القيمة ؛ ولا بد بالتالي من وجود الاطراف لاشتغال الرأسمالية العالمية التي سرعان ما تنهار ان اختفت الأطراف ما قبل ـ الرأسمالية .

ثمة عدد من المفكرين الذين يؤكدون ضمنياً ، باستعادتهم لهذا التصور عن العلاقات الاقتصادية الدولية ، بان تطور البلدان المتخلفة (وهذا ما يعني عند ر. لوكسمبورغ « انتقال الأطراف ما قبل ـ الرأسمالية إلى الرأسمالي ») يعيق كثيراً التراكم الرأسمالي العالمي ، بتقليصه المجال الجغرافي الذي يشكل مصدراً للمواد الأولية وسوقاً لتصريف المنتجات المصنعة (تحقيق فائض القيمة) ومكاناً اليه تتجه الرساميل المنتجة للأرباح العالمية . لقد دحض التطور التاريخي العالمي هذا التصور الذي يجعل من العالم الثالث المكان الوحيد لتحقيق فائض القيمة ولتراكم رأس المال .

يقول ف. هـ . كاردوزو (F'H. Cordoso) : « ان الفكرة القائلة بأن توسع الرأسمالية يرتكز إلى استغلال العالم الثالث تفترض تحليلاً اكثر عمقاً »(١) .

---

(١) F.M.Cardoso: Impérialisme et dépendance en Amérique Latin, in l'Homme et la société, n° 27, 1973.

يقول المؤلف ، فضلاً عن ذلك : « بمعنى آخر ، يمكن للدينامية الداخلية في البلدان التابعة ان تشكل مظهراً خاصاً من مظاهر الدينامية العامة في العالم الرأسمالي . بيد ان هذه الأخيرة ليست عاملاً مجرداً يؤدي إلى تأثيرات ملموسة ؛ بل هي تنوجد سواء بواسطة الانماط المتفردة بتعبير « اطراف » الرأسمالية العالمية ، أو بواسطة نمط تمفصل هذه الرأسمالية . تقودنا هذه الوحدة الجدلية إلى رفض التمييز المثالي ، أي الذي يفترض فصلاً جامداً بين العوامل الخارجية وتلك الداخلية ، ويحثنا بالتالي على دحض كل اشكال التحليل المبنية على هذه الرؤية » . Théories de la dépendance ou analyses concrètes de situation de dépendance, in l'Homme et la société, n° 33-34, 1974.

ان قراءة جداول الاستثمار الدولي تبعاً للبلدان المختلفة تبرر شكوك ف. هـ. كاردوزو. كما ان الأرقام التي يقدمها سمير أمين بالغة الدلالة: عام ١٩٦٦ ٤٠,٣٪ من الرساميل الاميركية الموظفة في الخارج كانت من حصة أوروبا، ٣٧,٨٪ في كندا، ٧,٢٪ في استراليا واليابان وافريقيا ـ الجنوبية، ١٧,٧٪ في مجموع العالم الثالث[٢]. بيد ان امين نفسه يلاحظ ان «حصة التجارة بين المركز والاطراف تضعف في الوقت الذي تشتد فيه المبادلات الداخلية في المركز»[٣]. وبالرغم من هذه الملاحظات لم يمتنع سمير أمين عن تفضيل مقاربة المركز ـ الأطراف، وعن القول بأن «معدل الربح في الأطراف هو أعلى منه في المركز»[٤].

اننا لنتساءل، استناداً إلى هذه الحال، لماذا لا تجذب الأطراف إلاّ ١٧,٧٪ من الرساميل الاميركية الموظفة في الخارج، علماً بأن هذه القيمة تتجه اساساً نحو المناجم والبترول (٦٠٪، حسب ارقام س. امين) والخدمات (٢٠٪).

سنهتم بتبيان الطابع المتناقض للاطروحات العالم ـ ثالثية التي يمثلها، برأينا، سمير أمين. يستعيد هذا المؤلف مخططات ماركس حول تحويل القيم إلى اسعار انتاج، وذلك بعد نقلها إلى الصعيد العالمي، ليستنتج بان ثمة تحويلاً للقيم، لا يمكن بدونه للرأسمالية ان تكون على ما هي عليه الآن، يجري على حساب الاطراف (بما فيها البرجوازيات المحلية) ولصالح المركز (بما فيه البروليتاريا). نحن نعتقد بان هذا الموقف النظري لا يأخذ بالحسبان الفرق الجوهري بين الريع وفائض القيمة.

(أ) فائض القمة، الريع، الأطراف.

إذا كان سمير أمين يصر على تمييز وظيفة الأطراف في التراكم العالمي، مع تمسكه بالأرقام المذكورة، فانه يضطر حكماً إلى انكار حقيقة ان العمل هو

---

(٢) S.AMIN: Le developpement inégal, éd. Minuit, 1973, p.138.

(٣) المرجع السابق، ص ١٣٤

(٤) المرجع السابق، ص ١٣٨.

الذي يخلق الثروات ، لأنه من المؤكد ضمنياً ان هناك ثروات ، خاصة المنجمية والبترولية منها ، تذهب إلى المركز . هكذا يصبح الاقتصاد السياسي الكلاسيكي الذي انتقده ماركس ، متقدماً عن هذا الموقف . وإذا ما قبلنا بان الريع ابتزاز وليس خلقاً « للثروة لكان علينا ان نقبل بان قيمة المنتجات الزراعية المنجمية والبترولية ليست كلها منتجة تماماً بواسطة العمل المبذول محلياً لانتاجها . بالطبع تفترض الزراعة والمناجم والبترول كميات مختلفة من الرأسمال الثابت والمتحرك لاستغلال الأرض واستخراج المناجم ، بيد ان ذلك لا يعني ان مجموع فائض انتاج هذه النشاطات لا يوازي العمل الزائد الذي تقدمه قوة العمل المحلية. يحتوي فائض الانتاج هذا على ريع بالاضافة إلى فائض قيمة قوة العمل المحلية ، وذلك بسبب السمة الطبيعية للمنتجات الزراعية أو المنجمية أو البترولية . تفوت سمير امين الاشارة إلى ان النشاطات الاقتصادية في التشكيلات الاجتماعية التابعة ترتكز على الريع وعلى انتاج فائض القيمة المطلق . ولا يمكن لهذا الأخير ، مهما بلغت درجة استغلال قوة العمل ، إلاَّ ان يكون ضعيفاً بالمقارنة مع كمية فائض القيمة النسبي المنتج في المركز . كان على الاقتصادي سمير أمين ان يعلم ان الريع لا يُنتج بل هو ابتزاز لحجم معين من الثروات الاجتماعية ، وبالتالي يُموَّل من فائض قيمة مُنتج في مكان ما .

لا يمكن للريع في الأطراف ان يتمول بواسطة فائض القيمة المنتج محلياً ، لسبب بسيط ، وهو ان النشاطات الاقتصادية المنتجة لفائض القيمة هذا (الصناعات تحويلية) هي اقل اهمية بكثير من النشاطات المنجمية والبترولية . فمتى كانت القيمة الاجمالية للريع المسحوب من المناجم والزراعة والبترول اكبر بكثير من قيمة فائض القيمة الاجمالي المنتج محلياً ، لا يمكن للريع في الأطراف ان يتمول إلاَّ بواسطة فائض القيمة المنتج في المركز لأن استهلاك المنتجات المنجمية والبترولية يجري بداهة في المركز(٥) لا يوجد

(٥) لا يغير في شيء من آلية ظهور الريع تمويله كونه مسحوباً من قبل المجموعات الرأسمالية في المركز او من قبل البرجوازيات الوطنية المحلية . بيد انه لا يمكن لهذا الريع ان يتمول وأن يستثمر محلياً في اطار الشروط السياسية والاقتصادية والاجتماعية الرأسمالية التابعة . لا يمكن ظهور الريع كما هي الحال بالنسبة لفائض القيمة ، إلاَّ عند بلوغ ==

عمل اجتماعي في بلدان الأطراف يمكنه ان يمول هذا الريع ولهذا يجري تمويل هذا الأخير بواسطة عمل بلد في المركز لنأخذ مثال بلد نفطي ينتمي إلى الاطراف . ان قيمة الريع النفطي ، المعبر عنها بالعمل الاجتماعي ، لا تجد سعرها في البلد نفسه فضلاً عن ان القيمة هذه لا يمكن تبادلها إلاّ في البلدان المتطورة . وهذا هو السبب الرئيسي للطابع الأجنبي ، الخارجي ، لقطاع الهيدروكربور في بلدان الأطراف النفطية . يجب انتظار ثورة سياسية لكي يجري تكليف الدولة الوطنية بمهمة حشد الريع هذا في تمويل التنمية الصناعية ، وحتى في هذه الحالة ، ليس أكيداً ان التنمية المرتكزة إلى تقسيم اجتماعي للعمل متعمق اكثر فأكثر ، يمكن ان تحصل بشكل آلي ، ذلك ان هذا الريع يمكنه ان يجعل الطاقات الانتاجية الموجودة عقيمة(٦) . بالنتيجة ، يعيش الريع النفطي أو المنجمي من لعبة العلاقات الاقتصادية الدولية ، اما وجوده فشهادة على وجود نسق عالمي لإعادة الانتاج يتمفصل على قطاعات مختلفة وعلى مناطق جغرافية متنوعة . تستفيد من الريع مجموعات من الرأسماليين في المركز ما دامت البورجوازية الوطنية المحلية لا تقوم بذلك . بينت مرحلة ما بعد الاستقلال ان ريوع الاطراف قلما وُصفت في خدمة التنمية، بل ساهمت اما في خدمة البورجوازية المحلية واستمرارها في السلطة عبر تمويل الاصلاحات الاجتماعية وبعض المشاريع الاقتصادية وام في خدمة الشرائح الاجتماعية الديوانية التي تمسك الدولة عبر الارتكاز على ايديولوجية شعبوية . وقد افادت في الحالتين بعض الشرائح الاجتماعية التي يتناقض مستوى معيشتها مع مستوى معيشة الشرائح العريضة من السكان والتي ليست على العموم تلك الشرائح الاجتماعية التي تنتج وتعيد انتاج شروط وجودها المادية : انها تشارك بشكلٍ أو بآخر في عملية توزيع الريع الذي لا تأخذ منه إلا قسماً صغيراً . ولا يستمد الصراع الطبقي في هذه الحالة ، بشكل عام ؛ جذوره من الانتاج بل

= التقسيم الاجتماعي للعمل حداً معيناً ؛ وهو ، في حالتنا هذه ، نتاج التقسيم العالمي للعمل الذي يشتغل ضمن الشروط الاجتماعية والتاريخية ، السياسية والجغرافية المحددة .

(٦) يتوجه الرأسمال الفردي في بلد يملك طاقات مالية نحو المضاربة بدلاً من ان يتوجه نحو التصنيع بسبب قانون معدل الربح الأعلى .

من التوزيع . ومن هنا تنبع اهمية الدولة كجهاز موزع للمداخيل ولهذا نلحظ غياب الحريات الدمقراطية بسبب اصرار الفئة الاجتماعية التي تمسك جهاز الدولة على عدم الانفصال عنه .

هذا هو جانب المسألة الذي يتنكر له س. أمين عبر طرحه الأطراف ضمنياً وكأنها المركز الحصري لصراع الطبقات على المستوى العالمي وكذلك عبر تقديمه البورجوازيات الريعية والطفيليّة وكأنها قادرة على ان تكون الطبقات الثورية لأنها معادية للامبريالية(٧) . وكما أن شريحة المالكين العقاريين في التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية ليست معادية للرأسمالية عندما تحاول ان تنتزع من البورجوازية اكبر قدر ممكن من الريوع ، كذلك ففي سلكة اعادة الانتاج العالمية ، ليست البورجوازيات والديوانيات الوطنية في الأطراف بالضرورة اذن ثورية ومعادية للامبريالية عندما تحاول ان تحصل على اكبر قدر ممكن من الريوع الزراعية والمنجمية والنفطية(٨) . ولإزالة كل التباس ممكن نقول : ان رفع اسعار المواد الأولية المخصصة للبلدان الرأسمالية المتطورة لا يستنفذ المضمون الثوري لممارسة اقتصادية ما .

يتحدد مستوى الريع المدفوع إلى الأطراف ، على الصعيد العالمي ، (ريع منجمي أو نفطي على سبيل المثال) **بالكمية المعروضة في السوق العالمية** من المادة التي تشكل موضوع الريع وكذلك **بميزان القوى السياسي العالمي** . تستغل اذاً الشرائح الاجتماعية المالكة للسلطة في بلدان العالم الثالث ،

---

(٧) إن البورجوازيات الاطراف المختلفة التي تعيد انتاج نفسها بشكل اساسي على قاعدة النمط التجاري ، ليست في قطيعة مع الرأسمالية العالمية . على العكس انها نتاج هذه الرأسمالية وامتدادها في الأطراف . وبسبب من عدم وجود أي مصلحة لديها في أن تتحول إلى بورجوازيات صناعية فإنها لا تملك اية ارادة سياسية للنضال ضد الرأسمالية العالمية إلاّ في حدود المنافسة التي تجري بين مختلف بورجوازيات الدول ـ الأمم .

(٨) كتب ك. ميياسو (C.MEILLASSOUX) مناقشاً اطروحات س. أمين : « انها لا تمثل اي خطر على الامبريالية لأنها لا تتوجه بأي شكل إلى وعي العمال بل فقط إلى المصلحة الخاصة للديوانيين والبورجوازيين العاجزين في العالم الثالث » in l'homme et la société n° 39-40. 1976- p.42. ان هذا النقد مرفوض من ميياسو الذي تدخل كتاباته في المشكلية العالمثالثية المماثلة لمشكلية سمير أمين .

الفرص ، ولا تسمح باعتبارها ثورية تنتزع حدا اقصى من الريوع بالنسبه لبعض المواد يمكن لهذه الشرائح الاجتماعية الماسكة للسلطة ان تكون ثورية وأنه تجند الريع في خدمة تنمية البلد كما انه يمكنها ان تكون رجعية وان تبدد الريع عبر استهلاكه أو عبر امتلاكه .

(ب) مركز اطراف : مخطط وضعي .

لا يشرح س. امين التخلف لا في مقالاته المتعددة ولا في مؤلفاته وهو يسمح لنفسه بأن ينتقد اخطاء المؤلفين الآخرين : الوضعية . وفي الواقع باستثناء شرحها للتبادل اللامتكافىء ، وهو شرح ليس من عنده بالاضافة إلى كونه غير مقنع ، تصف مؤلفات س. امين لا سيما التطور اللامتكافىء[٩] وبقية مقالاته ، أواليات التخلف . وترانا نجد في هذه المؤلفات تناقضات غير مفسرة : فمن جهة ١٧,٧٪ فقط من الرساميل الاميركية الموظفة في الخارج يجري استثمارها في العالم الثالث ومن جهة اخرى « فإن معدل الربح في الأطراف هو اعلى منه في المركز »[١٠] . يفقد هذا التناقض الظاهر ، من وجهة نظر الدقة العلمية ، التنمية العلمية لمجمل البناء النظري عند س. أمين ، ذلك انه لو صح أن معدل الربح كان اعلى في الأطراف لما كان بإمكان الاستثمارات الاميركية أن تفضل بلدان المركز وان تدير ظهرها للأطراف . لكن س. أمين لا يعترف بهذا التناقض ما دام يرى ان هناك قيم تُضَخ من الأطراف نحو المركز عبر التبادل اللامتكافىء ، هذا رغم ان الاحصاءات لا تتمكن من تبيان ذلك . يمكن للرساميل الاميركية الموظفة في الأطراف أن تدر أرباحاً أعلى من تلك التي يمكن ان تعطيها الرساميل الموظفة في أوروبا . حسب س. امين ، ثمة تحويل مهم للقيم يقدره بحوالي ٢٢ مليار دولاراً تمثل ضعف المساعدة الدولية .

ومع ذلك يطرح هذا التقدير مشكلة : لا يوجد خلق وتحويل للقيمة عبر

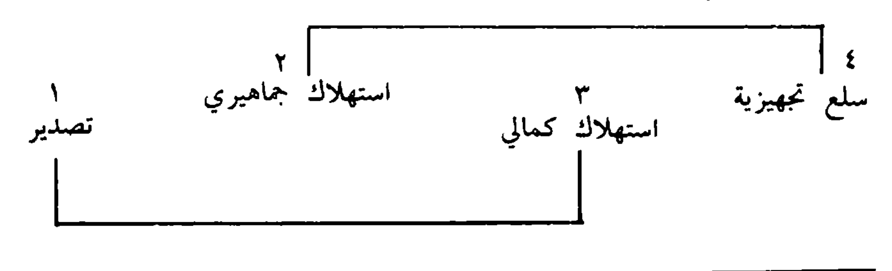
---

(٩) مؤلف يحمل العنوان الصغير التالي : « بحث في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية الطرفية . Ed. Minuit. 1963.

(١٠) نجد هذا التناقض في نفس الصفحة من مؤلف « التطور اللامتكافىء » المذكور سابقاً . p. 138

التبادل اللامتكافىء بل ثمة نقص يجب ربحه من الأطراف . يقول س. امين في كلامه على الفلاح الافريقي : « لو كان الفلاح ينتج بواسطة التقنيات الاوروبية الحديثة لكان اشتغل ٣٠٠ يوماً في السنة ليحصل على انتاج اكبر بستة اضعاف من حيث الكمية : ولكانت الانتاجية في الساعة تضاعفت مرتين في أحسن الحالات . فالتبادل هنا أيضاً لا متكافىء : لا يمكن ربما لقيمة منتجاته ، حتى لو كان أجر عمله متناسباً مع انتاجيته ، أن تبلغ ٩ مليارات (قيمتها الحالية) بل اكبر بمرتين ونصف ، أي بما يعادل ٢٣ ملياراً »[١١] . يمكن ان نتساءل كيف يمكن لاقتصادي ما ان يستنتج وجود تحويل فعلي في القيمة عندما يصف كل أولياته بصيغة شرطية أولاً : « لو كان الفلاح يستعمل تقنيات انتاجية ، لربما حصل على قيمة اكبر » . بمعنى آخر ، بما ان الفلاح لا يستعمل التقنيات الانتاجية ، فإنه لا ينتج فائضاً في القيم . ثانياً : إذا جرى فعلاً استعمال هذه التقنيات ، فيمكن ربما لفائض القيم أن يعدّل في عناصر التبادل مما يلغي ربما التبادل اللامتكافىء . ففي هذه الحالة المحددة ، يصبح تحويل القيمة وهمياً لأن س. أمين لا يميّز بين النقص الذي يجب ربحه وبين تحويل القيمة .

حاول الكاتب في مقالة اخرى[١٢] وضع قاعدة لشرح التخلف كررها بعد ذلك في كل كتاباته . لكن لا بد من ملاحظة ان هذا الشرح ليس إلا مجرد وصفٍ يكتفي بالتذكير بأن قطاع انتاج السلع الاستهلاكية في اقتصاد رأسمالي متطور يتمفصل مع قطاع انتاج السلع الانتاجية ، في حين ان قطاع التصدير في اقتصاد متخلف يتمفصل مع قطاع استيراد السلع الكمالية ، وذلك حسب المخطط التالي :



(١١) المرجع السابق ، ص ١٢٢ .
(١٢) Le Modèle théorique d'accumulation et de développement dans le monde =

يقول المؤلف : ان تمفصلاً خاصاً يظهر من خلال ارتباط قطاع التصدير بقطاع الاستهلاك الكمالي ، يميز النموذج الطرفي في التابع للتراكم والنمو الاقتصادي والاجتماعي . سوف يبدأ التصنيع ، بواسطة استبدال الاستهلاك ، من « النهاية » ، أي بالمنتجات التي تقابل المراحل الاكثر تقدماً في تطور المركز ، أي بالسلع الطويلة الامد »[١٣] .

ان شرح هذا النموذج ، كما نراه في الواقع اليومي ، يبيّن كيف أن القطاع رقم ١ (التصدير) لا يموّل في الأطراف ، القطاع رقم ٤ (سلع تجهيزية) ، وكيف ان هذا الاخير يتمفصل مع القطاع رقم ٢ (استهلاك جماهيري) الذي عليه ان يخلقه . من جهة ثانية ، أليس للقطاعين الثاني والثالث المحتوى نفسه ؟ إلاّ إذا كانت سلع الاستهلاك الجماهيري في المركز هي نفسها سلع الاستهلاك الكمالي في الأطراف .

لكن هذا المخطط غير شافٍ حتى على مستوى الملاحظة التجريبية . ما هو محتوى القطاع رقم ١ (التصدير) ؟ ماذا تصدر الاطراف ؟ هل بقيت المنتجات المصدرة هي نفسها منذ عشرات السنين ؟ لماذا لم يصبح التصدير في المركز قطاعاً ، في حين تصدر البلدان المتطورة كثيراً ؟ لا تعيش هذه البلدان بالتأكيد على الاكتفاء الذاتي ، كما ان تمفصل القطاعين الأول والثاني خاص بنمط الانتاج الرأسمالي ويتجاوز الحدود الوطنية ! لا تمثل الأطراف نموذج تراكم مختلف عن نموذج التراكم في المركز . انه نفس النموذج ولكن امكانات التراكم تكون ضعيفة في الحالة الأولى وكبيرة في الحالة الثانية .

رغم ذلك ، فإن مفاهيم المركز والأطراف عند س. أمين لم تعد مفاهيماً ملازمة للرأسمالية العالمية المعاصرة . انه يشير إلى **تطور غير متكافىء** في تاريخ الانسانية كله ، وهو تطور مقرون بمركز واطراف ، اما تناقضاته فربما تكون قد رسمت معالم تطور مختلف التشكيلات الاجتماعية في مناطق العالم المختلفة يقول س. أمين : « كان نمط الانتاج الاقطاعي يمثل الاطراف بالنسبة لنمط

= contemporain la problématique de transition. in Revue Tiers-Monde, 1972. N° 52.

(١٣) المرجع السابق

الانتاج الضريبي المكتمل »[١٤] ، منطلقاً من تصور للتاريخ يؤكد على : « سيطرة هذا النمط على المستوى التاريخي العالمي ، وليس فقط على المستوى المركزوي الأوروبي ، وعلى الطابع الخاص للعبودية وعلى تبعية النمط التجاري البسيط والسمة الطرفية للنمط الاقطاعي . . . »[١٥] .

ان قراءة او اعادة قراءة تاريخ الانسانية من خلال مفاهيم المركز والأطراف بهدف كشف تطور لا متكافىء ما قبل رأسمالي ، في حين ان التشكيلات الاجتماعية الاقليمية لم تكن منخرطة في سوق عالمية تضبطها قيمة تبادل السلع المنتجة هنا وهنالك ، هو مشروع متهوّر . كان يوجد دائماً بين مختلف التشكيلات الاجتماعية القديمة مبادلات على قاعدة المقايضة ومنذ عدة قرون ، اختلط تزايد المبادلات هذه مع اصل الرأسمالية . إلاَّ ان ما يسمى تبادلاً غير متكافىء لم يكن يعني في أي لحظة ان « نمط الانتاج الضريبي المكتمل » هو المركز لمستغِل وأن نمط الانتاج الاقطاعي هو الأطراف المستغَلة . ان من الصحة بمكان ، إذا ما اخذنا مثال الحضارة العربية الاسلامية المرتكزة إلى قاعدة تجارية ، ان نلحظ بأن هذه الحضارة قد تراجعت مع بداية التغييرات التي طالت شبكات التجارة العالمية ، أي في مرحلة التراكم الأولي للرأسمال ، لكن ذلك كان الرأسمالية التجارية نفسها . مع ذلك ليس من المسموح ان نؤكد بأن نمط الانتاج الاقطاعي الأوربي كان يشكل أطراف « نمط الانتاج التجاري » . العربي ـ الاسلامي قبل أفول هذا الأخير .

ان التطور اللامتكافىء هو النتاج الخاص لقانون القيمة الذي بدأ افوله في ظل الرأسمالية ، بالتالي لم يكن بإمكانه ان ينوجد في الماضي السابق على الرأسمالية . يتحمل سمير امين وحده مسؤولية الدفاع عن تصور ميكانيكي للتاريخ يقوم على فكرة المركز والاطراف .

---

(١٤) Apropos de la critique in l'Homme et la société, N° 39-40-1976- p.11

(١٥) جواب س. أمين في نقاشه مع : G.Rubistein, G.sirnovet V.solodonikov من مؤسسة « افريقيا » التابعة لاكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي . نشرت في : L'Homme et la société, N° 39-40-1976, p.31.

(ج) التخلف التطويري :

ان العلاقات الاقتصادية بين المركز والأطراف ليست جامدة ، أي انها لا ترتكز دائماً على نفس المنتوجات . انها تتطور ويرسم تطورها أفق التحولات في شروط انتاج فائض القيمة النسبي هنا وهنالك . إن القاعدة المادية والتقنية التي تقوم عليها عملية اعادة الانتاج تتطور ولا يحدث هذا التطور بدون ان يترك آثاراً على العلاقات الدولية ولا سيما ما بين المركز والأطراف .

كانت قوة العمل في الأطراف ، حتى الحرب العالمية الثانية ، تستخدم بشكل اساسي في الزراعة والصناعة الاستخراجية وفي قطاع الخدمات المتعددة المرتبطة بهذين النشاطين(١٦) . كانت الأطراف تعيش إذاً حتى ذلك الوقت على فائض القيمة المطلق المنتج محلياً وعلى قسم من الريوع التي تصرفها المجموعات الرأسمالية المهيمنة . يوجد بالتأكيد عمل منتج في الأطراف : العمال ليسوا مطلقاً اصحاب ريوع بل يعيشون من بيع قوة عملهم . لكن هذا العمل المنتج اساساً لفائض القيمة المطلق يجري توظيفه واستخدامه في تنمية الثروات الطبيعية الكامنة . ان مصدر التراكم في الأطراف ليس فائض القيمة النسبي بل فائض القيمة المطلق والريع . هذا ما كان سائداً بشكل عام حتى الحرب العالمية الثانية .

تطور التخلف بالارتباط مع تطور البلدان المصنعة . فقبل الحرب العالمية الثانية ، لم يكن الانتاج فائض القيمة النسبي ان يتحقق الا في « المركز » ـ ما عدا بعض البلدان في اميركا اللاتينية ـ مما ترك « للاطراف » القطاعات حيث كان يفرض مستوى القوى المنتجة فيها انتاج فائض القيمة المطلق . اما بعد الحرب العالمية الثانية ، وخصوصاً ابتداء من السنوات الستين ، اخذت بعض البلدان الطرْفية بإنتاج سلع تأتي إما من قطاع انتاج سلع الاستهلاك وإما من قطاع انتاج السلع الانتاجية التي كانت حتى الامس القريب متروكة « للمركز » . كان هذا التطور ممكناً لسببين :

---

(١٦) يمكن للصناعات التحويلية أن تنوجد إذا ما استطاعت ان تواجه منافسة المنتجات الأوروبية التي تعيقها اسعار النقل البحري .

(أ) إن الفروع الصناعية حيث معدل الربح مرتفع والتي تفرض توظيف رساميل كبيرة ، لم تعد اليوم الصناعات الحديدية ، الميكانيكية والكهربائية بل صارت من الآن وصاعداً الطاقة النووية ، الصناعة الفضائية ، المعلوماتية والالكترونيك ، الخ . . .

(ب) اعدت البلدان المتخلفة ، في غضون ذلك ، بنى تحتية قابلة لأن تعطي مردودية للرساميل المستعدة لأن تستثمر في الصناعات الحديدية ، الميكانيكية والنسيجية . .

اطلق بعض الاقتصاديين على هذا التطور عبارة تغيير مراكز الصناعات الملوثة، او اعادة الانتشار الصناعي وكذلك نصف التصنيع(١٧) . . . موضحين بذلك ان القاعدة المادية لسلكة اعادة الانتاج العالمي يمكن ان تتغير بدون ان تمس علاقات اللاتكافؤ والتبعية . يعني هذا التطور ، الذي لم يصل إلى نهايته بعد ، ان البلدان المتخلفة بدأت تستوفي الشروط الاجتماعية والتاريخية لإنتاج فائض القيمة النسبي الذي يشكل ركيزة التصنيع في الغرب في بداية هذا القرن(١٨) .

---

(١٧) نشر فريق الدراسات التابع « لمؤسسة أبحاث الاقتصاد السياسي » . في غرونوبل ملاحظات حول ما يسميه هذا الفريق بـ « نصف التصنيع » . في احدى هذه المذكرات المنشورة بعنوان A propos de la semi-industrialisation Eléments quantitatifs sur la croissance et l'internationalisation de 13 économies semi-industrialisées, IREP. développement Grenoble 11 Avril 1979) يقول كورليه (courlot) : « هذا هو التعبير الذي اخترناه ـ نصف التصنيع ـ في هذه المذكرة لنشير إلى الأهمية التي اخذتها ، منذ الحرب العالمية الثانية ، الصناعة ولا سيما الصناعة المعملية في سيرورة نمو بعض الاقتصاديات في طريق التطور » .

(١٨) تتعزز مشكلية التبادل اللامتكافىء الآن بعد هذا التطور الذي شهدته البلدان المتخلفة ذلك انها سوف تبدأ بالتأثير على التبادل بين المنتجات المصنعة في الجانبين (سلع استهلاكية طويلة الأمد أولاً تتبادل مع تكنولوجيا متطورة جداً ، منتجات Hardware(*) مقابل منتجات الـ sofcware(*)) . يكتب سمير امين بهذا الخصوص : « بمعنى آخر ، ربما قبلت الاطراف بأشكال تخصص لا متكافىء جديد يسمح هكذا للتطور اللامتكافىء =

ان تطور التخلف هذا ، أي الانتقال [illegible] انتاج فائض القيمة المطلق إلى حالة انتاج فائض القيمة النسبي ، يجد اسسه في دينامية نمط الانتاج الرأسمالي المتميز بالميل نحو ارتفاع التركيب العضوي للرأسمال . وما دام هذا الأخير لا يطال مختلف الفروع بنفس النسبة ، فإن الاطراف تجد نفسها مستعدة لأن تستقبل الفروع حيث التركيب العضوي لرأس المال ضعيف نسبياً .

في الحقيقة ، ترفع الرساميل المستثمرة في الفروع الصناعية باستمرار تركيبها العضوي والقيمي بدون أن تكون هذه الزيادة متشابهة أو متناسبة في مختلف الفروع . ' ان التطور الحاصل في الوسائل التكنولوجية يتزايد بشكل متفاوت من فرع إلى آخر . من هنا التأخير الحاصل في بعضها . في غضون ذلك ، سمحت الرساميل الرسمية في المستعمرات أو بالأحرى في الأطراف بعد خمسين أو مئة سنة من الهيمنة ، تلك الرساميل المموّلة بالضرائب العامة المحلية ، ببناء الطرق وسكك الحديد والمرافىء والمفاعل الكهربائية والسدود . . . الأمر الذي جعل ممكناً تراكم الرساميل الفردية ذات التركيب القيمي الضعيف . تأتي هذه الرساميل إلى الأطراف لتستثمر وتراكم في الفروع التي تعاني في المركز من صعوبات تراكم خصوصاً مع معدل ربح الفروع المسيطرة ذات التركيب القيمي المرتفع . هكذا يمكن تفسير وجود جنين صناعي ، يعود تاريخه إلى ما بين الحربين وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، في بعض بلدان العالم الثالث .

استمر هذا التصنيع من الأسفل ، أي الذي يبدأ بالفروع ذات التركيب العضوي الضعيف (« بديل الاستيراد ») ، بعد الاستقلالات الوطنية في الخمسينات استراتيجية جديدة اعتمدها الرأسمال الدولي بهدف اعادة الانتشار خارج المركز ، وكذلك تغيير مراكز بعض الفروع التي تعتبر « ملوِّثة » . في الحقيقة ليس في ذلك لا استراتيجية ، واعية أو لا واعية ، ولا معطى جديد لم

= للنسق العالمي بأن يجد متنفساً جديداً » S.AMIN Le développement inégal. Ed. de Minuit 1973. p.163.

(*) Hordware : من اصل اميركي ـ تعني منتجات صناعة التركيب الآلي . (المترجم) .

(*) Software : من اصل اميركي وتعني منتجات صناعة برامج المعلوماتية . (المترجم) .

يكن مدركاً من قبل الاقتصاديين قبل السبعينات . فثمة مستعمرات قديمة كانت تمتلك كمياً مخزوناً صناعياً لم يكن يسمح لها « بالاقلاع » أو بإطلاق تنمية صناعية حقيقية ولا بالتخلص من هيمنة المركز .

ان التصنيع من الأسفل هو قانون من قوانين الرأسمالية العالمية يجد تفسيره المسافة المتزايدة باستمرار بين تركيبات الرساميل القيمية لمختلف الفروع ، الموسّعة اكثر فأكثر من بنية معدلات الربح . يعود هذا التوسع إلى واقع أن فروعاً جديدة تولد باستمرار وهي تسيطر خلال مرحلة صعودها ، لأنها تنتج فائض قيمة نسبي أعلى من الذي تحقّقه الفروع الأخرى . ان المعطى الجديد الذي سوف نشهده هو الانحدار المستقبلي نحو « التخلف » لبعض البلدان التي كانت متجلّية اقتصادياً منذ عشرين أو ثلاثين سنة .

ثمة قوى اقتصادية عالمية قديمة سوف تصبح قوى وسيطة ، وسوف تقع أيضاً في تخلف نسبي . هذه هي حال اوروبا وخصوصاً فرنسا وانكلترا اللتان تجاوزتهما الولايات المتحدة واليابان . بيّن بعض الاقتصاديين هذه الظاهرة واقاموا حرماً متسلسلاً للامبريالية : امبريالية عالمية ، امبريالية اقليمية ، امبريالية صغيرة . . . تنتمي هذه التصنيفات المبسطة إلى النظرية الوضعية تماماً كما هو التقسيم « مركز ـ اطراف » ، وهي تقوم بوصف هذه الظاهرة نظراً لعجزها عن تفسيرها .

بدأ بعض ايديولوجيي البلدان المتطورة يظهرون خوفهم من ان تستطيع بعض المستعمرات القديمة ان تلحق بها صناعياً ، بعد ان وجدوا في السوق منتجات مصنّعة ، وخاصة النسيجية منها ، قادرة على المنافسة(١٩) . على البلدان القوية اقتصادياً أن تصارع ربما لا من أجل النسيج أو الميكانيك ، وهي صراعات متخلفة ، بل من اجل الصناعات المتقدمة جداً (معلوماتية ، نووية وفضائية . . .) التي تهيمن عليها الولايات المتحدة بدون منازع تقريباً . في فجر الثورة العلمية والتقنية التي تحاول على ما يبدو اعادة بناء دفق الرساميل

---

(١٩) يريد هؤلاء الايديولوجيون اعادة صياغة تاريخ اسبانيا اثناء التراكم الأوّلي وذلك عبر الحفاظ على بعض الفروع التي لم تعد قادرة على المنافسة في بلداتهم .

العالمي مزيحة بعض البلدان التي كانت مهيمنة حتى الأمس القريب ، لم تعد الفروع الصناعية التي كانت تلعب دور القاطرة في الماضي - نسيج ، حديد ، ميكانيك . . . - قادرة على انتاج فائض القيمة النسبي وفقاً لمعدل يعتبره الرأسمال الدولي كافياً . ان ابعادها نحو ما يسمى بالأطراف هو ممكن تاريخياً ولا سيما في الوقت الذي يجري فيه على الصعيد العالمي اعادة توزيع الأوراق الاقتصادية الرابحة التي سوف تعيّن القوى الاقتصادية العالمية المقبلة . هنا تكمن الأزمة التي تظهر عبر توتر اجتماعي ، سياسي وايديولوجي حاد ، لأن الرأسمالية دخلت في مرحلة جديدة . ان الاقتصاديات الوطنية المهيمنة التي لا تعيد بناء نفسها في الوقت المناسب سوف تكون مجبرة على التراجع . ثمة صراعات جديدة يمكن ان تظهر اثر تناقضات جديدة تنبثق اساساً من كون الشروط التاريخية ، الاجتماعية والسياسية لانتاج فائض القيمة النسبي سوف تُغير وتعدِّل البنية الداخلية لمعدلات ربح الرأسمال في سلكة تراكمه الاجمالي .

ان ما سُمي بتطور التخلف لا ينصف الحقيقة ، لأن هذا التعبير يوحي بفكرة النكوص في التخلف ، في حين ان اقتصاداً متخلفاً يمكن ان يعرف نمواً صناعياً ملحوظاً مع الحفاظ دائماً على تخلّفه ، وذلك من خلال غياب وحدة اندماج صناعته ، ومن خلال التبعية المالية والتكنولوجية وغيرها ازاء البلدان الرأسمالية المتطورة .

ان ما سُمّي « بالمركز » و« الأطراف » فينصف الواقع بنسبة اقل ، لكون هذه المفاهيم المنتمية للتجريبيه هي ثابتة وتستبعد آفاق التطور . وفضلاً عن ذلك تتجاهل هذه المفاهيم ذات التصوّر الجغرافي مضمون التحولات في العلاقات بين ما يسمى بالمركز والأطراف نتيجة التحولات في التركيبات العضوية للرأسمال في مختلف الفروع ، تلك التحولات التي تعيد بناء التوزيع المكاني للتراكم العالمي لرأس المال . ولهذا السبب تشرح هذه التسمية الكلامية بشكل سيء قانون التطور اللامتكافىء ، غير المتجاذب ما بين قطبين ، بل المتسلسل والمتطور .

خلاصة عامة

في نهاية هذه الدراسة التي أُخِذَت من التاريخ والسوسيولوجيا والاقتصاد . . . بدون ان تتعلق في أي من هذه الفروع ، ماذا يمكن ان نقول على نشوء التخلف من خلال مثل الجزائر الكولونيالية ؟ ان دراسة تشكيلة اجتماعية في تطورها التاريخي تفرض بالضرورة مقاربة شاملة ذلك ان التشكيلة الاجتماعية هي كلٌ ولا يمكن ان تفهم الا على هذا الاساس . يقول ج. لوكاش (G.Lukacs) : « ليست سيطرة الدوافع الاقتصادية في تفسير التاريخ هي التي تميز بشكل حاسم الماركسية عن العلم البرجوازي ، بل رؤية الكل »[٢٠] . ربما يكون الأمر اكثر صحة اذا ما اخذنا التشكيلة الاجتماعية التابعة التي لا يمكن لأي من مستوياتها ، اذا اخذ على حدة ، ان يشرح التبعية نظراً لأن هذه الاخيرة هي صيرورة تاريخية تؤثر فيها البنى الاقتصادية الداخلية والخارجية ، فضلاً عن الايديولوجيا والسياسة . . . لا يمكن ان نفهم التخلف بذاته ، معزولاً عن الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، كما لو انه حالة تأخر تسببها بعض « الجاذبيات » السوسيولوجية والتاريخية .

انه لمن العبث ان نبحث عن جذور التخلف في المرحلة ما قبل ـ الكولونيالية أو ما قبل ـ الرأسمالية ، لأنه نتاج الرأسمالية العالمية . ان التخلف قد لحق بالتطور ولم يسبقه ، يقول ر. ستافنهاجن في كلامه على مثال البرازيل[٢١] :

ليس التأخر في الزمن هو الذي يدعونا لأن نذكر انكلترا القرن السابع عشر أو الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر . لم يكن بإمكان التشكيلات الاجتماعية الما قبل رأسمالية ، المنخرطة بشكل فظ في الدورة العالمية للتجارة التي تضبطها قيمة تبادل السلع ، أن تتخلص من علاقات التبعية الاقتصادية . كان التأخر التاريخي ، المتفاقم بدينامية سببية متراكمة ، والذي لا تستطيع تجاوزه إلا ثورة بكل ما للكلمة من معنى ، يعني كبح التصنيع في درجة معينة

---

(٢٠) G.Lukacs. Histoire et conscience de classe ed. de Minuit 1960 p.47.

(٢١) R.STAVENHAGEN. sept thèses erronnées sur l'Amérique Latine ou comment décoloniser les sciences humaines. Anthropos 1973.

من تطور النسق الانتاجي العالمي (المتغير بعد الحرب العالمية الثانية) .

لم تشكل المستعمرة اطلاقاً او الاقليم التابع ، بسبب من هذا الكبح ، محرك التراكم الموسع للرأسمالية العالمية . كانت الثروات الطبيعية المسيطر عليها مُساعداً لا بأس به للنسق الشامل ولكنها لم تكن بالنسبة اليه شرطاً اساسياً . ثمة نظرية في العلاقات الاقتصادية الدولية تعتمد على منطق عاطفي اكثر من اعتمادها على التحليل الموضوعي ، تفترض ان الثروة العالمية ترد في قسم كبير منها من المستعمرات والمناطق التابعة . كيف يمكن حدوث ذلك والمستعمرات فقيرة وغير مصنعة ؟ وبما انه لم يتم اعداد وتجهيز وتنمية المستعمرات والاقاليم التابعة ، فإنه لم يكن بإمكانها ان تؤمن اعادة انتاج الثروات المادية للرأسمالية العالمية .

الفهرس

كتب صدرت عن دار الحداثة

السلسلة التاريخية

١ - **تاريخ العرب في الإسلام - د . جواد علي** . . . . ٢٠ ل . ل .

٢ - تطور نظام ملكية الأراضي في الإسلام
محمد علي نصر الله . . . . ٣٨ ل . ل .

٣ - أصول الإسماعيلية والفاطمية والقرمطية
برنارد لويس - ترجمة حكمت تلحوق . . . . ١٥ ل . ل .

٤ - تاريخ الجزائر الحديث
د . عبد القادر جغلول - ترجمة د . فيصل عباس
مراجعة د . خليل أحمد خليل . . . . ٢٥ ل . ل .

٥ - تاريخ العرب الاجتماعي ، تحول التكوين المصري من النمط الآسيوي إلى النمط الرأسمالي
أحمد صادق سعد . . . . ٣٠ ل . ل .

٦ - في ضوء النمط الآسيوي للانتاج : نشأة التكوين المصري
احمد صادق سعد . . . . ١٣ ل . ل .

٧ - **علم التاريخ . ج هرستو**
ترجمة عبد الحميد العبادي . . . . ٨ ل . ل .

٨ - الجغرافيا توجه التاريخ
ايست جوردن - ترجمة جمال الدين الدناصوري . . . . ١٧ ل . ل .

٩ - مقدمات في تاريخ المغرب العربي القديم والوسيط
د . عبد القادر جغلول - ترجمة : فضيلة الحكيم . . . . ١٢ ل . ل .

١٠ - الدولة المملوكية - التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري
د . إنطوان خليل ضومط . . . . ٢٨ ل . ل .

١١ - قراءة في وثائق الوكالة اليهودية في فلسطين - تقديم **بو علي ياسين** . . . . ١٦ ل . ل .

١٢ - تاريخ العلاقات السياسية والاقتصادية بين العراق والخليج العربي **د . حسين علي المسري** . . . . ٣٥ ل . ل .

١٣ - جوانب من التاريخ العربي - الاسلامي في ظل الهيمنة الأوروبية
أحمد عبيدلي . . . . ١٧ ل . ل .

١٤ ـ سوريا وفلسطين تحت الحكم التركي من الناحيتين السياسية والتاريخية
بازيلي ترجمة : د . يسر جابر ـ مراجعة : د . منذر جابر .

١٥ ـ **الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي ١٨٣٠ ـ ١٩٦٠ د . عدي الهواري** . . . . **٢٥** ل . ل .

١٦ ـ علاقة التاريخ الرأسمالي بالفكر الايديولوجي العربي
سمير أمين . . . . ٨ ل . ل .

١٧ ـ الفتوحات الاسلامية في فرنسا وسويسرا في القرن الثاني والثالث والرابع الهجري ـ ج . رينو ـ **ترجمة وتقديم د . اسماعيل العربي** . . . .

١٨ ـ السياسة الدولية في الشرق العربي ١ / ٥ ـ د . **عادل اسماعيل**

سلسلة العلوم الاجتماعية

١ ـ الاشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون ـ د . **عبد القادر جغلول**
ترجمة : د . فيصل عباس ـ مراجعة د . خليل أحمد خليل ١٤ ل . ل .

٢ ـ الأساطير والخرافات عند العرب ـ **محمد عبد المعيد خان** . . . . ١٢ ل . ل .

٣ ـ المادية الجدلية والتحليل النفسي ـ **فيلهلم رايش ترجمة بو علي ياسين** . . . . ٦ ل . ل .

٤ ـ استئناف البدء ـ محاولات في العلاقة ما بين الفلسفة والتاريخ
د . وضاح شرارة . . . . **٢٦** ل . ل .

٥ ـ القرية وسوسيولوجيا الانتقال إلى السوق **فرج الله صالح ديب** **٩** ل . ل .

٦ ـ التغيير الاجتماعي وحركات المودة ـ د . **حاتم الكعبي** . . . . . . **٢٠** ل . ل .

٧ ـ السوسيولوجيا والتاريخ ـ **ل . م . دروبيشيفا** . . . . **١٠** ل . ل .

٨ ـ المدرستان الاقتصادية والميكانيكية في علم الاجتماع
سوروكن ترجمة : د . حاتم الكعبي . . . . **١٣** ل . ل .

٩ ـ مناهج البحث العلمي ـ **كورغانوف ترجمة : د . علي مقلد** . . . . . . ١٠ ل . ل .

السلسلة الفلسفية

١ ـ الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية **جرجي زيدان** . . . . **١٥** ل . ل .

٢ ـ الفقه والسياسة ـ د . **سعيد بن سعيد** . . . . **١٤** ل . ل .

٣ ـ العقل والدين وليم جيمس ـ ترجمة : **محمود حب الله** . . . . . . ١٥ ل . ل .

٤ ـ مدخل إلى تاريخ الفكر العربي ـ د . **افرام البعلبكي** . . . . ٤٠ ل . ل .

٥ ـ الماركسية والتراث العربي ـ الاسلامي
مناقشة لأعمال حسين مروة والطيب تيزيني
د . نايف بلوز ـ د . توفيق سلوم ، بو علي ياسين ، نبيل سليمان ، علي حرب ، د . رضوان السيد ، فرج الله صالح ديب . . . . ٣٠ ل . ل .

٦ ـ ما هي الابستمولوجيا ؟ ـ د . **محمد وقيدي** . . . . ٢٠ ل . ل .

السلسلة الاقتصادية

١ ـ الاقتصاد السياسي
مدخل للدراسات الاقتصادية ـ د . فتح الله ولعلو . . . .

٢ ـ الاقتصاد السياسي ـ توزيع المداخيل ، النقود والائتمان
د . فتح الله ولعلو . . . .

٣ ـ الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية ـ د . **فتح الله ولعلو** . .

٤ ـ قانون القيمة والمادية التاريخية
سمير أمين ـ ترجمة : صلاح داغر . . . . ١٢ ل . ل .

٥ ـ أزمة الامبريالية : أزمة بنيوية
سمير أمين ـ ترجمة : صلاح داغر ٥ ل . ل .

٦ ـ الاستخراج لأحكام الخراج
للامام الحافظ أبي الفرج بن رجب الحنبلي
مراجعة : عبد الله الصديق . . . . ١٠ ل . ل .

٧ ـ مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر ـ د . **حمدي الصباخي** . . . ١٢ ل . ل .

٨ ـ في التعريف بالنقود ـ د . **حمدي الصباخي** . . . . ١٢ ل . ل .

٩ ـ مدخل إلى الاقتصاد السياسي
د . عبد اللطيف بن اشنهو . . . .

السلسلة العلمية

١ ـ مبادىء الطاقة الشمسية
د . سهيل فاضل ـ د . الياس الكبه . . . . ٢٠ ل . ل .

٢ ـ الكيمياء العضوية ـ د . **نعمان النعيمي** . . . .

٣ ـ الكيمياء الكهربائية ، أسسها وتطبيقاتها ١ / ٢ ـ
د . محمد محمد الصاوي . . . .

قضايا ادبية وفكرية

١ ـ في الأدب المقارن ـ **عبد الدايم الشوا** . . . . **١٣ ل . ل .**
٢ ـ الجدل الثقافي بين المشرق والمغرب ـ د . **عبد الملك مرتاض** . . **١٢ ل . ل .**
٣ ـ جدلية العلاقة بين الفكر العربي والتراث ـ **فرحان صالح** . . . . **١٢ ل . ل .**
٤ ـ الممارسة النقدية
بيلنسكي ترجمة : د . فؤاد مرعي ـ مالك صقور . . . . **١٥ ل . ل .**
٥ ـ ابن خلدون معاصراً
د . محمد عزيز الحبابي ـ ترجمة : د . فاطمة الجامعي الحبابي **١٥ ل . ل .**
٦ ـ الثقافة العربية في الجزائر بين التأثير والتأثر
د . عبد الملك مرتاض . . . . **١٢ ل . ل .**
٧ ـ كنوز الأشعار الذهبية مختارات من الشعر الانجليزي
ترجمة : حكمت تلحوق . . . . **٣٠ ل . ل .**
٨ ـ الشعر الشعبي الفولكلوري عند العرب
شوقي عبد الحكيم . . . . **٢٥ ل . ل .**
٩ ـ الطفل العربي وثقافة المجتمع ـ **ذكاء الحر** . . . . **١٤ ل . ل .**
١٠ ـ الصراع الأدبي مع الشعوبية
الجاحظ ـ الشاعر القروي : محمد علي الخطيب . . . . **١٢ ل . ل .**
١١ ـ البحث عن النقد الأدبي الجديد **محمد ساري** . . . . **١٠ ل . ل .**
١٢ ـ رؤية جديدة لشعرنا القديم
المأثورات الشعرية في ضوء مفهوم التراث والمعاصر
د . حسن فتح الباب . . . . **٢٥ ل . ل .**

قضايا اجتماعية وسياسية

١ ـ فصول من تاريخ الثورة اليمنية (عبد الناصر واليمن)
د . عبد العزيز المقالح . . . . **١٢ ل . ل .**
٢ ـ الماوية والتحريفية ـ سمير امين ـ
ترجمة : صلاح داغر . . . .

هذا الكتاب

اشار العديد من المفكرين إلى ركود المغرب القروسطي وما قبل الكولونيالي، دون ربط هذا الركود بصلابة التقسيم الاجتماعي للعمل. والحال فإن الركود يرتبط بالتحديد بهذه المسألة الاساسية. لماذا لم يتعمق التقسيم الاجتماعي للعمل خارج حدود الجماعات العائلية أو القبلية التي بقي محصوراً جداً فيها؟ ان التقسيم الاجتماعي للعمل يرتبط، برأينا بحجم الفائض الزراعي. لا يمكن لاي تقسيم اجتماعي للعمل ان ينطلق بدون فائض زراعي يسمح بتأمين معيشة كل من يخرجون من النشاط الزراعي لينكبوا على صنع منتوجات يحصلون مقابلها على المنتوجات الزراعية. بمعنى آخر، يطرح كل تقسيم اجتماعي للعمل، كشرط أولي، وجود فائض زراعي متوفر ويكفي لسد الحاجات الغذائية لغير العاملين في الزراعة.
ولكن هذا الفائض الزراعي كان على الدوام ضعيفاً في المغرب بالتحديد، ولقد طبع هذا الضعف تاريخ المغرب القروسطي.

(أ) تعيش المدن المغربية من فائض الأراضي المجاورة - الزراعي - ولا سيما اراضي قبائل - المخزن. وتتطابق مراحل ازدهارها مع مراحل سيطرتها على طريق الذهب، وبالتالي مراحل حصولها على موارد خارجية.

(ب) عمدت القبائل الى الانفصال لرفضها دفع ضريبة لم يكن بوسع فائض الانتاج الزراعي الضعيف تأمينها. ومن هنا التمييز بين قبائل الرعية والمخزن.

دار الحداثة
للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م.
لبنان - بيروت ص.ب ١٤/٥٦٣٦

الثمن ٢٥ ل.ل